دكتور عبد الفتاح سليم

اللحن في اللغة

مظاهره ومقاييسه

القسم الأول

دار المعارف

اللحن في اللغة

مظاهره ومقاييسه

«إنّي وإنْ كُنْتُ أثوابي مُلَفَّقَةٌ
ليستْ بِخَزٍّ ولا من نَسْجِ كَتّانِ
فإنَّ في المَجْدِ هِمّاتي وفي لُغَتِي
فَصَاحَةٌ ولِسَاني غيرُ لَحّانِ»
(غُرَرُ الخصائص الواضحة: ١٨٣)

القسم الأول

تأليف

دكتور عبد الفتّاح سليم
كلية اللغة العربية بالقاهرة
جامعة الأزهر

١٩٨٩
دار المعارف

الطبعة الأولى
١٤٠٩هـ - ١٩٨٩م

بسم الله الرحمن الرحيم

«الصواب والخطأ» في الاستعمال اللغوي مسألة تُغرى الباحث وتستثيره، وتستولى على جُلّ اهتمامه في الدرس، حتى لتكاد تصرفه صرفًا عن غيرها من مسائل اللغة والنحو، وما ذاك إلا لشرف المقصد ونبل الغاية التي هي الحِفَاظُ على الفصحى وصيانتها وتنقيتها مما علق بها، وما قد يعلق على مرّ الدهر من أسقام الانحراف وأوضار الخطأ، وهي أسقامٌ وأوضارٌ صوّر خَطَرَها حديثٌ شريفٌ فعدّها نوعًا من الضلال في اللغة يضارع الضلال في الدين، فجاء نصحه ﷺ لصحابته في رجل لحن بِمَحْضَرِهِ، فقال: «أرشدوا أخاكم فإنه قد ضلّ» ثم كلامٌ لعمر بن الخطاب رضي الله عنه، استبشع فيه خطأ اللسان، ورآه أقسى على النفس، وآلَمَ من خطأ الرمي بالسهام، فقال لقوم أخطؤوا في الرمي فلم يصيبوا هدفهم، فاعتذروا إليه، فأخطأوا في لغة الاعتذار: «لَحْنُكُم أشدُّ عليّ من فساد رميكم»، كما جاء استفظاع أمر اللحن، والكشف عن وجهه القبيح، في قول أبي الأسود الدؤلي: «إني لأجد للّحن غَمَرًا كَغَمَرِ اللحم» وفي قول مَسْلَمَةَ بْنِ عبد الملك: «اللحن في الكلام أقبح من الجدري في الوجه» وغير ذلك كثير.

وغنيٌّ عن البيان إِذَنْ أن نقول: إننا نقصد من (اللحن في اللغة) معناه العامَّ، الذي يشمل كل ما أصاب الفصحى من مظاهرَ خالفت بها الاستعمالَ العربيَّ الموروث عمن أُخِذَتْ عنهم هذه اللغةُ الشريفةُ، وسواءٌ في ذلك ما أصاب كلماتها من تغيير في الْبِنْيَةِ أو التصريف أو الاشتقاق، وما أصاب تراكيبها من تغيير قد يُخِلُّ بتأدية المعاني المرادة، كاختلاف الإعراب أو إهماله، والحذف أو الذكر، والتقديم أو التأخير.

وكلُّ مظاهر التغيير هذه لم تَحْظَ بارتياح أو بقبول عند بعض علماء اللغة قديمًا وحديثًا، فاستنكروا وشدّدوا وحكموا بالخطأ على ما خالف الفُصْحَىٰ، وجَدُّوا في إصلاح الألسنة التي فسدت باتّساع العمران، والاختلاط الذي كان بين العرب وغيرهم بعد الفتح الإسلامي، على حين تأنّى في الحكم علماءُ آخرون، فدرسوا ومَحَصُوا وَقَبِلُوا من هذا التغيير ما اطمأنوا إليه ولم يَرَوْا في استعماله بأسًا ولا خروجًا عن مألوف المنهج العربي في اللغة.

ومن هذا وذاك كان النِّتاجُ خلافًا واجتهادًا ثم رأيًا فى تحرِّى الصواب والخطأ، مما تلُوكُهُ الألسنة وتَسْطُرُه الأقلام، وقد جُمِعَ بعض هذا النِّتاج فى كتب خاصة، أطلق عليها «كتب اللحن» و«كتب التنقية اللغوية»، أما بعضه الآخر فنجده مبثوثًا بين قضايا لغوية ونحوية وصرفية فى كتب اللغة والنحو والتصريف، ومع اتّساع هذه الآراء وتشعّبها واختلافها قوةً وضعفًا غدت هى نفسُها فى حاجة إلى دراسة تحكم بينها؛ لِتَميزَ صحيحَ الرأى من سقيمه، وسليمَهُ من فاسده.

ومن هنا ظهرت دراسات لبعض المهتمين بالقضايا اللغوية من المُحْدَثِينَ، وهى دراسات مفيدة ومشكورة، وإن أُخِذَ عليها: أنها انصرفت إلى دراسة كتب اللحن الخاصة، ولم تلتفت إلى ما وراءها من تلك الاستعمالات المُخَطَّأَةِ المتناثرة فى كتب اللغة وغيرها، وأنها اهتمت بدراسة الشكل دون المضمون، فهى لا تكاد تخرج عن نطاق إحصاء الكتب اللحنية والتعريف بمؤلفيها، وسَرْدِ بعض الظواهر اللغوية الواردة فى كل منها، أما عرض هذه الظواهر على لغة العرب وأصولهم النحوية والصرفية فلا شيءَ منه إلا القليلَ.

ولذا أجمعتُ أمرى على أن تكون دراستى هذه دراسةً من داخل، تَهْتَمّ بالمضمون، فتَعرِضُ لهذه الآراء - فى كتب اللحن أو فى غيرها - وتردّ الرأى إلى صاحبه - إن أمكن ذلك - ثم تكشف عن مقياسه، وأساسِ هذا المقياس، ثم تبيّن حظ هذا الرأى من الصحة والخطأ، وكان من المفيد أن تبدأ هذه الدراسة بوضع صورةٍ للغة المجتمع الجارية بين العامة والخاصة على مرّ العصور، ثم تنتهى إلى بيان ما أحرزته جهود المقاومة اللحنية من نجاح. كما كان من المفيد أن تأتى دراسةً شاملةً للبلدان التى سطعت فيها أنوار الإسلام، واهتدى أهْلُوها بهديه وتكلموا بلغته، وللأزمان المتوالية إلى العصر الحديث.

واللَّهَ سبحانه وتعالى أسألُ أن ينفع بها، وأن يُثيب عليها، لا إله إلا هو عليه توكلت وإليه أُنيب.

عبد الفتاح سليم
السيدة زينب

٧ من شهر رمضان المبارك ١٤٠٨ هـ
٢٣ من إبريل ١٩٨٨ م

القسم الأول

اللحن في اللغة
في رأى علماء اللغة الأقدمين

الفصل الأول

فى العراق

أولاً

فى لغة العراقيين*

لم يكن الفتحُ الإسلامىُّ للعراق – الذى تمّ فى عهد الخليفة الثانى عُمَرَ بْنِ الخطاب رضى الله عنه – هو البدءَ الزمنىَّ الحقَّ لاختلاط العرب والفرس، ثم لما تَبِعَ ذلك من ظهور الانحراف اللغوى وذيوعه واتّساع رقعته؛ ذلك لأن العرب والفُرْسَ قد اختلطا قبل هذا الفتح بزمن طويل يمتدُّ إلى العصر الجاهلى، لأغراض سياسية وتجارية واجتماعية، ولاشكّ أنّ المُغْرِيَاتِ التى كانت تتمتع بها بلدانُ العراق – من الرخاء والأرض المِخْصَاب والعيش الرغيد والحضارة العريقة – جذبتْ كثيرًا من العرب قبل الإسلام، فهاجروا إليها، واستوطنوها – ولاسيما بين النهرين – ومن الثابت فى التاريخ أن مدينة (الكوفة) قامت فى بُقْعة كانت تتلاقى فيها اللغاتُ: الآراميةُ والفارسيةُ والعربيةُ منذ القدم[1]، وأن (الحِيرَة) – وهى قريبٌ من الكوفة – كانت تضمُّ إمارةً عربيةً تخضع خضوعًا مطلقًا لنفوذ الفرس، وتتمتع بحمايتهم إلى ما بعد ظهور الإسلام، وقد أدت هذه الحماية إلى امتزاج قوىّ بين الشعبين فى أمور المعيشة والثقافة إلى حدّ أن بَهْرَام جُور – الملك الفارسىّ الساسانىّ – قد نشأ بين هؤلاء العرب الحِيرِيِّينَ وتولّى تربيتَه وتهذيبَه النعمانُ بْنُ امرئِ القيس حتى أجاد العربية ونَظَمَ الشِّعْرَ العربىّ.

---

* يرد فى أثناء هذا البحث بعض الأمثلة اللحنية المنسوبة إلى كبار العلماء فى اللغة والفقه والحديث، ونحن نذكرها لأنها وردت هكذا بلا ردّ يدفعها، وإن كنا نُجِلُّ بعضهم عن أن يقع فى مثل ذلك، ثم إن بعض ما يذكر هنا من أخطاء يحتمل التأويل أو ورد فيه ما يعارضه، ولكننا نذكره على أنه خطأ؛ تبعًا لوجهة رواته من جهة، ولأننا نسعى إلى رسم صورة للغة على بعض الألسنة العراقية من جهة أخرى.

(1) العربية (يوهان فك) ١٧.

وقد نشأ عن هذا الاختلاط فريقٌ من العرب ومن الفرس، أخذوا من اللُّغتين بحظٍّ كثيرٍ أو قليلٍ، مُهِمَّتُهُم المعاونةُ فى الإفهام بين المختلطين، وقد ذكروا أنّ بلاط كِسْرَى كان يضمُّ من المترجمين عددًا كبيرًا، فَسَّرَ بعضُهم له قولَ الأعشى:

أَرِقْتُ وَمَــا هَــذَا السُّهَــادُ الْمُـؤَرِّقُ؟ وَمَــا بِىَ مِنْ سُـوْقٍ وَمَــابِى تَعَشُّقُ[2]

ويأتى فى مُقَدِّمَةِ هؤلاء عمرو بن عدىّ بن زيد العَبَّادِىّ، الذى كان كاتبًا لكِسْرَى ومترجمًا له[3].

ومما لا شكَّ فيه أن التقاءَ العرب والفرس سَرَّبَ إلى كلٍّ من العربية والفارسية كثيرًا من الكلمات والتصاريف والتراكيب منذ العصر الجاهلىّ، نرى هذا واضحًا فى العربية التى جرت على ألسنة العرب – ولاسيّما الشعراءُ من بينهم – حين استعملوا فى غير حرجٍ تلك الكلماتِ الفارسيةَ بعد أن أَضْفَوْا عليها مَسْحَةَ عربيّتهم أحيانًا أو أطلقوها على حالها الفارسىّ أحيانًا أخرى، وقد ذكروا أن العلماء كانوا لا يحتجّون بشعر أُمَيَّةَ بن أبى الصَّلْت؛ لأنه يأتى فى شعره بأشياءَ لا تعرفها العرب؛ لقراءته كتبًا دينية غَيْرَ إسلامية[4].

والاطِّلاعُ على ما أُثِرَ من شعرِ للأعشى وأَوْسِ بن حجر وامرئ القيس والْمُثَقِّب العَبْدِىّ وأبى دُؤَاد، يُرِيكَ كثيرًا من تلك الكلمات الفارسية[5].

وأما التصاريف والتراكيب فليس ببعيدٍ أن يكون بعضُ العرب فى الجاهلية قد استحدث فى العربية تصاريفَ وتراكيبَ على قياس التصاريف والتراكيب الفارسية، وإن لم يصل إلينا من ذلك شيء؛ لأن علماءَ اللغة لم يهتمُّوا بتدوينه حتى لا تَفْسُدَ العربيةُ على من يتعلمها، ونحن نعرف أن العلماء رفضوا الأخذ عن بكر؛ لمجاورتهم القِبْطَ والفُرْسَ، وعن عبد القيس وأَزْدِ عُمَانَ؛ لأنهم كانوا بالبحرين مخالطين الهندَ والفرس[6]، ولم يكن رَفْضُ الأخذ عن هؤلاء، لأنهم يُجْرُونَ فى كلامهم الألفاظ الدخيلة فقط؛ فقد كان العرب ممن أُخِذَتْ عنهم اللغة يفعلون ذلك، وإنما لأن هؤلاء استحدثوا تراكيبَ وتصاريفَ لغويةً دخيلةً على الفصحى، ولو دُوِّنَتْ لغاتُ هذه القبائل وغيرها ممن خالط لظفرنا بما جَدَّ على العربية من تلك التصاريف والتراكيب المضارعة للفارسية.

(٢) الشعر والشعراء ٤٥.
(٣) الأغانى ٢٨/٩٥٠٠.
(٤) الأغانى ٤/١٣٣٥.
(٥) انظر: المزهر ١/٢٦٢.
(٦) المصدر السابق.

وإذا كنا نَعُدُّ الاختلاط فى مُقَدَّمة دواعى الانحراف اللغوى فلاشك أنه قد وُجِدَ منذ الجاهلية بين العرب المخالطين وبين الفرس الذين اختلطوا بالعرب ثم تعلموا العربية من بَعْدُ؛ لتكون وسيلة التفاهم بينهم وبين العرب، والفارسيُّ قد يتعلم العربية ويُجيدها ويَبْرَعُ فيها، ولكنَّ لسانه العربيَّ الجديدَ لا يخلو مع ذلك من أثر لغته الأصلية، وكذلك العربىُّ حين يتعلم الفارسية أو يخالط أَهْلِيها ويعيش معهم فى مِصْرٍ واحدٍ يَعْلَقُ لسانَه بعضَ ما فى لغتهم فيبدو ذلك فى نطقه ويصيب من سلامته وفصاحته.

نقول ذلك لإثبات أن الانحراف اللغوىّ قد نشأ فى البيئة العراقية منذ الاختلاط، أى منذ العصر الجاهلىّ، وإن كان على نطاق ضيّق، وسواءٌ فيه العربُ الذين استوطنوا الأرض الخِصْبَ من سواد العراق، والذين وفدوا إلى الحِيرَةِ لتعلمّ الكتابة، والفرسُ الذين عاشوا معهم وعلّموهم، نقوله وإن لم يكن فى أيدينا الدليلُ الماديُّ المأثورُ؛ لأن ذلك طَبْعُ الأشياء فى الاختلاط، وتعلّم اللغات، وهى مختلفة الحروف والكلمات والصيغ والتراكيب.

وَإِذْ ارتبط اللحن فى اللغة بالاختلاط بين الفصحاء وغيرهم من العجم، وثبت أن ذلك الاختلاط تمتدُّ جذوره إلى ما قبل الإسلام، فليس بوُسْعِ أحـد - وإن بلغ الغايـةَ فى التقصّى - أن يحكم على انحرافٍ سمعه بأنه أوّل ما سُمِعَ فى ذلك البلد من لحن، ولو قَلَّتْ مساحة هذا البلد وقلّ عدد ساكنيه، ومن هنا فما حكاه الجاحظ وغيره - من أن أوّل لحن سمع فى العراق هو: حَىِّ على الفلاح[٧] - بكسر الياء المشددة من حَىَّ - وما جاء فى (مغنى اللبيب) من أن أول لحن سمع فى البصرة هو: (لَعَلَّ له عُذْرٌ وأنت تَلُومُ)[٨] - يُعَدُّ نوعا من المجازفة بالأحكام؛ إذْ مَنْ ذا الذى يستطيع أن يسمع كلامَ الناس كلَّهم فى إقليم واسع كالعراق حتى يُصْدِرَ مثل هذا الحكم الدقيق؟ ويبدو أن الجاحظ وابْنَ هشام كان فى أنفسهما شىء منه؛ فلم يُعيِّنا له قائلًا ولا سامعًا ولا راويًا، وإنما اكتفيا بقوليهما: (قالوا.. وقيل) وهما لفظتان تَرِدانِ لطَرْحِ التَّبِعَةِ عن الراوى مما روى إذا لم يكن على ثقةٍ منه. على أن فى (إصلاح المنطق)[٩] لابْنِ السكيت أن الراوى لِلَّحن الأول هو الفرّاء، وأحسب أن دقّة الفراء فى أحكامه وتحرّيه لمسائله تجعلنا لا نثق فى نسبة ذلك إليه.

وإذا كان الاختلاط بين العرب والفرس فى العراق سببًا مؤديًا إلى حدوث الانحراف

(٧) البيان والتبيين ٢/١٧٢.

(٨) مغنى اللبيب ١/٢٢٢ - وهو على الرواية برفع (عذر) وبعضهم يلتمس لها وجهًا فى العربية.

(٩) إصلاح المنطق ٢٩٧.

اللغوى فقد كان الفتح الإسلامى من بعد ذلك سببًا دافعًا إلى انتشاره وتنوّع مظاهره، وقد خشى عمر بن الخطاب رضى الله عنه على العرب الفاتحين أن يختلطوا فينحرفوا وتنحرف ألسنتهم ويضيعوا بين الشعوب المغلوبة التى تفوقهم عددًا، فحرّم عليهم امتلاكَ الضّياع فى الأقاليم الجديدة أو اتخاذها وطنًا لهم ومُقامًا لأسَرهم، وحضّهم على إقامة المعسكرات البعيدة عن المدن والإقامة فيها، غير أن الزمن وحده أفسد ما دبّر عمر، ففى بضع عشرات من السنين استحالت هذه المعسكراتُ مدنًا امتلأت بالفرس إلى جوار من فيها من العرب، ومن هذه المدن (البصرة) التى حلّ بها فريق ممّن أسلم من أهل أصْبَهان، وارتفع شأن عدد منهم، مثل عبدالله الأصبهانى الذى تنسب إليه دار ابن الأصبهانى بالبصرة، والذى كان له أربعمائة مملوك، وحين وجّه يَزْدَجِرْد جنوده الساسانية إلى الأهواز بقيادة سياه الأسوارى لمقاتلة العرب، ورأى هؤلاء الجنود من ظهور الإسلام وعزّ أهله ما حبّبه إليهم، بعثوا إلى أبى موسى الأشعرى يعرضون عليه الدخول فى الإسلام والمحاربةَ مع العرب على شرط أن يؤمّنهم، وأن يسمح لهم بالنزول حيث أرادوا، فأجابهم أبو موسى، فاختاروا البصرة، حيث نزلوا فى الخطط التى نُسِبَتْ إليهم[١٠].

كذلك حلّ بالبصرة رُماةُ عبد الله بن زياد الذين جمعهم من بخارى، وبلغ عددهم ألفَىْ مقاتل، وقد مكثوا بها حتى بنى الحجاج «واسطًا»، فرحل كثير منهم إليها. ولم تكن الكوفة أقلّ حظًّا فى ذلك من البصرة؛ فقد كان بها بقايا الجيوش الساسانية التى انضمت إلى العرب وقاتلت مع الفاتحين، ويذكر البلاذرى[١١] أن أربعة آلاف فارسىّ من جند شاهنشاه - ممن قاتل تحت قيادة رُسْتُم فى القادسية - عقدوا أمانًا مع سعد بن أبى وقاص، يخوّلهم حقّ النزول حيث أحبّوا، ومحالفةَ من أحبّوا من العرب، وأن يفرض لهم فى العطاء، وقد اختاروا الكوفة مقرًّا لهم، وسَمَّوْا باسم نقيبهم دَيْلَم: حَمْرَاءَ دَيْلَم.

وكلما مرت الأيام زاد الاختلاط فى مدن العراق وقراها وزاد استعمال الفرس للّغة العربية واستعمال العرب للغة الفارسية، كلٌّ يُجْرِى اللغة الطارئة على لسانه إجراءه للغته الأصل، بل إن العرب أنفسهم صرّفوا بعض كلماتهم على وَفْق قواعد الفارسية، فالعرب الذين حلّوا بالبصرة جرى على ألسنتهم إضافة المقطع (آن) إلى آخر الأمكنة المنسوبة إلى الأشخاص - على نحو ما تفعل الفارسية فى ذلك - وهكذا كانت تسمّى الإقطاعيات

---

(١٠) فتوح البلدان ٣٨٠.

(١١) فتوح البلدان ٢٨٠.

الكثيرة بأسماء أصحابها، ويذكر البلاذرى فى فتوح البلدان (تقسيم البصرة)[١٢] أن عثمان أَقْطَع أخاه حَفْصًا (حَفْصَان) وأخاه أمية (أُمَيَّتَان) وأخاه الحكم (حَكَمَان) وأخاه المغيرة (مُغِيرَتان)... الخ، وكان من أسماء القنوات المهمة فى البصرة: خالدان وطلحتان، إلى آخر ما ذكره.

أما العرب الذين حلُّوا بالكوفة فقد جَارَوْا مَنْ فيها من الفرس فى استعمال الكلمات الفارسية، إذْ شاع على ألسنتهم (البَاذَرُوج) بدلاً من الحُوك، و (وازار) بدلاً من السُّوق، و (خيار) بدلاً من قِثّاء، و (بال) بدلاً من مِسْحَاة، و (ويذى) بدلا من مجذوم، وهى كلها فارسية[١٣].

وكانت الفارسية مسئولة - إلى حدٍّ كبير - عن اللُّكْنة التى أصابت الخاصّة والعامة على السواء، وأقرب الأمثلة على ذلك عبيد الله بن زياد - والى العراق - (٣٠ هـ - ٦٧ هـ) الذى كان ينطق عربيةً غير فصيحة، لأنه نشأ فى الأساورة مع أمه مرجانة، وكان زياد قد زوّجها من شِيرَوَيْه الأسوارىّ، ومن مظاهر لُكْنته أنه كان ينطق الهاء بدلاً من الحاء، والكاف بدلاً من القاف، وأنه قال عن الأرض: اسْتُ الأرض، وأنه أمر الجند يومًا فقال لهم: افتحوا سيوفكم - أى سُلُّوها - وكان هذا دافعًا إلى هجاء يزيد بن مُفَرِّغ له بقوله:

وَيَوْمَ فَتَحْتَ سَيْفَكَ من بعيدٍ أَضَعْتَ وكُلُّ أَمْرِكَ للضياعِ

على حدّ مايروى الجاحظ[١٤] - وكذلك لم يَسْلَمْ يزيد بن مفرغ هذا من جريان الفارسية على لسانه - وقد كان يعدُّ نفسه من الحِمْيَرِيِّين - فحين ظفر به «عبيد الله ابن زياد» وأمر بأن يُجَرَّ فى ثياب مهلهلة مشدودًا إلى هِرَّةٍ وخنزير فى قَرَنٍ واحد، وقد سقاه مُسْهِلاً؛ ليسير فى طرق البصرة، فتجمع حوله الصبيان يَرَوْنَ حاله المُزْرِيَة، وهم يسألونه بالفارسية: إين جيست؟ (ما هذا؟) فأجابهم بالفارسية أيضًا: آب است، نبيذاست، عصارات زبيب است، سُمَيَّة روسبيد است، (أى: هذا ماء ونبيذ وعصارة زبيب وسُمَيَّةُ البغىّ)[١٥].

---

(١٢) فتوح البلدان ٣٤٦، ٣٧٢.
(١٣) البيان والتبيين ١/١٨.
(١٤) البيان والتبيين ٢/١٦٧.
(١٥) البيان والتبيين ١/١٠٠، الشعر والشعراء ٧٨.

ووجدنا كذلك معاصرًا للحجاج الثقفي – هو أبو الْجُهَيْر الخراساني النخّاس – وقد جيءَ به إلى الحجاج؛ لأنه باع لبعض المسلمين دوابَّ معيبةً، فقال: «شريكاننا في هوازها، وشريكاننا في مداينها، وكما تجيء تكون»، وكان بحضرة الحجاج من اعتاد سماع الخطأ وكلام العُلُوجِ بالعربية حتى صار يفهم مثل ذلك، ففسر له كلام الخراساني بأنه يريد أن يقول: شركاؤنا بالأهواز وبالمدائن يبعثون إلينا بهذه الدوابّ، فنحن نبيعها على وجوهها[١٦].

ولا ريب أن جريان الكلمات والجمل الفارسية على لسان العربي لا يُعَدُّ انحرافًا، ما دامت فارسيةً خالصة ولا خَطَرَ من ورائها، فذلك لا يعدو أن يكون من تعلم اللغات، وكذلك لا يُعَدُّ انحرافًا جريانُ الكلمات والجمل العربية على لسان الفارسيّ – ما احتفظت بمظهرها العربي – إنما الخطر الحقُّ حين يعطي المتكلم للكلمات العربية أحكام الكلمات الفارسية من حيث التثنيةُ أو الجمعُ أو النسبةُ أو التذكيرُ أو التأنيثُ.. إلى غير ذلك من القواعد الخاصة بالفارسية، كما مَرَّ بنا من إضافة (آن) إلى آخر الكلمات العربية للدلالة على النسبة، وكما مَرَّ قبل قليل من كلام أبي الجهير النخاس الذى جمع (شريك) العربية جمعًا فارسيًّا.

ولم تُظْهِرْنا كتب اللغة أو الأدب أو التاريخ على وصف تامٍّ للُغة العراقية زَمَنَ الفتح، وخلال القرنين: الأول الهجري والثاني الذى ظهر في منتصفه – على ما نظنّ – أوّلُ الكتب التي عالجت اللَّحْنَ اللغوى في العراق، وهو كتاب (لحن العوام) المنسوب للإمام الكِسائي المتوفَّى سنة ١٨٩ هـ وكلُّ ما هنالك أمثلة للانحرافات اللغوية في القرنين: الأول والثاني، وقد ذكرنا من القرن الأول عبيد الله بن زياد وأبا الجهير الخراساني. أما القرن الثاني ففيه جاوز الانحرافُ العامّةَ إلى الخاصة من الحكام والعلماء، فمن الحكام: خالد بن عبد الله القسريّ، الذى وَلِيَ العراق من سنة ١٠٥ هـ إلى سنة ١٢٠ هـ يقول عنه المدائني أيضًا: إنه هو القائل: «إن كنتم رَجَبِيُّونَ فإننا رَمَضَانِيُّون»[١٧] ويذكرون لخالد هذا حادثًا ألجأه إلى اللحن؛ فقد تَلَقَّى سنة ١١٩ هـ نبأ قيام الشيعيّ (المغيرة بن سعد) بثورة في الكوفة ففزع خالد لذلك أشدَّ الفزع، وطلب جُرْعَةً من ماء وهو متلجلج، وكان هذا ذريعةً للشاعر يحيى بن نوفل الحميري، الذى حقر من شأنه بشعر جاء فيه:

(١٦) البيان والتبيين ١/١١٣، عيون الأخبار ٢/١٦٠.
(١٧) البيان والتبيين ٢/١٧٠.

وَأَلْحَنُ الناسِ كُلِّ الناسِ قاطبةً   وكان يُولَعُ بالتَّشديق فى الخُطَبِ[١٨]

ومنهم أمير البصرة محمد بن سليمان الذى غلط على المنبر يومًا فقرأ قول الله تعالى: ﴿إِنَّ اللهَ وَمَلَائِكَتَهُ يُصَلُّونَ عَلَى النَّبِيِّ﴾ فرفع (ملائكته) وحين وُجِّه إلى أن القراءة بالنصب وأنه قد لحن استحيا أن يرجع عن لحنه، وأرسل إلى النحويين أن يحتالوا لقراءته، فقالوا: عطفت (ملائكته) على موضع لفظ الجلالة، أو موضعه رفع بالابتداء- فأجازهم! ولم تزل قِرَاءَتُهُ حتى مات، وكره أن يرجع عنها حتى لا يقال: إن الأمير لحن[١٩] وكذلك كان والى البصرة من قبله يقرأ الآية بالرفع ويأبى أن يردَّه أحدُ إلى الصواب، ولما تجاسر الأخفش على إصلاح خطئه مَرَّةً زجره وتوعَّده قائلا: تُلَحِّنُونَ أمراءكم[٢٠]! وتحكى الروايات شيئًا من هذا اللحن عن الوليد بن عبد الملك وعبد الله بن يزيد بن معاوية والحجاج بن يوسف الثقفى الذى كان- على لحنه- معدودًا فى جملة الفصحاء- على مازعم رؤبة بن العجاج وأبوه وأبو عمرو بن العلاء[٢١].

أما العلماء، فمنهم: يوسف بن خالد التَّيمِيّ، وهو فقيه عاش فى البصرة بين سَنَتَيْ ١٢٠هـ و١٨٩هـ، وكان له الفضل فى إدخال المذهب الحنفى إليها، كان يقول لعمرو بن عبيد: ما تقول فى دجاجة ذُبِحَتْ من قَفَائها؟ وحين قال له عمرو: أَحْسِنْ من كلامك، قال: مِنْ قَفَاؤُها، فلما أنكر عليه ذلك أيضًا، قال: مِنْ قَفَاءها، فقال له عمرو: ما عَنَاكَ بهذا؟ قل: مِنْ قَفَاها، واسترح، ويوسف هذا كان يستعمل المضارع من الماضى (شَحَّ) بكسر الشين، بدلاً من ضمها، كما كان لا يراعى القاعدة الصرفية فى صوغ أفعل التفضيل، فيأتى بالتفضيل على (أفعل) مما دلَّ على لون، كان يقول: هذا أَحْمَرُ من هذا، يريد: أشدُّ حُمْرَةً منه[٢٢].

ويبدو أن استعمال يوسف هذا كان متأثرًا إلى حد كبير، بلغة البصرة الدارجة فى القرن الثانى، حيث الخلطُ بين صيغ المقصور والممدود، وبين حركات عين المضارع، والتساهلُ فى صوغ التفضيل على (أفعل) مطلقًا.

أما اطِّراح الإعراب، فأَمْرٌ كان قبل ذلك بأمدٍ طويل، غير أن نطاقه قد اتَّسَعَ فى القرن

(١٨) البيان والتبيين ١/٨٦، ٢/١٧٠.

(١٩) مجالس العلماء للزجاجى ٥٤، البيان والتبيين ١/١٩٨.

(٢٠) إنباه الرواة ٢/٤٣.

(٢١) البيان والتبيين ٢/١٧١، الكامل للمبرد ١/١٦٤.

(٢٢) البيان والتبيين ٢/١٦٨.

الثانى، حتى وجدنا من يُؤْثِرُ السلامة بترك الإعراب أصلاً، فَيُجرى كلامه كلَّه موقوف الآخر. وقد يكون من المحتمل أن تلتمس العذر للأميين، إذ شاعت بينهم تلك الظاهرة – وهى التخلى عن الإعراب – كإسماعيل بن أبى خالد الكوفى المتوفى سنة ١٤٦ هـ، كان طحانًا، وذكروا أنه كان ينطق الأسماء الخمسة على حالها المرفوع دائمًا، فكان يقول: عن أبوه.[٢٣] ولكن ليس من المحتمل أن نلتمس هذا العذر لغيرهم من العلماء، فقد كان من الشناعة بمكان أن يكون هناك مُحَدِّثٌ مثل مهدىّ بن مهلهل يُسَكِّنُ فى حديثه أواخر الكلمات، فيقول: حدثنا هشامْ – بجزومةً – ثم يقول: ابْنْ – ويجزمه – ثم يقول: حسانْ – ويجزمه – لأنه حين لم يكن نحويًّا رأى السلامة فى الوقف[٢٤]. وكان من الشناعة بمكان أيضًا أن نجد فقيهًا صاحب مذهب – هو أبو حنيفة (٨٠ – ١٥٠ هـ) يُسْأَلُ: ماتقول فى رجل أخذ صخرة فضرب بها رأس رجل فقتله؟ أَتَقِيدُهُ به؟ فيجيب: لا، ولو ضرب رأسه بأبا قُبَيْسٍ[٢٥]. وكان من الشناعة بمكان أيضًا أن نجد قاضى واسط – أبا شيبة إبراهيم بن عثمان (ت سنة ١٦٩) – يهمل العوامل الداخلة على الأفعال حين يقول: أتيتمونا بعد أن أردنا أَنْ نَقُمْ[٢٦].

ولم يسلم من اللحن أيضًا علماء اللغة ورواتها، فقد حكم يونس بن حبيب على حماد الراوية (ت ١٥٥ هـ) جامع المعلقات بأنه: كان يَكْذِبُ ويَلْحَنُ وَيَكْسِرُ[٢٧] – أى لا يقيم الوزن العروضىّ – وكذلك وصفه مروان بن أبى حفصة بأنه كان لُحَنَةً لَحَّانَةً، ولم يكن لحماد من مَخْلَصٍ إلا أن يعتذر بأنه رجل يجالس السُّوقَةَ فلسانه على لسانهم[٢٨].

بل لم يسلم من اللحن علماء التنقية اللغوية أنفسهم؛ فقد حَكَوْا أن أبا عمرو بن العلاء (ت ١٥٤ هـ) قصده طالب ليقرأ عليه، فصادفه بكُلَّاء البصرة وهو مع العامة يتكلم بكلامهم لا يفرِّقُ بينه وبينهم، فتقص من عينه[٢٩]. واعترف أبو عمرو نفسه بكثرة أخطائه حين قيل له فى حرف قاله: ألا ترى هذا خطأ يا أبا عمرو؟ فقال: لو كنت كلما أخطأت وقعتْ فى حجرى جَوْزَةٌ لامتلأ حجرى جَوْزًا، ولم يذكر الحرف[٣٠].

وقد كان طغيان العامية جارفًا أيام الكسائى . كما كانت العامة تهزأ بمن يقيم الإعراب،

---

(٢٣) العربية (يوهان فك) ٧٦.
(٢٤) البيان والتبيين ١٧٣/٢.
(٢٥) البيان والتبيين ١٦٨/٢.
(٢٦) مجالس العلماء للزجاجى ٢٧.
(٢٧) مفتاح السعادة ١٠١/١.
(٢٨) مجالس العلماء للزجاجى ٢٧.
(٢٩) مفتاح السعادة ١٠١/١.
(٣٠) شرح ما يقع فيه التصحيف ٧٣.

أو يجرى على سَنَنِ الفصحى، حتى آلى الكسائى على نفسه ألا يكلم عاميًا إلا بما يوافقه ويشبه كلامه، عندما وقف على نجار وسأله: بكم ذانك البابان؟ فقال النجار مستهزئًا: بسَلْحَتان[٣١]. بل كان التعليم نفسه – ولو طالت مدته – لا يُجْدِى فى درء خطر العامية، فقد أقام أبو الحسن المَرْوَزِىّ أربعين سنة يختلف إلى الكِسائى، ومع ذلك كان لايعرف ضبط حركة الراء من الفعل (تنقر) من قوله: مررت بدحاجة تنقرك[٣٢]. وهاهو ذا إبراهيمُ الموصلى المغنىُّ المتوفى سنة ١٨٨ هـ فى بغداد تجرى العامية على لسانه فى غير حرج، فقد جاء فى شعر له:

أنا جيتْ مِنْ طُرُقْ مَوْصِلْ أحْمِلْ قُلَلْ خَمْرِيَا
مَنْ شَارَبْ الملوك فلا بُدْ مِن سُكْرِيَا[٣٣]

وما إنْ نَفْرُغُ من القرن الثانى، ونشرع فى تقصِّى حال اللغة العراقية فى السنين الأُولى من القرن الثالث، حتى نجد فى مقدمة اللاحنين الخليفةَ العباسىَّ نَفْسَهُ، وهو المعتصم الذى تولى الأمر بعد أخيه المأمون بين عامى ٢١٨ هـ و٢٢٧ هـ دون أن يصل إلى مستوى من التعليم يرشِّحه لذلك المنصب، فقد كان يكره التعليم منذ صباه، كما وقع بعد توليه الخلافة تحت سيطرة الأتراك، وهؤلاء لم يكن بهم مَيْلٌ إلى التحلِّى بالثقافة اللغوية أو الأدبية، ولقد بدا فساد لغة المعتصم عندما أمر يومًا أُشْنَاسَ التركىّ القَيِّم على السلاح أن يُحضر له كلبًا للصيد، ولكنه رَدَّهُ عليه لعَرَجٍ كان به، فكتب إليه أُشْنَاسُ البيتين التاليين:

الكلبْ أخَذتْ جَيِّدْ مَكْسُوزْ رِجْلْ جِبْتْ
رُدّ جَيِّدْ كما كَلْبْ أَنْتَ أخَذْتْ

فأجابه الخليفة على غرار فساده بقوله:

الكلبْ كانْ يَعْرُجْ يومْ الذى به بَعَثْتْ
لو كان جاء مُجَبّرْ أَجْبِرْ رِجْلْ كَلْبْ أَنْتْ[٣٤]

وكان الجاحظ خير من صور لنا ملامح التغيير اللغوى الذى عاصره منذ أواخر القرن الثانى إلى النصف الأول من القرن الثالث (١٦٥ – ٢٥٥ هـ) والذى نحدده فى ناحيتين:

الناحية الأولى: لغة العامة، وهى – مع سُوقِيَّتها – متفاوتةٌ فيما بينها فى اللحن، فأسوأ اللحن ما صدر عن الحاكة والغزّالين الذين جعلهم الجاحظ أَهْوَنَ شأنًا من أن

(٣١) معجم الأدباء ١٩٧/٢.
(٣٢) معجم الأدباء ١٩٨/١٢.
(٣٣) الأغانى ١٨٠١/٥.
(٣٤) انظر: العربية (يوهان فك) ١٢٨.

يوصفوا بالحُمْق؛ لأن الأحمق هو الذى يتكلم بالصواب الجيد ثم يجىء بخطأ فاحش، والحائك ليس عنده صواب فى فعال ولا مقال، وكذلك الغزّال. ويلى هؤلاء الخدم، وقد ذكر الجاحظ أن خادمًا له أجرى الكلام العربى مجرى الكلام الفارسىّ؛ فقدم الصفة وأضافها إلى الموصوف حين سأله الجاحظ: فى أى صناعة أسلموا هذا الغلام؟ فقال: فى أصحاب نِعَالِ سِنْد - يريد: فى أصحاب النِّعال السِّنْدية[٣٥]. كذلك حكى الجاحظ عن غلام له اسمه نفيس أنه أخطأ فى تركيب بعض الجمل العربية، عندما قال لغلام آخر: الناس وَيْلك أنت حياءٌ كلّهم أقلّ! يريد: أنت أقلُّ الناس كُلِّهِمْ حياءً، وَيْلَكَ[٣٦]؛ ويأتى بعد هؤلاء جميعا المعلّمون؛ فهم أقلّ لحنًا ممن سبقهم، ولاسيّما من كان منهم فى تعليم أولاد العامة.

وفى تصوير الجاحظ للغة هؤلاء العوام، يسترعى انتباهَنا تلك المصطلحاتُ اللغويةُ، التى ذاعت بين الطوائف المختلفة فى البصرة بخاصّة، والتى اتّسم بعضها بِسِمَةِ الفارسية، وبعضها الآخر بدا فى لفظ عربى ومعنى مستجدٌ غير مألوف، اللهم إلا لأهل الطائفة أنفسهم. فمن المصطلحات الخاصة بطائفة السُّؤّال - طالبى الصدقات - ما جاء عن خالد بن يزيد مولى المهالبة - الذى اشْتُهِرَ باسم خَالَوَيْه المُكْدِى - عندما سُئِلَ: وَإِنَّك لتعرفُ المُكْدِين؟ قال: وكيف لا أعرفهم، وأنا كنت كاجار فى حداثة سنى، ثم لم يبق فى الأرض مُخَطِرَانى ولا مُسْتَعْرِض إلا فُقْتُه، ولا شحّاذ ولا كاغانى ولا بانوان ولا قرسىّ ولا عوّاء ولا مشعب ولا فَلُوْر ولا مَزيدى ولا إِسْطِيل إلا وكان تحت يدى، ولقد أكلت الزَّكُورى ثلاثين سنة، ولم يبق فى الأرض كَعْبِىّ ولا مُكْدٍ إلا وقد أخذت العِرَافَةَ عليه[٣٧].

ومن المصطلحات الخاصة بالطفيليين ما جاء على لسان أبى الفاتك الذى وُصِفَ بأنه قاضى الفتيان، قال: الفتى لا يكون نَشّالاً ولا نشّافًا ولا مِرْسالاً ولا لَكّامًا ولا مَصّاصًا ولا نَقّاضًا ولا وَلاّكًا ولا مُقَوِّرًا ولا مُغَرْبِلاً ولا مُحَلِّقًا ولا مُسَوِّغًا ولا مُلَغِّمًا ولا مُخَضِّرًا... ثم يضيف الحارثىّ - صاحبُ القصة - قوله: فكيف لو رأى أبو الفاتك اللَّطّاعَ والقَطّاعَ والنَّهّاش، والمَدّاد، والدفّاع، والمُحَوِّل[٣٨]؟ إلى غير ذلك من مصطلحات خاصة بغالبية طوائف البصرة، حفل بها وبشرحها كتاب (البخلاء).

---

(٣٥) البيان والتبيين ١/١٦٣.

(٣٦) البيان والتبيين ٤/٩٣.

(٣٧) البخلاء ٤٧ - وانظر تفسير هذه الألفاظ من ٥١ إلى ٥٣.

(٣٨) البخلاء ٦٤ - وانظر تفسير هذه الألفاظ من ٧١ إلى ٧٣.

ويبدو من كلام الجاحظ أن الإعراب لم يكن ذا خطر كبير أو قليل على هذه اللغة، وأن العامة كانت تسخر ممن يُعْرِبُ معها وتعيبه بالتشدُّق، ولذلك حَذَّر الجاحظ من يحكى نادرةً من نوادر العوامّ أن يستعمل فيها الإعراب أو يتخير لها لفظا حسنا أو ينطقها على وجه من الفصاحة؛ فذلك يفسدها ويذهب باستملاحهم لها، لأنهم لا يألفون الفصحى، وقد التزم هو ذلك ونصّ عليه فقال: «وإن وجدتم فى هذا الكتاب لحنًا أو كلامًا غير معرب أو لفظًا معدولاً عن جهته، فاعلموا أننا إنما تركنا ذلك؛ لأن الإعراب يُبْغِضُ هذا الباب ويُخرجه عن حدِّه، إلا أن أحكى كلامًا من كلام متعاقلى البخلاء وأشحّاء العلماء، كسهل بن هارون وأشباهه»[٣٩].

والناحية الثانية: لغة الخاصة، ويذكر الجاحظ أن منهم من كان يتملّح بإدخال الكلمات والجمل الفارسية فى شعره، كتلك الأبيات للشاعر أُسْوَدَ بن أبى كَرِيَةَ:

لَـزِمَ الـغُـرَّامُ ثـوبـى	بُـكْـرةً فـى يـوم سَـبْـتِ
فَـتَـمَـايَـلْـتُ عـليـهـم	مَـيْـلَ زَنْـكِـىٌّ بِـمَـسْـتِى
قـد حسـا الـذَّاذِىَّ صِرْفًـا	أو عُـقـارًا بَـايَـخَـسْـتِ
ثـمَّ كُـفْـتُـمْ دُورَ بَـادٍ	وَيْـحَـكُـمْ آن خَـرِ كُـفْـتِ
إنّ جـلـدى دَبَـغَـتْـهُ	أهـلُ صـنـعـاءَ بـجُـفْـتِ
وأبـو عَـمْـرَةَ عـنـدى	آن كـوربـد نـمـسـت
جـالسٌ أنـدر مـكْـنـا	د أيـا عـمـد بِـهَـشْـتِ[٤٠]

وواضح فى هذه الأبيات ذلك التكلف الذى التزمه الشاعر بمزج الكلمات الفارسية والكلمات العربية مزجًا مترابطًا، على حين أن قد كان فى وسعه أن يستغنى عن الفارسية بصِنْوِها من العربية لو أراد، ولكنه رغب فى التملّح بهذا المزج، فأجرى فى أبياته السابقة اثنتى عشرة كلمة فارسية، منها ثلاثة أسماء، هى: (مستى) بمعنى: السُّكْر وإدمان الشراب، و (بايخست) بمعنى: الشراب على الريق، و (جفت) بمعنى: ثمرة – وفعلان هما: (كفتم) بمعنى: قلتم، و (كفت) بمعنى: قلت – واسم إشارة هو (آن) بمعنى: هذا – وصفتان هما (خر) بمعنى: بليد أحمق، و (كوربد) بمعنى: أعمى أو أعور – وحرف جر هو (اندر) بمعنى: فى – ونهى هو (مكناد) بمعنى: لا تجعل – وجار ومجرور هما (بهشت) بمعنى: فى الجنة – وأسلوب استغراب هو (دورباد) بمعنى: معاذ الله.

---

(٣٩) البخلاء ٤٢ – ٤٣.

(٤٠) البيان والتبيين ١/١٠٠.

وكذلك فعل العُمَانيُّ الشاعرُ عندما مدح الخليفة هارون الرشيد، فأدخل فى أُرجْوزته بعض تلك الكلمات الفارسية استملاحًا، فقال:

مَـنْ يَـلْقَـهُ مـن بـطلٍ مُـسْـرَنْـدِ
فـى زَغْـفَـةٍ مـحـكـمـةٍ بـالـسَّـرْدِ
تـجـولُ بـيـن رأسـه والـكَـرْدِ
لـمَّـا هَـوَى بـيـن غِـيـاضِ الأُسْـدِ
وصـار فـى كَـفِّ الـهِـزَبْـرِ الـوَرْدِ
آلَـى يَـذُوقُ الـدَّهْـرَ آبْ سَـرْدِ[٤١]

والكَرْدُ هو العنق، وآب سرد هو الماء البارد – بالفارسية.

ثم يذكر الجاحظ أن من الخاصة طائفةً عزّ عليها أن تتردّى فى أساليب السُّوقة، أو تجارى خواصَّ القوم فى كلامهم الفصيح المألوف، فأرادت أن تنتزع لنفسها من المكانة ما ليس لها؛ بأن تُوهِمَ من يسمعها أنها تملك من اللغة ما كان يملكه البدويُّ فى جاهليته من وَحْشِيِّ الكلام وتفخيم الصوت. هؤلاء هم أصحاب التقعير والتقعيب والتشديق والتمطيط والجَهْوَرَة والتفخيم، ولَحْنُهُم أقبحُ لحن. ويأتى فى مقدّمة هؤلاء المتقعرين عيسى بن عمر الثقفى (ت ١٤٩ هـ) صاحب العبارة المشهورة التى قالها حين ضربه عمر بن هبيرة ضربًا مُبرحا فى وديعةٍ فُقِدَتْ بعد أن أُودِعَهَا، وتلك العبارة هى: إن كانت إلا أُثَيَّابًا فى أُسَيْفَاطٍ قبضها عَشَّارُوك[٤٢]. ثم أبو خالد النميرى وأبو مُحَكِّم الراوية وأبو عَلْقَمة النحوى الذى قال لطبيبه: يا آسِ: إنى رجعت إلى المنزل وأنا سَنِقٌ لَقِسٌ، فأتيت بشِنَشِنَةٍ من لَوِيَّةٍ ولَكِيكٍ وقِطَعٍ أَقْرَنَ قد غَنَرْنَ هناك من سمْن ورقاق شُرْشصان وسقيط عَطْعَط. ثم تناولت عليها كأسًا. وقد أجابه الطبيب على غرار تشادقه مستهزئًا فقال: خذ خَرْقَقًا وسَقْلَقًا وجَرْفَقًا[٤٣].

ولاشك أن هذا الكلام الفصيح فى مخاطبة العامة أقبحُ من اللحن فى مخاطبة الأعراب الفصحاء، وقد ألّف أبو الفرج النحوى (ت ٤٩٩ هـ) كتابًا جمع فيه نوادرَ هؤلاء المتقعّرين وأخبارهم[٤٤].

---

(٤١) البيان والتبيين ١/٩٩.
(٤٢) عيون الأخبار ٥/١٦١.
(٤٣) البيان والتبيين ٢/٢٠١.
(٤٤) تاريخ الأدب العربى ١/٢٤٩.

وإذا كان التقعُّر في المثال السابق ناشئًا من استعمال مهجور الكلام مع استقامته في العربية، فإن الجاحظ لا ينسى متقعرًا آخر استعمل مأنوس الكلام، ولكن بدا تقعُّره في القاعدة اللغوية، وهو بِشْرُ بن غِيَاث المَرِيسِيّ (ت ٢١٨ هـ) تلميذ أبي يوسف الحنفي، لقد ضعفت سليقته العربية، ولم يُفِدْ كثيرًا من تعلمه، فوجد في التصنع والتقعر ما يعوّضه عن ذلك، فكان سخرية للناس؛ لأنه لم يَجْرِ على نَسَقِ الخاصة في الإعراب ومألوف التركيب العربي، ولم يتبع العامة في ألفاظها السُّوقية وتساهلها في صيغ العربية ومفرداتها، كان يقول: قضى الله لكم الحوايج على أحسن الوجوه وأهنؤها[٤٥]. فخالف الخاصة في عدم همز (الحوايج) وفي حركة الإعراب من (أهنؤها) وخالف العامة التي تخلت عن همز كثير من الكلمات ومنها هذه الكلمة، وهكذا صارت عبارته مثار سخرية واستنكار من الجميع، عبّر عن ذلك الشاعر الظريف القاسم التّمّار بقوله: هكذا! وِفاقًا لقول الشاعر:

إنّ سُلَيْمَى وَاللهُ يَكْلَؤُها ضَنَّتْ بشيءٍ ما كان يَرْزَؤُها[٤٦]

وطائفة ثالثة: حافظت على عربيتها الفصحى المألوفة، ونطقتها على ما ينبغي، وهؤلاء هم عرب البدو الخُلَّص، الذين ابتعدوا عن المدن وعن طرق السابلة ومجامع الأسواق، ويشير الجاحظ على من يحكي نادرة من كلام هؤلاء أن يلتزم إعرابها ومخارج ألفاظها، ويبعدها عن كلام المولّدين والبلديّين حتى يفهم عنه هؤلاء الفصحاء أوّلا، وحتى لا يسخروا من انحراف لغته ثانيًا، فحين قال رجل من البلديين لأعرابي من هؤلاء: كيف أهْلِك؟ - بكسر اللام - لم يفهم عنه ما أراد، وإنما فهم ما يؤديه اللفظ، فقال: صَلْبًا! - ولم يعلم أنه أراد المسألة عن أهله وعياله - وحين قال الكِسائي لغلام منهم: من خَلْقَكَ؟ - بسكون القاف - لم يُجِبْهُ؛ لأنه لم يَدْرِ مراده.

وعلى هؤلاء الأعراب اعتمد العلماء في أمصار العراق في أخذ اللغة والاستشهاد، وكان إلقاء الكلام الملحون على العربي هو الطريقة المُثْلَى في تبيّن فصاحته فـ «أصحاب اللغة لا يفقهون قول القائل منا: مُكْرَهٌ أخاك لا بَطَل، وإذا عَزَّ أخاك فَهُنْ، ومن لم يفهم هذا لم يفهم قولهم: ذهبت إلى أبو زيد، ورأيت أبي عمرو، ومتى وجد النحويون أعرابيًّا يفهم هذا وأشباهه بَهْرَجُوهُ، ولم يسمعوا منه؛ لأن ذلك يدل على طول إقامته في الدار التي تُفسد اللغة وتُنقص البيان»[٤٧].

(٤٥) البيان والتبيين ١٦٨/٢.
(٤٦) وانظر: عيون الأخبار ١٥٧/٥، العقد الفريد ٢٩٦/١.
(٤٧) البيان والتبيين ١١٣/١.

وطائفة رابعة يُشيدُ الجاحظ باستعمالها اللغوى، تلك هى طائفة الكُتّاب، الذين التمسوا من الألفاظ ما لم يكن متوعّرًا وحشيًّا، ولا ساقطًا سُوقيًّا، وربما فاقت هذه الطائفةَ طائفةَ الأعراب لرقّة كلامها وسهولة مسلكها، وذلك ما دعا الجاحظ إلى أن يقول: إنه لم يَرَ قطُّ أمْثَلَ فى البلاغة من الكُتّاب[48].

وإذا كان القرن الثالث الذى عاش فيه الجاحظ قد شهد نهضة نحوية مجيدة، تمثلت فى التنافس بين علماء البصرة وعلماء الكوفة فى مسائل النحو: أصولها وفروعِها، فقد كان مثيرًا للغرابة أن يشجع هذا التنافس على الانحراف اللغوى، حين تحوّل إلى خصومةٍ حزبيةٍ بعد أن كان فى أول أمره مُبرَّأً عن الهوى، وقد زاد فى هذه الخصومة أمورُ السياسة، إذ كان على كلٍّ من الفريقين فى البصرة والكوفة أن يؤيّد رأيه، ولا سبيل إلى ذلك إلا بكلام العربى الخالص، ومن ثَمَّ وجدنا الأعراب يرحلون إلى أمصار العراق، ويزداد عددهم فى البصرة والكوفة خاصة، لمّا شعروا بالحاجة إليهم لنصرة مذهب على مذهب، وأصبحت بضاعتهم بالعراق هى الكلامَ الذى يضمن لهم رزقًا وَفْرًا، وَجَاهًا عند السلطان، وحُظْوةً عند العلماء، ولئن تحرَّى بعض هؤلاء الأعراب الصوابَ فى قوله لقد كان بعضٌ منهم لا يتحراه، بل يُلقى الكلام على وَفْقِ ما يراد منه وعلى هوى من يريده، وكان يونس بن حبيب يطلب من الأعراب أن يضعوا من الشعر ما يوافق مذهبه، وحين كثر منه ذلك ضاق به الأعرابى - وهو رُؤْبة بن العَجّاج - وقال له: حَتّامَ تسألنى عن هذه الأباطيل وأزخرفها لك؟ أما ترى الشيب قد بلغ فى لحيتك[49]؟!

وكان الكسائى قد تعلم اللغة على علماء البصرة، ثم تحول عنهم إلى بغداد، حيث استمع إلى من فيها ومن حولها من الأعراب - وهم فيما تذكر الرواية - أخلاط من قبائلَ غيرِ عريقة فى العربية، ومنهم أعراب الحُطَمِيّات الذين قدموا إلى بغداد، وضربوا خيامهم فى قُطْرُبُّل، فأخذ عنهم الفسادَ من الخطأ واللحن فأفسد بذلك ما كان أخذه بالبصرة كلَّه - على ما يقول أبو زيد.[50]

ولأجل هذا لم يتمتع العربى النازل بالعراق بمثل الثقة التى كان يتمتع بها عندما كان فى البادية، ولم يَحْظَ كلامُه بالتسليم والقبول والاستشهاد الذى كان يحظى به قبل أن

---

(٤٨) البيان والتبيين ١/٩٥.

(٤٩) أخبار النحويين البصريين ٢٨، الأغانى ٢٣/٤٩، ٨٠.

(٥٠) أخبار النحويين البصريين ٤٤.

يُساكِنّ العلماءَ، ولم يكن في وسع هؤلاء العلماء أن يميزا العربيَّ الفصيح من غيره إلا بالاختبار، وذلك بأن يُسمعوه الكلام الملحون، فإن فهمه بَهْرَجُوه وزيّفوه ولم يأخذوا عنه؛ لتيقّنهم من كذبه وكثرة مخالطته الأعاجمَ حتى لانَ جلدُه وفسد طبعُه ولسانُه، وكان أقوى سلاح وجّهه البصريون إلى الكوفيين ما جاء على لسان أبي الفضل الرِّياشيّ البصري: «نحن - يعني البصريين - نأخذ اللغة عن حَرَشَةِ الضِّباب وأَكَلَةِ اليرابيع، وهؤلاء - يعني الكوفيين - أخذوا اللغة عن أهل السواد وأصحاب الكواميخ وأكلة الشَّواريز»[٥١].

وإذ تزعزعت الثقة في الأعراب لم يكن في العراق ممن يُحسن العربية - في القرن الثالث - إلا أولئك الذين تَلَقَّوْا العربية بالتعلم على أيدي الثقاة من العلماء، حتى هؤلاء لم يسلموا من الانحراف؛ لكون صحة ألسنتهم أمرًا مكتسبًا لا طبعًا فيهم، ولا يكاد شاعر أو ناثر يسلم من مآخذ لغوية اسْتُدْرِكَتْ عليه.

وما إن يَحُلُّ القرن الرابع حتى نجد اللحن في اللغة أمرًا مألوفًا، يوشك أن يكون غير معيب في أوساط المثقفين، فأحمد بن فارس اللغوي (ت ٣٩٥ هـ) يتحسر ويأسف على ما أصاب العربية على ألسنة المثقفين من المُحَدِّثِينَ والفقهاء الذين لم يَرَوْا بأسًا في أن يتخلى المُحَدِّثُ والفقيه عن المعرفة اللغوية واستقامة اللسان، يقول: «وقد كان الناس قديمًا يجتنبون اللحن فيما يكتبونه أو يقرأونه اجتنابهم بعض الذنوب، أما الآن فقد تجوّزوا، حتى إن المحدّث يحدّث فيلحن، والفقيه يؤلف فيلحن، فإذا نُبِّهَا قالا: ماندري الإعراب، وإنما نحن محدّثون وفقهاء، فهما يُسَرّان بما يُساء به اللبيب، ولقد كلمت بعض من يذهب بنفسه ويراها من فقه الشافعي بالمرتبة العليا في القياس، فقلت له: ما حقيقة القياس ومعناه؟ ومن أيّ شيء هو؟ فقال: ليس عليّ هذا، وإنما عليّ إقامة الدليل على صحته»[٥٢] ثم يعلّق ابن فارس على هذا بقوله: «فَقُلْ الآن في رجل يقيم الدليل على صحة شيء لا يعرف معناه ولا يدري ماهو، ونعوذ بالله من سوء الاختيار»[٥٣].

ولم يقتصر الأمر على محدّثي القرن الرابع وفقهائه، بل تطرق الانحراف إلى ألسنة الخاصة من المثقفين الذين تُدار بأيديهم أمورُ الدولة، ومنها القضاء، وقد حكى المقدسيّ (ت ٣٨٠ هـ) أنه كثيرًا ماكان يحضر مجلس قاضي القضاة ببغداد ويخجل من كثرة مايلحن في كلامه، وإن كان البغداديون لا يَرَوْنَ في ذلك عيبًا[٥٤]. كما ذكر الحريري

(٥١) أخبار النحويين البصريين ٦٨.
(٥٢) الصاحبي في فقه اللغة ٣٢.
(٥٣) أحسن التقاسيم ١٨٣.
(٥٤) المصدر السابق.

(ت ٥١٦ هـ) أنه رأى كثيرًا ممن تسنّموا أسْنِمَةَ الرُّتَب، واتّسموا بِسِمَةِ الأدب، قد ضاهَوْا العامّة في بعض مايَفْرُطُ من كلامهم، وترعُف به مَرَاعِفُ أقلامهم مايخفض من قدر العِلْية ويَصِمُها[٥٥].

وبكثرة ظهور الانحراف على ألسنة الخاصة من الحكام والوزراء والقضاة والمثقفين وعلماء اللغة – على توالي السنين – اكتسبت العاميّة الملحونة طوائف كثيرةً، فاتّسع نطاقها، وامتد سلطانها، ووجدت من يرضى بها ويدافع عنها، إلا فريقًا من علماء اللغة ناصبها العداء، وتعقبها في كلام الشعراء والكُتّاب وغيرهم، وهؤلاء هم من نطلق عليهم (علماء التنقية اللغوية).

* * *

وبعد أن عرضنا للفساد اللغوى في العراق على وجه الإجمال نعرض له الآن في شيء من التفصيل، ولن نقصر العرض على الجانب النحوى، بل سنتجاوزه إلى مُخْتَلِفِ الجوانب اللغوية؛ حتى تكون الصورة أتمّ، والوصف أدقّ، وسنستخلص ذلك كُلَّهُ مما وصل إلينا من كتب اللحن اللغوى، مهتمّين بنسبة كل انحراف إلى من استدركه. وقد دار بخاطرنا أوّل الأمر أن ندرس هذه الكتب واحدًا بعد الآخر، لكن تبيّن لنا خطأ هذه الدراسة، أو عدم دقّتها؛ وذلك لما يأتى:

١ – أن هناك آراءً لأصحاب كتب اللحن لم تَرِدْ في كتبهم، ونذكر من ذلك:

* الكسائي، فمن آرائه التى لم ترد في الكتاب المنسوب إليه وهو (لحن العوام): ماجاء في الأمالي، لأبي على القالىّ (٢/٣٢): وَقَصْتُ عُنُقَ الدابة أَقِصُها وَقْصًا، ولا يقال: وَقَصَتْ العُنُق نفسها.

وما جاء في لسان العرب (دمم – خلق): لم أسمع أحدًا يثقل الدَّم، ولم نسمعهم قالوا: خَلَقَة، في شيء من الكلام.

* ثعلب، الذى نضيف إلى ما استدركه في فصيحه استعمالات أخرى أخذها على العامة، ووردت في (فائت الفصيح) لأبي عمر الزاهد. وتبلغ سبعة وعشرين استعمالاً، ومنها:

---

(٥٥) درة الغواص ٣.

أنت تُوذيني، ولا يقال: تَأذيني - بفتح التاء (١/٣)* ويقال: طردته فذهب، ولا يقال: انطرد (٢/٣) ويقال: هو القَرْقَلُ، ولا يقال: قرقر (٢/٦) ويقال: ما أنتِ في هذا بوَحْدَانة، ولا يقال: بوَحْدَى (١/٧) ولا يقال: فلان وَخِمٌ - بكسر الخاء (٢/٧) ويقال: تأخر عني، ولا يقال: أخَّرعني، إلا أن يريد: أخَّرعني شيئًا (٢/٧) ويقال: عَيَّرْتُ الموازين (٢/٧) ولا يقال: حديث مستفاض، إلا أن تقول: فيه (١/٨) ولا يقال: أدوية في جميع داء (١/٩).

وإنما أضفنا هذه المسائل لثعلب، لا لأبي عمر الزاهد؛ لما جاء في مقدمة (فائت الفصيح) من نسبتها إليه، قال أبو عمر: «هذا كتاب الفائت من الفصيح، قرأه أبو جعفر ابن شاذان على أبي عمر محمد بن عبد الواحد اللغوي الزاهد ببغداد في سنة ٣٤٢ هـ، قال أبو عمر: أخبرنا ثعلب بما في هذا الكتاب»(٥٦).

٢ - وأن هناك آراءً لعلماءَ اهْتَمُّوا باللحن اللغوي، وقد فُقِدَتْ كتبهم التي ألَّفوها في هذا الميدان، وقد وُفِّقنا إلى استخلاص بعض من هذه الآراء، ومن هؤلاء:

* الفرَّاء: وقد جمعنا من آرائه إحدى عَشْرَةَ مسألةً، فهو لا يجيز قولهم: شُلَّت يده - بضم الشين - (اللسان: شلل) ولا يجيز قولهم: صحيفة مَقْرِيَّة (اللسان: قرأ) ولا يجيز قولهم: شمْع - بإسكان الميم - (إصلاح المنطق ٢٧) ولا: رِغاية اللبن - بكسر الأول وياء قبل الآخر (إصلاح المنطق ١١٢) ولا: الجُلُوديّ - بضم الجيم - نسبة إلى جَلود بفتحها (إصلاح المنطق ١٦٢) ولا: ذِكْر - بكسر الذال - من قولهم: جاءنا على ذُكْر (إصلاح المنطق ١٦٨) ولا: جئت إلى عندك (لحن العوام للجواليقي ٩) كما لا يجيز: لآلٍ - لصاحب اللؤلؤ (التنبيهات على أغاليط الرواة ١٢٠) ولا: البواطل، في قولهم: فلان يحدث بالبواطل (تقويم اللسان لابن الجوزي ١٦) ولا: البِهام - في الإبهام - (تقويم اللسان لابن الجوزي ٨٤) ولا: تُوتَر وتُحمد - بدلاً من قولهم: تُوفَر وتُحمد - (اللسان: وفر) ولا يقال للكساء الأسود: بَرْزَكان ولا برزكانيّ، وإنما يقال: بَرْكان وبَرْكاني (المغرب في ترتيب المعرب ١/٣٥).

* الأصمعي: وقد جمعنا من آرائه في اللحن فوق الخمسين مسألة، نذكرها - مع أماكنها - باختصار:

---

* الرقم الأول للورقة في المخطوط، والثاني (١) لظهرها، و(٢) لباطنها.

(٥٦) الفائت من الفصيح، الورقة الأولى.

فى لسان العرب: القَلْطبان والقَرْطبان - فى: الكَلْتَبان - بمعنى القيادة (قلطب وقلتب)[٥٧] وأقْرِئْهُ السلامَ (اقرأ) وليَهْنِكَ الفارسُ (هنأ) ووقعت فى هَمَرَّجة - بفتح الميم وتشديد الراء - (همرج) والخلط فى الاستعمال بين حين وحيث (حين وحيث) وياهيا (يهيه) وما آلُوكَ جُهْدًا (ألو) وإيهٍ - بغير تنوين - للاستزادة من الحديث (أيه) وعصاة - فى: عصا (عصو) واستأهله - بمعنى استحقه (أهل) وفى صدره حِنَةٌ - فى: إحْنة (أحن) وخنفساءة - بالهاء - (خنفس) وهذا ثوب يَقْطَع ويُقَطِّع ويُقَطِّعنى - بمعنى: يصلح أن يُقْطع قميصًا (قطع).

وفى شرح المفصل لابن يعيش (٨/١)[٥٨]: قضيت العجب من كذا، وصوابه: ما كِدْتُ أقضى العجب.

وفى البارع (٥٥): المَغَس - بفتح الغين - والصواب إسكانها.

وفى معجم ما استعجم (٢٦٥/١): أَنْبِجانِىّ - فى النسب إلى مَنْبِج.

وفى الحيوان للجاحظ (٣٣٣/١): أكلنا مَلَّةً - وهى الرَّماد الحارّ -.

وفى الموشح للمرزبانى (١٦٤): زوجة - فى: زوج.

وفى الجُمانة فى إزالة الرَّطانة (٣٧): الحِشْمة - بمعنى الاستحياء.

وفى الاقتضاب فى شرح أدب الكُتّاب: حشيش، للرَّطْب من النبات (١٢٨) وزكنت بمعنى: ظننت وتوهمت (١٠٩) ويتصدّق بمعنى يسأل الصدقة (١١٠) وأَوْعَزْت - فى: وَعَزْتُ (١٩٦) وماء مالح وسمك مالح (٢١٦).

وفى إنباه الرواة (١٦٦/١): قَنْزَعَ الديك - فى: قَوْزَعَ.

وفى تقويم اللسان لابن الجوزى: إدخال الألف واللام على اللفظتين: كلّ وبعض (١٠٣) وشتّان ما بينهما (١٤٨) ومالى وما لفلان (١٩٣).

وفى المغرب فى ترتيب المعرب (٩٦/٣): الجَنازة - بفتح الجيم -.

وفى إصلاح المنطق: أغار فى البلاد (٢٤٠) وظِفارِىّ - بكسر الأول - نسبة إلى

---

(٥٧) مابين القوسين إشارة إلى المادة اللغوية فى لسان العرب.

(٥٨) ما بين القوسين هنا وفيما بعده لأرقام الصفحات فى الكتاب.

ظَفَار - بفتحه - (١٦٢) وعِرْق النَّسا (١٦٤) وذَوِىَ العُودُ - بكسر الواو - (١٩٠) وأبرق له وأرعد (٢٢٦) وفاظت نفسه أو فاضت (٢٨٦).

وفى تثقيف اللسان، لابن مَكّى الصَّقَلىّ: شىء مُعَوَّج - بفتح العين وتشديد الواو المفتوحة - (٢٣٤).

وفى أدب الكاتب، لابن قتيبة: دِينَ (من الدَّيْن) ومديون - لمن كثر عليه الدين - (٣٢١) وقوموا بأَجْمَعِكُمْ - بفتح الميم - (٣٢١).

وفى لحن العامة، للزبيدى (٣٢): أُدْمَانَة فى بيت ذى الرُّمَّة:

لأُدْمَانَةٌ مِنْ وَحْشِ بين سُوَيْقَةٍ ... وبين الجبالِ العُفْرِ ذاتِ السَّلاسِلِ

وفى دُرّة الغوّاص، للحريرى (٨٥): زيادة (إذْ) فى جواب بَيْنَا.

وفى كشف الطُّرَّة، للآلوسى: ثَمانٍ - دون ياء - (١٩٠) وحوائج - جمع حاجة (٢١٢).

وفى المغرب فى ترتيب المعرب: مِزْرَاب - فى: مِئْزَاب -

وفى التنبيهات على أغاليط الرواة (١١٥): ناموسة - فى ناموس -.

وفى ذيل الفصيح (١١٤): المجانسة والتجنيس.

وفى فحولة الشعراء(٥٠): حذف همزة الاستفهام من بيت عمر بن أبى ربيعة:

ثُمَّ قالوا: تُحِبُّهَا؟ قُلْتُ: بَهْرًا ... عَدَدَ الرَّمْلِ وَالحَصَى والتُّرَابِ

* أبو حاتم السجستانى: وقد أورد له الدكتور رمضان عبد التواب[٥٩] تسعًا وثلاثين مسألة، يظن أنها مأخوذةٌ من كتابه المفقود (ما تلحن فيه العامة) ولكن بعرض هذه المسائل على كتب اللغة أمكن ردُّ كثير منها إلى صاحبها - وهو الأصمعىّ - الذى كان أبو حاتم يروى عنه، ومن ذلك: ما آلُوكَ جُهْدًا، واستأهل بمعنى استحق، وإدخال الألف واللام على كلّ وبعض، واستعمال حين وحيث؛ كل منهما فى موضع الآخر، والمَغَس - بفتح الغين -، وأَنْبِجَانِىّ - فى النسب إلى مَنْبِج - وقد سبق أن ذلك من رأى الأصمعى.

(٥٩) لحن العامة والتطور اللغوى ١٤١ - ١٥٤.

على أننا نظن أن كتاب السجستاني المفقود لم يأت بجديد كثير في مجال اللحن اللغوي، وإنما جُلّ ما فيه من استدراك العلماء قبله، ولا فضل للسجستاني إلا بإضافة بعض الأمور اللغوية. يدلنا على ذلك أن الزُّبَيْديّ قد تصفحّ هذا الكتاب، ثم قال: «رأيته مشتملاً على ما يشتمل عليه سائر الكتب الموضوعة في اللغة، ورأيت الفن الذي قصده، والضرب الذي اعتمده ووسم الكتاب به - يقصد تسميته لحن العامة أو المُزَال والمُفسد - نَزْرًا فيما ضَمّنه من تفسير الغريب وتصريف الأفعال وتوجيه اللغات. فكان الكتاب مُؤَلَّفًا لغير ما نسب إليه وعُرِفَ به[٦٠]».

وفي لسان العرب مسألة أخرى نسبت إلى أبي حاتم، قال ابن منظور: «قال أبو حاتم: العامة ربما قالوا في مضارع افعل ذلك إمَّالاَ: افْعَلْ ذلك.. ناري[٦١]، وهو فارسيٌّ مردود، والعامة تقول أيضا: أُمَالِي، فيضمون الألف، وهو خطأ أيضا، والصواب: إمَّالاَ - غَيْرَ مُمال - لأن الأدواتِ لا تمال» (اللسان: إمالا). ومن اللسان أيضا تبيّن أن السجستاني - قبل الحريري - هو الذي استدرك على العامة استعمالها: أُرْحِيَة وأَقْفِيَة - جَمْعَيْن للمفردين: رحا وقفا (اللسان: رحو، قفو).

* أبو هلال العسكري: وقد روى عنه ابن الجوزي في تقويم اللسان هذه المسائل:

أَيْش تريد؟ - في: أيّ شيء تريد؟ (٩٥)[٦٢] وأَزَلِيّ - بمعنى قديم (٩٧) وجوابات. جمع جواب (١١٢) وحُلَّة - للثوبين من جنس واحد (١١٥) وحوائج - جمع حاجة (١١٧) [الحق أنه للأصمعي] وقَنينة - بفتح القاف - (١٦٧) والمَرِي - بكسر الراء (١٨٣) [الحق أنه لابن السِّكِّيت].

٣ - وأن من أصحاب الكتب من لم يكن له جهد كبير في ملاحظة أخطاء عصره وبلده، وإنما حصر همّه في جمع آراء أساتذته وتلخيصها أو شرحها، ومن الخطأ البيّن أن تدرس هذه الآراء على أنها له ولعصره ولبلده، ومن هؤلاء ابن الجوزيّ، الذي صرّح في مقدمة كتابه بأنه جمعه من كتب العلماء وليس له فيه إلا الترتيب والاختصار[٦٣].

٤ - وأن من كتب اللحن ما يضمّ آراءً تخالف المشهور عن أصحابها، ومن الخطأ

(٦٠) لحن العامة للزبيدي ٥ - ٦.
(٦١) كلمة فارسية ساقطة من اللسان.
(٦٢) الأرقام هنا وفيما بعد لصفحات الكتاب (تقويم اللسان).
(٦٣) تقويم اللسان: المقدمة.

دراسة هذه الآراء على أنها لهم، وأعنى بذلك الكتاب المنسوب إلى الإمام الكسائى (لحن العوام) فقد حوى بعض الآراء غير المعروفة عن الكسائى فى كتب اللغة، بل المشهور عنه خلافها، ومن ذلك ما جاء فى الكتاب من تخطئة كسر القاف من الفعل (نقم) وفتح الدال من الفعل (وددت) والتفرقة بين: قبست النار وأقبسته العلم، وبين: نما (الواوى) بمعنى زاد، ونَمَى (اليائى) بمعنى احْمَرَّ واسْوَدَّ. وعند الجوهرى وغيره من أصحاب المعاجم أن الكسائى ارتضى غير هذا[٦٤].

٥ - وأن الاتّجاه إلى دراسة الآراء، دون الاتجاه إلى دراسة الكتب يَكْفُلُ أمرين:

أحدهما: الدقة فى نسبة الرأى إلى صاحبه، وقد أهمل ذلك كثير من كتب اللحن وكان الرجوع إلى كتب اللغة والنحو والأدب والطبقات والتاريخ هو السبيلَ إلى هذه الدقة.

والثانى: ربط الانحراف اللغوى بالمكان الذى ظهر فيه، وربما بالزمان أيضًا، وهو أمْرٌ تقريبىّ ظنىّ؛ لأنه من غير المعقول أن يستقرّ عالم فى بلد واحد كالبصرة أو الكوفة أو بغداد، فقد كانوا يتنقّلون فى مُخْتَلِفِ أمصار العِراق، وربما فيما جاورها أيضًا. كما كان العلماء أيّامَ جمع اللغة يَحُلُّون ببلاد الحجاز - ولاسيّما الكسائىّ والأصمعىّ - هذا من حيث المكان.

أما من حيث الزمان فلأننا وجدنا انحرافات لغويةً متكررةً فى كتب اللحن فى عصورها المختلفة، وهو مادعا بعض الباحثين المعاصرين إلى القول بأنهم كانوا ينقلون خلفًا عن سلف، دون نظر إلى أن ذلك الانحراف وقع فى زمانهم أوّلا[٦٥]. وإن كنا نحن على ظنّنا الحسن بهؤلاء؛ إيمانًا منّا بأن الانحراف الذى يظهر على الألسنة قلّما يعود إلى حاله الأصْلِ من الصحة والصواب حتى مع التنبيه عليه؛ لخفّته على اللسان أوّلاً، ولكثرة الناطقين به مع قلة المصححين له ثانيًا، وأقرب إلى الظن أنه لو صححت العامة انحرافًا فى عَصْرِ هذا الذى نقل عمن سبقه لأشار هو إلى ذلك ونبّه عليه.

وحتى نُيَسِّرَ الربط بين اللحن اللغوى وزمانه نذكر هذه القائمة بأسماء العلماء الذين عُنُوا بأمر اللحن اللغوى ممن أُثِرَ عنه كتاب، ومن الذين عثرنا على آراءٍ لهم فى هذا المجال:

---

(٦٤) العربية (يوهان فك) ٨٩، وانظر: مقدمة الكتاب المنسوب إلى الكسائى.

(٦٥) مستوى الصواب والخطأ ٢٣٦.

عالم التنقية اللغوى	سنة وفاته	اسم مؤلفه
١ - الكسائى (على بن حمزة)	١٨٩ هـ	ما تلحن فيه العوام
٢ - الفراء (يحيى بن زياد)	٢٠٧ هـ	آراء مجموعة
٣ - الأصمعى (عبد الملك بن قريب)	٢١٦ هـ	آراء مجموعة
٤ - ابن السكيت (يعقوب بن إسحاق)	٢٤٤ هـ	إصلاح المنطق
٥ - السجستانى (سهل بن محمد)	٢٤٨ هـ	آراء مجموعة
٦ - ابن قتيبة (عبد الله بن مسلم)	٢٦٧ هـ	أدب الكاتب
٧ - ثعلب (أحمد بن يحيى)	٢٩١ هـ	فصيح ثعلب
٨ - أبو هلال العسكرى (الحسن بن عبد الله)	٣٩٥ هـ	آراء مجموعة
٩ - الحريرى (القاسم بن على)	٥١٦ هـ	درة الغواص
١٠ - الجواليقى (موهوب بن أحمد)	٥٣٩ هـ	تكملة ما تلحن فيه العامة
١١ - ابن الجوزى (عبد الرحمن بن على)	٥٩٧ هـ	تقويم اللسان
١٢ - البغدادى (موفق الدين عبد اللطيف بن يوسف)	٦٢٩ هـ	ذيل الفصيح

* * *

ثانيـًا

من مظاهر الخطأ فى لغة العراقيين*

الإفراد والتثنية والجمع

(أ) جمع الثلاثى:

أشار الكِسائى إلى أن العامة فى زمنه كانت تجمع بعض أمثلة الثلاثى الذى هو على وزن فَعْل- بفتح فسكون- كما تجمع الرباعى (على فَعَالى) قالوا: جَدْىٌ وجَدَايا (٥٠)**.

ويشير الأصمعى إلى أن العامة فى زمنه كانت تجمع على (فواعل) ماجاء من الثلاثى على فَعَلَة وثانيه ألف المدّ. قالوا: حوائج- فى جمع حاجة (اللسان: حوج).

أما ابن السكيت فقد لاحظ أن الناس يجمعون على (أفعلة) ماكان من الثلاثى على فُعَل، وفُعْل وفِعْل. قالوا: أَجْرِزة وأَقْرِطَة وأَفْيِلَة وأَتْرِسة وأَزِجّة - فى جمع: جُرَز وقُرْط وفِيل وتُرْس وزُجّ (إصلاح المنطق ١٧٠).

ولاحظ السِّجِسْتَانىّ أنهم يجمعون الريح على (أرياح) توهّمًا أن ياءها أَصْلٌ غير مُعَل مقلوب عن الواو (اللسان: روح) كذلك لاحظ السجستانى أنهم يجمعون من الثلاثى المقصور الكلمتين: رحًا وقفًا على (أَفْعِلة) فيقولون: أَرْحِية وأَقْفِية (اللسان: رحو - قفو) وكأنهم كانوا ينطقون الكلمتين بألف المدّ. نحو: عطاء وأعطية.

أما ثعلب فلاحظ أنهم يجمعون على (أَفْعِلَة) ماكان مُعَلّ العين على فَعَل- بفتح الفاء والعين- فقالوا: داء وأدوية (فائت الفصيح ١/٩).

---

* بعض ما يذكر فى هذا المبحث قد يكون عدّه من قبيل الخطأ أمرًا غير مقبول، إما لوروده فى لهجة عربية، أو لاحتماله التأويل الذى يسوّغه، لكننا نذكره هنا على عهدة أصحابه الذين رأوا أنه غير صحيح أو غير فصيح، ثم إننا سنعقد مبحثًا مستقلاً فيما بعد لتوضيح ذلك.

** الرقم هنا وفيما بعده لصفحات الكتاب الخاص بكل عالم.

وأما الحريري فيشير إلى أن أهل زمانه يجمعون بعض الثلاثي ساكن العين على (أفاعل) تارة وعلى (فَعَالِ) تارة أخرى، قالوا: الأراضي، في جمع الأرض (درة الغواص ٦٥) والثَّدَايَا، في جمع ثَدْي (درة الغواص ٥٦) وأنهم يجمعون الفم على أفمام (درة الغواص ٩٠) على توهم أن الميم في المفرد أصل مشدد، وأن الكلمة ثلاثية على فَعْل.

ولاحظ الجَوَاليقي أن الناس في زمنه تستعمل القرايا جمعًا لقرية.

(ب) جمع غير الثلاثي:

كانوا – زَمَنَ الكِسائي – يجمعون الجديد على جُدَد – بضم ففتح (٤٤) خلطًا بينه وبين الجُدَد التي هي الجبال.

ولاحظ الفراء أنهم يقولون: فلان يُحَدِّث بالبواطل، وكلامُ العرب هو: الأباطيل، واحدتها أُبْطُولة أو إِبْطالة (ابن الجوزي ٩٦).

وهناك من الكلمات مالا يجمع إلا بإضافة (ذُو) أو (ذات) إليه، ولكنهم زَمَنَ السجستاني كانوا يجمعونها الجمع الأقصى، فيقولون: الطواسين والحواميم، في جمع: طس وحم (اللسان: طس – حم).

ورأى ثعلب أنهم يجمعون جمع تصحيح للمذكر أو المؤنث مالم يرد عن العرب جمعه كذلك، قالوا: مَرْءُون ومَرْآت – في جمع امرئ وامرأة – والوارد في المذكر: قوم، وفي المؤنث: نسوة (الفصيح ٨٠).

أما أبو هلال العسكري فقد سمعهم يجمعون الجواب على: جوابات (ابن الجوزي ١١٢) وجواب مصدر مبهم، لايثنَّى ولا يجمع. ولاحظ الحريري أنهم يجمعون (الجُوَالق) بالألف والتاء، فيقولون: جُوَالقات، وأسماء الجنس المذكر لا تجمع كذلك إلا ماورد (الدرة ٢٥٨) وأنهم يجمعون الأُوقِيَّة على أفعال، فيقولون: أَوَاق (الدرة ٧٦) ويخلطون هذا الجمع بجمع أَوْق الذي هو الثِّقَل، وكذلك لاحظ الحريري أنهم يجمعون على فِعَل – بكسر ففتح – ماكان من المفرد على فُعْلَى – بضم فسكون – فيقولون: طُولَى وطِوَل (الدرة ١٦٧) والطِّوَلُ هو الحبل. أما الصفة التي هي على وزن فعلاء مؤنث أفعل فيجمعونها بالألف والتاء، يقولون: حمراء وحمراوات وبيضاء وبيضاوات (الدرة ١٦٦).

ويشير الجواليقي إلى ما كان يحدث في عصره من جمع المَكُّوك – وهو كَيْلٌ لأهل العراق – على المَكَاكِيّ، وهذا الجمع إنما هو للمُكَّاء، وهو طائر يسقط في الرياض ويَمْكُو

أى يَصْفِرُ (لحن العوام ١٠) وما كان يسمعه من جمع الخيشوم - وهو الأنف - على مخاشيم (لحن العوام ١٢) وحقه أن يجمع على خياشيم أو خياشم، ثم ما كان يسمعه من هذا الجمع الغريب للأنبوبة على أَنَابِيب، الذى وصفه بأنه لفظٌ شنيعٌ وبناءٌ مُنْكَرٌ (لحن العوام ١٠).

(جـ) التبادل بين المفرد وقسيميه:

١ - المفرد دالٌّ على المثنى: ذكر الأصمعى أن عامة زمانه استعملوا المفرد دالاًّ على المثنى فيما لا ينفصل، فقالوا: تَوْأَم وَزَوْج، والصواب: تَوْأَمَان وزَوْجان (اللسان: زوج) ويبدو أن هذه الظاهرة قد استمرت فيما بعد، وكثرت أمثلتها، إذ أشار إليها ابن قتيبة فى أدب الكاتب (٣٢٤) وأضاف إلى المثالين السابقين: مِقْراض ومِقَصّ وجَلَم، ثم ابن السكيت فى إصلاح المنطق، كما أشار إليها الحريرى فى الدرة (٢٥٢) وذكر أمثلة ابن قتيبة.

٢ - الجمع فى محل المفرد: أشار إلى هذه الظاهرة أبو حاتم السجستانى، فذكر أن العامة تستعمل الجَبَّان - وهو جمع - فى موضع الجَبَّانة المفرد (البارع ١١٦) وكذلك ذكر ابن قتيبة أنهم يقولون: أنت سَفِلَةٌ، فيستعملون سَفِلَة - وهى دالّة على جماعة - خبراً عن المفرد، والصواب: أنت من السَّفِلَة (أدب الكاتب ٣٢٦) وأشار موفَّق الدين البغدادى إلى أنهم يقولون: كتبتُه من العشر الأوَّل أو الآخِر، والعشر جمع لا يوصف بالمفرد (ذيل الفصيح ١١٤).

التذكير والتأنيث

(أ) الخاص بالمؤنث:

فى زمن الكسائى استعملت العامة المؤنث المعنوى بإضافة التاء إليه، فقالوا: أَتَانَةٌ - أنثى الحمار - فى أتان (٤٨) واستعملت بالتاء الوصفَ الخاص بالمؤنث، فقالوا: امرأة طالقة وطاهرة وحائضة وريح عاصفة (٤٣) وكذلك حكى الأصمعى أنهم استعملوا زوجة - بالتاء - بدلاً من زوج (اللسان: زوج) وأما العصا فقد استعملوها مرة بالتاء فقالوا: عصاة، ومرة أخرى بالمدّ فقالوا: عصاء (اللسان: عصو) ويشير ابن السكيت

إلى أن عامة زمانه استعملوا عجوزة - بالتاء - في عجوز (إصلاح المنطق ٢٩٧) وكذلك حكى السجستاني أنهم يقولون: ذبابة - في ذباب (لحن العوام للزبيدي ٣١) وأشار الحريري إلى أنهم يستعملون الضَّبُعة بدلا من الضَّبُع (الدرة ٩٨) ورَخْلَة - الأنثى من ولد الضأن - بدلاً من رَخْل (الدرة ١٣٠).

(ب) ما يستوي فيه النوعان:

يفهم من كلام الكسائي أن العامة كانت تستعمل بالتاء الأوصافَ التي يستوي فيها المذكر والمؤنث: من فعيل بمعنى مفعول، وفَعول بمعنى فاعل، ومِفْعال، وذلك عند وصف المؤنث بها، فيقولون: امرأة جميلة وكريمة وعين كحيلة وليلة مطيرة ولحية دهينة، وكذلك يقولون: امرأة ولودة وخدومة وودودة، وكذلك يقولون: امرأة مِكْسالة ومِطْعانة ومِضحاكة.. إلخ، وقد فهمنا ذلك من تحديده الاستعمالَ العربيَّ لهذه الأوصاف، كأنه ينهى عما يُستعمل في زمنه على خلاف استعمال العرب - أي إلحاق التاء دون قصد المبالغة (لحن العوام ٤١ - ٤٢)، كذلك قالوا: جُبَّة خَلَقَةٌ بالتاء - أي بالية - (اللسان: خلق).

وأشار ابنُ السكيت إلى الظاهرة نفسها بقول العامة: مِلْحفة جديدة (إصلاح المنطق ٣٤٣) مع الكلمات التي ذكرها الكسائي قبله، وكذلك أشار إليها ابن قتيبة بإفاضة في باب عقده بعنوان: أوصاف المؤنث بغير هاء (أدب الكاتب ٧١ - ٧٢) وأشار إليها الحريري بقول العامة: امرأة شكورة ولجوجة وصبورة وختونة (الدرة ١٥٠).

(جـ) علامات التأنيث:

قالوا في زمن الكسائي: أُنْثاةُ الطائر - بدلا من أنثى (لحن العوام ٢٩٧) وقالوا في زمن الحريري لفم المزادة: عَزْلَة - بدلاً من عَزْلاء (الدرة ٢٢٦) وأُوْلَةٌ بدلا من أُولَى (الدرة ١٧٠) وقالوا في زمن الجواليقي: الكُبُولة - وهي العصيدة - بدلا من الجُبُولاء، وقالوا: زِمكَّاةُ الطائر - وهي أصل ذنبه - بدلا من زِمِكَّى (لحن العوام ١٠).

(د) التبادل بين المذكر والمؤنث:

وأول من أشار إلى ذلك ابن السكيت؛ إذ ذكر أنهم قد يؤنثون بعض المذكر، مثل الألف في العدد، فيقولون: ألفٌ واحدة، وألف قرعاء - بمعنى تامة - (إصلاح المنطق ٢٩٩).وأشار ثعلب إلى الخطأ نفسه حين همّ بإصلاح خطأ الأمير عبدالله بن طاهر فيه

(معجم الأدباء ٥/١٦٣) كما أشار إليه الحريرى أيضاً (الدرة ٤١) وذكر كذلك أنهم يؤنثون البطن – وهو مذكر – فيقولون: امتلأت بطنه (الدرة ٤٠)

ونستطيع أن نستخلص اتجاهًا عامًّا للتأنيث عند العامة فى العراق، بأنهم وحّدوا العلامة فجعلوها التاء دائمًا، وأضافوها إلى الأسماء المختصة بالمؤنث، كما أضافوها إلى الألف المقصورة؛ إذ لم تكن هذه كافيةً فى ذوقهم للدلالة على التأنيث، أما الألف الممدودة فقد استبدلوا بها التاء.

النسب

(أ) إلى المفرد:

أشار الفراء إلى أنهم ينسبون إلى جَلُود – قرية بإفريقية – فيقولون: جُلُودِيّ – بضم الجيم – وهى مفتوحة (إصلاح المنطق ١٦٢) وأشار الأصمعى إلى أنهم ينسبون إلى ظَفَار – قرية باليمن – فيقولون: ظِفَارِيّ – بكسر الظاء – وهى مفتوحة (إصلاح المنطق ٦٢) كما أشار الفراء إلى أنهم يقولون لصاحب اللؤلؤ: لأَّلٌ (التنبيهات ١٢٠) أما فى النسب إلى مَنْبج – موضع – فكان قياسه مَنْبِجِيّ، ولكن ورد: مَنْبِجَانِيّ، غير أن العامة خالفت ذلك كله فقالت: أنبجَانِيّ (معجم ما استعجم ١/١٢٦٥).

كذلك أشار ابن السكيت إلى أنهم ينسبون إلى مَعَافِر – حىٌّ من اليمن – فيقولون: مُعَافِرِيّ – بضم الميم – وهى مفتوحة (إصلاح المنطق ١٦٢) وحكى السجستانى أنهم ينسبون إلى طُرْآن – جبل – فيقولون: طُورَانِيّ (اللسان: طرأ) وكأنهم كانوا ينطقون الكلمة بإطالة مقطعها الأول فيقولون: طُورآن، ثم تساهلوا فى الهمز – كعادتهم – فقالوا: طُوران، ثم جاء النسب على نطقهم أخيرًا. أما الحريرى فذكر أنهم قد يُبْقُون كسر عين الثلاثى عند النسب فيقولون: ثياب مَلِكِيَّة – بكسر اللام – (الدرة ١٢٧) وقد يضيفون الألف والنون قبل ياء النسب فيقولون: سِمْسِمَانِيّ – فى النسب إلى سمسم – (الدرة ١١٢) وذكر البغدادى أنهم يقولون: شَفْعَوِيّ – فى النسب إلى شافعىّ – (ذيل الفصيح ١١٤).

(ب) إلى المركب:

وجدناهم زمن الحريرى ينسبون إلى المركب برُمّته، سواء أكان مزجيًّا أم عدديًّا،

فيقولون: رَامَهُرْمُزِىّ – فى النسب إلى رَامَهُرْمُز – (الدرة ٢٠٨) ويقولون: تَاجْمَلْكِىّ – فى النسب إلى تاج المَلك – وأَحَدَ عَشَرِىّ – فى النسب إلى أَحَدَ عَشَرَ – (الدرة ٢٠٩).

(جـ) إلى مافيه عَلَمُ التأنيث:

أشار الحريرى إلى أنهم يُبْقُونَ التاء، فيقولون فى النسب إلى دواة: دَوَاتِىّ (الدرة ٢٥) ويضيفون همزة ممدودة إلى دنيا عند النسب، فيقولون: دُنْيائِىّ (الدرة ٩٣) كأنهم كانوا ينطقون الكلمة (دُنْيَاء) بالهمزة الممدودة التى اعتدّوها أصلية فأبْقَوْها عند النسب، وأحيانًا يحذفون العلامة: تاء أو غيرها، ويضيفون قبل ياء النسب الألف والنون فيقولون: فاكهانِىّ وباقلانِىّ – فى النسب إلى فاكهة وباقِلّى أو بَاقِلَاء (الدرة ١١٢).

(د) إلى الجمع:

أشار الحريرى إلى أنهم قد ينسبون إلى الجمع على لفظه دون ردّه إلى المفرد، فيقولون: صُحُفِىّ – بضمتين – لمن يقتبس من الصحف (الدرة ٢٠٧).

التصغير

لم نجد من أشار إلى انحراف فى التصغير قبل الحريرى الذى ذكر أنهم يصغّرون المؤنث الرباعى الخالى من التاء بإضافة التاء إليه، فيقولون: عُقَيْرِبة – فى تصغير عقرب – (الدرة ٩٢) وأنهم يقلبون الياء واوًا، فيقولون: شُوَىّ وعُوَيْنَة وضُوَيعة وبُوَيْت – فى تصغير: شىء وعين وضيعة وبيت – (الدرة ٢٥٣) وأنهم يتوهمون أصالة التاء فى مختار فيبقونها عند التصغير ويقولون: مُخَيْتِير (الدرة ١٣٤) أما فى أسماء الإشارة فنجدهم يصغرون (ذى) الموضوعة للإشارة إلى المؤنث، كما صغرت العرب (ذا) التى هى للمذكر، فقالوا: ذَيّا (الدرة ٩٣) وأما فى الأسماء الموصولة فذكر أنهم يقولون فى تصغير (التى): اللُّتَيّا – بضم اللام الثانية، والوارد عن العرب فتحها – (الدرة ١٢) وقلبُ ياء الثلاثى واوًا عند التصغير ظاهرة أشار إليها الجواليقى أيضًا فى قولهم: ذُو العُوَيْنَتَيْن (لحن العوام ١٥) أما البغدادى فذكر أنهم يشددون ياء التصغير فى الثلاثى فيقولون: رُجَيِّل وحُجَيِّر – فى تصغير: رجل وحجر – (ذيل الفصيح ١١٧).

(أ) اسم الفاعـل:

ذكر ابن السكيت أنهم أثبتوا الياء فى اسم الفاعل المعتل الآخر وضعّفوها، فقالوا: مُكَارِيّ – بمعنى مُؤْجِر الدابة ونحوها – ومُكَارِيّون، ومكان مُسْتَوِيّ (إصلاح المنطق ١٨٠) وذكر ابن قتيبة أنهم كسروا الميم فى اسم الفاعل من افْعَلّ، فقالوا: عصا مِعْوَجّة – بكسر الميم – (أدب الكاتب ٣٠٦) وذكر الجواليقىّ أنهم أحلّوا اسم الفاعل من الرباعى مَحَلّه من الثلاثى فقالوا: مُونِسٌ – فى: يانس – (لحن العوام ١٠) كما ذكر البغدادى أنهم لا يُعِلُّون اسم الفاعل من الأجوف، فيقولون: قايم – فى: قائم – (ذيل الفصيح ١١٦).

(ب) اسم المفعول:

فى زمن ابن السكيت صاغوا اسم المفعول من الثلاثى على صورته من الرباعى، فقالوا: مُصَان ومُعاب – بدلاً من مَصُون ومَعِيب – (الإصلاح ٣١٩) واستمرت هذه الظاهرة فيما بعد، إذ أشار إليها الحريرى فى (الدرة ٧٧) والجواليقى فى (لحن العوام ١٩) يقول العامة: مُرْدَم – بدلاً من مردوم.

أما عكس هذه الظاهرة فقد أشار الحريرى إلى أنهم قالوا: مَعْلُول – فى مُعَلّ (الدرة ٢٢٣) ومتعوب ومفسود ومبغوض – بدلاً من: مُتْعَب ومُفْسَد ومُبْغَض (الدرة ٤٨) كما ذكر أنهم يصححون اسم المفعول من الأجوف اليائى، فيقولون: معيوب ومبيوع (الدرة ٧٩).

وأغلب الظن أن إحلال الرباعى محل الثلاثى فى كل من اسم الفاعل واسم المفعول ناشئ من استعمالهم للفعل، حيث يُجْرُون المشتق عليه، فهم لم يقولوا: مُصان، إلا لأنهم قالوا فى الفعل: أصان – بالهمزة – ولم يقولوا: مفسود، إلا لأنهم قالوا فى الفعل المتعدى: فسد – بلا همزة.

(جـ) اسم الآلـة:

أشار الكسائى إلى أنهم فتحوا الميم فى اسم الآلة من وزنَىْ (مِفْعَل ومِفْعَلة) فقالوا: مَشْمل ومَثْقب ومَقْوَد ومَنْجل ومَبْرد ومَقْنعة ومَصْدغة ومَجْمرة ومَسْرجة ومَشْربة ومَرْفقة ومَخَدّة ومَحَمّة ومَظَلّة (لحن العوام ٣٢) واستمرت هذه الظاهرة فيما بعد الكسائى واتسع

ميدانها، فأشار إليها ابن قتيبة في: باب ما جاء مكسورًا والعامة تفتحه (أدب الكاتب ٣٠٢) مضيفًا إليها كلمات جديدة منها: مَطْرقة ومَكْنسة ومَغْرفة ومَقْدحة ومَرْوحة ومَسَلّة ومَطْهرة ومَقْطع ومَبْضع ومَجَرّ ومَجْرز (أدب الكاتب ٣٠٣) وأشار إليها ثعلب في فصيحه (٣٢ - ٥٢) وذكر: مَلْحف ومَلْحفة ومَرْآة ومَأْزر ومَخْيط، كذلك أشار إليها الحريري في (الدرة ٢١٢) وزاد: مَقْرعة ومَنْطقة، وذكرها البغدادي في (ذيل الفصيح ١٢٣) بأمثلة مما سبق وزاد أمثلة أخرى، أما ابن الجوزي فقد أشار إلى ظاهرة جديدة في اسم الآلة، هي ضم الميم من الصيغة (مِفْعال) إذ ينطقون المُفْتاح - بضم الميم - (تقويم اللسان ١٨٢).

(د) أمثلة المبالغة:

أشار الكسائي إلى أنهم فتحوا الفاء من فِعّيل وفِعْليل - المبنيين للمبالغة والتكثير - فقالوا: بصل حَرّيف وخلّ ثَقّيف ورجل سَكّير وخَمّير وعَرْبيد - بفتح الأول في الجميع (لحن العوام ٣١) واستمرت الظاهرة فأشار إليها ابن قتيبة ببعض ماذكر الكسائي (أدب الكاتب ٣٠٤) كما أشار إليها ثعلب ببعض ما ذكره الكسائي أيضًا (الفصيح ٥٣).

(هـ) اسم التفضيل:

استعملوا اسم التفضيل من الخير والشرّ على خلاف ما اشْتُهِرَ عن العرب من حذف الهمزة منها، فقالوا: فلان أَشَرُّ من فلان أو أَخْيَرُ منه، وأشار إلى ذلك ابنُ السكيت (إصلاح المنطق ٣٠٧) ثم الحريري (الدرة ٥٠).

واشتقوا اسم التفضيل من غير الثلاثي على (أفعل) فقالوا في زمن الحريري: فلان أنْصَفُ من فلان - إشارةً إلى أنه يفضل في النَّصَفَة عليه (الدرة ١٥٩).

وفي زمن ابن قتيبة استعملوا صيغة التفضيل (فُعْلَى) بغير الألف واللام والإضافة، فقالوا: هذه امرأة صغرى، وكبرى (أدب الكاتب ٤٨٠) وأشار الحريري إلى هذه الظاهرة أيضا (الدرة ٥٧) كما أشار إلى أنهم يضيفون أفعل التفضيل إلى غير ما هو داخل فيه ومنزّل منزلة الجزء منه، فيقولون: زيد أفضل إخوته، مع أنه غير داخل في جملة إخوته (الدرة ١١).

(و) التبادل بين المشتقات:

استعملوا اسم المفعول مؤديًا معنى اسم الفاعل في زمن ابن السكيت، فقالوا: حديث

مُسْتفاض (الإصلاح ٣٠٧) ومتاع مُقارَب - بفتح الراء - بمعنى: وَسَطٌ بين الجيِّد والردىء - (الإصلاح ٣٠٨) واستمرت هذه الظاهرة فيما بعد، فأشار إليها ابن قتيبة مضيفًا قولَ العامة: طعام مُدَوَّد وتمر مُسَوَّس (أدب الكاتب ٣٠٢) وما سُرِّى بذلك مَفْروح - أى مُفْرِح - (أدب الكاتب ٣٢٢) كما أشار إليها ثعلب (فائت الفصيح ٨) ثم الحريرى بأمثلة ابن قتيبة وابن السكيت، وأضاف قولهم: خبز مُكَرَّجٌ - بمعنى فَسَدَ وعَلَتْه خُضْرَةٌ - ورجل مُوَسْوَسٌ وبُسْرَةٌ مُذَنَّبَةٌ (الدرة ٥٤) ورجل مُقْطَعٌ - لمن انقطعت حجته - وجاءوا كالجراد المُشْعَل (الدرة ٢٢٧) ورجل متعوس - بدلاً من تاعس - (الدرة ١٠٩) ثم الجواليقى فى قولهم للكثير الأشغال: مربوب - بدلا من رابٍّ - (لحن العوام ٢٥).

واستعملوا صيغة اسم الفاعل اسمًا للمكان، فقالوا فى زمن ابن السكيت: المغتسِل - بكسر السين - لمكان الاغتسال (الإصلاح ١٦٢) واستعملوا صيغة اسم الفاعل للدلالة على المبالغة والتكثير، فقالوا فى زمن الحريرى: سائل وسائلة - لمن يكثر السؤال من الرجال والنساء - (الدرة ١١٨) وقالوا: مُثْمِنٌ - لما يكثر ثمنه - (الدرة ٧٢).

التعدية واللزوم

(أ) تعدية اللازم:

ذكر الكسائى أنهم قالوا: شكرتك ونصحتك - بدلاً من: شكرت لك - ونصحت لك (لحن العوام ١٠) وذكر ابن قتيبة أنهم قالوا: فَرِقْتُك وفَزِعْتُك - بدلاً من: فرقت منك وفزعت منك (أدب الكاتب ٣٢٣) وذكر الحريرى أنهم قالوا: أرسلت إليه هدية، بدلاً من: أرسلت إليه بهدية (الدرة ٢٧) وذكر الجواليقى أنهم قالوا: جِئْهِ - بدلاً من: جِىءْ به (لحن العوام ١٥).

(ب) لزوم المتعدى:

ذكر الكسائى أنهم قالوا: وَقَصَتْ عُنُقُ الدابةِ - بدلاً من: وَقَصْتُها (الأمالى ٢/٣٢) وقالوا: أزمعتُ على المسير - بدلاً من: أزمعتُ المسير (الخفاجى على الدرة ١٠٠) وذكر ابن قتيبة أنهم قالوا: خشيت منك وخفت منك وهِبْتُ منك - بدلاً من: خَشِيتُك وخِفْتك وهِبْتُك (أدب الكاتب ٣٢٣) وذكر الحريرى أنهم قالوا: بعثت إليه بغلام - بدلاً من: بعثت إليه غلامًا (الدرة ٢٧).

(جـ) المتعدى إلى غير واحد:

أشار ابن قتيبة ثم الحريرى ثم البغدادى إلى أن العامة عدّت إلى مفعولين أفعالاً تتعدى إلى واحد، فقالت: عَيَّرْتنى بكذا (أدب الكاتب ٣٢٣، درة الغواص ١٦٨، ذيل الفصيح ١١٤) وأشار الحريرى وتبعه البغدادى إلى أنهم يُحلُّون المصدر من أنّ ومعموليها محلَّ مفعولَىْ هَبْ – بمعنى احْسِبْ وظُنَّ – فيقولون: هَبْ أنى فعلت كذا (درة الغواص ١٤٨، ذيل الفصيح ١١٧).

(د) حروف التعدية:

وقع التبادل بين أحرف التعدية فى زمن الكسائى، فأحلّوا الباء محل مِنْ فى قولهم: سخرت بفلان (لحن العوام ٢٢) واستمرت هذه الظاهرة زَمَنَ ابن السكيت (الإصلاح ٣٤٢) وزِيدَ عليها إحلالُ الباء محلّ عَلَىْ فى قولهم: بنى بأهله (الإصلاح ٣٠٦) ومحل عَنْ فى قولهم: رميت بالقوس (٣١٠) كما أشار إليها ابن قتيبة (أدب الكاتب ٣٢٣) والحريرى (الدرة ٢٢٩) والبغدادى (الذيل ١١٥).

وأشار الحريرى إلى أنهم أحلّوا (على) محل الباء، فقالوا: جلس على بابه (الدرة ٢٢٩) وخرج عليه خُرَاجٌ (٢٣٠) كما أشار إلى أنهم جمعوا بين حَرْفَىْ تعدية حين قالوا: أَدْخِلْ باللصِّ السجنَ (الدرة ٢٠).

العـــدد

حذفوا ياء (ثمانى) زمن الأصمعى وجعلوا الإعراب على النون (المغرب ١٧/١، كشف الطرة ١٩٠) واستمرت هذه الظاهرة زَمَنَ الحريرى واتسعت فتجاوزت (ثمانى) المفردة إلى المركبة، فكما قالوا: عندى ثمانُ نسوة قالوا: ثمانَ عشرةَ جاريةً (١٦٤).

أما فى زمن ابن السكيت فقد أَجْرَوا العدد على صورة واحدة – هى صورة المذكر – دون نظر إلى حال المعدود من التذكير والتأنيث، فقالوا: ثلاث أَفْلُس وثلاث دراهم وأربع أَكْلُب وخمس قراريط وستّ أبيات (٢٩٨) وأشار الحريرى إلى أنهم يعرّفون العدد المضاف بإدخال الألف واللام على كلٍّ من المتضايفين، فيقولون: الثلاثة الأثواب (١٢٥) وإلى أنهم يصوغون الرباعىّ المضعف من أسماء العدد، فيقولون: مُثَلَّث، للنَّدّ المتخذ من

ثلاثة أنواع من الطيب (١٢٨) وإلى أنهم يكررون ألفاظَ العدد مخالفين الاستعمال العربي، فيقولون: قدم الحاجُ واحدًا واحدًا واثنين اثنين وثلاثةً ثلاثةً وأربعةً أربعةً. والوارد: أُحادَ ومَوْحَد، وثُناء ومَثْنَى، وثُلاثَ ومَثْلَث ورُبَاع ومَرْبَع (٢٠٠) وإلى أنهم يخففون نَيِّفًا في العدد، فيقولون: مائة ونَيْفٌ - بإسكان الياء (٢٣٤) وأخيرًا يشير الحريري إلى أنهم قد يتفصّحون بإعراب أسماء العدد - وهي مُرْسَلَةٌ - (٢٣٢) والصواب أن تُبْنَى على السكون.

الظـروف

ذكر الفراء أن عامة زمانه يُجْرونَ (عند) - وهي ظرف غير متصرف لا يخرج عن الظرفية إلا إلى الجرّ بِمِنْ - مُجْرَى الظروف المتصرفة، فيجرّونها بـ (على) ويقولون: ذهبت إلى عندك (لحن العوام للجواليقي ١).

وحكى الأصمعي أنهم يخلطون في الاستعمال بين (حيثُ) التي هي للمكان و (حين) التي هي للزمان، وقد غلط في هذا علماءُ مثلُ أبي عبيدة وسيبويه، قال أبو حاتم: «رأيت في كتاب سيبويه أشياء كثيرة، يجعل حين حيث، وكذلك في كتاب أبي عبيدة بخطّه» (اللسان: حيث، حين)، كما حكى أنهم يزيدون (إذ) في جواب (بينا)، فيقولون: بينا زيد قام إذ جاء عمرو (الدرة ١٨٤) ويزيدون بين مع شتّان، فيقولون: شتّان ما بينهما (اللسان: شتت).

أما ابن السكيت فيذكر أن العامة قد أبدلت فتحة اللام في (حَوَالَيْه) وفتحة النون في (ظهرانَيْهِمْ) كسرة (١٦٣) ومن المحتمل أنها لم تكن فيها كسرة خالصة، وإنما كانت كسرة مُمالة نحو الفتحة، كما ننطقها نحن اليومَ.

ويجيء الحريري فيجد الناسَ زَمَنَهُ يزيدون (إذْ) في جواب بينا، كما كان زمن الأصمعي (٨٤) كما يجدهم يُخْطِئون في استعمال بعض الظروف، كالظرف (قَطُّ) الذي هو مختص بالنفي في الماضي، ولكنهم يستعملونه لنفي الحال أو الاستقبال، فيقولون: لا أكلمه قَطُّ (١٦) ويخطئون في استعمال (عند) كالعامة زَمَنَ الفراء (٣٢) ويخطئون كذلك في استعمال الظرف (مع) فيضعونه موضع الواو بعد أفعال المشاركة، ويقولون: اجتمع فلان مع فلان (٣٤) ومع أن الظرف (بين) يقتضي الاشتراك فلا يدخل إلا على مثنى أو مجموع، نجدهم يكررونه مع الظاهر، قياسًا خاطئًا منهم على وجوب تكريره مع المضمر،

فيقولون: المال بين زيد وبين عمرو (٧٩) ولم يكن غريبًا من الخاصة - وهُمْ كما ذكر الحريرى قد ضَاهَوْا العامة فى بعض ما يَفْرُطُ من كلامهم - أن يَعْزُبَ عنهم الفرق بين الأساليب المتفقة الكلمات المختلفة الإعراب، فلم يفرقوا فى المعنى بين التركيبين: زيد يأتينا صباحَ مساءٍ - على الإضافة - ويأتينا صباحَ مساءَ - على التركيب - فالمعنى على الإضافة أنه يأتى فى الصباح وحده، والمعنى على التركيب أنه يأتى فى الصباح والمساء (٢٦٢) وأخيرًا يرشدنا الحريرى إلى تعبير مستحدث بينهم، وهو قولهم للمتوسط الصفة: بَيْنَ البَيْنَيْن (٨٣).

أسماء الإشارة

ذكر ابن السكيت أنهم استحدثوا للمؤنثة المفردة اسْمَ إشارة فقالوا: ذِيكَ فَعَلَتْ (٣٣٢، ٣٨٢) ويشير ثعلب إلى الظاهرة نفسها (٨٣) أما الحريرى فيذكر أنه قد جرى على لسانهم حَذْفُ هاء التنبيه من اسم الإشارة إذا استُعْمِل مع الضمير، فى قولهم: هُوَذَا يفعل (١٠٩) كما جرى على لسانهم كَسْرُ الهاء من اسم الإشارة للمؤنثة - وهو ما سماه الحريرى الإمالةَ - والأفصح أن تُضَمّ الهاء ولا تمال (٢٣٩) وهذا بالإضافة إلى ما ذكر قبلُ من أنهم يصغّرون (ذى) الموضوعة للإشارة إلى المؤنث تصغير (ذا) التى هى للمذكر، فيقولون: ذَيَّا (٩٣).

وأما الجواليقى فيحكى أنهم يشبعون حركة الهاء فى (هنا) فتتولد عنها واو (هُونَا) (١٢) كما يحكى أنهم يطّرحون الهمز من اسم الإشارة للجمع، فيقولون: هَوْلاَ - فى: هؤلاء (١٢).

الأسماء الموصولة

يذكر ابن السكيت أنهم يحذفون العائد المجرور مع الجار، فيقولون: الحمد لله الذى كان كذا وكذا (٣٠٥) وأشار إلى الظاهرة نفسها ثعلبٌ (فائت الفصيح ٨) ثم الحريرى وهو يدل على استمرارها، ويدل على أن الخاصة كانت تستعمل الذى بمعنى (إذْ) بعد عبارة: الحمد لله، فلا يحتاجون إلى ضمير، أو على مايقول (فك): إن اسم الموصول القديم فى اللغة الشعبية التى حاكاها الخاصة قد تحوّل إلى الصيغة الجديدة (اللِّى) واسْتُعْمِلَ

أيضًا في تصدُّر الجمل المصدرية مثل: أنْ فعل كذا[٦٦]، ولذا استساغ الخاصة أن ينطقوا بالجملة دون العائد وجارّه. هذا بالإضافة إلى ما ذُكرَ قَبْلُ من أنهم يخطئون في تصغير التي ، فيقولون: اللُّتَيَّا - بضم اللام الثانية (١٢).

الضمائر

لم نجد من أشار إلى حدوث انحراف في الضمائر قبل السجستاني الذي ذكر أن العامة حولت واو الجماعة مع اسم الفعل (هَاتِ) إلى ميم فقالت: هَاتُمْ (البارع ١٨).

أما الحريري فيشير إلى أنهم كثيرًا ما يلحقون الضمائر بالأفعال مع وجود الفاعل الظاهر، فيقولون: قاما الرجلان، وقاموا الرجالُ (١٤٥) وكثيرًا مايستعملون الضمير المتصل بعد إلا - قياسًا لها على غير - فيقولون: جاءني القومُ إلاّك وإلاّه (١٤٧) كما شاع بينهم الجمع بين نون النسوة - التي هي ضمير الفاعل - وتاء المضارعة، فقالوا: الحوامل تَطْلُقنَ، والحوادث تَطْرُقْنَ (١٨٧) ووجه الكلام أن يلفظ فيه بياء المضارعة.

ويبدو أن ظاهرة وقوع الضمير المتصل بعد إلاّ قد استمرت، إذْ أشار إليها الجواليقي (١٤) كما أشار إلى أن العامة زمنه ينطقون ضمير المتكلمين - نَحْنُ - نطقًا غريبًا، فيقولون: نِحْنَ.

أما ابن الجوزي فيذكر أنهم يكسرون ياء المتكلم عند الإضافة، فيقولون: يامَوْلاَيِ - بكسر الياء (١٨٨).

ويشير البغدادي إلى أن ظاهرة إشباع الحركات قد انتقلت إلى الضمائر، وأن العامة في زمنه كانت تشبع الكسرة من تاء المخاطبة، فتتولد ياء، قالوا: أنتِ ضَرَبْتِيِ (١٦٨).

التعـريف والتنكـير

إدخال أداة التعريف على العَلَم أمرٌ وجِدَ منذ زمن الكسائي، فقد ذكر أنهم كانوا يقولون: أتيتك يوم العَرَفَة (٥٣) واستمر ذلك فيما بعد، فأشار إليه ابن السكيت بمثال الكسائي (٢٨٠) وأضاف إليه ما نطقوا به في زمنه من قولهم: قدم من رأس العَيْن (٢٩٦) وإلى ذلك أيضًا أشار ابن قتيبة (٣٠٣) وثعلب مضيفًا كلمة: الدُّجْلَة - في دِجْلَة (٨٩) والفَيْدَ - في فَيْد - اسم قرية (١٩٢) ثم الحريري (٥٥).

---

(٦٦) العربية (فك) ٢١٥.

أما غير الأعلام فقد حكى الأصمعي أنهم يدخلون الألف واللام على (كُلّ وبعض) قال أبو حاتم: «قلت للأصمعي: رأيت في كتاب ابن المقفع: العِلْم كثيرٌ، ولكن أخذ البعض خيرٌ من ترك الكُلّ، فأنكره أشدَّ الإنكار، وقال: الألف واللام لا يدخلان في بعض وكلّ، لأنهما معرفة بغير ألف ولام» (اللسان بعض) وحكى ثعلب والحريري أنهم يدخلون أداة التعريف على كافّة (درة الغواص ٥٦) وانفرد الحريري بالإشارة إلى أنهم يدخلون أداة التعريف على (غير) وهي لا تتعرف بالإضافة ولا بأداة التعريف لتوغّلها في الإبهام (٥٥).

الإضـافة

يذكر الأصمعي أنهم أضافوا الشيء إلى نفسه حين قالوا: عِـرْقُ النَّسا، وعِـرْق الأَكْحَل، وعرق الأَنْجَل (الإصلاح ٦٦٤ واللسان: نسو) وأنهم أضافوا (أَجْمَع) التي هي للتوكيد مع إدخال الجارّ عليها، فقالوا: قوموا بأَجْمَعِكم (أدب الكاتب ٣٢١) واستمرت هذه الظاهرة إلى زمن الحريري فأشار إليها (٢٢٦) ثم إلى زمن البغدادي الذي أشار إليها في الذيل (١٢٦).

ويذكر ابن السكيت أنهم يضيفون الموصوف إلى الصفة فيقولون: عَامُ الأوّل - في: عام أوّلَ (٣٠٧).

وإذا كانت العرب لم تنطق بـ (ذو) الذي بمعنى صاحب إلّا مضافًا إلى اسم جنس فقد حدث غَيْرُ ذلك زَمَنَ الحريري إذ أضافوها إلى المعارف والضمائر. فقالوا: رأيت الأمير وذَوِيهِ (١٨٦).

أما الجواليقي فيشير إلى أنهم قالوا: الأيامُ البِيضُ (٢) فجعلوا البِيضَ وصفًا للأيام، لكن المعروف أنها وصفٌ لليّالي دون الأيام، وأن الأصل: أيام الليالي البِيض، فعند حذف الليالي يقام الموصوف مقامها، فيقال: أيام البِيض - على الإضافة.

الإمالـة

(افْعَلْ ذلك إمَّالَا) أسلوب يرد في المجاورات كثيراً، ومعناه: إلّا يكن ذلك الأمر فَافْعَل كذا، وقد ورد هذا الأسلوب عن العرب، وورد عنهم إمالة (لا) فيه إمالةً خفيفة.

لكن العوام يُشْبِعُون إمالتها فتصير ألفُها ياء، وأوّلُ من أشار إلى هذه الظاهرة – ظاهرة الإشباع – هو السجستانى (اللسان: إمالا) ويجانب هذا الاستعمال ورد عنهم استعمال آخر بضم الهمزة مع الإمالة، وورد عنهم استعمالٌ ثالث، أدخلوا فيه عبارة فارسية، ويبدو أن هذه الظاهرة قد استمرت فيما بَعْدُ، فأشار إليها الجواليقى (١٠).

ويأتى الحريرى فيشير إلى كلمتين أمالت العامة فيهما: الكلمة الأولى ماسبق من أنهم يُميلون حركة الهاء من (هذه) اسم الإشارة للمؤنث (٢٣١) والكلمة الثانية (حَتّى) التى يقيسون إمالتها على إمالة (متى) – ومتى اسم، وحتى حرف – وحكم الحروف ألآتُقال، إلا فيما ورد من إمالة (يا وبَلَى) و(لا) فى قولهم: افْعَلْ هذا إمّا لا (٢٣١).

الهمـــز

التخلص من الهمــز:

كانت هذه الظاهرة منتشرة على ألسنة العامة والخاصة طَوَالَ أزمنة التنقية اللغوية، فقد أشار إليها كلُّ علماء التنقية فى أمثلة كثيرة متنوعة، فـالكسائى أشـار إلى أنهم يتخلصـون من الهمزة أولاً فى: أُحْدُوثة وأُضْحِيّة وأُرْجوحة وأُرْجوزة وأُعْجُوبة (٥١).

والفرّاء من بعدُ أشار إلى أنهم يتخلصون منها أولاً فى: الإبهام، فيقولون: البِهَام (ابن الجوزى ٨٤) وكذلك أشار الأصمعى إلى أنهم يقولون: لِيَهْنِكَ الفارسُ (اللسان: هنا) – فى: لِيَهْنِئْكَ – ويقولون: حِنَة – بدلاً من إحْنة (اللسان: أحن).

واتّسعت هذه الظاهرة أيام ابن السكيت، حتى عقد لذلك بابًا سماه: (باب ما يهمز مما تركت العامة همزة ١٤٥) عرض فيه أمثلةً كثيرة ذكرها من بعده ابن قتيبة فى أدب الكاتب فى: باب (مايهمز من الأفعال والأسماء والعوام تُبْدِلُ الهمزة فيه أو تُسقطها ٢٨٤).

وقد لاحظنا أن أكثر ما يكون ذلك فى الكلمات التى تقع فيها الهمزة بعد ألف المدّ، كالدناءة، ودخل فى مَسَاءة بنى فلان، وَسِحاءة القرطاس، وهى المُلاَءَةُ – للثوب، والباءة – للنكاح.... إلخ (٢٨٤).

أما التخلص من الهمزة أولاً فقد أشار إليه ابن قتيبة بأمثلة مَنْ سبقه وأضاف أمثلة أخرى، منها: مِلاك المرأة – فى إملاك، و: وِفَاز – فى أوفاز، و: هَلِيلَجَة – فى إهْليلجة و: هُبَّةٌ فى أُهْبَته (٢٨٤) وأشار ثعلب إلى هذه الظاهرة أيضًا فى باب المهموز (٦٩) ببعض الأمثلة عمن سبقه.

ثم جاء الحريرى فأشار إلى أنهم يتخلصون منها فى اسم المفعول من مهموز الوسط، فيقولون: مَشُوم – فى مشئوم (٦١) وفى المصادر من الخماسى المهموز الآخر الذى هو على وزن (تفعّل وتفاعل) كالتَّباطِى والتَّوَضِّى والتَّبَرِّى والتَّهَرِّى (١٣٠).

أما الجواليقى فيشير إلى ظاهرة عمّت فى عصره، وهى التخلص من الهمزة فى (أبو) فيقولون: بُوزَنَة – فى: أبوزناء – كنية القرد، وبُورياح – فى: أبو رياح – لعبة للصبية (٩) كما يشير إلى ظاهرة أخرى منتشرة هى التخلص من همزة الممدود، وقد عقد لذلك باب: ما جاء ممدوداً والعامة تقصره ١٩) ذكر فيه نحوًا من خمس وعشرين كلمة، كذلك أشار إلى هذه الظاهرة ابن الجوزى بأمثلة، منها: سُبُوع – فى: أُسْبُوع (٨٢) ووزَة – فى: إوزَة (٨٥) وضُبَارة – فى: إضْبارة (٨٦) والشْفَا – فى: الإشْفَى (٨٦).

التبادل بينها وبين الحروف الأخرى:

جرى على ألسنة العامة تحويل الهمزة إلى بعض الحروف، وقد لاحظنا أن أكثر ما يكون ذلك مع الواو والياء والراء والميم، وأول من أشار إلى هذه الظاهرة الأصمعىُّ بقول العامة: المِرْزاب – فى: المِئْزاب (المعرب ٣٢٦) ثم عَمَّ الأمر فيما بعد، ونذكر هنا بعض الأمثلة لهذا التبادل:

مع الياء: قالوا: انْدَرَيْتُ – فى: انْدَرَأْت (الإصلاح ١٥٠) وعُود يُسْر – بدلاً من أَسْر (أدب الكاتب ٢٨٥) وتبرّيتُ – فى: تبرّأت (درة الغواص ١٢٩).

مع الواو: قالوا: تَثَاوَبْتُ فى: تثاءبت (الإصلاح ١٤٨) وأشار ابن السكيت إلى ظاهرة عامة فى زمنه، هى قلب الهمزة واوًا فى صيغة (فَاعَلَ) من مهموز الفاء، فقالوا: واكَلْتُه وَواتَيْتُه وَوَازَيْتُه (٣٧٣) واستمرّ هذا على ألسنة الناس فيما بعد، فأشار إليها ابن قتيبة وغيره، مثل: يـلاومُنِى – فى: يلائمنى (أدب الكاتب ٢٨٤) وماوَمَلْتُ – فى: ما أَمَّلْتُ (الجواليقى ١٠).

مع الراء: قالوا: المِرْزاب – فى: المئزاب.

مع الميم: ما ذكره ثعلب من قولهم: مِرْزَبَة – فى: إرْزَبَة (٥٢).

كما ورد على لسان العامة تحويل بعض الحروف – ولاسيّما الياء – إلى الهمزة؛ للمبالغة فى التفصّح، فقالوا: تَخَطَّأْت – فى: تخطّيت، وأبدَأْتَ لى سُوءًا – فى: أبديتَ (أدب الكاتب ٢٨٧).

وورد عنهم أيضًا زيادتها للمزاوجة في قولهم: أَعْسَرُ أَيْسَرُ (أدب الكاتب ٢٨٧) ولغيرها في أمثلة ذكرها ابن قتيبة في: (باب ما لايهمز والعوام تهمزه ٢٨٦).

بقي أن نشير إلى ظاهرتين أُخْرَيَيْن تختصان بالهمزة وانفرد الحريري بالتنبيه عليهما.

الأولى: قطع همزة الوصل عند إدخال أداة التعريف عليها، نحو: الإبن والإبنة والإثنين.

والثانية: قولهم: إِبِنْتٌ – بكسر الباء مع همزة الوصل – وهمزة الوصل لا تدخل على متحرك (١٥٧).

الفك والإدغام

أشار الحريري إلى أنهم يلجئون إلى فك المدغم في الأفعال ومصادرها عند الإسناد إلى الضمائر غير المتحركة، فيقولون: سَارَرَهُ وحاجَجَهُ وقاصَصَه وشاقَقَهُ، ويقولون: المُسَارَرَة والمحاجَجَة والمقاصَصَة والمشاقَقَة (١١٣) ويقولون عند الإسناد إلى ألف الاثنين: ارْدُدَا (١١٦).

الحذف والزيادة

(أ) الحذف:

ذكر الأصمعي أنهم يستعملون بعض الأساليب الملازمة للنفي مثبتةً، فقد قالوا: قضيت العجب من كذا – بدل أن يقولوا: ماكِدْتُ أقضي العجب من كذا (ابن يعيش ٨/١) وأنهم يحذفون ألف المدّ من لفظ الجلالة فيقولون: لا وَالَّه، قال الأصمعي: وقد وضع لهم من لاجزاه الله خيرًا بيْتَ رَجَزٍ على الحذف هو:

قَدْ جَاءَ سَيْلٌ جاء مِنْ أمرِ الَّهْ   يَحْرِدُ حَرْدَ الجَنَّةِ المُغِلَّة

أما ابن قتيبة فذكر أنهم يزجرون البغل بقولهم: عَدْ – أي عَدَسْ (٣٢١) وأنهم قالوا: لاَبَلْ لِشانئك – في: لا أبَ لِشانئك (٣٢١) كما يقولون: مَعْدَىْ أنْ فعل كذا حتى فعلتُ كذا (٣٢٠) وفي التحذير جرى على ألسنتهم حذف الواو من المحذَّر منه، اسمًا صريحًا أو مؤولًا، فقالوا: إياك أن تفعل كذا، وإياك كذا (٣٢٢) واستمرت هذه الظاهرة فيما

بعد، وأشار إليها الحريرى (٢٨) والبغدادى فى الذيل (١١٦) كما أشار الحريرى إلى ظاهرة جديدة هى حذف لام الأمر مع بقاء الجزم فى قولهم فى الأمر للغائب والتوقيع إليه: يَعْتَمِدْ ذلك (١٥٥).

أما الجواليقى فيذكر أنهم يقولون: مَدْرِيك – فى: ما يُدْرِيك به (١٥) وأشار ثعلب ثم ابن الجوزى إلى أنهم يحذفون الألف واللام من (البتّة) حين يقولون: ما رأيته بَتّة (فائت الفصيح ٨) و (تقويم اللسان ١٠١) هذا بالإضافة إلى ما سبق من ظواهر الحذف فى الهمزة وفى العدد.

(ب) الزيـادة:

أشار ابن قتيبة إلى أنهم يزيدون أنْ فى خبر كاد، فيقولون: كاد أن يفعل (٣٢٢) وأشار الحريرى إلى أنهم يجمعون بين العوض والمعوض عنه فى نداء الأب والأم، فيقولون: يا أبتِى ويا أمّتِى، قياسًا على قولهم: يا عَمّتِى (١٦٧) وأشار البغدادى إلى أنهم يزيدون الواو فى قولهم: لابد وأن أفعل كذا (١١٥).

التنويـن

ذكر الحريرى أنهم يستعملون (دُنْيا) منونةً (٩٣) وهى لا تنصرف معرفةً ولا نكرةً، فلا يدخلها التنوين بحال، والمعروف أن (أوّل) ظرف كقَبْلُ وبَعْدُ، تُبْنَى على الضم إذا اقْتُطِعَتْ عن الإضافة، لكنهم زَمَنَ الحريرى نطقوا بها منونةً فقالوا: ابْدَأْ به أوّلًا– يعْنُونَ: أوّلَ الناس (١٦٩).

المصـادر

أشار ثعلب إلى أنهم يخبرون بالمصدر عن الذات، فيقولون فلان قَرَابَةُ فلان (الأمالى ٥) وأشار الحريرى إلى الخطأ نفسه (٧٢) كما أشار إلى أنهم يخلطون فى استعمال المصادر، فيجعلون مصدر الرباعى فى محلّ مصدر الثلاثى، يقولون: فعلته لإجازة الأجر (٤١) ويحلّون المصدر محل الجمع، فيقولون: كثرت عَيْلَة فُلان (٢١٦) – إشارة إلى عياله – كما يأتون بالمصدر على صورة المفعول فى غير ماورد، فيقولون: مالى فيه مَنْفُوع

أي نفع (٢٢٤) ولما كان (أيِسَ) مقلوبًا من (يئس) والمقلوب لا يتصرف تصرف الأصل، ولا يكون له مصدر، وجدنا الحريري ينبه على خطأ استعمال العامة في زمنه مصدر أَيِسَ في قولهم: أشرف فلان على الإيَاس من طلبه (٢٥٣) بالإضافة إلى ما ذكره من كسرهم التاء من المصدر المبدوء بها غير ماورد، فيقولون: تِذْكار– بكسر التاء (١٩٢) ومن استحداث مصادر ثلاثية غير مسموعة، كقولهم: فلان في رَفْهَةٍ من العيش (٢١٧).

ونودّ أن نشير إلى أن ظاهرة الخلط بين مصادر الثلاثي والرباعي ترجع إلى ما قبل عصر الحريري وإن لم يُشِرْ إليها أحد قبله، ذلك لأنها تتعلق بالخلط بين صيغتي (فَعَلَ وأَفْعَلَ) وهو أمرٌ قديم يرجع إلى زمن الكسائي– كما سيأتي بيانه في الأفعال– ولا شك عندنا أنهم يُجْرُونَ المصادر وسائر المشتقات على نطقهم بإحدى الصيغتين.

اسم الهيئة:

ذكر ابن السكيت أنهم فتحوا أول اسم الهيئة فصار مشابهًا لإسْمِ المرّة، قالوا: غَسْلَةٌ مُطْرَاةٌ– بفتح الغين (١٧٤) وأشار إلى هذه الظاهرة أيضًا ابن قتيبة في قول العامة: قتله شَرَّ قَتْلَةٍ – بفتح القاف (٣٠٣) أما ثعلب فقد يفهم من كلامه أن العامة كانت تفتح أول اسم الهيئة في قولهم: الماء شديد الجَرْيَة، وهو حسن الرَّكْبة، والمَشْية، والجَلْسة، والقَعْدة – يَعْنُون الحالَ التي يكون عليها – وكذلك ما أشبهه (٥٣).

الخلط في استعمال الأدوات

وأوّلُ من أشار إلى ذلك الحريريُّ، الذي حكى عنهم أنهم لا يفرقون في الاستعمال بين (نَعَمْ وبَلَى) فيقيمون إحداهما مُقَام الأخرى (٢٦٠) والمعروف أن (نَعَمْ) تقع لتقرير مابعد الاستفهام و (بَلَى) تقع لإيجاب المنفي مقرونًا بالاستفهام أو غير مقرون به، كذلك لا يفرقون بين حَرْفَيْ الجر (مِنْ ومُنْذ) فيقولون: مارأيته من أمس (١٠١) مع أن مِنْ تختصّ بالمكان، ومُذْ ومُنْذُ يختصان بالزمان، كما لا يفرقون بين أو وأم في الاستفهام، فينزلون إحداهما منزلة الأخرى (٢٦٥) مع أن الاستفهام مع أَوْ يكون عن أحد الشيئين، والاستفهام مع أَمْ وُضِعَ لطلب تعيين أحد الشيئين.

ثم جاء من بعده الجواليقي، الذي أشار إلى أنهم لا يفرقون بين أَمّا– بفتح الهمزة– التي تتصل بالجُمل وتُجَابُ بالفاء– وإمّا– بكسر الهمزة– التي تكون للشك أو التخيير (٨).

الأفعـال

(أ) المعلـوم والمجهـول :

في عصر ابن قتيبة اتجهوا إلى التخلص مما جاء على صورة المبنيّ للمجهول بتحويله إلى مبنى للمعلوم، وقد ذكر ابن قتيبة لذلك عشرين كلمة في: باب (ما جاء على لفظ مالم يُسَمّ فاعله ٣١٠) ومن هذه الكلمات: وُثِئَت يَدُه وزُهِيَ فلان وعُنِيتُ بالشيء ونُتِجَتْ الناقة وسُقِطَ في يده... إلخ. وتناول هذه الظاهرة من بعده ثعلبٌ في فصيحه في بـاب (فُعِلَ) بضم الفاء (١٤) وذكر كثيرًا مما ذكره ابن قتيبة، وزاد كلمات منها: طُلَّ دمُه ووُقِصَ الرجل وفُلِجَ وشُدِه ورُكِضَتْ الدابة وامْتُقِعَ لونُه وانْقُطِع بالرجل... الخ (١٤ - ١٧).

أما الحريرى فيشير إلى ما حدث في زمنه من عكس هذه الظاهرة، وهو تحويل المبنى للمعلوم إلى صورة المبنى للمجهول في قولهم لمن نبت شاربه: طُرَّ شاربُه- بضم الطاء (١٧٣).

وفي زمن الجواليقى حدثت ظاهرةٌ جديدة، هي تحويل باب فَعُلَ- بفتح فضمٍّ- إلى مالم يُسَمّ فاعله، قالوا: صُلِبَ الشيء وضُعِفَ وسُهِلَ وقُرِبَ وحُسِنَ وقُبِحَ وعُتِقَ وكُبِرَ ورُخِصَ السعر وحُمِضَ الخَلُّ وظُرِفَ الرجل، وقد تأكدنا أن هذه الظاهرة كانت عامة مستقصاة من تعقيب الجواليقى بقوله: «كُلُّ هذا الباب تخطئُ فيه العامة، فتتكلم على مالم يُسَمَّ فاعله، ولا تكاد تلفظ به» (٢٠).

وإلى الظاهرة نفسها يشير البغدادى في (الذيل ١٢٧) بأمثلة الجواليقى مع زيادة يسيرة.

(ب) تصـريف الأفعـال :

١ - المُمَاتُ والجامـد:

يذكر الكسائى أنهم استعملوا الماضى المُمَاتَ من: يَذَر ويَدَع، فقالوا: وَذَر، ووَدَع (٢٦) ويشير إلى ذلك أيضًا ثعلب بإضافة أنهم استعملوا الوصف أيضًا فقـالوا: وَاذِرٌ ووَادِعٌ (٤٢) كما يشير إلى ظاهرة حدثت زَمَنَهُ وهى التصرف في بعض الأفعال الجامدة، مثل (عسى) التى يأتون بمضارعها واسم الفاعل منها (٥).

٢ - الماضي والمضارع:

جرت العامة أيام الكسائي على أن يجعلوا حركة عين الماضي من المضعف الثلاثي على وَفْق حركة عين مضارعه، ففتحوا العين في: وَدِدْتُ وشَمِمت وعَضِضت بالطعام وضَمِمْتُ ومَسِسْت وبَرِرت والدي؛ لأن عين المضارع مفتوحة فيها (٢٧ - ٢٨).

وكذلك كان الحال زمن ابن قتيبة، فقد ذكر غير الأمثلة السابقة للمفتوح - أمثلةً أخرى للمكسور العين في المضارع الذي قاسوا عليه الماضي. فقالوا بالكسر: كَلِلْت أكِلّ (٣٠٨) أما في غير المضعف فذكر الجواليقي أنهم يُحَوِّلون باب فَعِل - بكسر العين - إلى فَعَلَ - بفتحها - فيقولون: ضَرَس ووَسَع ... الخ (٢٠).

٣ - الناقــص:

أشار الكسائي بمثال واحد إلى أنهم يخلطون بين الناقص الواوي والناقص اليائي، فلا يفرقون بين (غا) الواوي - بمعنى زاد - وغَنِيَ اليائي - بمعنى احْمَرَّ واسْوَدَّ (٥٨) ثم اتسع نطاق هذا الخلط بعد الكسائي فأشار ابن السكيت إليه في: باب (ما يغلط فيه، يُتَكَلَّم فيه بالياء وإنما هو بالواو ١٨٥) وذكر من أمثلته: حَفَيْت وحَنَيْت وغَذَيْت وعَنَيْت وجَلَيْت.... إلخ (١٨٥ - ١٨٧) كما أشار إليها البغدادي ببعض الأمثلة السابقة (١١٧).

٤ - المطاوعــة:

في زمن ابن قتيبة جرت على ألسنة العامة صيغة (افتعل) للمطاوعة بدلاً من (انفعل) فقالوا: امْتَحَى الكتاب - في: انْمَحَى الكتاب (٣٢١، ٣٥٢) وأشار إلى ذلك أيضًا ابن الجوزي (٩٠) وفي زمن الحريري جعلوا صيغة (انفعل) مطاوعةً لأَفْعَلَ فقالوا: أضافه وأفسده فَانْضَافَ وانْفَسَدَ (٤٨).

٥ - القلــب المكاني:

وابْنُ السكيت أوّلُ من أشار إليه بقولهم: ما أَيْشَمَه - في: ما أَشْأَمَ فلانًا على نفسه (١٥١)، ثم ابن قتيبة في قولهم: أَيِسْتُ من الأمر - بدل: يَئِست، ثم الحريري في قولهم: تَغَشْرَمَ: إذا أخذ الشيء بقوة وغِلْظة (١١) والأصل: تَغَشْمَر، وأخيرًا جاء الجواليقي فأشار إلى الظاهرة بقولهم: كَبَلْتُ الشيء - في: لَبَكْتُ (١٠) وحطب زَجْلٌ - في: جَزْل (١٠) ولَطَس - في: طَلَس (١٢).

٦ - الإسناد:

أشار ابن قتيبة إلى أنهم يخطئون في الإسناد، فَيُسْنِدُونَ إلى المفعول ما حَقُّهُ أن يُسْنَدَ إلى الفاعل، يقولون: حَكَّنِي جسدي (٣١٨) وإنما يقال: أكلني فحككته، ورَكَضَ الدابةُ والفرسُ (٣٢٠) وأشار إلى ذلك أيضًا الحريري بإضافة قولهم: اشْتَكَتْ عَيْنٌ فلان (١٧٦).

وانفرد الحريري بالإشارة إلى أنهم يخطئون عند إسناد اسم الفعل (هاتِ) بمعنى: أَعْطِ- إلى المثنى، فيأتون به على هيئة اسم الإشارة للمؤنثة الحاضرة، ويقولون: هَاتَا ١٨٦).

٧ - اشتقاقات جديدة:

أشار ابن الجوزي إلى أنهم قالوا لمن غلبت عليه السوداء: تَسَوْدَنَ، فجعلوه من المِرَّة السوداء، ولا يتصرف من المِرَّة السوداء فِعْلٌ، ولو تصرف لم تدخل فيه النون (١٤٣).

٨ - فَعَلَ وأَفْعَلَ:

وقد وقع الاضطراب في هذا منذ زمن الكسائي واستمر طَوَالَ زمن التنقية اللغوية واتسع نطاقه، فالكسائي أشار إليه ببعض الأمثلة، ومنها: أَشْكَلَ عليّ الأمر وأغلقتُ الباب، وكَبَتَ الله عدوَّك، وصحا السكران.... إلخ. والأصمعي أشار إليه كذلك ببعض الأمثلة ومنها: وَعَزْتُ - في: أوعزت (اللسان: وعز) وأبرق وأرعد (الإصلاح ١٨٨) وأرهفت- في: رهفت (الإصلاح ٢٣١).

أما ابن السكيت فقد عقد له بابا سمّاه: (ما يتكلم فيه بِفَعَلْتُ مما يغلط فيه العامة فيتكلمون بأَفْعَلْتُ ٢٢٥) وعقد بابًا آخر في عكسه وهو: (ما يتكلم فيه بأفعلت مما يتكلم فيه العامة بفعلت ٢٢٧).

وتناول ابن قتيبة ذلك أيضًا ضِمْنَ بابين، هما: (باب مايهمز من الأفعال والأسماء والعوامّ تبدل الهمزة فيها أو تسقطها ٢٨٤) و: (باب مالا يهمز والعوام تهمزه ٢٨٦) وكذلك فعل ثعلب في: باب (فعلت- بغير ألف- ٩) وأشار الحريري إلى الظاهرة نفسها بأمثلة قليلة، منها: أَعْلَفْتُ الدابة، وأَطْرَدَهُ السلطان (٢٣٩) وكذلك فعل الجواليقي بقولهم: راحت الجيفة، وعَازَنِي الشيء (٢٠) وتبعه البغدادي في الذيل (١٢٧).

كلماتٌ وأساليبُ مُوَلَّدة

أشار الأصمعي إلى أنهم قالوا: هذا مُجَانِسٌ لهذا – إذا كان من شكله – وليس بعربيٍّ صحيح، وقول المتكلمين: الأنواع مَجْنُوسَةٌ للأجناس، وتجانس الشيئان، كلامٌ مُوَلَّدٌ ليس بعربيٍّ (اللسان: جنس).

وأشار ابن السكيت إلى استحداثهم أسلوبًا جديدًا للتعجب بقولهم: في سبيل الله عليك – بدل: أنت (٣٤٢) وإلى أنهم قد استعملوا الكلمات الفارسية وتصرفوا فيها مع وجود نظائرها في العربية، فقالوا: بَسُّى – بمعنى حَسْبِى – وبَسْ كلمة فارسية (٣٤٢) وإلى ظاهرة التعجب أيضًا يشير ابن قتيبة، كما يذكر استعمالهم: طُوبَاكَ – بدل: طُوبَى لك (٣٢٣) كما أشار إليها ثعلب (فائت الفصيح ٨).

أما الحريري فأشار إلى أنهم يزيدون كلمة (هَمْ) في افتتاح الكلام؛ فيقولون للمخاطب: هَمْ فَعَلْتَ، وهَمْ خَرَجْتَ (٢٤٩) وإلى أنهم يفضّلون الكلمة الأعجمية مع وجود نظيرها العربي، فيقولون لما ينبت من الزرع بالمطر: (بَخْس) وَعَرَبِيُّهُ عِذْىٌ، وأما الجواليقي فيذكر أنهم قالوا: واشت – في موضع (وَىْ) التي يُكْنَى بها عن الوَيْل (١٥) وأبو هلال العسكري يذكر أنهم استعملوا زمنه (أَزَلِيٌّ) فقالوا: شيء أَزَلِيٌّ – أي قديم، ويصفون الله تعالى بالأزليّة، وكأنهم بَنَوْا هذا من سماعهم قول الناس: لم يَزَل الله موجودًا ولايزال (ابن الجوزى ٩٧) كما يذكر أنهم قالوا: أَيْش – في: أيّ شيء تريد؟ (٩٥) وأخيرًا يشير ابن الجوزى إلى استحداث العامة لكلمة (الكُتّاب) أي المكتب الذي يتعلم فيه الصبية، وجمعها على كتاتيب (ابن الجوزى ١٨٣).

تطور المعاني

حدث لبعض الكلمات تغيير في معناه، فكانت معانٍ جديدةٌ، إما ذات صلة بالمعاني القديمة، وإما غريبة عنها، ولذا كانت هناك الظواهر الثلاث الآتية:

١ – تعميم الدلالة: بأن تكون المعاني الجديدة أعمَّ من المعاني القديمة.

٢ – تخصيص الدلالة: بأن تحدد الكلمة ببعض ما كانت تدل عليه قديمًا.

٣ - تغيير الدلالة: باستحداث معنًى لم يكن من قبل.

وقد بدأ هذا التطور منذ عصر الأصمعي، واستمر فيما بعد، وذاع أمره، ونذكر فيما يأتي بعض أمثلة له:

١ - تعميم الدلالة:

ذكر الأصمعي أنهم قالوا: فلان يتصدّق - إذا أعطى الصدقة أو إذا سألها - وكان ذلك خاصًّا بالمُعطِي (اللسان: صدق) وذكر ابن قتيبة أنهم أطلقوا (القافلة) على الرُّفقة في السفر ذاهبةً أو راجعةً - وكانت خاصة بالراجعة (أدب الكاتب ٢٠) وذكر الحريري أنهم يطلقون (ركاب السلطان) على موكبه المشتمل على الخيل والرجال وأجناس الدواب - وكان ذلك خاصًّا بالإبل فقط (درة الغواص ١٧٦) وذكر الجواليقي أنهم يطلقون (الطوارق) على ما يطرق بالليل أو بالنهار - وكان ذلك خاصًّا بالليل فقط (لحن العوام ٢).

٢ - تخصيص الدلالة:

أشار السجستاني إلى أنهم قالوا (الإخْوَة) لمن كان من النسب و (الإخوان) لغير ذلك، وهما في العربية للنسب ولغيره (اللسان: أخو) وأشار ابن قتيبة إلى أنهم جعلوا (الطَّرَب) للفرح دون الجزع، وإنما هو خفّة تصيب الرجل لشدة السرور أو لشدة الجزع (أدب الكاتب ١٨) وأشار الحريري إلى أنهم خصّوا (القَيْنَة) بالأَمَة المغنّية، وهي عند العرب الأَمَةُ مطلقًا: مغنّية أو غير مغنّية (الدرة ٢٦٧) وأشار الجواليقي إلى أنهم خصّوا (اليقطين) بالقَرْع، مع أنه عند العرب كلُّ شجر انبسط على وجه الأرض (لحن العوام ٤).

٣ - تغيير الدلالة:

ذكر ابن السكيت أنهم قالوا: أكلنا مَلَّةً - يعني الخبز - وإنما المَلّة هي الرماد الحارّ (إصلاح المنطق ٢٨٤) وذكر ابن قتيبة أنهم جعلوا (حُمَة العقرب) لشوكته، مع أنها في الفصحى سُمُّه وضُرُّه (أدب الكاتب ١٧) وذكر الحريري أنهم جعلوا (المائدة) لما يُتّخَذُ لتقديم الطعام عليه، مع أن المائدة عند العرب لا يطلق إلا على ما وضع عليه الطعام فعلًا (درة الغواص ٢٢) وذكر الجواليقي أنهم قالوا: (شارب) لساقي الماء، وإنما المُسْقِيّ هو الشارب وصاحب الماء هو الساقي (لحن العوام ٦).

التشديد والتخفيف

(أ) تشديد المخفف:

فيما بقى على حرفين رأينا ظاهرة عامة مستمرة، بدأت بعصر الكسائىّ، هى تشديد ثانيه، فقالوا: دمّ - بتشديد الميم - (اللسان: دمم) وورد هذا عن العامة فى كلام ابن السكيت (الإصلاح ١٨٣) وابن قتيبة (أدب الكاتب ٢٩٥) بإضافة أمثلة أخرى منها: حمّة العقرب، ولثّة الرجل، وكذلك ورد عن ثعلب فى (الفصيح ٦٩) وعن الجواليقى فى (لحن العوام ١٧) بالمثالَيْن: ديّة وجرّ، وعن البغدادى فى (ذيل الفصيح ١٢٠) بالمثال: هَنٌّ المرأة.

كذلك فى المصادر المختتمة بياء وتاء، كالطواعية والكراهية والرفاهية والطماعية، وفى الصفات المختتمة بذلك أيضًا، مثل: أرض نَدِيَّة وسَدِيَّة، ثم فى كلمات منسوبة مختتمة بهما كذلك، مثل: امرأة تِهاميّة وشآمية ويمانية، وأوّلُ من أشار إلى هذا الأخير ابْنُ السكيت (١٨٠ - ١٨١) ومن بعده ابن قتيبة (٢٩٢، ٢٩٥).

أما الجواليقى فقد أضاف إلى التشديد ظاهرتين أُخْرَيَيْن كانتا زَمَنَهُ، هما تشديد العين من (فُعالة) الدالة على الفضلة، كقولهم: قُوارة القميص، وتشديد المصدر الدال على داء كالقُلّاع (لحن العوام ١٨).

(ب) تخفيف المشدد:

أحيانا كانوا يخففونه بإبدال أول المشددين نونًا، كإنْجَاص - فى: إجّاص - وإنْجانة - فى: إجّانة (ابن السكيت ١٧٦) وأحيانًا بإبداله ألفًا، كتعاهد ضيعته - فى: تعهّد - (ابن قتيبة ٢٩١) وأحيانًا بإبداله ياءً كقولهم: جاء بالضِّيح والرِّيح (ابن قتيبة ٣١٦) وأحيانًا يحذفون أحد المشددين كقولهم: أَرِىُّ الدابة، والآخِيَة والعارِيَة (ابن السكيت ١٧٦).

التحريك والإسكان

وهى ظاهرة فاشية فى كتب التنقية، وهى فى جملتها لا تكاد تقع تحت قاعدة، لكننا رأينا أنواعًا مُعَيَّنَةً من الأفعال والأسماء تكثر فيها.

ففى الأفعال رأيناهم يفتحون العين من فَعِل المكسور العين إذا كان ناقصًا، قالوا: غَثَت نفسى – ف: غَثِيت (الكسائى ٧٧).

وفى الأسماء رأيناهم يحركون الساكن، وأكثر ما وقع ذلك فى حروف الحلق، فقالوا: أجد فى بطنى مَغَسًا ومَغَصًا، وهو شَغَبُ الجند، وفى صدره غَلَىٌ وَغَرٌ، وجبل وَعَرٌ، وبلد وَحَش، وفى رأسه سَعَفَة.. كل ذلك قالوه بتحريك العين (ابن قتيبة ٢٩٥) كذلك وجدناهم يكثرون من تسكين المتحرك فى الأسماء التى على وزن فُعَلَة – بضم ففتح – كتُخْمة وتُحْفة، أو فَعَلة – بفتحتين – كالصَّلْعَة والقَرْعَة، أو فَعِل – بفتح فكسر – كالأُقِط والنَّبِق والنِّمِر، أو فِعَل – بكسر ففتح – كشِبَع وضِلَع (ابن قتيبة ٢٩٦ – ٢٩٧).

الإبدال اللغوى

وهى ظاهرة فاشية كذلك فى كتب اللحن، وأكثر ما كانت بين الحروف المتفقة فى المخرج أو الصيغة، ولا يخلو كتاب من كتب اللحن من الإشارة ببعض الأمثلة إلى هذه الظاهرة، أشار إليها الكسائى بأمثلة منها: بَخَسْت عينه – ف: بَخَصْت، وقَسُّ الشاة وقَسيسها – ف: قصّ. وأشار إليها الفراء فى: تُوثَر وتُحْمد – بدل: تُوفَر (الفصيح ٩٤ والاقتضاب ٢٢١) وعقد لها ابن السكيت باب: (ما يتكلم فيه بالصاد مما يتكلم به العامة بالسين وما يتكلم فيه بالسين فيتكلم فيه العامة بالصاد (الإصلاح ١٨٣) كذلك فعل ابن قتيبة فى بابين: (ما جاء بالسين وهم يقولونه بالصاد، وما جاء بالصاد وهم يقولونه بالسين ٣٩٩) وأشار العلماء من بعد ابن قتيبة إلى هذه الظاهرة بأمثلة كثيرة.

ثالثاً

مقياس التخطئة عند علماء العراق

(١)

الكِسَائِىّ

لم يُشِرْ الكسائى إلى المقياس الذى اتّبعه فى تخطئة العامة، كما فعل الفراء وغيره من بعده، وبدراسة ما لحّن العامّةَ فيه تبيّن لنا بجلاء أنه يعتدّ المسموعَ عن العرب ويرفض ما عداه، ومادام الكسائى من أوائل العلماء الذين ذهبوا إلى البادية لجمع اللغة مُشَافَهَةً لابد أن يكون السماع محددًا بسماعه هو، فلا يكفى سماع غيره، وهو لهذا يقول حين سمعهم يُثَقِّلُونَ الميم من دم: «لم أسمع أحدًا يُثَقِّلُ الدَّم» (اللسان: دمم) وحين سمعهم يؤنثون (خلق) فى: ثياب خَلَقٌ، قال: «لم نسمعهم قالوا: خَلَقَة، فى شىء من الكلام» (اللسان: خلق)، ثم هو لايرى المسموع كلّه حجةً فى الاستعمال، وإنما يختار منه الأفصح ويَدَعُ الفصيح، فقد اختار فى: (شكر ونصح) التعديةَ بالواسطة لا بالنفس، مع أن التعدية بالنفس لغةٌ ذكرها ابن السكيت فى (إصلاح المنطق ١٩٤) ثم ابن منظور الذى قال: «وباللام أفصح»، كما جاء فى بيت ذكره اللسان للنابغة الذبيانى (اللسان: نصح وشكر).

وإذا كان الكسائى يعتدّ بسماعه هو فى تخطئة العامة أو عدم تخطئتها فقد جرّ عليه ذلك اتّهامَ معاصريه له بأن سماعَه هو غَيْرُ حجة، فهو كثيرًا ما يسمع اللحن والشاذ ويقيس عليهما، وقد سبق قول أبى زيد فيه: «إنه لقى أعراب الحُطَمِيّة فأخذ عليهم الفساد من الخطأ واللحن واحتج به»[٦٧] وقال عنه الزجاج: «قد علمنا أن الكسائى لم يَحْكِ: (وَدَدْتُ) إلا وقد سمعه، ولكنه سمعه ممن لا يكون حجة»[٦٨].

---

(٦٧) أخبار النحويين البصريين ٤٤.

(٦٨) اللسان (ودد).

وفى مجال الاستشهاد لم يُؤثَرْ عن الكسائى رأىٌ معيَّن، غير أنّنا وجدناه يُكْثِرُ فى الكتاب المنسوب إليه من الاستشهاد بالقرآن الكريم، ولم يَجْنَحْ عن ذلك إلى الشعر إلا إذا تعذر عليه المثال من كتاب الله تعالى، ولم نجد له شاهدًا من الحديث الشريف، أو أقوال الصحابة أو غيرهم، لكننا بدراسة ما لَحَّنَ من استعمال العوام نتبين أنه لم يكن يحتج بالقراءات القرآنية حين لحَّن الماضى من (يَذَر ويَدَع) مع أن قراءة عروة بن الزبير: ﴿ما وَدَعَكَ رَبُّكَ وَمَا قَلَىٰ﴾ بتخفيف العين من «ودعك» (اللسان: ودع)[٦٩] وحين حكم على أُورِثيه - بمعنى: أَرِنيه - باللحن، مع أنها قراءة الحسن فى: ﴿سَأُورِيكُمْ دَارَ الْفَاسِقِينَ﴾[٧٠] وهى لغة فاشيةٌ بالحجاز (لف القماط ٥٠، والبحر المحيط ٣٨٨/٤).

كذلك الحديثُ، لم يكن يحتج به، فقد جاء فى حديث ابن عباس: «لَيَنتهينَّ قومٌ عن وَدْعِهِمُ الجماعاتِ أو لَيُخْتَمَنَّ على قلوبهم»[٧١]. ويعلق صاحب اللسان على ذلك بقوله: «وزعمت النحوية أن العرب أماتوا مصدر يَدَع ويَذَر واسْتَغْنَوْا عنه بترك. والنبىّ ﷺ أفصح العرب، وقد رُويت عنه هذه الكلمة. قال ابن الأثير: وإنما يُحْمَلُ قولهم على قلة استعماله، فهو شاذ فى الاستعمال صحيح فى القياس، وقد جاء فى غير حديث حتى قرئ به قوله تعالى: ﴿ما وَدَعَكَ﴾». (اللسان: ودع).

وقد كُنّا ننتظر من الكسائى غير هذا، لأننا نعرف أنه رَأْسُ مدرسة الكوفة، التى لا ترفض واردًا، بل تقيس على كل ما ورد، حتى على الشاهد الواحد وعلى الشاذ والنادر قال الأندلسى: «الكوفيون لو سمعوا بيتًا واحدًا فيه جوازُ شىء مخالفٍ للأصول جعلوه أصلًا وبوّبوا عليه»[٧٢].

ونعرف عن الكسائى خُصُوصًا أنه أول من سَنَّ للكوفية طريقة التسامح إلى أبعد مدى، وذلك أنه كان يسمع الشاذَّ الذى لايجوز من الخطأ واللحن وشعر غير أهل الفصاحة والضرورات، فيجعل ذلك أصلًا ويقيس عليه (معجم الأدباء - ترجمة الكسائى) ولذا لم يكن وجهٌ لردّه لغةً من لغات العرب ولو كانت نادرة، فما الظن بتلحينه الفصيح وأخذه بالأفصح؟ أم تُراه يتقيّد بالأفصح فى أمور اللغة، ويتجاوزه إلى غيره فى

(٦٩) انظر: القرطبى (الضحى - ى ٣) وفيه أنها قراءة ابن عباس أيضا.
(٧٠) الآية ١٤٥ من سورة الأعراف.
(٧١) صحيح مسلم ١٠/٣، سنن ابن ماجه ٢٦٠/١، سنن الدارمى ٣٦٩/١.
(٧٢) الاقتراح ١٠٠.

أمور النحو بمعناه الخاص؟ ذلك أننا وجدناه يتسع في أمور يُضَيِّقُ فيها غيره ويقصرها على السماع، معتمدًا على الشاهد الواحد أحيانًا، وغير معتمد أحيانًا أخرى، ونذكر بعض آرائه النحوية التي توضح تَوْسِعَتَهُ في أمور النحو، لا اللغة، فيمًا أجازه الكسائي:

في الفصل: أجاز الفصل بين لن والمضارع بالقسم، وبمعمول المضارع (الهمع: ٢/٤) والفصل بين كي والفعل بالمعمول مطلقًا (الهمع ١/٨٨، ٢/٦) والفصل بين إذن والفعل بمعمول الفعل مع بقاء النصب (الهمع ١/٧) والفصل بين فعل الشرط وأدواته بمعموله وبعطف وبتوكيد (الهمع ٢/٩).

وفي التقديم: أجاز تقديم المستثنى أول الكلام تامًّا أو منفيًّا (الهمع ١/٢٦٦، الإنصاف المسألة ٣٦) وتقديمه على معمول الفعل مطلقًا (الهمع ١/٢٣٠) وتقديم التمييز على عامله (الإنصاف - المسألة ٢٠) وتقديم معمول فعل الشرط والجواب على الأداة (الهمع ٢/١٦١).

وفي الإعمال: أجاز إعمال إن النافية عمل ليس إذا دخلت على جملة اسمية (ابن يعيش ٨/١١٣) وإعمال اسم الفاعل بمعنى الماضي (الهمع ١/٩٥٢) والجر بعد خلا إذا تقدمتها ما (الهمع ١/٢٣٣) والنصب في الاستثناء المفرغ (الهمع ١/٢٢٣).

وفي حروف الجر: أجاز أن تدخل (مِنْ) على جميع حروف الصفات إلا على الباء واللام وفي (أدب الكاتب باب دخول بعض الصفات على بعض ٣٩٢).

وفي الموصول: أجاز أن تكون الصلة جملة إنشائية (الهمع ١/٨٥).

ونحن هنا نجد الكسائي يلحِّن العامة في خلطهم بين صيغتي (فَعَلَ) و (أَفْعَلَ) حيث ذكر أنهم ينطقون بأَفْعَلَ في: صرف وشغل وحرم وكبت وخصي وحاط ودفق ووَعَدَ شرًّا، وينطقون بفَعَلَ في: أشكل عليّ الأمرُ وأغلق وأَعْيَيْتُ. لكنا نجده قد سمع الصيغتين - فَعَلَ وأفعل - عن العرب في الكثير من المواد، فما له لا يقيس ما لحّن على ما سمع، وهو الذي يقول: «قلّما سمعتُ في شيء فَعَلْتُ إلا وقد سمعت فيه أفعلت» (مراتب النحويين ٧٤، المزهر ٢/٤٠٧).

وإذا كان الكسائي يُعْنَى بالأفصح دون ما عداه، فذلك يفسر لنا ما يقصده بالعوامّ في قوله: «هذا كتاب ما تلحن فيه العوامّ» فَهُمْ جمهور المتعلمين وعامتهم الذين كان عليهم أن يعرفوا هذا الأفصح ويأخذوا به، ويَدَعُوا ماعداه، ولم يكن يقصد بهم خُشَارَةَ الناس؛

لأن هؤلاء لا يُعْنَوْن بالفصيح فضلاً عن الأفصح، وهو قد أهدى كتابه إلى الرشيد ليتفصح به، والرشيد – كما نعلم – ليس من عوامّ الناس وإن كان في عامة المتعلمين.

(٢)
الفـرّاء

وقد بقي لنا من كتاب الفراء في التنقية، مَنْهَجُهُ الذي وضعه لتخطئة العامة، والذي لخصه في قوله: «واعلم أن كثيرًا مما نهيتك من الكلام به من شاذّ اللغات ومُستكرَه الكلام لو توسعتُ بإجازته لَرَخّصْتُ لك أن تقول: رأيت رجلان، ولقلت: أردتُ عَنْ تقولَ ذاك، ولكنا وضعنا ما يتكلم به أهلُ الحجاز وفصحاء أهل الأمصار، فلا تلتفت إلى من قال: يَجُوزُ فإنا قد سمعناه، إلا أنّا نجيز للأعرابي الذي لا يتخيّر ولا نجيز لأهل الحضر والفصاحة أن يقولوا: السلام إليكم، ولا جئت إلى عندك، وأشباهه مما لا نحصيه من القبيح المرفوض» (لحن العوام للجواليقي ١).

وواضحٌ من هذا المقياسُ الذي اتخذه الفراء أساسًا للتخطئة والتصويب، فلا اعتداد عنده باللغات الشاذة والنادرة، ولا وزن للكلام المستكره الذي قد يفسره قوله هو في موضع آخر بأن منه الفصلَ بين القسم وجوابه بجمل كثيرة، كذلك الذي ادّعاه قوم في سورة (ص) بأن جواب: ﴿وَالْقُرْآنِ ذِي الذِّكْرِ﴾ هو في قوله تعالى: ﴿إِنَّ ذَلِكَ لَحَقٌّ تَخَاصُمُ أَهْلِ النَّارِ﴾ يقول الفراء: «وذلك كلام قد تأخر كثيرًا عن قوله: ﴿وَالْقُرْآنِ﴾ وجرت بينهما قصص مختلفة، فلا نجد ذلك مستقيمًا في العربية» (معاني القرآن للفراء ٣٩٧/٢) ثم هو لا يَعُدُّ من الفصحاء الذين يقاس على كلامهم إلا أهلَ الحجاز والفصحاءَ من أهل الأمصار، فليس كل كلام قاله عربي يقاس عليه، ولو رخّصْنا في ذلك ما لَحَّنّا أحدًا أبدًا.

هذا هو مقياس الصواب والخطأ عند الفراء إجمالاً، أما تفصيل هذا المقياس فيتحدد فيما يأتي:

(أ) موقفه من القُرّاء:

يعتدّ الفراء بالقراءات القرآنية إذا كان لها وجه من كلام العرب، وهو في سبيل البحث عن هذا الوجه إنما يحاول أن يخرج بالقراءة عن نطاق اللحن؛ ولذا وجدناه

يلتمس مخرجا لقراءة: ﴿إِنَّ هَٰذَانِ لَسَاحِرَانِ﴾ ولم يستحسن ما استحسنه أبو عمرو من تغيير القراءة لتُوافق المشهور من الكلام العربي[٧٣]. فإذا أعياه البحث عن وجه للتخريج، حكم على القراءة باللحن، وهؤلاء خمسة من القُرَّاء لحنهم الفراء[٧٤].

عاصم: في قراءته قوله تعالى: ﴿وَكَذَٰلِكَ نُجِّي الْمُؤْمِنِينَ﴾ بنون واحدة ونصب «المؤمنين» يقول الفراء: «كأنه احتمل اللحن، ولا نعلم لها جهة إلا تلك».

والأعمش، ويحيى بن وَثَّاب: في قراءتهما قوله تعالى: ﴿وَمَا أَنتُم بِمُصْرِخِيِّ﴾ بخفض الياء - قال: «ولعلها من وَهَم القرّاء من طبقة يحيى، فإنه قلّ من سلم منهم من الوَهَم، ولعله ظن أن الباء في: ﴿بِمُصْرِخِيّ﴾ خافضة للحرف كله».

والحسن: في قراءته قوله تعالى: ﴿وَمَا تَنَزَّلَتْ بِهِ الشَّيَاطِينُ﴾ قال: «وجاء عن الحسن «الشياطون» وكأنه من غلط الشيخ، ظن أنه بمنزلة المسلمين والمسلمون».

ابن عامر: في قراءته قوله تعالى: ﴿قَتْلُ أَوْلَادَهُمْ شُرَكَائِهِمْ﴾ وقوله: ﴿مُخْلِفَ وَعْدَهُ رُسُلِهِ﴾ بالفصل بين المتضايفين بالمفعول به، يقول: «وليس بشيء، وقد فَسَّرَ ذلك، وَنَحْوِيُّو أهل المدينة يُنْشِدُونَ قوله:

فَـزَجَجْتُهَـا بِمَـزَجَّـةٍ زَجَّ القَلُوصَ أَبِي مَزَادَةْ

قال الفراء: باطل، والصواب: (زَجَّ القَلُوصِ أَبُو مَزَادَةَ)».

(ب) السماع والقياس:

يبدو من المنهج الإجمالي الذي ذكره الفراء سابقًا أنه يضيّق في القياس، فلا يقيس إلا على الأفصح الأشهر - كأستاذه الكسائي - ولذا وجدناه يلحّن قولهم: صحيفة مَقْرِيَّة - أي مقروءة، لَمَّا كانت من غير الأفصح مع أنها لغة عربية ذكرها اللسان، بل هو يتقيّد بالسماع، وإن كان لبعض كلام العامة وجه من القياس، ألا تراه قد خطّأ جمع باطل على (بواطل) مع أنه القياس؛ لأن الوارد عن العرب: أباطيل - جمعًا لمفرد متوهم أو مندثر هو: إبْطَال أو إبْطِيل.

---

(٧٣) معاني القرآن ٢/١٨٣، ٢٩٣ والآية من سورة طه ٦٣ - والقراءة لأهل المدينة والكوفة ، انظر: القرطبي ٤٢٥٦/٦.

(٧٤) معاني القرآن ٢/٢١٠، ٧٥، ٢٨٥، ٨١ - على الترتيب.

لكن عند تطبيق هذا المنهج على آراء الفراء فى غير مجال التنقية، اتضح لنا أنه يتوسع فى القياس، ويجيز الشيء ولو لم يُسْمَعْ، لجريانه على القياس، فيقول بعد آن ذكر استعمال العرب لصيغة (مَفْعَل) اسمًا ومصدرًا: «فإذا كان يفعل مضموم العين آثرت العرب فى الاسم والمصدر فتح العين... إلا أحرفًا ألزموها كسر العين، فجعلوا الكسر علامة للاسم، وربما فتحه بعض العرب فى الاسم... والفتح فى هذا كلِّه جائزٌ وإن لم نسمعه»[٧٥]. وبعد أن ذكر جموعا مختلفة للكلمة (فُسْطاط) قال: «وينبغى أن يجمع أيضًا: فساتيط ولم نسمعها»[٧٦].

وإذا كان الفراء قد أنكر على العامة ترك الهمز فى: صحيفة مَقْرِيّة، فقد أباح هو التخلص من الهمز قياسًا، ففى قوله تعالى: ﴿قُلْ مَنْ يَكْلَؤُكُمْ بِاللَّيْلِ وَالنَّهَارِ مِنَ الرَّحْمَٰنِ﴾ قال الفراء: «هى مهموزة، ولو تركتَ همز مثله فى غير القرآن قلت: يَكْلُوكُمْ بواو ساكنة، ويَكْلَاكُمْ بألف ساكنة، وهى من لغة قريش، وكلٌّ حَسَنٌ»[٧٧].

وتبدو سماحة الفراء فى القياس، ومخالفته لأستاذه الكسائى فى أمور هى:

* أنه أجاز ما أنكر الأستاذ من قولهم: أَزْمَعْتُ على الأمر؛ حملًا للكلام على التضمين؛ لأن الأفعال قد يُحمل بعضها على بعض إذا تقاربت معانيها، كقوله تعالى: ﴿فَلْيَحْذَرِ الَّذِينَ يُخَالِفُونَ عَنْ أَمْرِهِ﴾ فعدّى خالف بـ (عن) من جهة أن المخالفة خروج عن الطاعة، وكذا الإزماع هو الْمَضَاءُ فى الأمر والعزم عليه[٧٨].

* وفى قوله تعالى: ﴿بِنُصْبٍ وَعَذَابٍ﴾ ذكر أن من مذهب العرب أن يقولوا فى فَعَل: فُعْل، وبعد أن ذكر أمثلة لذلك قال: «فأبْنِ على ما رأيت من هاتين اللغتين»[٧٩].

* وبعد أن ذكر أن من سَنَن العرب إدخالَ الفاء فى كل خبر كان اسمه مما يوصل، قال: «وكذلك الاسم المفرد الذى فيه تأويل الجزاء، مثل: إنَّ ضاربَك فظالمٌ، فهو فى تأويل: إن من يضربك، ويقاس على ذلك»[٨٠].

كذلك كان من توسعته فى أمور النحو جواز زيادة (كان) بلفظ المضارع[٨١]، وجواز

(٧٥) إصلاح المنطق ١٢١.
(٧٦) إصلاح المنطق ١٣٣.
(٧٧) اللسان: كلأ.
(٧٨) كشف الطرة ٣٢٦.
(٧٩) معانى القرآن ٢/٤٠٦.
(٨٠) معانى القرآن ٣/١٥٥.
(٨١) الهمع: ١/١٢٠.

زيادتها آخر الكلام[٨٢]، وجواز زيادة الواو في جواب الشرط[٨٣]، وجواز الفصل بين لن والمضارع بالقسم، وبالشرط، وبأظنُّ[٨٤].

وإذا كان الفراء قد أنكر على العامة إبدال الفاء ثاء في قولهم: تُوْثَرُ تُحْمَدْ، فما له لا يصحح هذا الإبدال مع تقارب الحرفين في المخرج؟ وهو الذي روى أن الحرفين إذا تعاقبا في المخرج تقاربا في اللغات، كما يقال: جدف وجدث، تعاقبت الفاء والثاء في كثير من الكلام، كما قيل: الأثافيّ والأثاثيّ ... إلخ[٨٥].

وأخيرًا نأتي إلى إنكاره أن يقال لصاحب اللؤلؤ: لَآلٌ، الذي رأى تصويبه إلى: لأّءٌ، لنرى أنه بهذا يخالف السماع والقياس. أما السماع: فلأن العرب قالت: لَآلٌ – كما قال الناس في زمن الفراء – وأما القياس: فهو: لُؤْلُئِيّ – نسبة إلى اللؤلؤ، فلم يأت[٨٦].

ونلخص حكمنا أخيرًا على مقياس الفراء بأنه مضطربٌ بين السماع والقياس، فهو أحيانًا يلتزم السماع، وأحيانًا يتوسع في القياس، وأحيانًا لا يلتزم السماع ولا القياس.

(٣)
الأصمعيّ

لعل خشية الأصمعي من سيل الشعوبية وخطرها الداهم على الفصحى دفعته إلى اتخاذ موقف التشدد في تخطئة الكلام، فقد كان مُولَعًا بالجيِّد المشهور مُضيِّقًا فيما سواه، وقد جاء عنه في مراتب النحويين أنه: «كان يُضَيِّقُ ولا يُجَوِّزُ إلا أفصحَ اللغات، ويَلِجُّ في ذلك ويَمْحِك، وكان مع ذلك لا يجيب في القرآن، وحديث النبي ﷺ[٨٧]. وقال عنه أبو حاتم: كان الأصمعي يقول أفصح اللغات ويُلْغي ماسواها»[٨٨].

هذا هو المقياس الذي ذكره العلماء عنه إجمالاً، أما تفصيل هذا المقياس فيتحدد في الأمور الآتية:

---

(٨٢) الهمع: ١٢٠/١.
(٨٣) معاني القرآن: ٢٣٨/١.
(٨٤) الهمع: ٤/٢.
(٨٥) معاني القرآن: ١٤٦/٣.
(٨٦) التنبيهات على أغاليط الرواة ١٢٠.
(٨٧) مراتب النحويين ٤١.
(٨٨) المزهر ٢٣٣/١.

(أ) الاستشهاد:

أما القرآن الكريم: فيغلب على الظن أن الأصمعي لم يكن يميل إلى الاستشهاد به، أو وضعه موضع غيره من كلام الناس، في الاحتجاج به على الأمور اللغوية، احترامًا له وتعظيمًا وتحرجًا، روى عنه أبو حاتم أنه كان يقول: حَزَنني الأمر يَحْزُنُني، ولايقول: أَحْزنني، قال أبو حاتم: وهما جائزان، لأن القرّاء قرءوا: ﴿لَايَحْزُنُهُمُ الْفَزَعُ الأَكْبَرُ﴾ و﴿لا يُحْزِنْهُمْ﴾ جميعًا بفتح الياء وضمها[٨٩] وربما كان السرُّ في عدم احتجاجه بالقراءات القرآنية ناشئًا عما قيل عنه من أنه كان شديد التألُّه، لايفسر شيئًا من القرآن ولا شيئًا من اللغة له نظير أو اشتقاق في القرآن وكذلك الحديث تحرجًا، وحين سأله أبو حاتم عن الرِّبة والرُّبة - بكسر الراء وفتحها - للجماعة من الناس، لم يتكلم فيه، لأن في القرآن: ﴿رِبِّيُّونَ كَثِيرٌ﴾[٩٠].

وأما الحديث: فقد تأكد لنا خروجه عن نطاق الاستشهاد اللغوى عند الأصمعي من إنكاره تلقىّ بَيْنَ بإذْ، مع ما جاء في الحديث الشريف: «بينا نحن عند رسول الله ﷺ إذْ جاءه رجل»[٩١] ومن تلحينه: أَنْبجانيّ - نسبة إلى مَنْبِج - مع أن في الحديث: «إيتوني بأَنْبِجَانيَّة أبي جَهْم» ومن إنكاره: جِنَة - في إِحْنَة - مع أن في حديث معاوية - «لقد منعتني القدرة من ذوى الحِنَاتِ» وجاء في بعض طرق حديث حارثة بن مُضَرِّب في الحدود. «مابيني وبين العرب حِنَة» وفي الحديث أيضًا. «لا يجوز شهادة ذى الظِّنَة والحِنَة» هو من العداوة - وفيه: «إلا رجل بينه وبين أخيه حِنَةٌ»[٩٢].

وأما الشعر فمقياس الاستشهاد به عند الأصمعي يتلخص في أمرين:

البداوةُ في مقابل الحضارة، والقِدَمُ في مقابل الحداثة، ذلك لأن انتقال البدويّ إلى الأمصار واختلاطَه بأهلها، واتخاذَ وسائل التَّرَفِ كَفِيلٌ بأن يغيِّر من لسانه، كما غيَّر من حياته، ولأن المُحْدَثين هم أولاد الجوارى الأعجميات، فلا سبيل إلى استقامة ألسنتهم، كما أنه لاسبيل إلى استقامة ألسنة أمهاتهم، وحين لحّن الأصمعي (أَبْرَقَ وأرعد) قالوا له: إن الكُمَيْتَ أتى بها في شعره، فأجاب: «الكميت ليس بحجة؛ لأنه من أهل الكوفة، فتعلم

(٨٩) المزهر ١/٢٣٣.
(٩٠) مراتب النحويين ٤٨ - ٤٩.
(٩١) اللسان: بين.
(٩٢) اللسان: أحن.

الغريب وروى الشعر، وكان معلمًا، فلا يكون مثل أهل البدو[٩٣]».

وكما كانت البداوة أساسًا عنده فى استقامة اللسان، كان القِدَم؛ إذ كان الأصمعى يُعجب بشعر بشار لكثرة فنونه وسعة تصرفه، ويقول: كان مطبوعًا، لا يكلّف نفسه شيئًا متعذرًا، وكان يُشَبّه بشارًا بالأعشى والنابغة، ويقول: «بَشّارٌ خاتمة الشعراء، والله لولا أن أيامه تأخرت لفضّلته على كثير»[٩٤].

وبهذا المقياس نظر الأصمعى فى شعر المُحْدَثين، وحكم على كثير منهم بارتكاب اللحن، من هؤلاء: الكُمَيْتُ والطِّرِمّاح وربيعة الرَّقّى والأُقَيْشِر.. ومروان بن أبى حفصة والقُحَيْف العامرى[٩٥].

والذى يدعو إلى العجب من موقف الأصمعى إزاء الشعراء المحدثين، أنه لم يلتزم هذا المقياس مع كل الشعراء، فَزِيَادٌ الأعجم فى رأيه حجةٌ، لم يُتَعَلَّقْ عليه بلَحْن، وحين سُئل عن أبى دُؤاد قال: «عبدٌ رأيته، مولّدٌ حبشيٌّ، وهو صالح الفصاحة، وكذلك أبو عطاء السِّنْدِىّ، الذى لم يكن فى جملة الأعراب ولكنه فصيح، وعمر بن أبى ربيعة مُولّد وهو حجة يحتج فى النحو بشعره، ونضالة بن شريك الأسدى، وابن قيس الرّقيّات، هؤلاء مولّدون وشعرهم حجة[٩٥]».

ومن الشعراء من اضطرب موقف الأصمعى إزاء الاحتجاج بشعره، كذى الرُّمّة، الذى جعله مَرَّةً حجةً؛ لأنه بدوى، وإن لم يشبه شِعْرُه شِعْرَ العرب إلا فى واحدة، هى التى يقول فيها: (والبابُ دُونَ أبى غسّان مَسْدُودُ[٩٦]).

وَمَرَّةً جعله غير حجة، واتّهمه بتسرب عَدْوَى اللحن إليه؛ لكثرة ملازمته الحاضرة، فخطأه فى قوله:

حَرَاجِيجُ مَا تَنفَكُّ إلاَ مُنَاخَةً عَلَى الْخَسْفِ أَوْنَرْمِى بها بَلَدًا قَفْرا[٩٧]

وخطأه فى استعمال (زوجة) بدل زوج فى قوله:

أذا زوجة بالمِصْرِ أم ذا خصومةٍ أَرَاكَ لها بالبَصْرة العامَ ثاويا

وقال: إن ذا الرُّمة قد أكل البقل والمملوح فى حوانيت التجار حتى بَشِمَ[٩٨]، وكذلك

---

(٩٣) فحولة الشعراء ٤٦.
(٩٤) فحولة الشعراء ٥١ - ٥٢.
(٩٥) فحولة الشعراء ٣١، ٥٢.
(٩٦) فحولة الشعراء ٤٠، ٤٥.
(٩٧) فحولة الشعراء ٤٠، وانظر: الهمع ١/ ٢٢٠.
(٩٨) الموشح للمرزبانى ١٦٤

ابن قيس الرُّقَيّات الذى وصف شعره بأنه حُجّة، فيما نقله عنه أبو حاتم، وغير حجة، فيما نقله عنه المازنى سماعًا[٩٩].

وهكذا تبين لنا أن الأصمعى لم يكن على رأى واحد إزاء الشعراء المولَّدين، فبعضهم حجة، وبعضهم لَاحِنٌ، ولكنّ حياتِهم متشابهة، وزمانَهم واحد، وذلك يدفع إلى القول بأن هناك أسبابًا أخرى لتلحين من لَحّنَ الأصمعى من الشعراء، وهى أسباب غَيْرُ لغوية على كل حال، وقد ذكر سببًا منها علىُّ بْنُ حمزةَ البصرى فى التنبيهات[١٠٠].

(ب) كلام العلماء:

كذلك لم يكن الأصمعى يعتدّ باستعمال علماء اللغة والنحو، وإن بلغت شهرةُ هؤلاء وعِلْمُهم عند العامة والخاصة ما بلغت، فهم - فى رأيه - كغيرهم يتكلمون فيخطئون ويصيبون؛ وذلك لأنهم غير مطبوعين على العربية، وإنما هم أعاجم يَسْتَعْرِبون بالتعلم وما منهم عالم إلا قد لجأ إلى تعلم النحو بعد لحن، ومن المشهور بين العلماء قصة سيبويه التى كانت سببًا فى تعلمه النحو، وقوله: «والله لأطلبنّ علمًا لا يُلَحِّنُنى معه أحد[١٠١]». ومثل ذلك الكسائىُّ الذى تعلم النحو على كِبَر بعد أن حادث قومًا من الهَبّاريّين فلحنّوه وأَنِفَ من التخطئة، ومن المؤكد أن سماع الأصمعى من العلماء وعنهم وما ألفاهم عليه من التكلم بكلام العامة هو الذى جعله يتشدد فى الاعتداد بكلامهم واعتباره حجةً ومقياسًا. وهو لهذا خطّأ سيبويه وأبا عبيدة فى استعمال (حين وحيث) فقد جرى سيبويه وأبو عبيدةَ على استعمال حين الزمانية فى موضع حيث المكانية مع أن لكل واحد منهما موضعًا لا يجاوزه[١٠٢]، كذلك خطّأ سيبويه والأخفشَ فى استعمالهما لفظَى (كلّ وبعض) بأداة التعريف مع أنهما معرفتان بغيرها[١٠٣].

---

(٩٩) فحولة الشعراء ٤٦.

(١٠٠) التنبيهات على أغاليط الرواة ١١٤ - ١١٥.

(١٠١) المغنى: مبحث ليس.

(١٠٢) اللسان (حيث، حين) وقد وجدنا بعض ذلك فى الكتاب، انظر على سبيل المثال ٨٧/١، ٣٢٧ إذ اضطربت النسخ بين الاستعمالين، وفى الكتاب مواضع أخرى تحتمل حيث فيها الزمان والمكان، وانظر لها: ٩٠/١ - ١٠٩ - ٢٠٠ - ٢٥٢ - ٢٥٩ على سبيل المثال.

(١٠٣) اللسان (بعض) وانظر استعمال سيبويه لكُلّ بأداة التعريف فى الكتاب ٨٢/٢.

(جـ) لغات القبائل:

وهو فى سبيل الاعتداد بالأفصح والتشدد فى الأخذ به، يرى فى لهجات القبائل طُرُقًا منحرفة عن الجادّة، فلا ينبغى الأخذ بها، أو القياس عليها، يقول ابن خالويه: «كان الأصمعىّ يقول أفصحَ اللغات وَيُلْغِى ماسواها» ومن مظاهر تشدده إزاء لهجات القبائل أنه أنكر لهجة تميم فى قولهم: وقفتُ الدارَ والدابةَ، وفى قولهم: زوجة - بالهاء - وهى تميمية نجدية، حتى لَيُعَقِّبُ ابن منظور على ذلك بقوله: «وكانت من الأصمعى فى هذا شدّةٌ وعُسْرةٌ»[١٠٤]، وقد وصف الفراء لهجة نجد فى زوجة بأنها أكثر، ولهجة الحجاز بأنها أفصح».

ونجد الأصمعى - وقد اهتم بغمز لهجات القبائل - يلتمس شتّى الأسباب للطعن فى شاهد قد يشهد بصحة هذه اللهجة، فيصدر عليه حكمًا قاسيًا، ولا سيّما إذا كان هذا الشاهد يصوِّر لهجة قبيلةٍ عربية، كقبيلة (عُكْل) إذْ كانت لهجة هذه القبيلة لا توافق الفصحى، فيقول: «هذا الرجز ليس بعتيق[١٠٥]» كما تكثر فى معاجمنا العربية - عند ما تعقب على إحدى الصيغ - عبارة (ولم يعرفها الأصمعى)[١٠٦]، كذلك قد يطعن فى سند اللهجة ليتوصل منه إلى الطعن فى متنها، فقد وصف الأعشى، بأنه مخنّث، حين رأى شاهدًا من شعره يؤيد لهجة تميمية[١٠٧]، مع أن أبا زيد الأنصارى تقبّل اللهجة وأجازها.

(د) السماع والقياس:

وبمناقشة آراء الأصمعى السابقة فى اللحن تبيّن لنا أن السماع عنده هو كلُّ شىء فى اللغة، ولذا كان أكثرَ تشددًا ممن سبقه، فهو قد أنكر تحريك العين فى (مَغْس) لأنه لم يرد، مع أن الفراء قبله أجاز تحريك عين الثلاثى إذا كانت من حروف الحلق، قال: «وقرأ بعضهم: ﴿دَأَبًا﴾ - بفتحتين - وكذلك كل حرف فُتِحَ أوله وَسُكِّنَ ثانيه فتثقيلُه جائزٌ إذا كان ثانيه من حروف الحلق[١٠٨]».

وقد ترتب على توقف الأصمعى عند السماع أن أنكر على العامة ما يأتى:

● تغيير دلالة بعض الكلمات حتى لو كان هناك سبب بين المعنيين: القديم

(١٠٤) اللسان (زوج).
(١٠٥) المخصص ١٧/١٣.
(١٠٦) أدب الكاتب ٣٣٧.
(١٠٧) الخصائص ٣/٣١٥ واللسان (فتن).
(١٠٨) معانى القرآن ٢/٤٧.

والمستحدث، كإنكاره استعمال: زَكِنْتُ الأمر - بمعنى ظننته - وإنما الوارد فيه بمعنى: علمت، يقول الْبَطَلْيَوْسِيّ: «إن الظن إذا قوى فى النفس، وكثرت دلائله على الأمر المظنون صار كالعلم، ولأجل هذا استعملت العرب الظن بمعنى العلم، كقوله تعالى: ﴿فَظَنُّوا أَنَّهُمْ مُوَاقِعُوهَا﴾[109]».

* لجوءهم إلى الاستعمال المجازى لما ورد، كما فى قولهم: أكلنا مَلَّةً - أى خُبزًا - مع إمكان أن نَلتمس لهم وجهًا فى ذلك على حذف المضاف، أى خُبْزَ ملة، أو على المجاز المرسل؛ لوجود علاقته وقرينته.

* التجديد اللغوى، إما بالاشتقاق كإنكاره (يتصدق) فالاشتقاق يجوّزه، لأن العرب تستعمل (تفعّلتُ) فى الشىء الذى يؤخذ جُزءًا بعد جُزء، فيقولون: تحسّيت المرق، وتجرّعتُ الماء، فيكون معنى تصدقتُ: التمست الصدقة شيئًا بعد شىء[110]، وكإنكاره: استأهل كذا، وهو مستأهل له - بمعنى: مستوجب له ومستحق.

وإما باستحداث كلمات لم تكن أيام العرب الخُلّص، فقولهم: هذا مُجَانِسٌ لهذا - إذا كان من شكله - ليس بعربى صحيح وهو مولّد، وقول المتكلمين: الأنواع مجنوسة للأجناس، كلام مولّد؛ لأن مثل هذا ليس من كلام العرب[111].

وإذا كان الأصمعى يتوقف عند السماع، فما للحريرى يروى عنه أنه لحّن (حوائج) جمع حاجة، وقال: إنه مولّد، مع أن السماع قد تواتر به؟ يجيب ابن بَرِّى عن ذلك: بأنه إنما أنكرها لخروجها عن القياس، وذلك لأن قياس جمعها إنما هو: حاجات وحاجٌ، ومماثلها كالغارة والحارة لا يجمع على غوائر وحوائر، على أنه قد حكى الرقاشى والسجستانى عن عبدالله عن الأصمعى أنه رجع عن هذا القول، وإنما هو شىء كان عرض له من غير بحث ولا نظر، قال: وهذا الأشبهُ به، لأن مثله لا يجهل ذلك؛ إذ كان موجودًا فى كلام النبى ﷺ، وكلام العرب الفصحاء، وكأن الحريرى لم يمرّ به إلا القولُ الأولُ عن الأصمعى دون الثانى[112].

وأخيرًا نقول: إن الأصمعى كان أكثر علماء التنقية تشددًا، وإن تشدده لم يقتصر على الأمور اللغوية بل تجاوزها إلى علم النحو، فقد أبى أن يستعمل (أَوْشَكَ) إلا بلفظ

(109) الاقتضاب 109.
(110) الاقتضاب 110.
(111) اللسان (جنس).
(112) اللسان (حوج).

المضارع، مع أن الخليل بن أحمد حكى استعمال الماضي منها، وكان - كما قيل عنه بحق - لا يُفتي إلا فيما أجمع عليه العلماء ويقف عما ينفردون به ولا يجوّز إلا أفصح اللغات، ويلحّ في دفع ما سواه[113].

(٤)
ابن السِّكِّيت

نستطيع أن نعدّ ابن السكيت من أصحاب المذهب الكوفي غير المتعصبين: فكتابه (إصلاح المنطق) ضم رواةً من البصرة والكوفة وبغداد إلى جانب الرواة من الأعراب.

فمن رواة البصرة: أبو عمرو بن العلاء، وعيسى بن عمر، ويونس، وخلف الأحمر، وأبو زيد والأصمعي، وأبو عبيدة، ومحمد بن سلام الجمحي، وكان الأصمعي أكثرهم روايةً على الإطلاق، فذُكِرَ إحدى عشرة ومائة مرة، حتى لقد رجّح الأزهري التقاء ابن السكيت والأصمعي، قال: «ولقي الأصمعيَّ فيما أحسب، فإنه كثير الذكر له في كتبه[114]».

ومن رواة الكوفة وبغداد: الكسائي، والمفضل، وابن الأعرابي، والفراء، وأبو عمرو الشيباني، وعبد الله بن سعيد الأموي، وأبو الحسن الطوسي.

ومن الأعراب: ابن زياد، وأبو جامع، وأبو السفاح، وأبو الجراح، وأبو ثروان، وأبو حزام - العُكْلِيَّان - وبعض أفراد بني كلاب.

وهذه النخبة الكثيرة التي نقل عنها ابن السكيت، قد ميزت مؤلَّفه (إصلاح المنطق) بميزتين:

أولاهما: ضخامة المعجم، بسبب كثرة الآراء مع الاستطرادات، وتكرار بعض المواد في أماكن مختلفة، وهذه الضخامة هي التي دفعت ببعض العلماء إلى القول بأنه: «ما عَبَرَ على جسر بغداد كتاب في اللغة مثل إصلاح المنطق، ولاشك أنه من الكتب النافعة الممتعة، الجامعة لكثير من اللغة، ولا نعرف في حجمه مِثْلَهُ في بابه»[115].

---

(١١٣) مراتب النحويين ٤٠.

(١١٤) تهذيب اللغة ١/٢٣.

(١١٥) وفيات الأعيان ٥/٤٤٢.

وثانيتهما: الاضطراب فيما ينقل، ومن أمثلة ذلك ما قاله في باب (فَعَل وفَعَل باتفاق معنى)[١١٦]: وقد حاص شُقاقا برجله - أي خاطه - ويقال: شُقوق أيضًا، قال الراجز:

تـرى بـرجليـه شُقـوقـا في كَلَعْ   من بـاريءٍ حيصٍ ودَامٍ مُنْسَلِعْ

ثم عاد فأنكر استعمال (شُقاق) بالنسبة للإنسان، قال: «بيَدِ فلان ورجله شُقوق، ولا يقال شُقاق، وإنما الشُقاق داء يكون في الدواب»[١١٧].

أما عن المقياس الذى اتخذه تُجاه استعمالات العامة فلم يكن على الغاية من التشدد - كالأصمعى وغيره ممن سبقه - ويتضح ذلك فيما يأتي:

(أ) الاستشهاد:

عرفنا فيما سبق أن الأصمعى أبَى أن يكون الكميتُ وغيرهُ من الشعراء المولّدين حجةً في اللغة، لكننا وجدنا ابن السكيت يحتج بقول الكميت أو كُثيِّر:

فمـازلتُ أبْقِي الظُّعْنَ حتى كـأنهـا   أَوَاقِي سُـدًى تغتـالهنَّ الحـوائـكُ

على أن العرب قد تخفف جمع أُوقيَّة فتقول: أَوَاقِي[١١٨]. كذلك احتج ببيت نسبه إليه. على جواز إضافة الشيء إلى نفسه إذا اختلف اللفظان، وهو قوله:

وميـراثُ ابن أبجـر حـين ألقـى   بـأصـل الضِّنْءِ ضِنْضِئـةُ الأصيـل

والضِّنْءِ والأصل واحد[١١٩]. كما يحتج به أيضًا في مواضع أخرى، لكن الاحتجاج هناك منصرف إلى المعانى لا إلى الألفاظ.

كذلك وجدناه يروى عن أبي ثروان وأبي حزام وهما من قبيلة عكـل التي رفض الأصمعى لهجتها، لأنها لا توافق الفصحى.

أما الحديث: فكُلُّ ما بالكتاب أحاديثُ مستشهدٌ بها في المعانى لا في الألفاظ، كآيات القرآن الكريم التى ساقها، غير أنَّا بمراجعة بعض موادّه على كتب اللغة تَبَيَّنَ أنه لا يميل إلى الاحتجاج بالحديث في ألفاظ اللغة، فقد قال: هم في هذا الأمر شَرَعٌ - بفتحتين -

(١١٦) إصلاح المنطق ٧٥.

(١١٧) إصلاح المنطق ٢٧٦.

(١١٨) إصلاح المنطق ١٧١ونسبة البيت من: اللسان (بقى).

(١١٩) أبواب مختارة من كتاب أبي يوسف ٢٠.

سواءٌ، ولا تقل شَرْع - بفتح فسكون - وقد جاء في الحديث: «أنتم فيه شَرْعٌ سواء» وهو مصدر - بفتح الراء وسكونها[١٢٠] - كذا قال: كَبَّ اللهُ الأبْعَدَ لوجهه، لا أكَبَّه[١٢١]، وجاء في الحديث: «فأَكَبُّوا رواحلهم على الطريق»[١٢٢] كما جعل قول العامة: بني فلان بأهله[١٢٣]، لحنًا، مع أنه جاء في غير موضع من الحديث - كما قال ابن الأثير - ومنه ما جاء في حديث أنس: «كان أوَّلُ ما أُنْزِلَ من الحجاب في مُبْتَنَى رسول الله ﷺ بزينب..».

(ب) اللغــات:

اضطرب موقف ابن السكيت إزاء اللغات، فقد عرفنا قَبْلُ أنه اعتمد على راويتيْن من قبيلة عُكْلٍ، وهي ذات لهجة غَيْرِ مشهورة بل غَيْرِ فصيحة، إذ رفضها الأصمعي كما كان من رواته ابْنُ الأعرابي، الذي توسع كثيرًا في اللغة وكانت له نوادرُ انفرد بها، وكان هذا داعيًا إلى الظن بأنه سوف يجري على غير عادة من سبقه من التشدد في أمور اللغة.

لكن وجدناه أحيانًا يأخذ بالأفصح ويلحّن ما عداه، فلم يُزَوِّجْهَا لقولهم: تزوجت بامرأة، وقال عن ذلك الأسلوب: إنه ليس من كلام العرب[١٢٤]، مع أنه من لغة أزْدِشَنُوءَةَ - على ما حكى الفراء[١٢٥]، وعَدَّ: كُلْوَة - في: كُلْيَة - ملحونة، مع أنها لغة لأهل اليمن[١٢٦]، كما عَدَّ إبدال الهمزة واوًا في: آتيته وآسيته وآكلته وآزيته.. الخ[١٢٧] لحنًا، مع أنها لغة لأهل اليمن أيضًا[١٢٨]، كذلك جعل: عَيَّرْتُ الموازين - في: عايَرْت - لحنًا، مع أن أبا الجرّاح - وهو راويته - قد حكى اللغتين، كذلك لَحَّنَ العامة في قولهم: مطايب الجزور - في: أطايبه - مع أن ابن الأعرابي - وهو راويته - حكى اللغتين[١٢٩].

وأحيانًا يقبل الفصيح وغيره من كلام العامة، فقد سبق أن الكسائي لحّن العامة في قولهم: شكرتك ونصحتك، لكن ابن السكيت يعدُّها لغةً، وإن كان الفصيح: شكرت لك، ونصحت لك[١٣٠].

---

(١٢٠) اللسان (شرع).
(١٢١) الإصلاح ٢٧٧.
(١٢٢) اللسان (كبب).
(١٢٣) الإصلاح ٣٠٦.
(١٢٤) الإصلاح ٣٣٦.
(١٢٥) اللسان (زوج).
(١٢٦) اللسان (كلى).
(١٢٧) الإصلاح ٣٧٣.
(١٢٨) المصباح (أتى).
(١٢٩) اللسان (عير، طيب).
(١٣٠) الإصلاح ٢٨١.

وقد سبق أن الفراء يلحّن العامة فى: لآلّ – نسبة إلى اللؤلؤ – لكن ابن السكيت أجازها، وقد أجاز أن يقال: تعهّد فلان ضيعته وتعاهد[١٣١]، مع أن التعهد فى هذا أفصح؛ لأن التعاهد إنما يكون بين اثنين، وفى التهذيب: «ولا يقال: تعاهدته[١٣٢]»، كذلك قبوله كلام ابن الأعرابى فى: سَدَاد من عَوَز – بكسر السين وفتحها – مع أن من بعده من علماء التنقية لحّنوا الفتح، وإجازته: مصاوب ومصائب – جمعَين لمصيبة (١٣٦) وإجازتُه ما أنكره الأصمعى من قولهم: عِرْقُ النَّسا (١٦٤).

وابن السكيت الذى يتوسع فى الاستعمال العربى بإجازته أن يأتى المصدر الميمى، واسْمَا المكان والزمان من الأجوف اليائى على مَفْعِل – بكسر العين وفتحها[١٣٣] – هو مع العامة فى الغاية من التشدد، وبخاصّةٍ فى الأمور الآتية:

● تغيير دلالة بعض الكلمات وإنْ كانت هناك صِلَةٌ بين المعنيين: القديم والمستحدث، فمن التشدد بمكان أن يُلَحِّنَ العامة فى قولهم: خرجنا نتنزّه – إذا خرجوا إلى البساتين – وقوفًا من ابن السكيت بالتنزُّه عند معناه العربى القديم، وهو: التباعد عن المياه والأرياف، حتى عَدّ علىُّ بْنُ حمزةَ البصرى[١٣٤] هذا ظلْمًا للعامة، واستضعافًا لا يحلّ لنا ترك الانتصار لهم منه، على أن ابن السكيت – الذى أنكر على العامة تطور الدلالة – يعترف به للعرب دون أن يقيس عليه قَوْلَ عامّة زمانه، فمن ذلك: التيمم والمسافة، وغيرهما، مما كان له معنى قديم، ثم استُحدث له معنى آخر[١٣٥]، لكنه مع ذلك يرفض أن تفعل العامة فعلَ من سبقهم، وقد وجدنا ابن السكيت يجوّز للعامة تغيير دلالة بعض الكلمات على غير ما عرف عن العرب، فقد جمع الأستاذ عبدالعزيز الميمنى أبوابًا لإبْنِ السكيت جاء فى مقدمتها: «اعلم أن العرب سمّت أشياء عرفت ما أرادت بها، فكثرت اليوم فى أفواه الناس، وجازت إلى غير ما قيلت عليه[١٣٦]»، وذكر من ذلك بناء الرجل على أهله والمَلّة والعقيقة والفاتية، إلى غير ذلك، وهذا ما يصيب مقياس ابن السكيت بالاضطراب.

● الهمز الذى عاب العامة على تركه فى نحو: الفأس والرأس والذئب والبئر ومرىء الشاة والجزور، إلى آخر ما ذكره فى: (باب ما يُهْمَزُ مما تركت العامة همزَهُ) مع أن ترك

---

(١٣١) الإصلاح ١٧٨.

(١٣٢) اللسان (عهد).

(١٣٣) الإصلاح ٢٢٠ وتنظر كتب النحو.

(١٣٤) التنبيهات على أغاليط الرواة ١٣٣.

(١٣٥) انظر ما قاله فى الإصلاح ٣١٥.

(١٣٦) أبواب مختارة من كتاب أبى يوسف ٢ وما بعدها.

الهمزة عادة قديمة لأهل الحجاز، روى ابن منظور فى (اللسان) عن أبى زيد أن أهل الحجاز وهُذيلاً وأهل مكة والمدينة لا ينبرون، وَقَف عليها عيسى بن عمر فقال: ما آخذ من قول تميم إلا بالنبر، وهم أصحاب النبر، وأهل الحجاز إذا اضطُرُّوا نَبَرُوا، قال: وقال أبو عمرو الهذلىّ: قد تَوَضَّيْتُ، فلم يهمز، وحوَّلها ياءً، وكذلك ما أشبه هذا من باب الهمز[١٣٧].

وحكى الأخفش أن من العرب من يترك الهمز فى ما يُهمز إلا أن تكون الهمزة مبدوءًا بها[١٣٨]، وفى شرح الإستراباذىّ على الشافية: «ثم اعلم أن الهمزة لما كانت أَدْخَلَ الحروف فى الحلق، ولها نبرة كريهة تجرى مجرى التَّهَوُّع، ثقلت بذلك على لسان المتلفظ بها، فخففها قوم، وهم أكثر أهل الحجاز، ولاسيّما قريشًا، رُوِىَ عن أمير المؤمنين علىّ رضى الله عنه: نزل القرآن بلسان قريش وليسوا بأصحاب نبر، ولولا أن جبرائيل عليه السلام نزل بالهمزة على النبى ﷺ ما همزنا، وحققها غيرهم، والتحقيق هو الأصل كسائر الحروف، والتخفيف استحسان[١٣٩]».

وروى ابن السكيت نَفْسُه ما يردُّ عليه إنكاره؛ إذ قال: «وهى اللَّبُؤة - ولَبْوَةٌ لغة وخَذَأْتُ - وخَذَيْتُ لغة - وقال: يُوسُف ويُوسِف - يُهمزان ولا يُهمزان - ومثله: يُونُس ويُونِس، ويُوسَف - غير مهموزة - لُغَةٌ[١٤٠]».

* تغيير الإسناد فى قولهم: شَقَّ المَيِّتُ بَصَرَهُ (٢٨٦) وأصله: شَقَّ بَصَرُ الميتِ - يعنى شَخَصَ - مع أنه روى قَبْلُ عن الكسائى قوله: يقال: رَشِدْتَ أمرَك، ووَفِقْتَ رأيَك، وبَطِرْتَ عَيْشَك، وغَبِنْتَ رأيَك، وأَلِمْتَ بَطْنَك، وسَفِهْتَ نَفْسَك، وكان الأصل: رَشِدَ رأيُك ووَفِقَ أمْرُك.. ثم حُوِّل الفعل منه إلى الرجل، فانتصب مابعده، وهو نحو قولك: ضِقْتُ به ذرعًا، وطِبْتُ به نفسًا[١٤١].

وهكذا لم نجد لابن السكيت مقياسًا ثابتًا فى التصويب والتخطئة، وإنما أمره دائرٌ بين الترّمت أحيانًا - بالتوقف عند الأفصح وطرح ما عداه - والتسامح أحيانًا أخرى - بالأخذ من كل اللغات.

---

(١٣٧) اللسان (الهمزة).
(١٣٨) الاقتضاب ١٩٠.
(١٣٩) شرح الشافية ١٧٢.
(١٤٠) الإصلاح ١٣٣.
(١٤١) الإصلاح ٢٢٢.

(٥)

السِّجِسْتَانِيّ

يبدو أن تَلْمَذَةَ أبي حاتم السجستاني على الأصمعي جعلته يأخذ أَخْذَهُ في التشدد مع العامة، فرواياته التي رواها عن الأصمعي في اللغة لم ينكر شيئًا منها، وقد عرفنا قَبْلُ مقياسَ الأصمعي في التشدد، وهو - بلا شك - مقياس السجستاني نفسه، وتعزّز ذلك بما يأتي:

* أنه لا يعترف بالكلمات المعرّبة في زمنه، إذ ينكر أن يقال: جَوْخَان لبَيْدَر القمح، مع وجود مرادفها العربي - وهو الجَرين والمِسْطح العربيتين - في حين أنه يتحدث عن (دِرْهم) المعرَّبة قبل زمنه بوقت طويل، وكأنها عنده عربية.

* وحين تسلك العامة طرق المجاز، وتقول: مات الميتُ، يلحِّنهم أبو حاتم: لأنه لم يرد، ولأنه لا معنى له في نظره، فالصواب أن يقال: مات الحيُّ، مع أنه - فضلاً عن وروده كما قال البَطَلْيَوْسِيّ - محمولٌ على المجاز الذى ورد نظيره عن العرب.

* وهو يحكم باللحن على: الحواميم والطواسين - جمعًا لـ (حم وطس) - وكأنه بهذا لا يرى الاحتجاج بالحديث الذى جاء فيه: «مَثَلُ الحواميم في القرآن كمثل الحَبِرَات في الثياب»، وجاء أيضا: «الحواميم ديباج القرآن» و: «من أحب أن يَرْتَع في رياض الجنة فليقرأ الحواميم»[١٤٢].

* وهو ينكر قراءة من قرأ: ﴿قَالَ هَلْ أَنتُمْ مُطَّلِعُونِ﴾ - بكسر النون - لما فيه من الجمع بين النون والإضافة، وهذا شاذ خارج عن كلام العرب ولا يدخل في الفصيح[١٤٣]، وكأنه بهذا لا يرى الاحتجاج بالقراءات القرآنية.

* وإذا كان أكثر العلماء على أن (رُبَّ) للتكثير وللتقليل، فإن أبا حاتم يضيّق مجال استعمالها ويقصره على التقليل، فيخطِّئ العامة في قولهم: ربما رأيته كثيرا؛ لما فيه من التناقض.

---

(١٤٢) القرطبي ٥٧٣٢.

(١٤٣) القرطبي ٣٥٥٢٧.

* ولما جمع عُمارة بن عقيل الريح على (أرياح) أنكر عليه أبو حاتم مصوّبًا (أرواح) في الجمع، مع أن فيه التباسًا بجمع رُوح، ولو لم يكن متشددًا لقاسه على: عيد وأعياد، وعلى ماجاء عنهم من جمع قِيل على أقيال، كما جمعوه على أقوال – على الأصل – وأقيال – على لفظ قيل[١٤٤]، على أنه بهذا الإنكار يرد ما حكاه السهيلي من أن ريحًا وأرياحًا لغة لبني أسد[١٤٥].

وقد بدا أثر تلمذة أبي حاتم للأصمعي في أمرين على وجه الخصوص:

أولهما: شدة التألّه، وقد دفعه ذلك إلى أن يلحن العامة في قولهم: لا والله – بحذف الألف التي قبل الهاء في اللفظ – فاسْمُ الله ينبغي أن يُجَلَّ فَيُتَكَلَّمَ فيه بأصوب الصواب، وماروى من رجز لإثبات ذلك عربيةً هو في نظره موضوع مكذوب[١٤٦].

وثانيهما: تتبع سقطات العلماء خصوصًا، كسيبويه والأخفش وأبي عبيدة وابن دريد والليث، وقد أثار ذلك بَعْضَ العلماء فاتّهموه، وتعقبه أحدهم عندما أنكر أن يأتي (شَنَآن) بإسكان النون – بقراءة عاصم بالإسكان، قال أبو بكر (ابن الأنباري): «وقد أنكر هذا رجل من أهل البصرة، يُعرف بأبي حاتم السجستاني، معه تعدٍّ شديدٌ، وإقدام على الطعن في السلف، قال: فحكيت ذلك لأحمد بن يحيى (ثعلب) فقال: هذا من ضِيق عطنه، وقلة معرفته»[١٤٧].

(٦)
ابن قُتَيْبَةَ

إذا كان علماء التنقية قد أطلقوا كلمة (العامّة) أو (العوامّ) دون تحديد لمن يراد بها، فإن ابن قتيبة قد حدد في خطبة كتابه أنه لا يقصد بما يكتب رَعَاعَ الناس، وإنما كلامه مُوَجَّهٌ إلى طائفة الكُتّاب الذين استطابوا الدَّعَة واستوطئوا مَرْكَبَ العجز، وأَعْفَوْا أنفسهم من كدّ النظر، وقلوبَهم من تعب الفكر، حين نالوا الدَّرَكَ بغير سبب، وبلغوا البُغْيَةَ بغير آلة، فأصبحوا كجهلة أهل زمانه، وأصبح أَبْعَدُ غاية الكاتب في كتابه أن يكون حسن

---

(١٤٤) اللسان (قول).

(١٤٥) عنوان المسرة ١٣٠، كشف الطرة ٥٢.

(١٤٦) مراتب النحويين ٩٩.

(١٤٧) اللسان (شنأ).

الخطَّ، قويم الحروف، وأعلى منازل الأديب أن يقول من الشعر أبياتًا فى مدح قَيْنة، أو وصف كأس[148].

وقد وضع ابن قتيبة فى (أدب الكاتب) آراءه وملاحظاته على لغة الكتّاب، أو قُـلْ ما نقله من آراء العلماء قبله، ولا سيمًا ابن السكيت - ومن هنا لم يكن ابن قتيبة أصيلًا فى ملاحظة أخطاء العامة، بل كـان ناقـلًا ومقلدًا غيره، ولا ريب أن من أطلق العبـارة المشهورة عن (أدب الكاتب) من أنه خطبة بلا كتاب كان يعنى أنه ليس لابن قتيبة فيه سوى الخطبة، أما الآراء التى بالكتاب فهى فى جملتها منقولة عن ابن السكيت وغيره.

وكان حرص ابن قتيبة على جمع آراء كثير من العلماء هو السَّبَبَ الذى أدىّ به إلى كثير من الاضطراب بين الإجازة والتخطئة، ونسوق لذلك أمثلة:

* المَرّ والصَّبِر - بكسر الباء - وقد أنكر إسكانها، مع أنه قال فى أبنية الأسماء: «كلُّ ما كان على فَعِل - مكسور العين أو مضمومها - فإن التخفيف فيه جائز» (أدب الكاتب ٢٩٧ - الاقتضاب ٢٠١).

* أجاز: أغامت السماء، ولم يُجِزْ: غامت، مع أنه فى (باب فعلت وأفعلت باتفاق المعنى) أجاز: غامت السماء وأغامت (٢٨٥، ٣٣٩ - أدب الكاتب).

* ذكر أن الدِّجاجَ - بكسر الدال - لحن، فى (باب ما جاء مفتوحًا والعامة تكسره) ثم ذكر أنها لغتان فى باب (أبنية الأسماء) وهناك أمثلةٌ أخـرى كثيرة، استـدركها عليـه البطليوسى فى (الاقتضاب ٣٠١، ٤٣٧).

أما عن المقياس الذى اعتمده ابن قتيبة للتخطئة والتصويب فيمكن بيانه فى النواحى الآتية:

(أ) الاستشهاد:

فى (أدب الكاتب) نقلٌ عن كثير من العلماء، فى مقدمتهم الأصمعى الذى لم يكن يحتج بأشعار المولّدين، ولذا لم يكن غريبًا من ابن قتيبة أن يأخذ بـرأى الأصمعى فى عدم الاحتجاج بأشعارهم، بل قد صرح بذلك حين منع أن يقال: سمك مالح، مع أنه جاء فى شعر لُعذافر، ولكنه فى رأيه ليس بحجة[149] كذلك منع أن تزاد (بين) بعد (شتّان) موافقًا

---

(١٤٨) أدب الكاتب ٦.

(١٤٩) أدب الكاتب ٣١٦.

الأصمعيّ، رافضًا قول ربيعة الرقي: (لَشتّانَ ما بين الْيَزِيـدَيْنِ فى النّدَى) لأنـه ليس بحجة[١٥٠].

ولكن الغريب الذى لم يكن متوقعًا من ابن قتيبة أن وجدناه يخرج عن هذا المسلك الأصمعيّ، فيحتج بأشعار للكميت ولذى الرُّمة وللطِّرِمّاح، وكان احتجاجه بهم فى معانى اللغة وألفاظها.

ففى المعانى: استشهد بالكميت على أن (اصطلب) بمعنى جمع العظام فطبخها لِيُخْرِجَ وَدَكَها فيأتدمَ به[١٥١] وعلى أن (الهديل) كما يأتى لصوت الطائر المعروف يأتى بمعنى الفرخ نفسه[١٥٢]. واستشهد بذى الرُّمة على أن (زُغْتُ الناقة) بمعنى عطفتها[١٥٣] وعلى أن (الضّحّ) هو الشمس[١٥٤]. واستشهد بالطرماح على أن الغراب إذا كان يَحْجِلُ كأنه مقيّد يوصف بأنه شَنِجُ النَّسا[٦].

وفى الألفاظ: وجدناه لا يلحّن صوغ الكميت وزن (فُعَال) من لفظ العشرة من العدد فى قوله:

ولـم يَسْتَـرِيثُـوكَ حَتَّـى رَمَيْـ ـتَ فَـوْقَ الرجـال خِصَالاً عُشَـارًا

ويكتفى بقوله: ولم نسمع فيما جاوز ذلك (رُبَاعَ) شيئًا على هذا البناء غير قول الكميت[١٥٦]. ووجدناه يستشهد بالطرماح بن حكيم على أن اللام تأتى بمعنى (على) فى قوله:

كـأَنّ مُخَـوَّاهـا على ثَفِنَـاتِهـا مُعَرَّسُ خَمْسٍ وُقِّعَتْ للجَنَاجِنِ[١٥٧]

وبشعر ذى الرُّمة على أن (مِن) الجارة تدخل على (عَنْ)[١٥٨] وأن (إلى) الجارة تأتى بمعنى مع[١٥٩].

وأعجب من هذا كُلّه، أن نجد فى كتاب ابن قتيبة بيتًا لإسحاق بن إبـراهيم الموصـلى، الـذى لا يُحْتَجّ بشعـره أحد من علماء اللغـة، إذ قد سِيقَ البيت فى مجـال الاستشهاد عـلى

(١٥٠) أدب الكاتب ٤٥٨.
(١٥١) السابق ٦٥.
(١٥٢) السابق ١٦١.
(١٥٣) السابق ٢٦٦.
(١٥٤) السابق ٩٦.
(١٥٥) أدب الكاتب ٢٩٧.
(١٥٦) أدب الكاتب ٤٥٨.
(١٥٧) السابق ٤٥٨.
(١٥٨) السابق ٣٩١.
(١٥٩) السابق ٤٠٩.

المعنى. ذكر ابن قتيبة أن: هَرَرْتُ الحربَ - بمعنى كرهتها - وأن الشاعر (إسحاق) قال: (فقد هرّ بعضُ القوم سَقْيَ زياد) وقد دافع الشيخ محيي الدين في حاشيته على (أدب الكاتب) بأن البيت ساقط من إحدى نسخ الكتاب. فالظاهر أنه أُقحِم من قارئ، أو أن ابن قتيبة قد ساقه - إن صحت روايته - مساقَ التمثيل[١٦٠].

وأما الاحتجاج بالقراءات القرآنية والحديث: فيبدو من متابعته لمن سبقه من العلماء في اللحن أنه لم يكن ممن يحتج بهما. ونؤكد ذلك بما جاء عنه من تلحينه أن يقال: كساء أَنْبِجَانِيّ. مع أنه جاء في الحديث: «رُدّوها عَلَيّ وائْتُوني بأَنْبِجَانِيّته»[١٦١]. وما جاء عنه من تخطئة قولهم: بنى بأهله. مع ماجاء في الحديث في غير موضع. ومنه حديث أنس: «كان أول ما أنزل من الحجاب في مُبْتَنَى رسول الله ﷺ بزينب»[١٦٢]. وكذلك تخطئة: عيَّرته بكذا. مع أنه جاء في الحديث: «فعيَّره بأُمِّه»[١٦٣].

(ب) اللغـــات:

يبدو الاضطراب واضحًا في اعتماد ابن قتيبة على لهجة معيّنة تكون هي الأفصح. فهو إذا لم يأخذ بلهجة أهل اليمن في إبدال أول المشددين نونًا كما في: إِنْجَاص وإِجّاص؛ فلأنها لهجة ضعيفة لا يقاس عليها، وهو بهذا يبدو آخذًا بالأفصح المشهور متجاوزًا ماعداه. لكنّا وجدناه لا يأخذ بلهجة أهل الحجاز - وهم من الفصحاء - فقد حكم باللحن على كسر الفاء من: فِلْكة المِغْزَل. مع حكاية يونس أن الكسر لغة أهل الحجاز[١٦٤]. وإذا لم يأخذ بلهجة الحجازيّين هنا فقد أخذ بها في إنكاره على العامة أن يقولوا: وِزَّةٌ ووِزٌّ - بالتخلص من الهمزة - إذ حكى يونس أن الإِوَزّ لغة أهل الحجاز، وأن الوِزّ لغة بني تميم[١٦٥].

ووجدناه بعد ذلك يأخذ بنادر اللغات؛ فقد لحّن تسكين العين في: (النُّخْبة) وألزم فتحها، مع أن التسكين هو الأكثر، وأما الفتح فنادرٌ؛ لأن فُعَلة - بفتح العين - من صفات الفاعل[١٦٦].

---

(١٦٠) السابق ٣١٠: حاشيته.　　(١٦١) اللسان (نبج).　　(١٦٢) اللسان (بنى).

(١٦٣) انظر هذا مع أحاديث أخرى في: المعجم المفهرس لألفاظ الحديث النبوي ٢/ ٤٤٧ مطبعة بريل - ليدن سنة ١٩٦٢.

(١٦٤) الاقتضاب ٢٠٥.　　(١٦٥) أدب الكاتب ١٧.　　(١٦٦) الاقتضاب ٢٠٠.

(جـ) السماع والقياس:

كذلك اضطرب أمره في السماع والقياس، فهو أحيانًا أشدُّ تسليمًا للعرب، وأكثر ما كان ذلك منه في دلالة الكلمات، فقد توقف في كثير منها على الدلالة العربية القديمة، حتى إنْ ارتبطت الدلالتان: المستحدثةُ والقديمةُ برابطة مناسبة: فأشفارُ العين هي حروفها التي ينبت عليها الشعر، وليست الشعرَ النابت على حروف العين. وحُمَة العقرب والزنبور هي سُمُّها وضرُّها، ومن الغلط أن يراد بها شوكتها. والطَّرَبُ: خفّة تصيب الرجل لشدة السرور، أو لشدة الجزع، ومن الغلط تخصيصه بالفرح وحده - ومثل هذا كثير ذكره ابن قتيبة في باب تخطئة العامة - إذ من الممكن تخريج استعمالاتهم على أساليب المجاز، وذلك أمر مشهور متعارف بين العرب.

على أنه - مع تَعَسُّفِهِ هنا - أخذ على ابن السكيت تعسفه مع العامة، في إطلاقهم التنزّه على الخروج إلى الرياض والبساتين، وفي إطلاقهم الراوية على المزادة، أما الأول فليس من الخطأ - في رأيه - ومن الممكن تخريجه على المجاز؛ لأن البساتين في كل مصر وفي كل بلد، إنما تكون خارج المصر، فإذا أراد الرجل أن يأتيها فقد أراد أن يتنزّه، أي يتباعد عن المنازل والبيوت، ثم كثر هذا واسْتُعْمِلَ، حتى صارت النزهة هي القعودَ في الخُضَر والجنان[١٦٧]. وأما الثاني فقد سُمِّيَ الوعاءُ (راوية) باسم البعير الذي يحمله، فكثرة الاستعمال - إذَنْ - ووجود العلاقة بين المعنيين، هما اللذان رَدَّ بهما على ابن السكيت، وهما بذلك ما نردّ بهما عليه، في إنكاره على العامة ما أنكر في هذا الباب.

على أننا نعجب حقًّا من ابن قتيبة إذ أنكر تغيير الدلالة مع أنه عَقِبَ تخطئة استعمال الأشفار - بمعنى الشعر النابت على العين - صرح بوروده، وقال: «فإن كان أحد من الفصحاء سمى الشّعر شُفْرًا، فإنما سماه بِنَبْتِهِ[١٦٨]»، ومع أنه يذكر أن العرب تسمى الشيء باسم الشيء، إذا كان مجاورًا له، أو كان منه بسبب. وقد عقد لذلك بابًا سماه: (باب تأويل كلام من كلام الناس مستعمل)[١٦٩] ذكر فيه أساليبَ ذاتَ معنى عام أو خاص، نقلت العرب دلالتها إلى معان أخرى ليست بعيدة عن المعاني القديمة.

---

(١٦٧) أدب الكاتب ٣٤.
(١٦٨) أدب الكاتب ١٧.
(١٦٩) أدب الكاتب ٤٢.

وإذا اضطرب مقياسه بين الإجازة والتخطئة في مجال تغيير الدلالة – مع وجود العلائق المناسبة – فقد اضطرب أيضًا في الألفاظ حيث عدّ من اللحن ما وقع في بعض الكلمات من تغيير، مع أن بينها ما يسوّغ الإبدال – كقرب المخرج – وفي كتابه بابان يصلح ما فيهما للتمثيل وهما: (باب ما جاء بالسين وهم يقولونه بالصاد[170] – وباب ما جاء بالصاد وهم يقولونه بالسين)[171] تعارض هذا وما ذكره في باب آخر من كلمات وقع فيها الإبدال مع التباعد، كما في: أَخَسَّ الله حَظَّه وأَخَتَّه، ولَبَجَ به ولَبَطَ، ونشرتُ الخشبة ووَشرتها وأشرتها... إلخ، فقبوله للإبدال مع تباعد المخرج، ثم إنكاره على العامة الإبدال مع تقارب المخرج أمرٌ مضطرب وغريب.

ويبدو أن ابن قتيبة كان سالكًا في هذا سبيلَ السماع، ولو أدى ذلك إلى التضييق على العامة، لكنه لم يلتزم ذلك أبدًا حين اتجه إلى الأخذ برأي من قال بالقياس ولو لم يُسمع، فقد ورد عن العرب أسماء للمكان على (مَفعِل) بكسر العين مما مضارعه يَفعُل – بضمها – على غير القياس، كمَسْكِن ومَسْجِد ومَطْلِع، وتبع ابن قتيبة من قال: إن الفتح في هذه الأحرف التي كسرت جائز، وإن لم يسمع في بعضها[171]، كذلك من مظاهر توسعته على العامة القول بجواز التخفيف – بالإسكان – في الفعل الثلاثي، وفيما توالى فيه ضمتان أو كسرتان من ثلاثيّ الأسماء[172].

وابن قتيبة معدود في مقدِّمة العلماء الذين خلطوا بين مذهبي المِصْرَيْن – البصرة والكوفة – وأنشئوا مذهبًا مستقلا هو (المذهب البغدادي) وظهر هذا الاستقلال في بعض آرائه في (أدب الكاتب) فهو أحيانًا بصري يلحّن العامة وإن تابعوا الكوفيين، ففي باب ما جاء على فَعَلت – بفتح العين والعامة تقوله على فَعُلت بضمها[173] – قال: البصريون يقولون: «حَمَضَ الخلّ وطلقت المرأة – بالفتح لا غير» وهذا يدل على أن الكوفيين يجيزون الفتح والضم، وكأنه بذلك يلحّنهم.

وهو أحيانًا يبنى آراءه موافقًا أكثر الكوفيين، كما في اتجاهه إلى جواز نيابة بعض حروف الجر عن بعضها الآخر – موافقًا الكسائي والفراء – وقد منع منه قوم، أكثرهم من البصريين[174]. وهو أحيانا لا يلتفت إلى مذهب كوفي أو بصري، وإنما الأمر عنده

---

(170) أدب الكاتب ٩٩.
(171) أدب الكاتب ٤٤٥.
(172) أدب الكاتب ٤٣٦.
(173) أدب الكاتب ٣٠٩.
(174) الاقتضاب ٢٣٩.

موقوف على ما ورد، كما في إنكاره التضعيف في: غلّفت لحيته بالطِّيب - مع أنه جائز على معنى التكثير، كما يقال: ضَرَب وضَرّب، وقَتَل وقتّل.

ثم هو أخيرًا لا يأخذ برأى كوفىّ ولا بصرىّ ولا بما ورد، في تفرقته بين اللحَن بفتح الحاء - واللحْن - بإسكانها - الأول: الفطنة، والثانى: الخطأ في الكلام، أما الكوفيون فعندهم أن كلّ اسم على مثال (فَعْل) حلقىّ العين فالفتح والسكون فيه جائزان معًا، كالنّهْر والنَهَر، والشعر والشعَر، وأما البصريون فتوقفوا به عند السماع، وقد سمع[175].

ومن كل ما سبق نتبين أن ابن قتيبة لم يكن ذا مقياس موحّد في حكمه على استعمال العامة تخطئةً وإجازةً، فليس من حقه أن يوضع مع المتوقفين عند السماع وحده، أو مع القائلين بالقياس وحده، وليست له لهجة معيّنة تكون هي الفصيحة ويكون القياس على غيرها لحنًا ترتكبه العامة ومن تابعهم من الكتّاب وغيرهم ممن خصهم بكتابه (أدب الكاتب).

(٧)

ثعلب

نال كتاب (الفصيح) في اللغة من الشهرة والذيوع ما لم يَنَلْهُ كتابٌ آخرُ في اللغة، واشتد الإقبال عليه في القرن الرابع الهجرى؛ حتى إن يحيى بن محمد الأرزقى الورّاق كان يخرج في وقت العصر إلى سوق الكتب ببغداد، فلا يقوم من مجلسه حتى يكتب (الفصيح) لثعلب ويبيعه بنصف دينار[176].

وربما كان السرُّ في شهرته والإقبال عليه هو الاختصارَ الذى اتّسم به، والذى يناسب تأديب أولاد الخاصة، وكان هذا الاختصار أمرًا مطلوبًا للتعليم، ومقصودًا من ثعلب الذى قال: «هذا كتاب اختصرناه وأقللناه لتخفّ المئونة فيه على متعلمه الصغير والكبير، وليُعرفَ به فصيحُ الكلام، ولم نُكثره بالتوسعة في اللغات وغريب الكلام، ولكن ألّفناه على نحو ما ألّف الناس ونسبوه إلى ما تلحن فيه العوام»[177].

وشهرة الكتاب هي التى دعت كثيرًا من العلماء في زمن ثعلب وبعده إلى نظمه تارة،

---

(١٧٥) الاقتضاب ١٧٧.   (١٧٦) معجم الأدباء ٣٤/٢٠.   (١٧٧) الفصيح ٩٨.

وإلى شرحه تارة أخرى، وقد عدّ صاحب (كشف الظنون) عشرين شارحًا للفصيح وخمسة ممن نظمه[178]. وشهرة الكتاب أيضا هي التي دفعت بعض العلماء إلى الحقد على صاحبه، بادّعاء أنه ليس من تأليفه، وإنما هو لواحد من أربعة:

* (الفراء) الذي ألف كتاب (البهاء) للأمير عبد الله بن طاهر، فوقع عليه ثعلب وأخذ أكثر ألفاظه ورتبها وأضاف إليها زيادات يسيرة، فليس بين الكتابين اختلاف إلا في شيء قليل، على ما يؤكد ابن خِلِّكان[179] بعد اطلاعه على الكتابين: البهاء والفصيح.

* (ابن السكيت) الذي صنف كتاب (إصلاح المنطق) فاستعاره أبو العباس ثعلب فنظر فيه، فلما أظهر كتابه (الفصيح) ووجده ابن السكيت مختصرًا من إصلاحه قال: جَدَع كتابي – جَدَع الله أنفه[180]!.

* (الحسن بن داود الرَّقيّ) الذي ألف كتاب (الحلْي) فنقله ثعلب في الفصيح وقد نقل ياقوت في (معجم الأدباء) أن أبا أحمد محمد بن موسى البردي قال: «سمعت من الحسن بن داود أبي علي الرَّقيّ بسُرَّ مَنْ رَأى سنة ثمان وثلاثين ومائتين كتابه الذي يسميه (الحلْي) وكان وقتَ كَتْبِنا قد جاز الثمانين، يقول ياقوت: وأخرج إليّ أبو أحمد الكتاب فإذا هو الكتاب الذي سماه أحمد بن يحيى فصيح الكلام»[181].

* (ابن الأعرابي) وقد ذكر بعضهم أنه رآه بخط الخزاز يرويه عنه.

أما نحن فمن رأينا أن هذا الكتاب لثعلب من حيث الشكل، بمعنى أنه ألّف كتابا جمع فيه كثيرًا مما قرأ، ولاسيّما عن الفراء الذي كان ثعلب يحفظ كتبه كلَّها حتى لم يشذّ عنه حرف منها، وَيُعَزِّزُ النسبة له بهذا الاعتبار: شُرّاحُهُ العشرون، الذين ذكرهم حاجي خليفة في (كشف الظنون) والردودُ التي وُجِّهت إلى ثعلب في الفصيح، ومنها الأخطاء العشرة التي جمعها الزجاج من الفصيح وواجه بها مؤلِّفه ثعلبًا، وتنبيهاتُ أبي القاسم عليّ بن حمزة البصري على أغلاط اختيار فصيح الكلام لثعلب. وليس هذا الكتاب لثعلب من حيث المضمون، لقوله في آخر الكتاب: «هذا كتاب اختصرناه وأقللناه» أي اقتبسه من آراء أساتذته وغيرهم ممن تقدموه.

غير أن ثعلبًا لم يكن في جمعه لآراء العلماء قبله كحاطب ليـل، وإنما اهتم بمناقشة

---

(178) كشف الظنون ٢/١٢٧٢ – ١٢٧٤.
(179) وفيات الأعيان ٥/٢٢٩.
(180) كشف الظنون ٢/١٢٧٣.
(181) معجم الأدباء ٨/١٠٨.

آرائهم، وقبول ما يتراءى له صحته، ورفض ما يتراءى له خطؤه، معتمدًا فى ذلك على مقياس اختاره هو، ومهّد به لكتابه، ونؤكد أنه كان ذا موقف متميِّز إزاء آراء العلماء بما يأتى:

١ - مع الكسائى:

وافق ثعلبٌ الكسائىَّ فى أمور كثيرة منها: أن العامة تلحن حين تأتى بالماضى واسم الفاعل والمصدر من (يَذَر ويَدَع) لأن العرب أماتت ذلك، استغناءً عنه بـ (تَرَك وتارك وتَرْكًا) وأنها تلحن حين تُعَدِّى (شكر ونصح) بنفسيهما لا بحرف الخفض، وحين تلحق الهاء بفعيل - وصفًا لمؤنث - بمعنى مفعول، وبالمختص بالمؤنث كطالق وحائض... إلخ.

وخالفه فى تلحين العامة إذ يقولون: طَلّ دمه - بفتح الطاء - والصواب بالضم على ما لم يُسَمّ فاعله - مع أنه جاء باللسان أن أبا عبيدة والكسائىَّ يقولانه بالفتح[١٨٢]، وفى إجازة: أَحَاكَ فيه السيفُ وحَاكَ، مع أن اختيار الكسائى هو الأولى فقط.

٢ - مع الأصمعى:

خالفه فى تخطئة: أبرق الرجل وأرعد، فقد جعلها الأصمعى لحنًا وردّ بيت الكميت؛ لأنه ليس بحجة، أما ثعلب فقد جعلها لغة أخرى فى: برق ورعد[١٨٣]، وكان الأصمعى يرد قولهم: أَقْرِئْه السلام - بدل: اقرأ عليه السلام - أما ثعلب فقد أجاز الوجهين[١٨٤] وكان الأصمعى يخطِّئهم فى زيادة (بين) بعد شتّان، ويرى أن قول ربيعة الرقى: (لشتّان ما بين اليزيدين فى الندى) ليس بحجة، أما ثعلب فقد أجاز: شتّان زيدٌ وعمروٌ، وشتّان ما هما وشتّان ما بينهما[١٨٥]، على أن تكون (ما) فى الثانى زائدة للتوكيد، وفى الثالث اسم موصول بمعنى الذى.

٣ - مع ابن السكيت:

وافق ثعلبٌ ابْنَ السكيت فى مواضع كثيرة نقلها عنه، منها: تخطئة يتصدق - بمعنى يسأل الصدقة - واشتوى - مطاوع: شويت اللحم - وتشديد الياء فى: المكارىّ والمكاريّين ورباعيّة ورفاهيّة وأرض نديّة، وتشديد الثانى من أب وأخ ودم.. الخ. والإتيان

(١٨٢) اللسان (طلل).

(١٨٣) الفصيح ٩.

(١٨٤) الفصيح ٢٦

(١٨٥) الفصيح ٧٧

بالمستقبل وغيره من الفعل الجامد (عسى) وخير مستفاض – فى: خبر مستفيض أو مستفاض فيه – وإضافة الشيء إلى نفسه فى: عِرْق النَّسا.

ولم نجده خالفه إلا فى تخطئة: فلان يتعهّد ضيعته – فى: يتعاهد – وقد أجاز الثانية ابْنُ السكيت، وفى اختياره: ذَوَى العودُ وغيرهُ – دون: ذَأَى – ونَمَى المالُ وغيره يَنْمِى، مع أن ابن السكيت أجاز القولين.

٤ – مع الفراء:

وافقه فى كل ما نقل عنه، كتخطئة التبادل اللغوى بين التاء والفاء فى: تُوثَر وتُعْمد، وفى تخطئة: نَعْسَان – من نعس، وشُلّت يده – على ما لم يُسَمَّ فاعله – ولم تجده يخالفه فى شيء مما ذكر.

أما عن المقياس الذى ارتضاه وَمَهّدَ به لكتابه، فهو الاعتماد على الأفصح وطرح ماعداه فيما فيه لغتان أو لغات متفاوتة الفصاحة، أما ما فيه لغتان كثرتا واستعملتا فلم تكن إحداهما أكثر من الأخرى فإنه يرتضيهما معًا وينص على ذلك[١٨٦].

وليس لدينا رَأْىٌ واردٌ عنه فى الاستشهاد بالقراءات القرآنية والحديث، غير أن موافقته للكسائى فى تخطئة الإتيان بالماضى واسم الفاعل والمصدر من (يَذَر ويَدَع) ترجح لنا أنه لم يكن ممن يميل إلى الاستشهاد بالقراءات وبالحديث، فقد قرأ عروة بن الزبير بالماضى فى قوله تعالى: ﴿ماوَدَعَكَ رَبُّكَ وَمَا قَلَى﴾ وجاء المصدر فى حديث ابن عباس: «لَيَنْتَهِيَنَّ قومٌ عن وَدْعِهِم الجماعات أو لَيُخْتَمَنَّ على قلوبهم».

وبمخالفته لبعض آراء الأصمعى نضيف إلى مقياسه السابق أنه كان يرى توسعة مجال الاستشهاد بالاحتجاج بأشعار المولّدين، كالكميت وربيعة الرقى.

وقد تخلّى ثعلب عن مقياسه من الأخذ بالأفصح فى بعض ما جاء بـ(الفصيح)، من ذلك اختياره: ذَوَى العود وغيره يَذْوِى، مع أن ذَأَىَ التى نَكَبَ عنها أفصح مما اختار، قال أبو زيد: «قَيْسٌ تقول: ذأى العود يذأى ذأيًا، وتميمٌ تقول: ذوى، وقال غير أبى زيد: ذأى عُلْوِيّة، وذَوَى تميمية[١٨٧]».

---

(١٨٦) الفصيح ٣.

(١٨٧) التنبيهات على أغاليط الرواة ٩٢.

بقى أن نشير إلى أن أبا إسحاق إبراهيمَ بْنَ السَّرِىّ الزجاج قد نظر فى الفصيح وخطأ ثعلبًا فى عشر مسائل وردت به، ومن هذه الأخطاء قول ثعلب: عِرْق النَّسا - بإضافة الشيء إلى نفسه؛ لأن العِرْق هو النَّسا وذلك لا يقال، كما لا يقال: عِرْقُ الأبجل ولا عِرْقُ الأكحل، وقوله: حلمت فى النوم أحلم حُلُمًا - بضمتين - واضعًا الاسم موضع المصدر، لأن الحُلُم - بضمتين - اسم، وبإسكان اللام مصدر، وإذا كان للشيء مصدر واسم لم يوضع الاسم موضع المصدر، كما لا يجوز فى عكسه حين تقول: رفعت الحَسْب إليك، وأنت تريد: رفعت الحساب إليك، وقوله: كِسْرَى بكسر الكاف - وإنما هو عند الزجاج بفتحها؛ بدليل أن النسب إليها كَسْرَوِىّ - بفتح الكاف - وهذا ليس مما تغيره ياء النسب[188].

قالوا: وكان الدافعُ إلى بحث الزجاج عن أخطاء ثعلب هذه الخصومةَ الشديدةَ التى وَضَح بَعْضَ جوانبها ما جاء فى مقدمة الأخطاء[189] من أن ثعلبًا كان يعيب البصريين وفى مقدمتهم سيبويه والمبرد أما سيبويه فقد أخذ عليه ثعلب قوله فى الكتاب: «حَاشَى حرف يخفض ما بعده كما تخفض حتى وفيها معنى الاستثناء»، فذَكَّر الحرف (حاشى) ثم أنثه فى قوله: وفيها، والأجود أن يُحمل الكلام على وتيرة واحدة[193]. وأما المبرد فقد وصفه ثعلب بأنه ألْكَنُ مُنْغَلِق، ولما حُمل إليه المقتضب قال: رأيته لا يَطُوعُ لسانُهُ بعبارته، فأحْفَظَ ذلك الزجاجَ ودفعه إلى الرَّدّ ثم البحثِ عن مآخذ لثعلب، ولو لم تكن هذه الخصومة ما كانت هذه المآخذ، فما ذكره ثعلب تَبِعَ فيه علماء اللغة وله وجه فى العربية، وإن يكن غيرَ الأفصح أحيانًا، فعِرْق النسا تبع فيه ابن السكيت، والحُلُم - بضمتين - كما يجيء اسمًا يجيء مصدرًا[190]، وكما ورد فتح الكاف فى كَسْرَى ورد الكسر كذلك، وما ذكره الزجاج من أن النسب إلى كسرى: كَسروىّ - بفتح الكاف - أنكره علماء اللغة، وعدّوه من اللحن[191]، واختيار ثعلب كسر الأول فى: هو لِرِشْدَة ولِزِنْيَة، وفتحه فى: هو لِغَيَّة، وافق فيه الكسائىّ وإن يكن خالف الأفصح - وهو الفتح - فى الجميع، وعليه الفراء فى كتاب المصادر[192].

(١٨٨) انظر فى هذه الأخطاء: خطأ فصيح ثعلب ٢ - ٤، معجم الأدباء ١٣٧/١ المزهر ٢٠٢/١ الأشباه والنظائر ٢٢٣/٤.

(١٨٩) خطأ فصيح ثعلب ١.

(١٩٠) اللسان (حلم).

(١٩١) اللسان (كسر).

(١٩٢) اللسان (رشد).

(١٩٣) لم نجد مأخذ ثعلب هذا فى الكتاب، فالعبارة فيه على التذكير ونصها: «وأما حاشا فليس باسم ولكنه حرف يجر ما بعده كما تجر حتى ما بعدها، وفيه معنى الاستثناء» (الكتاب ٣٤٩/٢ تحقيق عبد السلام هارون).

وقُلْ مثل ذلك في بقية ما استدركه الزجاج عليه، حتى لقد علّق عليها ياقوت بقوله: «وهذه المآخذ التي أخذها الزجاج على ثعلب، لم يُسَلِّم إليه العلماء باللغة فيها، وقد ألّفوا تآليف في الانتصار لثعلب يضيق هذا المختصر عن ذكرها[194]». وقد نقل السيوطي في (الأشباه والنظائر) أحَدَ هذه الانتصارات، بعنوان: «انتصار أبي عبدالله الحسين بن أحمد بن خالويه الهمذاني، لأبي العباس ثعلب فيما تتبعه عليه أبو إسحاق الزجاج[195]».

(٨)

أبو هلال العسكري

ولم يشذّ أبو هلال العسكري عمن سبقه في التقيد بالسماع، وَرَفْض كل جديد، وهو ممن يرون تخطئة علماء اللغة، كالأَزَلِيّ والأَزَلِيّة، اللّتان حكم عليهما بالخطأ، وقال: «وفي بعض النسخ من إصلاح المنطق: الأزل: القديم، فإن كان ابن السكيت قاله فقد أخطأ، ليس الأزل بشيء[196]» وكإنكاره أن يقال: أَيْش تريد؟ اختصارًا من: أيّ شيء تريد؟ فهو عنده خطأ ما سُمِع من فصيح قط[197]، مع أنه قد ورد في اللسان[198] عن الفراء: «قلت للدبيري: أَيْش؟ كيف ترى ابْنَ إِنْسِكَ؟ - بكسر الألف -» وفي (معاني القرآن) للفراء أيضا أن (أَيْش) من كلام العرب[199]. مخفضة من أي شيء، وإن لم يجز ذلك التخفيف في قراءة القرآن، ثم هو يرى - متابعًا سيبويه - أن (جوابًا) مصدر لا يثنى ولا يجمع - مثل الذَّهَاب - فجمعه على: جوابات وأجوبة، مولّد وخطأ.

وفي مجال الدلالة نرى تشدده وتوقفه عند حدّ الاستعمال القديم، فالعامة لاَحِنَةٌ عندما تريد بالحُلّة الثوبَ الواحدَ، لأنه اسْتُعْمِلَ قديمًا للثوبين من جنس واحد، وإنما نراه متشددًا لأن الاستعمال الجديد - مع إمكان قياسه على ما ورد من تخصيص الشيء ببعض مدلولاته - حكاه ابن الأعرابي عنهم، فقد جاء عنه في اللسان: «يقال للإزار والرداء: حُلّة، ولكل واحد منهما: حُلّة[200]».

---

(١٩٤) معجم الأدباء ١/١٤٣.

(١٩٥) الأشباه والنظائر ٤/١٢٧.

(١٩٦) تقويم اللسان ٩٧ ولم نجد كلام ابن السكيت في نسخة الإصلاح التي بأيدينا.

(١٩٧) تقويم اللسان ٩٥.

(١٩٨) اللسان (أنس).

(١٩٩) معاني القرآن ٢/٣٥٣.

(٢٠٠) اللسان (حلل).

ولم نعثر للعسكري على آراءٍ غيْرَ ما سبق، حتى نستطيع أن نتبين منها مقياسه فى الاستشهاد بالقراءات والحديث وشعر المولّدين.

(٩)

الحــــريرىّ

يبدو أن اللغة العربية بالعراق قد اضطربت أُسُسُهَا، واختلّ مقيـاس الصواب فى أدائها نطقًا وكتابةً، منذ النصف الثانى من القرن الخامس الهجري، ولم يكن الخطر عليها من قِبَل العامة هذه المرة كما كان قَبْلُ، فقد استقرّ لهؤلاء لغةٌ سُوقيّة يتعاملون بها، بل يتعامل بها العلماء كافّةً معهم، وإنما صار الخطر من قِبَـل علمائها، وهم أَوْلَـى النـاس بالمحافظة عليها وسلامتها على ألسنتهم من اللحن؛ حتى يكونوا قدوة لتلامذتهم، ولمن يلوذ بهم من العامة، وهذا ما دعا عالمًا كالحـريرى إلى التصـدى لهذا الخـطر بتقويم الأساليب اللغوية لهؤلاء الخاصة، فألّف كتابه (دُرَّة الغوّاص فى أوهام الخواصّ).

وقد نالت (الدُّرَّةُ) من الشهرة والذيوع حظًّا وافرًا، فى عصر الحريرى وبعده، وأقبل عليها العلماء بالشرح والتحليل والترتيب والرد، وأشهر هؤلاء ابن منظور الإفـريقى الذى رتبها فى كتاب (تهذيب الخَـوَاصّ من درة الغوّاص) وقـاضى القضاة أحمـد بن محمد بن عمر – المعروف بشهاب الدين الخفاجي – الذى وضع عليها شروحًا وتعليقاتٍ وردودًا، ومحمد الحسينى – الشهير بألُوسِى زاده – الذى جمع عليها شروحا لمن سبقه فى كتاب سماه (كشف الطُّرَّة عن الغُرّة) واهتم بترتيب ألفاظ الحريرى تـرتيبا هجـائيا، وأبو محمد عبدالله بن بَرِّى الذى وضع حواشىَ مفيدةً على (الدرة) كما وضع الجواليقى كتابا سماه (التكملة والذيل على درة الغواص) وكذلك جمع زين الدين المرصفى الصياد حواشى مختلفة على الدرة فى كتاب سماه (عنوان المسرة لشرح محاسن الدرة).

وشهرة درة الغواص للحريرى إنما ترجع إلى ما اشتملت عليه من انتقادات لغوية متعسفة أحيانًا كثيرة، ولا ترجع هذه الشهرة فى رأينا إلى أنها تصور انحرافاتٍ لغويةً وقعت زَمَنَ الحريرى إلا فى القليل النادر، ومن يتتبع ما جاء بالدرة يجد أن غالب ما فيها ليس الإمام الحريرى أبا عُذْرِه، بل هو مسطّر فى كتب أسلافه من علماء التنقية اللغوية وغيرهم، ومن ثَمّ لنا أن نقول: إن (الدرة) للحريرى من حيث الشكل وليست فى جملتها له من حيث المضمون – نقول: (فى جملتها)؛ لأننا وجدنا انحرافاتٍ لغويةً تفرّد الحريرىّ

بالتنبيه عليها، حيث شاعت على ألسنة الخاصة فى زمنه، ومن هذه الأخطاء: قولهم للمتوسط الصفة: بَيْنَ البَيْنَيْن[٢٠١] أى بين العالى والمنخفض أو بين الجيِّد والرديء، ومنها ذلك النطق الغريب لكلمة (بِنْت) باجتلاب همزة وصل مكسورة مع كسر الباء، وهو ما حمل بَعْضَ أصحاب الحواشى على أن يقول: «إنه مما لم يكد يُسْمَعْ عن عاقل فضلاً عن فاضل، ولَعَمْرِى لم أسمع أنا ذلك أيضا من العامة على كثرتهم فى زماننا، ولا أظن - لو كان هناك من يقوله منهم - موافقةَ أحد من أدنى الخاصة له، وعلى فرض الموافقة ينبغى أن يُعَدّ بها من الأنعام، ويخرج - لغاية قصوره - عن العَوَامّ»[٢٠٢].

ومن هذه الأخطاء أيضًا قولهم: أنت تُكْرَمُ علىّ - بضم التاء وفتح الراء - الذى علق عليه الآلوسى بأنه لم يَسمع أحدًا من العوام فضلا عن الخواص يقوله[٢٠٣]. ومنها استفتاحهم بكلمة (هَمْ) فيقولون للمخاطبة: هَمْ فَعَلْتْ وهَمْ خَرَجْتْ، وهذا الخطأ - وإن شاع أيام الحريرى - قد ظهر أيام الأخفش الذى كان يحذّر تلامذته أن يقولوا: بَسْ وهَمْ وليس لفلان بَخْتٌ[٢٠٤].

أما الانحرافات النحوية التى انفرد الحريرى بالتنبيه عليها فمنها:

إعرابُ أسماء العدد المرسلة، مع أن الصواب أن تبنى على السكون فى حال العدد المرسل[٢٠٥]. وحذفُ الجازم مع بقاء الجزم فى قولهم فى الأمر للغائب، والتوقيع إليه: يَعْتَمِدْ ذلك[٢٠٦]. وعدمُ مراعاة الترتيب المنطقى فى قولهم: هذا أمر يعرفه الصادر والوارد[٢٠٧]. وعدم إلحاق الضمير المتصل بالفعل (هَبْ) فيقولون: هَبْ أنى فعلت كذا[٢٠٨].

وقد اتخذ الحريرىّ لنفسه مقياسًا فى تخطئة الخاصة مبناه التشدّدُ فى أمور اللغة والنحو، ووصل به تشدده إلى حدّ أنه هو نفسه وقع فى كثير مما خطّأه - كما سيأتى - ونُفَصِّلُ التشدد فى هذا المقياس فيما يأتى:

(أ) الاستشهاد:

يكثر فى (الدرة) سَوْقُ الآيات القرآنية والأحاديث الشريفة، والأشعار، فضلاً عن

(٢٠١) الدرة ٨٣.
(٢٠٢) كشف الطرة ٦٩.
(٢٠٣) كشف الطرة ١٨٢.
(٢٠٤) الدرة ٢،٤٩.
(٢٠٥) الدرة ٢٣٢.
(٢٠٦) الدرة ١٥٥.
(٢٠٧) الدرة ١٥٧.
(٢٠٨) الدرة ١٤٨.

الأخبار والنوادر، وهذا في ظاهره دليل على أنه يرى جواز الاستشهاد في أمور اللغة بالقرآن والحديث، لكنّا وجدناه يجرى على القراءة المشهورة في القرآن وعلى المختار من الأحاديث، أما القراءات القرآنية فلم يأخذ بها مع أنها روايةٌ لا دِرَايةٌ وقد صرح الحريرى بأن من القراءات ما هو لحن، إذ قال في تخطئة: فلان أَشَرّ من فلان: «فأما قراءة أبي قلابة: ﴿سَيَعْلَمُونَ غَدًا مَنِ الْكَذَّابُ الأَشَرُّ﴾ (على وزن أَفْعَل) فقد لحن فيها، ولم يطابقه أحد عليها[٢٠٩]».

كذلك خطّأ الحريريُّ الخاصةَ في جمعهم بين تاء المضارعة ونون النسوة - التى هى ضمير الفاعل - في قولهم: الحوامل تَـطَّلَّقن، وكأنه بهذا يَرُدُّ قراءةً قرآنية ذكرها الزمخشرى في الآية ﴿تَكَادُ السَّمَوَاتُ يَتَفَطَّرْنَ مِنْهُ﴾ وهى: ﴿تتفطرن﴾ - بتاءين[٢١٠].

وخطّأهم في الجمع بين حرفَيْ تعدية، حين يقولون: أُدْخِلَ باللصُّ السجنَ، مع أن من الممكن أن تجعل الباء زائدة - على ما قال الشهاب - كما في قوله تعالى: ﴿يَكَادُ سَنَا بَرْقِهِ يُذْهِبُ بِالأَبْصَارِ﴾[٢١١]، وما قالوه طِبْقُ القراءة المذكورة، ولكنها غير حجة عنده.

وكما لم يأخذ الحريرى بالقراءات حجةً لغويةً لم يأخذ بالحديث: فتخطيئه لقولهم: لَعَلَّهُ نَدِمَ - لما فيه من التناقض بين الماضي ولعل المفيدة لترقب الوقوع وهذا أمر مستقبل - يعارضه الحديث المشهور: «وما يدريك لعلّ الله اطّلع على أهل بدر فقال: اعملوا ما شئتم فقد غفرت لكم»[٢١٢]. كما ورد قوله ﷺ: «هل بقى أحد من قرابتها؟»[٢١٣] مخالفًا لتخطئة الحريريّ قولهم: هو قرابتى. ووقع في الحديث: «إن ابنتى تُوُفِّى عنها زوجُها وقد اشتكت عَيْنُها، أَفَأَكْحُلُهَا؟» - بنصب عينها ورفعها[٢١٤] - والرفع مخالف لتخطئة الحريريّ قولهم: اشتكت عينُه. وكذلك (أشرّ) في التفضيل - التى حكم عليها باللحن - صح ورودها في أحاديث وقع بعضها في صحيح البخارى[٢١٥]. وتخطئته عدم تفرقتهم بين بَلَىٰ ونعم في الجواب، يعارضه ما جاء في صحيح البخارى في كتاب الأيمان أنه عليه الصلاة والسلام قال لأصحابه: «أَتَرْضَوْنَ أن تكونوا رُبُعَ أهل الجنة؟ قالوا: بلى»[٢١٦]

---

(٢٠٩) درة الغواص ٥١.

(٢١٠) كشف الطرة ١٨٠. والقراءة غير منسبة في القرطبى.

(٢١١) عنوان المسرة ٧٧.

(٢١٢) عنوان المسرة ١٠٩.

(٢١٣) عنوان المسرة ١٥٨.

(٢١٤) كشف الطرة ٢٠١، ٢٠٢.

(٢١٥) كشف الطرة ٥٠.

(٢١٦) صحيح البخارى ١٠٢/٢٣ - (المطبعة البهية المصرية).

وفي صحيح مسلم في كتاب الهبة: «أيَسُرُّك أن يكونوا لك في البِرّ سواء؟ قال: بلى، قال: فلا، إذَنْ». وفيه أيضا: «أأنت الذى لقيتنى بمكة؟ فقال له المجيب: بَلَى»*.

هذا عن القراءات والحديث، أما عن الاستشهاد بالمولّدين فلم يكونوا عنده حجة في الاستعمال اللغوى، إذ خطّأهم كالأصمعى، فقد وَهِمَ البحترى - في رأيه - حين قال في صلْب بابَك:

أخليتَ منه البَذَّ وهو قراره ... ونَصَبْتَه عَلَمًا بِسَامَرَّاءِ

لأنه قال في اسم البلدة: سَامَرَّاء، وصوابها عند الحريرى: سُرَّمَنْ رَأى، لأن المسمّى بالجملة يُحْكَى على صيغته الأصلية[217].

وقد تابع غيره في تخطئة أبي الطيب المتنبى حين قال:

فــآجَــرَكَ الإلهُ عــلى عليــل ... بعثتَ إلى المسيــح بــه طبيبــا

لأن العرب تقول فيما يتصرف بنفسه: بعثته وأرسلته[218]. وفي تخطيته في أربعة مواضع من قوله:

أُحَــادٌ أم سُــدَاسٌ فــى أُحَــادِ ... لُيَيْلَتُنَا المَنُوطَــةُ بــالتَّنَــادِ[219]

كذلك تابع من عاب أبا نواس في قوله: (كأن صغرى وكبرى من فقاقعها) فاستعمل صغرى وكبرى نكرتين، وهما من قبيل ما لم تُنَكِّره العرب بحال[220]. كما تابع الأصمعى في قوله الأول بتخطئة حوائج جمعًا لحاجة. وخطأ بعض المحدثين في قوله:

فبيّــانِ بين العنكبــوت وجَــوْسَقٍ ... رفيعٍ إذا لم تُقْضَ فيه الحوائجُ[221]

كما خطأ مُحْدَثًا آخر في جمع مرآة على: مرايا[222].

وهكذا تبين لنا أن تَزَمُّتَ الحريرى ألجأه إلى عدم الأخذ بالقراءات القرآنية ونسب بعضها إلى اللحن، وإلى عدم الأخذ بالحديث الشريف - وقد وقع بعضه في الصحيحين - وإلى عدم الأخذ بأشعار المولّدين.

---

* مغنى اللبيب ١٠٤/١ - صحيح مسلم ٦٨/١١ ط المصرية، ط الأولى.

(٢١٧) درة الغواص ٢٤٤.
(٢١٨) درة الغواص ٣٧.
(٢١٩) درة الغواص ٢٠٢.
(٢٢٠) درة الغواص ٥٨.
(٢٢١) درة الغواص ٧١.
(٢٢٢) درة الغواص ٢٢٥.

(ب) اللغـات:

وقد وضح الحريري مقياسه في اللغات بأنه يأخذ بالمشهور المبنيّ على القياس المطّرد والأصل المنعقد. فالشواذّ تُقْصَرُ على السماع، ولا يقاس عليها بالإجماع[(٢٢٣)]، والنادر لا يعتد به، ولا يقاس عليه[(٢٢٤)]. فلا قياس على لهجة تميم التي تصحح صيغة مفعول من الأجوف اليائي، فمبيوع ومعيوب عنده خطأ. ولغة بني عامر التي تقول: أشَرُّ وأخْيَر – في التفضيل – لا يؤخذ بها. ولغة طيئ التي تُلحِقُ علامة التثنية والجمع بالفعل مع مرفوعه الظاهر – وتقول: قاما الرجلان، وقاموا الرجال – غير فصيحة في رأيه، ويحظر استعمالها، وهي لم ترد – في رأيه – في قرآن ولا خبر عن النبي ﷺ ولا في كلام الفصحاء[(٢٢٥)] فإذا ما قيل له: إنها قد وردت في قوله تعالى: ﴿ثُمَّ عَمُوا وَصَمُّوا كَثِيرٌ مِنْهُم﴾ وفي قوله تعالى: ﴿وَأَسَرُّوا النَّجْوَى الَّذِينَ ظَلَمُوا﴾ لجأ إلى التأويل في ذلك بما يخرجه عن موافقة هذه اللغة. ولغة بني أسد التي حكاها السهيلي[(٢٢٦)] في جمع ريح على أرياح – لا يعتدّ بها، وهو بهذا يوافق السجستاني، والذين حكوا أنهم قد سمعوا في بعض اللغات: انساغ لي الشيء فهو منساغ – أي جاز – فإنه لا يعتدّ به ولا يُعْذَر من استعمله في ألفاظه وكتبه[(٢٢٧)].

(جـ) استعمال العلماء:

لا يرى الحريري أن استعمال العلماء حجة لغوية، فقد خطّأ الأصمعيّ في تصغيره مختارًا على: مُخَيْتير، وهو عنده غلط أُودِعَ بطون الأوراق، وتناقلته الرواة في الآفاق[(٢٢٨)].

ووافق ابنَ الأعرابي في اتّهامه لأبي عبيدة بأنه أخطأ في قوله: شِلْتُ الحجر – بكسر الشين – وهو بضمها، وفي روايته: شُلَّت يَدَا فَارِيَةٍ فَرَتْهَا – بضم الشين – وإنما هو بفتحها[(٢٢٩)].

ولن نستكثر من الأمثلة، فإن الغرض من تأليف الحريري للدرة هو تقويم ألسنة الخاصة، ولا شك أن منهم كثيرًا من علماء اللغة.

---

(٢٢٣) درة الغواص ١٤٥.
(٢٢٤) درة الغواص ٤٩، ١٤٨.
(٢٢٥) درة الغواص ١٤٥.
(٢٢٦) عنوان المسرة ١٣٠.
(٢٢٧) درة الغواص ١٢٧.
(٢٢٨) الدرة ١٣٤ – ١٣٥.
(٢٢٩) الدرة ١٨٨ – ١٨٩.

(د) السماع والقياس:

وليس غريبًا - إذنْ - أن نرى الحريري يرجع باللغة إلى استعمالها في مواطنها الأولى، وكُلُّ ما خالف هذا الاستعمال البدويَّ في المعنى أو في اللفظ أو في التركيب خطأ يجب أن يُقوَّم، فالوارد عنده هو كل شيء في اللغة بشرط أن يطّرد، وهو الذى يقاس عليه غيره، أما الوارد غير المطّرد فشاذٌ لا يُحتاجُ إليه، ولا تحمل نظائره عليه[٢٣٠]، وأما غير الوارد فلا سبيل إلى صحته عنده، حتى لو كان له وجه من المجاز أو غيره يصح به.

ففي مجال المعاني: يرى الحريري أن استعمال (سائر) بمعنى الجميع وَهْمٌ فاضح وغلط واضح؛ لأنه لم يرد في كلام العرب إلا بمعنى الباقي، ومنه قيل لما يبقى في الإناء[٢٣١]: سُؤْر، وعليه جاءت الأشعار والأحاديث. وأن استعمال (الرَّحْل) للأثاث لحن[٢٣٢]؛ لأن العرب استعملته للمنزل، مع أنه قد ورد استعماله فيه عن العرب[٢٣٣] على أن تجويزه على المجاز محتمل. وكذلك الأمر في إطلاق المائدة على الخِوَان الذى ليس عليه طعام؛ لأن الوارد هو الخوان عند عدم وضع الطعام، ثم المائدة بعد وضعه[٢٣٤]، مع أن المجاز في مثله أمر مشهور، بتقدير أنه وُضع عليه أو سيوضع عليه. ومثله أَخْذُهُ عليهم أن يقولوا عند قَسَمِهم: وحقِّ المِلْح، إشارةً إلى ما يؤتدم به[٢٣٥]، والإشارة إلى الملح فيما تقسم به العرب هو إلى الرَّضاع لا غير، مع أن قصد العامة - وإن لم يرد - له وجه من الصواب، هو الكناية عن حقوق العِشْرَة والمودّة، والقسم بذلك للتعظيم فلا ضير فيه[٢٣٦].

وقُلْ مثل هذا في كثير من المعاني التى خطّأ الحريري خاصّةَ زمانه فيها؛ لأنها لم ترد إلا على نحوٍ آخر.

وفي مجال الألفاظ: يَعُدّ من اللحن كلَّ لفظ استعمله العرب على نحو خاص ثم استعمله الناس على نحو آخر، كلفظة (غيْر) التي وردت عن العرب بدون أداة التعريف؛ لعدم الفائدة من تعريفها، فاستعملها الخاصة معرّفة بها[٢٣٧]، وكلفظة (كافّة)[٢٣٨] التي

---

(٢٣٠) الدرة ١١٣.
(٢٣١) الدرة ٤.
(٢٣٢) الدرة ١١٦.
(٢٣٣) اللسان (رحل).
(٢٣٤) درة الغواص ٢٢.
(٢٣٥) درة الغواص ٤٨ (ط. القسطنطينية).
(٢٣٦) الخفاجي على الدرة ١٢٤.
(٢٣٧) درة الغواص ٥٥.
(٢٣٨) درة الغواص ٢٥ (ط. القسطنطينية).

وردت عن العرب نكرة منصوبة على الحالية، وكالقلب المكاني في قولهم: تَغَشْرَمَ[٢٣٩] — في مكان: تَغَشْمَرَ؛ لأنه لم يرد.

وفي مجال التركيب: يعدّ الوصف بالمصدر سماعيًّا، فيتبع من لحّن قولهم: هو قرابتي[٢٤٠]؛ لأنه لم يسمع بخصوصه، وإن كان الوصف بالمصدر كثيرا مطّردًا في كلامهم. ويتبع ابن الأنباري في كتابه (الزاهر) إذ أنكر قولهم: هُوَذَا يَفْعَل[٢٤١]، لأن الوارد عن العرب في مثله: هَا هُوَذَا يفعل. وينكر إحلال (الباء) محل (على) في قولهم: بنى بأهله[٢٤٢]؛ إذ لم يرد في رأيه إلا: بنى عليها، وكأنه بهذا لا يبيح لهم سلوك سبيل التضمين، إذ من الممكن أن يضمّن هذا الأسلوب معنى: دخل بها، فيعدّى تعديته.

ومن ذلك نجد أن السماع قد سيطر على مقياس الحريري سيطرةً تامة، وأن هذه السيطرة قد جعلته ينكر أشياء لها وجهتها من الصحة والجواز، وكل ما يؤخذ عليها أنها غير مسموعة عن العرب.

(هـ) مع البصريين والكوفيين:

والمشهور عن الحريري أنه ممن ينتسب إلى المدرسة البصرية التي تأخذ بالمطّرد الشائع، وتقيس عليه، وتَدَعُ ماعداه مما شذّ وندر، ولكن الباحث في درة الغواص يجد أن الحريري لم يلتزم مذهبًا معيّنًا في تخطئته:

١ — فهو أحيانًا بصري، يلحّن الاستعمال الذي قد يوافق المذهب الكوفي: كتخطئة قولهم في التعجب والتفضيل من الألوان: ما أَبْيَضَ هذا الثوب، وزيد أَبْيَضُ من عمرو[٢٤٣]، والمعروف أن الكوفيين يجيزون التعجب من السواد والبياض لأنهما أصلا الألوان[٢٤٤]. وكما خطّأهم في النسب إلى الجمع على صورته، دون رده إلى المفرد: فيقولون: صُحُفِيّ بضمتين — لمن يقتبس من الصحف[٢٤٥] — وقد أجاز الكوفيون ذلك مطلقا[٢٤٦]. وكما خطأ من يُعرِّف العدد بإدخال أداة التعريف على كل من العدد والمعدود، فيقول: ما فعلتْ الثلاثةُ الأثوابِ[٢٤٧]. وفي العدد المركّب خطّأ من يدخل الألف واللام

---

(٢٣٩) درة الغواص ١١.
(٢٤٠) درة الغواص ١٧٢.
(٢٤١) درة الغواص ١٠٩.
(٢٤٢) درة الغواص ٢٢٩.
(٢٤٣) درة الغواص ٣٨.
(٢٤٤) شرح المفصل ١٤٦/٧.
(٢٤٥) درة الغواص ٢٠٧.
(٢٤٦) همع الهوامع ١٩٧/٢.
(٢٤٧) درة الغواص ١٢٥.

على كل من العدد والمعدود المميز، فيقول: الأحدَ العشرَ الثوبَ[٢٤٨] «وهو مما لا يُلتفت إليه، ولا يُعرَّجُ عليه، لأن المميز لا يكون معرفا بالألف واللام ولا نقل إلينا في شجون الكلام[٢٤٩]». والمعروف أن ذلك مذهب كوفي، نَصَّ عليه الكسائي بقوله: «إذا أَدْخَلْتَ في العدد الألفَ واللام فأدخلها في العدد كله، فتقول: ما فعلتْ الأحدَ العشرَ الألفَ الدرهمَ»[٢٥٠].

وعنده أن من غير الأفصح تصغير ما ثانيه ياء بقلبها واوًا، كما في شُوَيّ وعُوَينة[٢٥١]، مُصَغَّرَيْ: شيء وعين، مع أن ذلك مذهب كوفي اختاره ابن مالك[٢٥٢].

وهو يخطِّئ الكوفيين وبعض البصريين حين يَحْظُر الإتيان بتمييز كم الاستفهامية جمعًا، مقايسةً لها على كم الخبرية فيقولون: كم عبيدًا عندك[٢٥٣]؟ وقد جوز ذلك الكوفيون، واعترف بوروده البصريون، وإن أَوَّلُوه وجعلوا المميزَ محذوفا[٢٥٤].

والحريري يرى أن (مِنْ) الجارّة تختص بالمكان، وأن (منذ) تختص بالزمان، وأن الخاصة مخطئة في استعمالها (مِنْ) مع الزمان حين تقول: ما رأيته من أمس[٢٥٥]، وهذا هو المشهور من مذهب البصريين، وأهل الكوفة يخالفونهم في ذلك، ومن البصريين من يذهب إلى أن (مِنْ) يكون لابتداء الغاية في الزمان والمكان، والأحداث والأشخاص[٢٥٦].

٢ - وهو أحيانًا يخالف البصريين، فيرى غَيْرَ رأيهم، ويُلَحِّنُ الاستعمال على هذا، فعنده أن قولهم: اصْفَرَّ وجهه من المرض، واحْمَرَّ من الخجل، لحن؛ لأنه إنما يقال: اصفرّ واحمرّ ونظائرهما في اللون الخالص الذي قد تمكن واستقر وثبت، فأما اللون العارض فيقال فيه: اصْفَارَّ واحْمَارَّ[٢٥٧]، وهذا الذي ذكره أكثري، قال عنه ابن بَرِّي[٢٥٨]: «إنه غير معروف عند أحد من البصريين، ألا ترى أن الخليل وسيبويه وجميع أصحابهما يرون أن احمرَّ مقصور من احمارّ، وادهمّ من ادهامّ». وعنده أن هناك فَرْقًا في المعنى بين استعمال: (يأتينا صباحَ مساءَ) على التركيب، وعلى الإضافة، فعلى التركيب يكون المعنى: إنه يأتينا في الصباح والمساء، وعلى الإضافة يكون المعنى: إنه يأتي في الصباح وحده[٢٥٩]، وهذا

---

(٢٤٨) درة الغواص ١٢٥.

(٢٤٩) درة الغواص ١٢٦.

(٢٥٠) إصلاح المنطق ٣٠٢.

(٢٥١) درة الغواص ٢٥٣.

(٢٥٢) همع الهوامع ١٨٦/٢.

(٢٥٣) درة الغواص ٦٤.

(٢٥٤) عنوان الدرة ١٤٦، وانظر: الصبان على الأشموني ٧٩/٤.

(٢٥٥) درة الغواص ١٠١.

(٢٥٦) الخفاجي على درة الغواص ١١٨.

(٢٥٧) درة الغواص ٣٣.

(٢٥٨) الخفاجي على الدرة ٥٠ وكشف الطرة ٣٣.

(٢٥٩) درة الغواص ص ١٢٠ ط القسطنطينية.

الفرق ليس مذهب أحد من البصريين «قال أبو سعيد السيرافي: يقال: سِيرَ عليه صباحَ مساءٍ - بالإضافة - وصباحَ مساءَ - بالتركيب - وصباحًا ومساءً، ومعناهن واحد»[٢٦٠].

ويجعل الحريري من الوهم أن تستعمل (كَيْتَ وكَيْتَ) كناية عن الأقوال و (ذَيْتَ وذَيْتَ) كناية عن الأفعال[٢٦١]، وهذا الذي ذكره تبع فيه ثعلبًا، وأما الخليل وسيبويه فلا يفرقان[٢٦٢].

وإنكاره للأسلوب (إياك الأسدَ) دون الواو[٢٦٣]، يخالف فيه الخليل وغيره من أئمة العربية الذين أجازوه على تقدير عامل آخر، أو فعل يتعدى إلى مفعولين[٢٦٤]. ويرى الحريري أن أفعل التفضيل لا يُبْنَى إلا من الفعل الثلاثي، وأن قولهم: فلانٌ أنْصَفُ من فلان - أي: يفضله في النُّصَفَةِ - فيه إحالة للمعنى، لأنه يصير مأخوذًا من النصافة بمعنى الخِدْمة، وأما الإنصاف ففعله أنْصَفَ، ولا يأتي التفضيل بأفْعَلَ من الرباعي[٢٦٥]، وهو بهذا لا يرى رأي سيبويه الذي أجاز الإتيان بأفعل للتفضيل من الرباعي مطلقا، أي سواء كانت همزته للنقل، أم لغيره[٢٦٦].

وهو قد منع أن يقال: اختصم الرجلان كلاهما، للاستغناء بلفظة اختصم - المقتضية الاشتراكَ في الخصومة - عن التوكيد؛ لأن وَضْع كلا وكلتا أن تؤكد المثنى في الموضع الذي يجوز فيه انفراد أحدهما بالفعل، فأما فيما لا يكون فيه الفعل لواحد فتوكيد المثنى حينئذ لَغْو[٢٦٧]، وهو بهذا آخذٌ بمذهب الأخفش وهشام وأبي علي، مع أن جمهور البصريين ذهب إلى الجواز[٢٦٨].

والحريري حين يرى أن واو العطف تفيد الترتيب، وأنهم يخطئون في قولهم: هذا أمر يعرفه الصادر والوارد، لأن الوِرْدَ قبل الصَّدَر[٢٦٩]، فَحَقُّ لفظه أن يقدَّم، إنما يأخذ بقول قُطْرُبٍ والرَّبَعِيّ والفراء، وثعلب ومن تبعهم[٢٧٠].

ومما سبق اتضح أن الحريري لم يتقيد بمذهب البصرة في منهجه، ونَضُمُّ إليه هنا أنه لم

---

(٢٦٠) كشف الطرة ٣٠٩.
(٢٦١) درة الغواص ٦٠ ط القسطنطينية.
(٢٦٢) كشف الطرة ٣٥٢.
(٢٦٣) درة الغواص ١٣.
(٢٦٤) الخفاجي على الدرة ٤٤.
(٢٦٥) درة الغواص ١٥٩
(٢٦٦) الصبان على الأشموني ٣/٤١.
(٢٦٧) درة الغواص ٣٧.
(٢٦٨) الخفاجي على الدرة ٥٦، وعنوان المسرة ١٠٧.
(٢٦٩) درة الغواص ١٥٧.
(٢٧٠) مغني اللبيب ٢/٣١.

يتقيد به في استعماله ، فقد جاء في مقاماته بما أجمع أهل البصرة على تلحينه، ولاسيّما رئيسهم سيبويه في تلك المسألة المشهورة بالزُّنْبُورِيَّة. قال الحريري في المقامة الشيرازية: «تأملت الشيخ على شُهُومة مُحَيَّاه وشُهُوكة رَيَّاه، فإذا هو إيَّاه»[٢٧١]. ولكنه بقي مقياسه في التخطئة على أساس الاختيار الحُرّ، فهو مع البصريين أحيانًا، ومع الكوفيين أحيانًا أخرى، وهو بهذا شبيه بأصحاب المذهب البغدادي القائم على اختيار أرجح المذهبين – البصري والكوفي – وإن لم يكن معدودًا في جملتهم.

مظاهر التزمُّتِ في مقياس الحريري:

لا شك أن الحريري قد أصاب في بعض ما أنكر على العامة والخاصة في زمنه، وكان ذلك في مسائلَ ظاهرةٍ استدللنا بإيراد الحريري لها على أن اللغة العربية زَمَنَهُ قد بلغت من السوء والفساد مبلغًا منكرًا، تُدْهَشُ لصدوره من صغار المتعلمين بَلْهَ الخاصة. إذ من الذي يَطُوعُ لسانُه فينطق: دُنْيَاوِيّ – في النسب إلى دُنْيا – أو ينطق: ثياب مَلِكِيَّة – بكسر اللام – أو يفكّ المدغمين في: سارّ فلان فلانا وقاصّه. أو يلحق هاء التأنيث بأوّل، فيقول الأوّلة – بدلاً من: الأُوْلَى – وقد لاحظ الحريريُّ نفسُه هذه الأخطاء الظاهرة التي يُقْدِمُون عليها، وهم المتعلمون، بل خاصّةُ المتعلمين، وكان يَعْجَبُ من ذلك ويقول: «والعجب أنهم في حال صغرهم، ومبدأ تعلمهم في مكاتبهم، يقولون: جُمادَى الأولى، فيلفظون بالصحيح، فإذا نَبُلُوا وَنَبُهُوا أَتَوا باللحن القبيح»[٢٧٢]. ونفهم من جملة الحريري هذه أَحَدَ أمرين:

إما أن المعلِّمين كانوا على مستوىً لغويّ لا يؤهلهم لمثل هذا العمل، فكانوا يُفْسِدون طبع الصغار المبنيَّ على الصواب بتعليمهم الكلامَ الملحون.

وإما أن هذا كان نوعًا من التفصُّح الذي كان يُقْدِمُ عليه بعض المتعلمين، اعتقادًا منهم أن ذلك يميزهم من العامة، ولكنه تفصح ممقوت على كل حال. ولكون هذه الأخطاء ظاهرة تدرك بالطباع، وليست في حاجة إلى التلقّي على أيدي المعلمين وجدنا الحريري يحمل على أربابها حملة قاسية، ويصفهم بأقبح الصفات، ومن ذلك قوله: «لحن فاحش، وغلط شائن، ومن مفاضح اللحن الشنيع، وكلا اللفظتين معرّة لكاتبه والمتلفظ به، وهو من شائن الوهم ومقابح اللحن، ومن ألفاظ الأنباط ومفاضح الأغلاط، ومن أقبح الأوهام وأشنع

---

(٢٧١) مقامات الحريري (المقامة ٣٥ ص ٣٨٦).

(٢٧٢) درة الغواص ١٧٠.

معايب الكلام، ومن أوهامهم الزارية على أفهامهم العاكسة معنى كلامهم»... الخ. ويبدو أن الحريرى كان يلقى فى ذلك مقاومة وعَنَتًا من بعض الخاصة الذين قد يجيزون بعض هذا الاستعمال على نحو ما، فجعله ذلك يتتبع سقطات الخاصة أيضا، بل جعله يتشدد معهم فى التخطئة ليثبت أُسس لغة فصحىٰ سليمة من الشوائب، خالية من قيل وقال، وقد سبق عرض بعض المظاهر التى يُسْتنبط منها تشدد الحريرى فى التخطئة، ونزيد هنا عليها ما يؤكد هذه الظاهرة عنده، فمن ذلك: أنه جعل خروج (عند) عن النصب على الظرفية والجرّ بِمِنْ ضرورةً مختصة بالشعر[٢٧٣]، كما أجرى بعضهم الأدواتِ كـ(لَيْتَ وسوف) مُجرىٰ الأسماء المتمكنة فأعربت، مع أن كل كلمة أريد بها لفظها تعرب أو تحكى، ويجوز فيها الصرف وعدمه باعتبار اللفظ أو الكلمة، قياسًا مطّردًا، قال ابن مالك:

وإن نَسَبْتَ لأداةٍ حكما فابْنِ أو اعرب واجْعَلَنْها إسما[٢٧٤]

وهو فى مجال الألفاظ الأعجمية يرى أنها لا تستعمل فى العربية إذا كان لها مقابل يؤدى معناها، وقد أنكر عليهم استعمال اللفظة (بَخْس) لما ينبت من الزرع بالمطر؛ لأن هناك لفظةً عربيةً تؤدى معناها وهى (عَذْى)[٢٧٥].

أما الألفاظ الأعجمية التى لا نظير لها فى العربية فيرى أن تصاغ فى قالب عربى، أى تلحق بأوزان الكلام العربى، ومن هنا أنكر فتح الشين فى (شِطْرنج) والدال فى (دُستور) والسين فى (سِرداب)[٢٧٦] واختار الكسر فى ذلك ليكون على وزن كلامهم العربى، وإنما نعدّ هذا من التشدد لأن العرب أنفسَهم لم يلتزموا إجراء الأعجمى مُجرى العربى، بل هم أحيانًا فعلوا وأحيانًا تركوه على صورته الأعجمية.

لكن الغريب – حقًّا – الذى نَوَدُّ أن نضيفه هنا أنّ تشدد الحريرى قد جاوز نطاق الأمور اللغوية إلى نواحٍ أخرى تتعلق بالذوق البلاغى، فهو يعترض على أن يقول القائل: سأل عنك الخيرُ، مجيبًا من قال له: سألتُ عنك؛ لأن الخير إذا سأل عنه فكأنه جاهل به، أو متناءٍ عنه، وصواب القول: سُئِلَ عنك الخيرُ، أى كان من الملازمة لك والاقتران بك بحيث يُسْأَلُ عنك[٢٧٦]، ونحن نرى أنه لا خطأ فى هذا من جهة العربية والتركيب، وإنما اعتراض الحريرى موجّه إلى أمر أدبى تختلف فى قبوله الأذواق، وهو

---

(٢٧٣) درة الغواص ١٥ ط القسطنطينية.
(٢٧٤) الخفاجى على الدرة ٤٦.
(٢٧٥) درة الغواص ٢٣٩.
(٢٧٦) درة الغواص ١٨٤.

يعترض على قولهم: حُسِدَ حاسدك - بالبناء للمجهول - لما فيه من عكس المراد بجعل المدعوّ عليه مدعواً له، والصواب البناء للفاعل، أى: لا انفكَّ حَسُودًا. ولا زِلْتَ محسودًا[٢٧٧]. كذلك اعترض على أن يقال: قتله الحُب، إنما يقال: اقتتله الحب[٢٧٨]. وهو فى هذا موافق لما ذكره الثعالبى فى (فقه اللغة وأسرار العربية)[٢٧٩] لكن الثعالبى لم يقصد تخطئة: قتله الحب، وإنما قصد التفرقة فى المعانى الدقيقة بين الألفاظ.

كذلك ما ذكره الحريرى فى عدم التفرقة بين التَّـرَجِّى والتَّمَنِّى، وخلف الله عليك وأخلف عليك، وبين الحث والحض، وبين النَّعَم والأنعام، وبين افترق وتفرّق[٢٨٠].. إلى غير ذلك مما لا تُخْطِّئُ به العامة ولا الخاصة، لأن مبناه على الفروق الدقيقة فى الألفاظ التى قد يتخلَّ عنها أصحاب اللغة القُدَامَى أنفسُهم.

بهذا كلّه لنا أن نقول: إن التنقية بالعراق لم تشهد متزمتًا لغويًّا كالحريرى، الذى أراد أن يَرْجِعَ اللغةَ إلى استعمالها فى العصر الأول، بل نعتقد أنه كان أكثر تشددًا من العرب أنفسهم، وقد سبقت الأدلة على ذلك.

(١٠)

الْجَوَالِيـقِيّ

للجواليقى كتابان: أحدهما يحمل اسم (التكملة والذيل عـلى درة الغواص) ومنـه نسخة مصورة بدار الكتب المصرية (٨٥٣ لغة) والثانى يحمل اسم (لحن العوام) ومنه نسخة مخطوطة بالدار نفسها (٢١ ش لغة) وقد طبعت النسخة الأخيرة مع كتاب آخر للجواليقى هو (المعرّب من الكلام الأعجمى)، والكتابان - وإن حملا اسمين مختلفين - مضمونُهما واحد، ويبدو من التسمية الأولى أن الجواليقى قد قرأ درة الغواص للحريرى، ثم استدرك عليها أخطاء وقعت من معاصريه فكملها بها، ويفهم هذا من المقدمة الصغيرة التى جاءت بالنسخة، إذ يقول الجواليقى: «هذه تكملة ما تغلط فيه العامة، وهى حروف أَلْفَيتُ العامة تخطئ فيها، فأحببت التنبيه عليها، لأنى لم أرها أو أكثرها فى الكتب المؤلفة فيما تلحن فيه العامة»[٢٨١].

---

(٢٧٧) درة الغواص ١٩٠.
(٢٧٨) درة الغواص ٢٤٧.
(٢٧٩) فقه اللغة ١٩٠.
(٢٨٠) انظر: درة الغواص ١٩٠.
(٢٨١) التكملة والذيل على درة الغواص ١.

ويَشُكُّ الشيخ النجار[٢٨٢] فى أن تكون (التكملة) تكملة لدرة الحريرى، معتمدًا على أن الدرة فى لحن الخاصة، والتكملة فى لحن العامة، وعلى أن الجواليقى يذكر فى التكملة بعض ما ذكر الحريرى ولو كانت تكملة للدرة لم يقع فى هذا التكرار، ولكنا نرى أن تسمية الكتاب باسم (التكملة) يقصد بها تكملة كتاب آخر، فما هذا الكتاب إن لم يكن (درة الغواص) التى ذاع أمرها بين العام والخاص؟ ونؤيد رأينا بما ذكره ابن خلكان[٢٨٣] من أن للجواليقى تتمة لدرة الغواص، سماها (التكملة فيما يلحن فيه العامة) وأما جعل الكتاب للعامة فربما يقصد بهم عامة أهل زمانه من العلماء وغيرهم، كالعامة عند الكسائى وكثير غيره من علماء التنقية.

وليس بوُسْعِ من يقرأ مقدمة الجواليقى السابقة إلا أن يَشُكَّ فى قوله: إنه لم يَرَ الحروف التى جمعها مما تخطئ فيه العامة أو أكثرَها فى الكتب التى سبقته، فكثيرٌ جدًّا مما جاء فى كتابه موجود فى درة الغواص وغيرها، ونذكر من ذلك على سبيل المثال:

تواترت كتبى إليك: (الجواليقى ٢، الدرة ٧) السُّوقَة: (الجواليقى ٤، الدرة ٢٧٠) ذميم - فى: دميم -: (الجواليقى ٦، الدرة ٤٤) اقطعه من حيث رَقَّ: (الجواليقى ٨، الدرة ١٤٤) الحواميم - جمع حم -: (الجواليقى ٩، الدرة ٢٠) شوَّشت: (الجواليقى ٩، الدرة ٤٧) جئت إلى عنده: (الجواليقى ٩، الدرة ٣٢) الهاوُن - فى الهاوون -: (الجواليقى ١٠، الدرة ٢٢٦) غَـزْلَة - فى غَـزْلاء -: (الجواليقى ١٠، الدرة ٢٢٦) شحاَت - فى شحَّاذ -: (الجواليقى ١١، الدرة ٢٢٠) مسح الله مابك: (الجواليقى ١٤، الدرة ١٨) مائة ونَيِّف: (الجواليقى ١٧، الدرة ٢٣٤) فعلتُ البارحةَ كذا: (الجواليقى ١، الدرة ١٤).

وإذْ كان الجواليقى معتمدًا فى كتابه على آراء من سبقه لن ننتظر منه إلا أن يكون على منهجهم فى مقياس التخطئة، وهو اعتماد الفصيح[٢٨٤] من اللغات دون غيره، فإن ورد شيء مما منعه فى بعض النوادر فَمُطَّرَحٌ؛ لقلته ورداءته، وهو بهذا يذكّرنا بما اعتدّه الفراء من النهى عن استعمال شاذ الكلام ومستكرهه، وإلاّ لو توسعنا فى قبول ذلك لضمّت اللغة كلَّ قبيح مرفوض ولعَسُرَ الفهم والإفهام على الناس.

وقد جرى فى الكتاب الاستظهارُ بالقرآن الكريم، والأحاديث الشريفة، وكلام

---

(٢٨٢) محاضرات فى الأخطاء اللغوية الشائعة ٢٠. (٢٨٤) التكملة والذيل ١.

(٢٨٣) وفيات الأعيان ٤/٤٢٤.

الصحابة، وروايات العلماء - شأن الحريرى من قبله - ولا يحملنا ذلك على الاعتقاد بأنه ممن يستشهد بالقراءات القرآنية أو بالحديث أو بأقوال العلماء؛ فكثير مما خطأه وردت فيه شواهد مختلفة غير ما أتى به هو استدلالاً على مُختاره، ولا ندرى موقفه إزاء ذلك رَفْضًا أو تأويلا.

وقد كان الجواليقى على دراية تامة ببعض لغات العجم كالفارسية والرومية والعبرية والسريانية، وليس ببعيدٍ عنا مؤلَّفهُ العظيم (المعرّب من الكلام الأعجمى) وساعدته تلك الدراية على تصحيح كثير مما أورد فى تكملته من الكلمات الأعجمية التى حرّفتها العامة لفظًا أو معنًى، وانظر على سبيل المثال ما قاله فى: السُّكُرّجَة والأُكْشُوث وفُرَانِك والدَّسْتك (ص ١٠) وزُرنباقة والمَرْزَنْكُوش والكَوْدِين (ص ١١) والشَّابابَك والبُـوتَّك والقُمّس (ص ١٣) والعِمْرانية (ص ١٥).. إلخ.

ومن أهم الظواهر التى كان الجواليقى أوّلَ من أشار إليها ظاهرتان:

الأولى: إشباع بعض الحركات فى أول الكلمة، أو قبل آخرها، فيتولـد عن ذلك حرف لِين مجانس، وهو مايسمى بالنبر، فقد ذكر أنهم يقولون فى هنا: هُونَا، وفى مِسْطح: مِسْطاح، وإن كنا على ثقة من أن هذه الظاهرة كانت عند العرب القدماء، ودليلنا على ذلك ما جاء فى اللسان - حرف (الألف اللينة): «ومنها (الألفات) ألفات المدّات، كقول العرب: الكَلْكَال، ويقولون للخاتم: خَاتَام، وللدانق: دَانَاق - قال أبو بكـر: العرب تصل الفتحة بالألف والضمة بالواو والكسـرة باليـاء» ثم ذكر أمثلة من الشعـر لهذه الكلمات ولغيرها، وفى اللسان أيضًا (شجو): «العرب تعدّ فَعِلاً - بكسر العين - فتقول: فلان قَمِنٌ لكذا وقَمِين لكذا، وسَمِج وسَمِيج، وكَرٍ وكَرِىّ».. الخ.

والثانية: تغيير صيغة ضمير المتكلمين نَحْنُ إلى (نِحْنَ).

ولم يكن غريبًا من الجواليقى - وقد اتخذ مقياسَهُ الواردَ الفصيحَ عن العرب - أن ينكر على العامة أمورًا لم ترد، وإن ورد نظائرُ لها - سواء أكثرت هذه النظائر واطّردت أم لا، ومن ذلك أنه لايرى وجهًا من الصواب للقلب المكانىّ الذى يصدر عن العامة فى: كَبَلْت الشىء - أى لبكته - وفى: حطب زَجْلَ - أى جزل - وفى: لطس الكتاب - أى طلس. وكذلك ليس من الصواب فى رأيه أن تغير العامة فى الكلمات المعرّبة على غير ما غيرّت العرب القدماء، فالقمّس - الأمير من الروم - صوابه: القُومَس، كذا تكلمت

به العرب، والمهندز صوابه بالسين لاغير، مع اعترافه بأنه مشتق من الهِنْداز، فصُيِّرَتْ الزاي سينًا، لأنه ليس فى كلام العرب زاى بعد الدال. أما الكلمات التى دخلت فى العربية حديثًا فيرى أن تبقى على حالها دون تغيير، ولذا ردّ كثيرًا مما تستعمله العامة فى زمنه من ألفاظ الأعاجم إلى أصله فى لغته الأصلية، وخطّأ العامة به. وفى هذا تضييق لما يلجأ إليه العرب أنفسهم، الذين كانوا يعرّبون بالتغيير أحيانًا وبدونه أحيانًا أخرى. ومثل ذلك فى التضييق سائر ما أنكره، كالتخلص من الهمز، وتحريك ثانى الثلاثى فى: إبْط ونحوه، وكسر الأول من (فَعِيل) غير حلقىّ الثانى نحو: كبير وكثير، والإبدال اللغوى، وتغيير العامة لبعض الألفاظ فى هيئتها أو دلالتها ولو كان لها وجه مجازى تصح »، فقد كان الجواليقي يكره التأويلات البعيدة[٢٨٥]، كتأويل ابن الأنبارى مصححًا قول العامة: فَعَلْتُ سِتِّى، بأنهم يريدون: ياسِتَّ جِهاتى، مختارًا قول ابن الأعرابى: لا أعرف لِسِتِّى فى اللغة معنى إلا من العدد، أما إن كان من السُّؤْدَدِ فسيِّدتى لا غير.

(١١)

ابن الجَوْزِىّ

يذكر ابن الجوزى فى مقدمة كتابه (تقويم اللسان) أن اللهجة العامية قد طغت على ألسنة الخاصة، فأصبحت تتكلم بما هو مرذول وبعيد عن علم العربية، وأن العلماء باللغة انصرفوا عنها إلى أمور معاشهم، ولم يهتموا بإصلاح مانشأ من لحن. وربما كان هذا تكاسلًا منهم، أو يأسًا من نتيجة مايفعلون، وأن الذين ألّفوا من قبله فى لحن العامة لم يحالفهم التوفيق فى كثير، فمنهم من قصّر، ومنهم من ردّ مالم يصلح رده.

وكان ذلك كلُّه دافعًا لابن الجوزى إلى أن يقاوم أخطاء العامة ويقوّم ألسنتها، باختيار مايراه صالحًا من كتب التنقية التى سبقته، مما تَعُمُّ به البلوى فى عصره دون مايشذّ استعماله ويندر، مع رفض الغلط الذى لا يخفى وجه الصواب فيه، يقول ابن الجوزى: «وكتابى هذا مجموع من كتب العلماء بالعربية، كالفراء والأصمعى وأبى عبيد وأبى حاتم وابن السكيت وابن قتيبة وثعلب وأبى هلال العسكرى ومن تبعهم من أئمة هذا العلم، وإنما لى فيه الترتيب والاختصار[٢٨٦]» والذين عَنَاهُمْ ابن الجوزى بقوله: «ومن تبعهم» هم - على مايُسْتَخْلَصُ من كتابه:

(٢٨٥) التكملة والذيل ١٠.

(٢٨٦) تقويم اللسان: المقدمة.

- أستاذه أبو منصور الجواليقي، وقد صرح بأنه قرأ عليه كتابه (المعرَّب) وغيره من تصانيفه وقطعة من اللغة.

- الحريري في (درة الغواص).

- أبو أحمد العسكري في (شرح مايقع فيه التصحيف والتحريف).

ونلاحظ أن ابن الجوزي لم يذكر الكسائي فيمن أخذ من كتبهم، وربما دفعنا ذلك إلى ترجيح أن الكسائي لم يكن له في لحن العامة مؤلَّف خاص، وإن كانت له آراءٌ متفرقة، نقل ابن الجوزي واحدًا منها في باب الواو حين قال: «والعامة تقول: أوقفت، وحكى الكسائي أنه يقال: ما أوقفك ههنا؟ أي: أيّ شيء صيرّك إلى الوقوف؟»[٢٨٧].

كأنَّ ابن الجوزي بهذه المقدمة يريد أن يقول: إن هذا الكتاب لـه من حيث الشكل - أي من حيث الجمعُ والاختصارُ - وليس له من حيث الموضوع، وإنما هو حَشْدٌ من آراءٍ لعلماءَ سبقوه، فليس في الكتاب جديد يربطه بأخطاء عصره، اللهم إلا تلك الأخطاءَ السابقةَ التي استمرت زمنه وفيما بعده.

وإذا كان للاختصار الذي التزم به ابن الجوزي في كتابه ميزة في سرعة التعلم وإصلاح الخطأ، فقد كان له ضرر بالغ في ناحية أخرى هي أن ابن الجوزي تعمدَ ألاّ ينسب كثيرًا مما جمع من لحن إلى أصحابه، وكان ذلك سببًا في أننا - بعد ضياع كثير من كتب اللحن السابقة عليه - لم نستطع الربط على وجه اليقين بين الأخطاء وعصرها الذي بدأت فيه، فصِرْنَا الآن نتلمّس ذلك على وجه الظن والتقريب.

وواضح بعد هذا أن مقياسه لن يكون أقَلَّ تشددًا ممن سبقه، فالصواب عنده هو الأفصح الأشهر، ولا اعتداد بتأويل بعيد أو بِلُغَةٍ مهجورة، يأتسي في ذلك بالفراء الذي قال: «وكثير مما نهيتك عنه قد سمعته، ولو تجوَّزْتُ لرخَّصْتُ لـك أن تقول: رأيت رجلان، ولقلت: أردت عَنْ تقول ذلك[٢٨٨]».

ولنا أن نقول إذن: إن ابن الجوزي - كغيره - لم يكن ممن يحتج بالقراءات القرآنية ولا بالحديث، وما جاء من ذلك في كتابه إنما كان للتمثيل فقط، والدليل على هذا أنه جعل الأحاديث التي خالفت مذهبه في التنقية ملحونـةً ومن تغيير الرواة. أنكر عليهم أن

(٢٨٧) تقويم اللسان ٢٠١.

(٢٨٨) تقويم اللسان: المقدمة.

يقولوا: عيَّرت فلانًا بكذا، ولما جاء فى حديث أبى ذَرٍّ ما أنكر – وهو قوله: «عَيَّرْتُ رجُلا بأمّه» قال ابن الجوزى: إنه من تغيير الرواة[289]. ولحن أن يطلق المثقال – الذى هو عامّ فى وزن كل شيء – على (الدينار)، وأما ماروى من ذلك فى بعض الحديث فهو فى نظره من تغيير الرواة[290]. كما وافق غيره فى تخطئة تلقىّ بين بإذْ فى قولهم: بينا أنا جالس إذ جاء عمرو، فليس لدخول (إذ)[291] ههنا معنى، وإن كانت قد جاءت فى أحاديثَ، لكنها محمولة على أنها من الرواة[291].

(١٢)

البغـدادى

أبو محمد عبد اللطيف بن يوسف بن محمد البغدادى، آخر من ألف فى التنقية اللغوية من علماء العراق، وقد أراد لمؤلَّفه هذا أن يُدَرَّسَ للشُّدَاةِ والكُتّاب مع فصيح ثعلب، حتى يتجنبوا اللحن الذى يتولد فى الأمم بحسب العادات والسِّيَرِ.

و(ذيل الفصيح) الذى قرئ على مؤلفه فى سادسَ عشرَ من ذى الحجة سنة ٥٩٩ هـ – كما جاء فى مُفْتَتَحه –يضم مجموعة من كتب من سبقه، وعلى وجه خـاص (درة الغواص) للحريرى، و(التكملة) للجواليقى، حتى إنه ينقل أبوابًا كاملة من الكتاب الثانى، ولم يكن البغدادى كابن الجوزى فى جمع الأخطاء واختصارها، وإنما كان بحقٍّ أوّلَ عالم لغوى يخرج عن نطاق التشدد فى أمور اللغة إلى حدٍّ كبير، ومن هنا كانت ميزة ذيل الفصيح على غيره من كتب التنقية، فالأخطاء لا تذكـر مجردة، ولكن يعقِّب عـلى كثير منهـا بالإجازة غالبًا، وهو أمر يجعلنا نقول: إن مقياسه كان وَسَطًا بين التشدد والتساهل، وقد بدا تساهله بصفة خاصة فيما يتعلق بالمعنى، كتخصيص العامّ أو عكسه، والحمل عـلى المجاز، والقياس، وهذه أمثلة من كتابه تؤيد ذلك:

(أ) فى المعنـى:

أنكر الجواليقى استعمالهم المثقال مراداً به الدينار، لأنه عند العرب: وزن كل شيء، وعلق البغدادى مجيزًا له بقوله: إنه عامٌ قد خصصه الاستعمال (ذيـل الفصيح ١٠٤).

---

(٢٨٩) تقويم اللسان ١٥٩. (٢٩٠) تقويم اللسان ١٥٩. (٢٩١) تقويم اللسان ١٩٣.

وأنكر الجواليقي أن يراد بالدُّبُر والجُحْر معانٍ خاصة؛ لأنها وضعت لمعان عامة، ويعلق البغدادي بقوله: هذا كُلُّه عام، ويجوز أن يخصص، وتخصيص العام ليس غلطًا (ذيل الفصيح ١٠٣).

(ب) المجاز:

أنكر غيره أن يقال للقائم إذا قعد: جلس، وحمله هو على المجاز، مرادًا به التعظيم، كما يقول المُسْتَقِل: تَعَالَ - في مكان هَلُمّ - (ذيل الفصيح ١٠٣) ومنع غيرُه أن يقال: المُكْدِي - للسائل - مُصَوَّبًا: المُجْدِي - من: الجَدْوَىٰ - وأجازه هو على أن يكون المُكْدِي من قولهم: حفر فأَكْدَىٰ، إذا بلغ الكُدْية، وهي صلابة في الأرض، كأنه يلاقي من شظف العيش شبيهًا بما يلاقي الحافر من الصلابة[٢٩٢]، وكأنه بهذا يخرج بالكلمة عن نطاق الإبدال اللغوي، ويجعلها مشتقة من لفظة أخرى.

(ج) القياس:

أنكر الأصمعي وغيره أن يقال: يستأهل كذا، وهو مستأهل له، وصوّبه هو: لأن استعماله بمعنى الاستحقاق سائغ في القياس، فيستأهل: يستفعل، من لفظ الأهل، مثل يستأصل ويستأسد، من لَفْظَيْ: الأصل والأسد[٢٩٣].

وأنكر الجواليقي قول عوامّ بغداد لساقي الماء: شَارِبٌ؛ لما فيه من قلب الكلام، إذ المُسْتَقِيّ هو الشارب، وصاحب الماء هو الساقي، وصوّبه البغدادي، قياسًا على: لابن وتامر، فيجوز أن يقال له: شارب - على معنى النسب - أي: ذو شراب[٢٩٤].

وكذلك لا يطلق القول بتخطئة كل ماهو مولّد، وإنما يقبله إذا كان له نظير يقاس عليه، فصدقة الفطر، هذا كلام العرب وأما الفُطْرَة - بضم الفاء - فمولّد، والقياس لا يدفعه، لأنه كالغُرْفَة والنُّخْبَة، لمقدار ما يؤخذ من الشيء[٢٩٥].

وفيما عدا هذه الأمور الثلاثة نجده كغيره متشدداً آخذًا بالأفصح ملتزمًا المذهب البصري في أمور اللغة، بل إنا وجدناه غير متساهل في كل ما أورد، مما يمكن حمله على المجاز، أو تخصيص العام ببعض أفراده.

---

(٢٩٢) ذيل الفصيح ١١٠.
(٢٩٣) ذيل الفصيح ١٠٦.
(٢٩٤) ذيل الفصيح ١٠٣.
(٢٩٥) ذيل الفصيح ١٠٨.

ومن ذلك إنكاره أن يخصص لفظ (عروس) بالمرأة، لأنه عند العرب شامل للرجل والمرأة[٢٩٦]، ومثله البقل والخِرْوع – وقد خصصتها العامة بشيء بعينه – وهذا كله من تخصيص العام الذى أجازه فيما سبق.

وإنكاره: طاب حَمَّامُك – لمن خرج من الحَمَّام – وتصويبه: طاب حميمك[٢٩٧]، مع أنه مستساغ على جهة المجاز بعلاقة المكانية، وقد أقرّ هو المجاز سابقًا، وصوّب به الأساليب.

وقد بدت نزعته البصرية، وتخطئته لما جوّز الكوفيون فى أنه:

لا يجيز التعجب أو التفضيل من الألفاظ الدالة على الألوان والعيوب (١١٢)[*].

ولا يجيز النسب إلى جزءى المركب، وإنما ينسب إلى الصدر فقط (١١٤).

ولا يجيز قلب الياء واوًا فى تصغير: شيء وبيت (١١٧).

ولا يجيز إدخال أداة التعريف على العدد والمعدود معا (١١٧).

ولا يجيز كسر أول صيغة فَعِيل إلا إذا كان الثانى حرف حلق (١٢٤).

ومن مظاهر تشدده فى الأخذ باللغات:

إنكاره تصحيح المفعول من الأجوف اليائى – كمبيوع – وهى لهجة تميم (١١٥).

وإنكاره قلب الهمزة واوًا فى (فَاعَلْته) من مهموز الفاء، كواسيته – فى آسيته – وهى لهجة طيئ (١١٦).

ويبقى بعد هذا أن نقول: إن بكتاب (ذيل الفصيح) إضافاتٍ جديدةً من لحن الناس فى زمنه، ومنها أنهم لم يعلّوا اسم الفاعل من الأجوف بالقلب همزة، بل كانوا يُؤْثِرُونَ الياء مطلقا، فيقولون: قَايِم وبَايِع (١١٦) وأنهم يخطئون فى إعراب الأعداد المركبة، كالثالث عشر، والثالثة عشرة، فلا يبنونها على فتح الجزءين (١١٤) وأنهم كانوا يشددون ياء التصغير فى الثلاثى، كرُجَيِّب وحُجَيِّر، وكانوا يشبعون ضمير المخاطبة، فتتولد عنه ياء عند الإسناد إلى الفعل، فيقولون: أَنْتِ أَكْرَمْتِيِي (١١٨) وهى لهجة قال عنها الخفاجى: «إنها لربيعة ولكنها رديئة[٢٩٨]».

---

(٢٩٦) ذيل الفصيح ١٠٧.

(٢٩٧) ذيل الفصيح ١٠٦.

(*) الأرقام هنا وفيما بعده للصفحات فى ذيل الفصيح.

(٢٩٨) لف القماط ٤٩.

رابعًا

جهود العراقيّين فى الميزان

رأينا فى بيان مقاييس التخطئة عند علماء العراق أنهم يميلون إلى الأخذ بالأفصح المشهور من كلام العرب، للقياس عليه وترك ماعداه مما هو فصيح أحيانًا، ونادر أو شاذ أو رديء أحيانا أخرى، بعضهم صرّح بذلك المقياس، كالفراء وثعلب والجواليقى وابن الجوزى، وبعضهم الآخر لم يصرح ولكن عرفنا ميله إلى الأفصح من تخطئته لموادّ وردت فى لغات فصيحة أو قليلة. وعرفنا كذلك أن هذا المقياس قد جرّهم جميعا إلى عدم الاعتداد بالقراءات القرآنية التى تضم لغاتٍ مختلفةً والتى كان سبيلُها الروايةَ لا الدرايةَ. وكذلك عدم الاعتداد بما ورد فى الأحاديث الشريفة التى صَرّح بعضهم بأنها ملحونة من تغيير الرواة وسكت عنها بعضهم الآخر. وكذلك عدم الاعتداد بأشعار المُحْدَثِينَ إذ ورد فيها ما يخالف آراءهم فى التنقية اللغوية – وكان أوّلَ مَنْ صَرّح بذلك الأصمعيُّ – وفى مجال اللغات ترتب على مقياسهم عدم الأخذ بلغات فصيحة مشهورة، كلغات بنى أسد وتميم وأهل الحجاز وغيرهم – على ما تقدم.

وكان مما لاحظناه على هذا المقياس اضطرابُهُ عند كل منهم، يستوى فى ذلك المتشدد فى التنقية وغيره، فهم جميعًا تشددوا فى التغيير الذى يصيب ألفاظ اللغة: كالتشديد والتخفيف والهمز وفَعَلَ وأَفْعَل والمطاوعة والتصغير والنسب والمصادر والجموع – أما التغيير الذى قد يصيب التركيب – كالتقديم والتأخير والفصل بين أجزاء الجملة والتبادل بين حروف الجر والإعمال وغير ذلك – فقد تساهل بعضهم فيه على حين تشدد بعضهم الآخر، وكان التساهل والتشدد مبنيين على المذهب الذى اختاره كل منهم. فعلماء التنقية من الكوفة تساهلوا – كالكسائى والفراء – وعلماء البصرة تشددوا، وكان رَأْسَ المتشددين الحريريُّ الذى أرادها لغةً مثاليةً مختارةً.

ثم كان مما لاحظناه على هذا المقياس كذلك أن الزمن لم يُؤَثِّرْ فيه، بمعنى أن المقياس الذى كان فى القرن الثانى الهجرى – زَمَنَ الكسائى – هو نفسه المقياس الذى كان فى

القرن السادس الهجرى - زمنَ البغدادى - وكنا نتوقع شيئا من تصويب اللاحق لما خطَّأ السابق، نتيجة لما قد يظهر للأول مما خفى على الثانى، أو نتيجة لكثرة الاستعمال وغلبته.

ولكنا لم نجد من التساهل شيئا يسترعى الانتباه، اللهم إلا فى مجال دلالة بعض الكلمات، وكان أوَّلَ من بدأ بذلك ابْنُ قتيبةَ الذى ردّ على ابن السكيت فى تخطئة قولهم: خرجنا نَتَنَزَّهُ، ثم توسع فى هذا الأمر من بعده البغداديُّ ، الذى لم يَرَ الحمل على المجاز أو تخصيص العام غلطًا تخطَّأ به العامة، وإن لم يلتزم هو ذلك - كما بيناه -

وبعد هذا الذى لاحظناه على المقياس العراقى فى التخطئة علينا أن ننظر داخل هذه الجهود؛ لنتبين مقدار ما كان لها من صحة وفساد، ومن استيعاب لما وقع داخل العراق فى زمنها من أخطاء، ثم لنتبين: أنجحت هذه الجهود أم كان مقدرًا لها الفشل؟ وأسبابَ ذلك كلِّه، فالأمر إذَنْ يستدعى أن ننظر فى التنقية العراقية من نواحٍ ثلاثٍ هى: صحة الحكم أو خطؤه، وتمام الاستقراء أو قصوره، ونجاح هذه الجهود فى وقف اللحن أو إخفاقها فى ذلك.

(أ) صحة الحكم أو خطؤه:

هل كانت تلك التغييرات التى أصابت الألفاظ والتراكيب من قبيل اللحن كما حكم العراقيون؟ أو أنهم بالغوا فى الحكم بالتخطئة، وأخرجوا عن اللغة الصحيحة ما ينبغى أن يكون منها؟ فضيَّقوا بذلك على أنفسهم وعلى غيرهم، واستحقوا الهُزْء والسخرية التى كانت تأتيهم من قِبَلِ العامة وبعض الخاصة ممَّن لحَّنوه.

وليس بوُسْعِنَا أن نجمع كل ما جاء به هؤلاء العلماء من أخطاء لنحكم له بالصحة والتوفيق، أو عليه بالخطأ والجور، لكن هناك من الانحرافات التى ذكروها ما لاسبيل إلى الشك فى أنه من قبيل الخطأ الذى لم يصوِّبه أحد، وجهودُهم فى هذا محكومٌ لها بالصحة والتوفيق: فتوهُّمُ أصالة التاء وجعلُها من بنية الكلمة فى (دَوَاة) ثم فى النسب إليها على هذا الأساس وهو: داوِتِيٌّ - بإثبات التاء - أمر غير مقبول، ولم يصححه أحد من العلماء، ولم يرد عن العرب. وتوهُّمُ أصالة التاء فى (مختار) ثم تصغيرُها - على وَفْقِ هذا التوهم - على: مُخَيْتِير، أمرٌ لم يرد عن العرب - وإن وقع فيه عالم كالأصمعى - وتشديد ياء التصغير فى: رُجَيِّل وحُجَيِّر - مصغَّرَىْ: رَجُل وحَجَر - أمرٌ لم يرد ولم يَقُلْ به أحد.

واستعمال الظرف (عند) مجرورًا بحرف الجر (إلى) لم يرد عنهم أصلا، وهو كذلك غير صحيح. ولم يَرِدْ عنهم هذا الحذف الذى أصار جملة: ما يدريك إلى: مَدْرِيك. وحذف ألف المدّ من لفظ الجلالة فى قولهم: لا والله، لم يرد عن العرب إلا فى رجز منسوب إلى أعشى همدان، وهو قوله:

مَـنْ دَعَـا لى غُـزَيِّـلى أربح اللّهُ تِجَـارَتَـهْ
وخِـضَـاب بِـكَـفِّـهِ أَسْـوَد اللونِ قَـارِتَـهْ

وقد حكم عليه الأصمعى بأنه من وضع ابن دأب[1].

فهذه الأمثلة وغيرها مما يضارعها لا تكون تخطئتهـا من قبيل التشـدد، ولا يصح تصويبها من قبيل التساهل مع العامة أو غيرهم، وإنّ شاعت على الألسنة.

على أن هناك من الأخطاء التى ذكرها علماء التنقية ما يتأرجح فيه الرأى بين الصحة والفساد؛ لورود بعض ما يصححه فى شعر أو قراءة قرآنية أو حديث شريف، أو لتأويله على وجه يخرجه عن الخطأ، ونتناول الآن بعض الأساليب التى ذكروها:

* **زيد أفضل إخوته (الدّرّة ١١):**

لم يكن الحريرىُّ أوَّلَ من منع مثل هذا الاستعمال، فقد سبقه إلى ذلك الزجاجُ[300] (ت – ٣٠١ هـ) ثم أبو سعيد السـيرافى النحوى[301] (ت – ٣٦٨ هـ) الـذى عاب رئيسَ المناطقة؛ لأنه لم يفرق فى الصحة بين: زيد أفضل إخوته، و: زيد أفضل الإخوة.

ومَبْنَى التخطئة فى الاستعمال المذكور أن أفعل التفضيل المضاف إلى معرفة لا يجرد من معنى التفضيل، ولا يكون إلا بعض ما أضيف إليه، فلا يصح أن يقال: حمارُك أفضلُ البغال، ولا زيد أفضل النساء؛ للمغايرة فى الجنس، فلا يكون مضافًا إلى ما هو داخل فيه، ومثله: زيد أفضل إخوته، لأن إخوةَ زيد غَيْرُهُ، فلا يكون زيد داخلًا فى جملتهم، بدليل أنك لو سئلت عن إخوة زيد لعـددتهم دونه، وهـذه المغايـرة هى التى أفسدت الأسلوب، وتصحيحُهُ أن يحوّل التعريف بالإضافة فى (إخـوته) إلى التعـريف بالألف واللام، فيقال: زيد أفضل الإخوة، إذ زَيْدٌ حينئذ داخل فى جملة الإخوة، هذا ما قالوه.

(٢٩٩) الموشح للمرزبانى ١٧٣.
(٣٠٠) انظر: عنوان المسرة ٤١ وكشف الطرة ٢٥ – ٢٦ والخفاجى على الدرة ١٩.
(٣٠١) انظر: المقابسات للتوحيدى، فى المناظرة بينه وبين متى بن يونس ٧٨.

ولكنْ لم يُسَلِّمْ ابن خالويه[٣٠٢] بالمنع، بل أجاز ذلك، اعتمادًا على أنه لا فرق بين التعريفين - بالإضافة وبأل - فأفضل إخوته بمعنى أفضل الإخوة، كقوله تعالى: ﴿يَتْلُونَهُ حَقَّ تِلَاوَتِهِ﴾ أي: حق التلاوة، واعتمادًا على أنه قد ورد أن الفرزدق حين سئل عن رجل قال: هو أشعر أهل حَلْبَته، أي جماعته وأولاد عمه، وقيل فى علىّ رضى الله عنه: هو أفضل أهل بيته، كما وردت بذلك الأشعار ومنها:

قـتلتُ بـعبـدالله خَـيْـرَ لِـدَاتِـهِ ... ذُؤَابًا فلم أفخرْ بذاك وأجزعا

فلم أر قـومًـا مثلَهم خيرَ قـومِهم ... أقـلَّ بـه مَنًّـا على ذَمِّهم فخـرا

يـا خيـرَ إخـوانـه وأعـطفهـم ... عـليـهـمْ راضـيًـا وغـضـبـانـا

وواضحٌ من هذا أن ابن خالويه يجيز الأسلوب مع بقاء معنى التفضيل المقتضى للمشاركة والزيادة، لكن الشهاب الخفاجي يجيزه على نحوٍ آخَرَ، هو: الخروج بالتفضيل عن أصل وضعه إلى مطلق الاتّصاف بالحدث - كاسم الفاعل أو الصفة المشبهة - أو إلى المفاضلة عليه وعلى كل ما سواه لا عليه وحده، فيصير معنى الأسلوب: الأفضل من بينهم، أو أفضلهم، ولا يجيزه مع بقائه على أصل وضعه الذى هو قصد المفاضلة على المضاف إليه وحده، لما فيه من إضافة الشىء إلى نفسه، وإذَنْ فمدار التصويب أو التخطئة متعلق بقصد المتكلم، فإن لم يُرِدْ من اسم التفضيل معنى (مِنْ) جاز عند الجميع، أما إن أراد فلا يجوز إلا عند ابن خالويه قياسًا؛ على المضاف إلى ما فيه أل.

ويبقى بَعْدُ أن نقول: هل من حقّ المتكلم الخروجُ باسم التفضيل عن أصل وضعه؟ قال المبرد: هو صحيح مطّرد، وقال ابن مالك فى (التسهيل): الأصح قصره على السماع، قال أبو حيان: لِقِلَّةِ ما ورد من ذلك[٣٠٣]، ولعل هذا كفيلٌ بترجيح ما اختاره الحريرى وغيره من المنع.

* **يستأهل الإكرام (الدرة ٣):**

أوّلُ من أنكر ذلك الأصمعىُّ[٣٠٤] ثم تبعه ابْنُ قتيبة[٣٠٥]، ثم الحريرىُّ وغيرهما، ومبنى التخطئة أن صيغة (استفعل) تفيد الطلب، فاستأهل بمعنى طلب الإهالة - هذا هو الوارد عن العرب - ولم يرد يستأهل بمعنى: يستوجب ويستحق، أما ما ذكره ابن برّى من أن

---

(٣٠٢) انظر: عنوان المسرة ٤١.
(٣٠٣) همع الهوامع ١٠٣/٢.
(٣٠٤) اللسان (أهل).
(٣٠٥) أدب الكاتب ٣١٦.

أبا القاسم الزجاجيّ روى لأبي الهيثم خالدٍ الكاتبِ قولَه يخاطب إبراهيمَ بْنَ المهديّ لما بويع بالخلافة:

وكنتَ للرحمة مستأهلاً إن لم يكن منك بمستأهل

فقد قال عنه الزجاج: إنه ليس من الفصيح؛ لأن خالدًا مولّد وليس بحجة[٣٠٦]، لكن الأزهريّ أجازه على أنه لغة، فقد سمع أعرابيا فصيحا من بني أسد يقول لرجل شكر عنده يدًا أوليها: تستأهل ياأبا حازم، وحضر ذلك جماعة من الأعراب فما أنكروا قوله[٣٠٧]. ووافق الأزهريَّ على ذلك الفيروز اباديُّ والزمخشري والصاغاني فقالوا: إنها لغة جيدة، وأجازه غيره على أن تكون الصيغة للصيرورة؛ قياسًا على: استأسد الرجل، واستنوق الجمل – أي صارا كالأسد وكالناقة – فإذا استعمل استأهل بمعنى صار أهلاً كان قياسًا جائزًا[٣٠٨]، وأجازه آخرون على أن تكون للطلب التقديري، كاستخرجت الوَتِدَ، كأنّ فِعْلَهُ الذي أوجب له ذلك طَلَبَ له الإكرام وأن يكون أهلاً له[٣٠٩].

والذين أجازوا الاستعمال – على جعله للصيرورة أو الطلب – يؤخذ عليهم أن زياداتِ الأفعال ومعانيها سماعيةٌ وليست قياسًا مطّردًا – على ما جاء في شرح الشافية[٣١٠] – لكنّا نرى أن قَصْرَ معاني الزيادة على العرب – وبخاصة في صيغة (استفعل) من قبيل التشدد، إذ غلب استعمالها عندهم للطلب صريحًا أو تقديرًا، قال ابن سيده في (المخصص): «قال أبو علي: اعلم أن أصل استفعلت الشيء في معنى: طلبته واستدعيته وهو الأكثر، وماخرج عن هذا فهو يحفظ وليس بالباب» ومعنى كلامه أن مجيء (استفعل) لغير الطلب يحفظ ولايقاس عليه، ومقابله أن مجيئه للطلب يقاس عليه. ثم نقل ابن سيده قول سيبويه وهو: «فالباب في (استفعل) أن يكون للطلب أو الإصابة[٣١١]. ومثله ماجاء عن ابن يعيش وهو قوله: «والغالبُ على هذا البناء الطلبُ والإصابةُ، وماعدا ذَيْنِكَ فإنه يحفظ حفظًا ولايقاس عليه»[٣١٢].

كذلك إجازة هذا الأسلوب على جعله لإفادة الصيرورة راجحةٌ أيضًا، لغلبة استعمال (استفعل) للصيرورة في أسماء الأعيان والجواهر، فيقاس عليه؛ إذ ما قيس على الكثير

---

(٣٠٦) عنوان المسرة ٥١.
(٣٠٧) اللسان (أهل).
(٣٠٨) لف القماط ٦٧.
(٣٠٩) لف القماط ٦٧.
(٣١٠) شرح الشافية ٢٤.
(٣١١) المخصص ١٤/١٨٠.
(٣١٢) ابن يعيش ٧/١٦١.

الوارد من كلام العرب فهو من كلام العرب، يُعَزِّزُ هذا كلّه ورودُ السماع بهذا الاستعمال في الشعر وفي النثر، وحكاية اللغويين بأنه لغة جيدة.

* بينا زيدٌ جاء إذْ حضر عمرو (الدرة ٨٤).

يُفَرِّقُ الأصمعيُّ بين بينا وبينما، من حيث وقوعُ (إذْ) بعد كل منهما، فهو يرى وقوعها بعد (بينا) غير فصيح - على ما صرح به ابن الحاجب في الكافية[٣١٣] - فكان الأصمعي لا يستفصح إلا تركها - إذ وإذا في جواب: بينا وبينما - لكثرة مجيء جوابها بدونهما، أو هو محال - كما جاء في الدرة - وتبعه في ذلك ابن قتيبة والحريري[٣١٤]؛ لأنه لم يسمع عن العرب، ثم لأن بين بمعنى حين، ولا يجوز أن تقول: حين جلس زيد إذ جاء عمرو، وبهذا حاجّ محمدُ بن عبد الملك ابنَ السكيت الذي كان يراه من كلام العرب.

وأما (بينما) فيجوز الإتيان بعدها بإذ أو بإذا، وقد سمع كل منهما، وفي توجيه هذا يقول الحريري: «وليس ببِدْعٍ أن يتغير حكم بَيْنَ بضم (ما) إليه: لأن التركيب يُزِيل الأشياء عن أصولها ويُحِيلُها عن أوضاعها ورسومها[٣١٥]».

وإذا كان الأصمعي يَعتدُّ في ذلك بالسماع الذي جاء عليه قول أبي ذؤيب:

بَيْنَا تَعَانُقِهِ الكُمَاةَ وروغِهِ ... يومًا أُتِيحَ له جريءٌ سلفعُ

فقد جاء السماع أيضاً بما ضعفه أو أحاله، جاء من الشعر قول حُمَيْدٌ الأرقط:

بَيْنَا الفتى يَخْبِطُ في غَيْسَاتِهِ ... إذ انتمى الدهرُ إلى عفراتِهِ[٣١٦]

وقول الآخر:

بينا كذلك إذ هاجت هَمَرَّجَةٌ ... تُسْبِي وتَقْتُلُ حتى يسأمَ الناسُ[٣١٧]

وقول الآخر:

ألا مَنْ مُبْلغ النعمان عني ... فبينا المرءُ أغْرَبَ إذ أراحا[٣١٧]

وقول القُطَامِيّ:

فبينا عُمَيرٌ طامحُ الطَّرْف يبتغي ... عُبادة إذ واجهتْ أصْحَمَ ذا خَتْرِ[٣١٧]

---

(٣١٣) شرح الكافية ١١٣.
(٣١٤) انظر: أدب الكاتب ٣٢٧ ودرة الغواص ٨٤.
(٣١٥) درة الغواص ٨٦.
(٣١٦) اللسان (بين).
(٣١٧) اللسان (بين).

بل جاءت إذا – التى للمفاجأة – فى جواب بينا أيضًا، فى قوله:

فبينا نسوسُ الناسَ والأمرُ أمرنا ... إذا نحن فيهم سُوقةٌ تتكفّفُ

كما جاء فى غير موضع من الحديث، ومن ذلك: حديث أبى هريرة، وفيه: «فلما قدمت على النبى ﷺ بايعته، فبينا أنا عنده إذ طلع الغلام» (البخارى ١٩١/٣) وحديث الإفك عن عائشة، وفيه: «فبينا هما جالسان وأنا أبكى إذ استأذنت امرأة» (البخارى ٢٢٩/٣) وحديث مالك بن أنس، وفيه: «بينما أنا جالس فى أهلى حين مَتَعَ النهارُ إذا رسول عمر ابن الخطاب يأتينى فقال: أجب أمير المؤمنين» (البخارى ٩٦/٤) وفى مواضع أخرى من الحديث[٣١٨].

كما جاء فى قول الإمام على رضى الله عنه – وهو من الفصاحة بحيث هو –: «بينا هو يستقيلها فى حياته إذ عقدها لآخر بعد وفاته»[٣١٩] وكل ما فى الأمر أن الأكثر مجىء الجواب من دون إذ وإذا، ولكن الكثرة لا تدل على أن المكثور غير فصيح، بل تدل على أن الأكثر أفصح، وقد وقع كذلك فى استعمال كثير من العلماء على وجه الكثرة، ونذكر من ذلك الأصفهانى فى كتابه (الأغانى) الذى استعمل كثيرًا ماخطّأ الأصمعى وغيره كقوله: «بينا نحن محاصرون مدينة كذا وكذا إذ سمعنا رجلًا فصيح اللسان»، وقوله: «بينا أنا وصديق لى من قريش نمشى ليلًا إذ بظِلٍّ نِسوةٍ فى القمر[٣٢٠]».

ونحن – وإن كان لنا رأى فى حجيّة استعمال العلماء – نرى أن كثرة الاستعمال مع ما يضم إليها من شواهدَ دليلٌ على درجة من الفصاحة التى تضارع اختيار الأصمعى، فالأسلوبان واردان جائزان على درجة واحدة من الفصاحة.

* نَعَمْ وبَلَىٰ (الدرة ٣٦٠).

كل من (نعم وبلىٰ) حرف جواب، لكنّ لكل منهما موقعًا خاصًا به لا يَشْرَكُهُ فيه الآخر، ففى (شرح الكافية) أن نَعَمْ مقررة لما سبقها، أى مثبتة لما سبقها من كلام خبرىّ أو استفهامىّ، سواء أكان هذا مثبتًا أم منفيًّا، فالخبرىّ نحو: نعم – فى جواب: قام زيد – أى: نعم قام، و: نعم – فى جواب – قام زيد – أى: نعم ما قام، والاستفهامىّ نحو:

(٣١٨) انظر على سبيل المثال: البخارى ٨١/٢، ١٤٢/٤، ١٥٤/٤، ٢١٠/٤، ٢/٢/٤.

(٣١٩) شرح الكافية ١١٣/٢.

(٣٢٠) الأغانى ٤٧٦/٢، وانظر على سبيل المثال: ٥٥/١، ٧٨، ١٤٧، ١٦٠، ٢٧٥، ٦١٠/٣، ٧٤٤، ٢٩٤/١٥، ٢٩٨، ٤٥٦، ٥٧١.

نَعَمْ – فى جواب: لم يقم – فهى فى الاستفهام لتقرير ما بعد الأداة: مثبتًا أو منفيًا، وليست للتصديق؛ لأن التصديق إنما يكون للخبر، ومن ثَمّ قال ابن عباس رضى الله عنهما: لو قالوا فى جواب ﴿أَلَسْتُ بِرَبِّكُمْ﴾: نعم، لكان كفرًا. وأما بَلَىٰ فمختصة بإيجاب النفى سواء أكان مجردًا نحو: بلى – فى جواب القائل: ما قام زيد – أى: بلى قد قام، أم مقرونًا باستفهام، فهى إذَنْ لنقض النفى الذى بعد الاستفهام، كقوله تعالى: ﴿أَلَسْتُ بِرَبِّكُمْ قَالُوا بَلَىٰ﴾ أى: بلى أنت ربنا[٣٢١].

هذه التفرقة فى الاستعمال هى ما تمسك به الحريرى حين خطّأ الخاصة فى الخلط بين الحرفين، لكن جاء فى الحديث وقوع بلى فى الاستفهام المجرد حيث المَحَلُّ لِنَعَمْ، ففى صحيح البخارى (كتاب الأيمان) أنه عليه الصلاة والسلام قال لأصحابه: «أَتَرْضَوْنَ أن تكونوا رُبُعَ أهل الجنة؟ قالوا: بَلَىٰ»[٣٢٢]، وفى صحيح مسلم فى (كتاب الهبات): «أيسرُّكَ أن يكونوا لَكَ فى البِرِّ سواء؟ قال: بلى، قال: فلا، إذَنْ. وفيه أيضًا: «أنت الذى لقيتنى بمكة: فقال له المجيب: بَلَىٰ»[٣٢٣].

وأما وقوع نعم جوابًا لنقض النفى المقرون بالاستفهام– وهو موضع بلى– فقد جاء به قول جَحْدَر:

أَلَيْسَ الليلُ يجمعُ أمَّ عمرو وإيّانا فَذَاكَ بنا تَدانِ
نَعَمْ وترى الهلالَ كما أراه ويعلوها النهارُ كما عَلاَنِي[٣٢٤]

أى: نعم إن الليل يجمع أم عمرو وإيّانا، كما جاء به الحديث حين قال النبى ﷺ للأنصار: «ألستم تَرَوْنَ ذلك؟ قالوا: نعم» يعْنُونَ: بَلَىٰ نراه[٣٢٥]، ومن هنا أجاز ابن مالك– وهو ممن يَسْتشهد بالحديث– أن تقع نعم موقع بلى، قال فى التسهيل: «بلى، لإثبات نفى مجرد أو مقرون باستفهام، وقد توافقها نعم بعد المقرون[٣٢٦]»، ولم يقيده بضرورة الشعر.

---

(٣٢١) شرح الكافية ٣٨١/٢.
(٣٢٢) مغنى اللبيب ١٠٤/١ وانظر: صحيح البخارى ١٠٢/٢٣ (المطبعة البهية المصرية).
(٣٢٣) مغنى اللبيب ١٠٤/١ وانظر: صحيح مسلم ٦٨/١١ (المطبعة المصرية) الطبعة الأولى.
(٣٢٤) مغنى اللبيب ٢٦/٢، ٢٧.
(٣٢٥) كشف الطرة ١٥٩.
(٣٢٦) التسهيل ٢٤٥.

وفى ابن يعيش: «وقد ذهب بعض المتأخرين - يعنى من البصريين - إلى أنه يجوز أن يقع نعم موقع بلى، وهو خلاف نصّ سيبويه، وأحسن مايُحمل عليه كلام هذا المتأخر أن نعم إذا وقعت بعد نفى قد دخل عليه الاستفهام كانت بمنزلة بلى للإثبات، لأن النفى إذا دخل عليه الاستفهام رُدَّ إلى التقرير، وصار إيجابًا، ألا ترى إلى قوله:

ألستم خَـيْرَ من ركـبَ المـطايـا وأنْـدَى العالمـين بـطونَ راحِ ؟

فإنه أخرجه مُخرج المدح، ويقال: إن الممدوح اهتزّ بذلك، فعلى ذلك لايقع نعم فى جواب ما كان من ذلك إلا تصديقًا لفحواه، كما يقع فى جواب الإيجاب فاعرفه[٣٢٧]».

والمقصود من ذلك أن نعم هنا - بعد النفى المقرون باستفهام - تكون تقريرًا للخبر المثبت المؤول من الاستفهام مع النفى، لا تقريرًا لما بعد همزة الاستفهام، ذلك لأن المعنى على الإثبات عند دخول الاستفهام الإنكارى على النفى، بدليل العطف عليه مثبتًا فى قوله تعالى: ﴿أَلَمْ نَشْرَحْ لَكَ صَدْرَكَ * وَوَضَعْنَا عَنْكَ وِزْرَكَ﴾ أى: شرحنا ووضعنا.

وجاء فى مغنى اللبيب قول ابن عصفور: «أجْرَتْ العربُ التقريرَ فى الجواب مُجْرَىَ النفى المحض، وإن كان إيجابًا فى المعنى، فإذا قيل: ألم أعطك درهمًا؟ قيل فى تصديقه: نعم، وفى تكذيبه: بلى، وذلك لأن المقرر قد يوافقك فيما تدّعيه، وقد يخالفك، فإذا قال: نعم، لم يُعلم: هل أراد: نعم لم تُعطنى - على اللفظ - أو نعم أعطيتنى - على المعنى - فلذلك أجابوه على اللفظ، ولم يلتفتوا إلى المعنى»[٣٢٨].

ومن كلام ابن عصفور هذا يتضح السرّ الذى دفع العلماء إلى منع إحلال كل من نعم وبلى محل صاحبه، وهو خشية اللبس فى فهم المراد نفيًا أو إثباتًا. ويتبع ذلك أن يكون سؤالٌ هو: هل يُفْهم من ذلك جوازُ الإحلال عند أمن اللبس؟

يتّجه ابن هشام فى مغنى اللبيب إلى جواز ذلك، ونَقَلَهُ عن جماعة من المتقدمين والمتأخرين، منهم أبو علىّ الشَّلَوْبين، وعبارته: «إذا كان قبل النفى استفهام، فإن كان على حقيقته، فجوابه كجواب النفى المجرد، وإن كان مرادًا به التقرير، فالأكثر أن يجاب بما يجاب به النفى؛ رَعْيًا للفظه، ويجوز عند أمن اللبس أن يجاب بما يجاب به الإيجاب؛ رعيًا لمعناه، ألا ترى أنه لا يجوز بعده دخول (أحد) ولا الاستثناء المفرغ، لا يقال: أليس أحد فى الدار؟ ولا: أليس فى الدار إلا زيد[٣٢٩]».

---

(٣٢٧) ابن يعيش ٨/١٢٣، ١٢٤. (٣٢٨) مغنى اللبيب ٢/٢٢. (٣٢٩) مغنى اللبيب ٢/٢٦.

ونحن نميل إلى هذا الذي اختاره الشلوبين وغيره، فيصحّ إحلال نعم محل بلى، على شرطه – وهو أمن اللبس في الجواب – وذلك عندما يراد التقرير من الاستفهام المقرون بالنفي، مراعاةً للمعنى المراد تقريره، وعليه يُحمل كلام جَحْدَر السابق، فَنَعَمْ فيه جواب لما قدّره هو في اعتقاده من أن الليل يجمعه وأم عمرو، وجاز ذلك لأمن اللبس؛ لعلمه أن كل أحد يعلم أن الليل يجمعه وأمّ عمرو(٣٣٠).

وعليه يُحمل كذلك إجابة الأنصار بِنَعَمْ للنبي عليه الصلاة والسلام، عندما سألهم: ألستم تَرَوْنَ لهم ذلك؟، لما قد علمه من أنهم يريدون: نعم، نعرف لهم ذلك.

كذلك يُحمل عليه استعمالٌ لسيبويه في باب النعت من كتابه في مناظرة جرت بينه وبين النحويين قال: «وإن زعم زاعم أنه يقول..... قيل له: ألست تعلم أن الصفة إذا كانت للأول فالتنوين وغير التنوين سواء؟.... فإنه لابد أن يقول: نعم،.... فإذا قال ذلك قلت: أفَلَسْتَ تجعل هذا العمل... بمنزلته إذا كان؟.... فإنه قائل: نعم(٣٣١)»، ولا وجه لحكم ابن الطَّراوة على سيبويه باللحن على ماقرره ابن هشام في المغني(٣٣٢).

ولا نكاد نجد فرقًا كبيرًا بين أمن اللبس – الذي صُحِّحَ به هذا الإحلال والذي هو أمرٌ طارئ على أصل الوضع – والعُرْف، الذي عبر به الكِرْمانيّ حين قال: لو قيل لزيد: أليس لعمرو في ذمتك ألف درهم؟ فقال: نعم، يكون مُقِرًا، كما لو قال: بلى؛ لأن مدار ذلك على العرف(٣٣٣).

أما إحلال بَلَى محل نعم، فليس من أصل الوضع، ولم يُشْتَهَرْ في عرف، إذ ألغت العامة استعمال بلى أصلًا في الجواب، ووحّدت أحْرُفَهُ في: نعم للإثبات ولا للنفي، وما جاءت به الأحاديث السابقة فمن تحريف الرواة – أو هو قليل لا تثبت به اللغة – على ما جاء في همع الهوامع ومغني اللبيب(٣٣٤).

(ب) تمام الاستقراء أو قصوره:

ليس من الحق أن نجزم أو نظن أن كتب اللحن بالعراق قد جمعت كل مظاهر الانحرافات التي ظهرت منذ تولّى أصحابها تخليص اللغة مما أصابها من فساد وخلل؛ إذ

---

(٣٣٠) مغني اللبيب ٢٧/٢ وفي البيت تخريجات أخرى ذكرها المغني.

(٣٣١) كتاب سيبويه ١٩/٢.

(٣٣٢) مغني اللبيب ٢٦/٢.

(٣٣٣) كشف الطرة ١٥١.

(٣٣٤) همع الهوامع ٧٢/٢، مغني اللبيب ١٠٤/٢.

غير ممكن لعدد قليل مثلهم أن يتتبع ما كان يجرى بالعراق - على اتّساعه - من لحن على ألسنة الشعراء والكتّاب والمترجمين وعامة الشعب، ومن هنا كان لنا أن نصف هذه الجهود بالقصور، أى بعدم استيعابها لما وقع بالعراق من أخطاء ، بل نتجاوز ذلك إلى القول بأنها أخذت بالسهل من أمور اللحن وتركت ما هو أخطر منه، وبعبارة أخرى: وضعت هذه الجماعة نُصْبَ عينيها انحرافاتٍ لغويةً مشكوكا فى تخطئتها - لجريانها على وجهٍ ما - حتى لقد صوّبها بعض منهم، وتركت انحرافات لغوية أخرى لا سبيل إلى الشك فى تخطئتها، وكانت بمثابة خطر داهم على الاستعمال اللغوى السليم، ونقصد بهذه الانحرافات الخطيرة ما ظهر على أساليب المترجمين من اللغات المختلفة إلى اللغة العربية، إذْ كانوا يُخْضِعُونَ اللغة العربية لقوانين اللغات الأخرى - مع ما بين اللغات من اختلاف - ولم تَكُنْ ترجمة العلوم والآداب وليدة العصر العباسىّ، وإنما يرجع بدؤها إلى عصر بنى أميّة، وكان أوَّلَ من بدأها خالدُ بْنُ يزيدَ الأموى[٣٣٥] (ت - ٨٥ هـ) حفيد معاوية ، وهو الذى يسمّى حكيم بنى مروان، وقد تعلم صناعة الكيمياء فى مدرسة الإسكندرية على يد راهب رومىّ، ثم أمر بنقلها إلى العربية، فترجمها له رجل يُدْعَىَ إسطفان القديم، وكان هذا أول نقل فى الإسلام من لغة إلى لغة، وازدهرت الترجمة فى العصر العباسىّ ولاسيّما زَمَنَ المنصور والرشيد والمأمون وتنوعت مظاهرها من علوم الفلك والطب والفلسفة وغيرها.

أما هؤلاء الذين قاموا بالترجمة فلم يكن أكثرهم من المسلمين، بل كان بعضهم من السُّرْيان أصلاً ولغةً، كآل بَخْتَيْشُوعَ وآل حُنَيْن، وكان بعضهم من الصابئة أو الحَرّانيين، ومنهم كذلك من كان من اليهود كآل ماسَرْجَوَيْه، أو من الفرس كآل نُوبَخْت.

وإذا كان للترجمة أثرها المحمود فى حياة العراقيين فقد كان لها أثرها السّيّئ فى لغتهم، أما أثرها المحمود فى حياتهم فإن تعريب الكتب اليونانية وغيرها من الفلسفة والهندسة والطب والفلك قد أتاح لهم الاطّلاع على جوانبَ مفيدةٍ من ثقافات الأمم الأخرى، ويَسَّرَ السبيل أمامهم للتقدم والازدهار فى مجالات كثيرة، وأما أثرها السّيّئ، فلِمَا جدّ على اللغة العربية من ألفاظٍ وأساليبَ لم يكن للعرب بها عهد، وقد كان لهذا الأمر الأخير خطره، إذ تتوقف صحة الترجمة وفسادها على مبلغ تمكن المترجم من اللغتين المترجَم منها والمترجَم إليها، وهنا كان داء العربية فى مترجميها، إذ كان أكثرهم غير متمكن إما من

(٣٣٥) مصادر الدراسات الأدبية ١/١٢٠.

العربية، وإما من الأجنبية، وإما منها معًا، والسبب فى ذلك أن أكثر المترجمين كانوا من السريان الذين لم يتأثروا بالثقافة الإسلامية، بل كانت لهم نظمهم التعليمية التى عرفوها قبل الإسلام، حتى إنهم لم يهتموا بتعليم أبنائهم مع أترابهم فى مدارس إسلامية، فكانت لهم مدارسهم الخاصة فى الأديرة، وقلَّ من اتصل منهم بالمعلمين العرب، كحُنَيْن بن إسحاق العبادى، الذى درس العربية على الخليل بن أحمد، والذى أضاف إلى معرفة العربية إجادة تامة للغة اليونانية – كما يقول ابن خلكان[٣٣٦]. أما الكثرة من المترجمين فقد أساءوا إلى العربية لعدم تمكنهم منها أو مما ينقلون عنه، أو منهما معًا، فكثر اللحن فى نقلهم، حتى حكى صاحب الفهرست[٣٣٧] عن بعض هؤلاء المترجمين أنه كان يلجأ إلى بعض الكتّاب ليقوّم له عبارته، وحتى قال السيرافى مصورًا جهل المناطقة باللغتين العربية واليونانية مع إعجابهم بما يقولون: «فترجموا لغةً هم فيها ضعفاء ناقصون بترجمة أخرى هم فيها ضعفاء ناقصون، وجعلوا تلك الترجمة صناعة، وادّعوا على النحويين أنهم مع اللفظ لا مع المعنى»[٣٣٨]، ويصور لنا ابن أبى أُصَيْبِعَةَ مبلغ ما كان عند بعض المترجمين من ضعف لغوى فيقول عن فثيدن الترجمان: «وجدت نقله كثير اللحن ولم يكن يعرف علم العربية أصلا»، وعن إسطفن بن بسيل: «وكان يقارب حنين بن إسحاق فى النقل، إلا أن عبارة حنين أفصح وأحلى» ويقول عن يوسف الناقل: «كانت فى عبارته لُكْنَة وليس نقله بكثير الجودة»[٣٣٩].

ويرجّح الدكتور محمد شكرى عياد أن الترجمة إلى العربية لم تكن من اليونانية مباشرة، بل كان المترجمون – ومعظمهم من السريان – يترجمون إلى السريانية أولًا، ثم إلى العربية بعد ذلك، وأن الترجمة السريانية كانت متأثرة إلى حد كبير باللغة اليونانية فى الكلمات وأساليب التعبير والنظام وبناء الجمل، إذ كانت الجملة السريانية تتبع اليونانية فى خاصتين من أظهر خصائصها، وهما: مرونة التركيب، وكثرة الحذف، فالجملة اليونانية لا تكاد تلتزم ترتيبا معيّنًا فيما عدا استعمال بعض الظروف، ثم هى تحذف ما استطاعت أن تحذف اعتمادًا على السياق – وقد تأثر السريان بذلك وإن أدى إلى الغموض أحيانًا[٣٤٠].

---

(٣٣٦) وفيات الأعيان ٤٥٥/١.

(٣٣٧) الفهرست ٣٤٦.

(٣٣٨) المقابسات ٨٠.

(٣٣٩) ابن أبى أصيبعة ٣٠٣/١، ٢٠٥.

(٣٤٠) كتاب أرسطو طاليس فى الشعر ١٦٦ – ١٦٧.

وبخصائص الجملتين: اليونانية والسريانية. كانت الترجمة إلى العربية تتم دون مراعاة لما يميزها عن غيرها من اللغات، وكانت في أغلب أمرها ترجمة لفظية، على معنى أنهم كانوا يحرصون على ترجمة الألفاظ دون مراعاة للمعانى التى قد يصيبونها أحيانًا، وقد تستغلق عليهم أحيانًا أخرى.

ونتناول الآن مثالاً لفساد لغة الترجمة فى العراق، ونعجب كيف كان ذلك الفساد فى العصور الأولى أيام التنقية اللغوية ولم ينَلْ من علمائها الاهتمام الكافى، فيوجهوا جهودهم إلى محاربته أو تقويمه، وبين أيدينا كتاب أرسطوطاليس فى الشعر، الذى نقله أبو بِشْر مَتّىٰ بن يونس القُنَّائى من السريانية إلى العربية.

وقد عاش مَتّىٰ فى بغداد فى أواخر القرن الثالث وأوائل القرن الرابع وحظى بمكانة عظيمة فى الفلسفة والمنطق، فقد آلت إليه رئاسة المنطقيّين فى عصره، كما فسر الكتب الأربعة فى المنطق بأسْرِها، وعليها يُعَوِّلُ النـاسُ فى القـراءة – على ما يقول ابن النديم(٣٤١).

وترجع ضحالة متّىٰ اللغوية إلى أنه لم يتتلمذ على أحد من علماء العربية، فمن أساتذته أبو يحيى المَرْوَزِيّ، الذى كان – مع فضله – لا يحسن غير السريانية، وجميع كتبه فى المنطق وغيره مدوّن بها، ومنهم قُوَيْرِىّ الذى كان مفسرًا، وكتبه مطروحة مجفوّة، لأن عبارته كانت غَلِقَة، وقد أظهرت لنا المناظرة التى تَمَّتْ بين أبى سعيد السيرافى ومتى بن يونس فى مجلس الوزير أبى الفتح الفضل بن جعفر بن الفرات إلى أىّ مدى كان مَتّى هذا جاهلاً باليونانية وبالعربية، أما جهله باليونانية فيتضح من قول أبى سعيد له: فأنت إذن لستَ تدعونا إلى علم المنطق، بل إلى تعلم اللغة اليونانية، وأنت لا تعرف لغة يونان فكيف صرت تدعونا إلى لغة لا تفِرّ بها؟ وأما جهله بالعربية فيتضح من خطئه فى الإجابة بنَعَمْ فى موضع بَلَىٰ، وفى عدم إدراكه لبعض الفروق اللغوية فى الاستعمال العربى – على ما جاء فى المناظرة(٣٤٢).

ولا تنتظرَنَّ بعد هذا من مَتّى أن ينقل بلغة عربية فصيحة، ولاسِيَّما هذه المعانى الجديدة، والأساليب المستحدثة التى ضمّها كتاب يونانىّ ككتاب (الشعر) والتى نظن

---

(٣٤١) الفهرست ٣٤١.

(٣٤٢) انظر المناظرة فى المقابسات ٦٨ – ٨٢.

أنه لم يكن على دراية تامة بما يريده أرسطو، فعمد إلى الترجمة الحرفية مع ما يصحبها من استغلاق المعنى أو قلق اللفظ أو التواء العبارة، ومن المرجح لدينا أن الذين كانوا يفهمون عن مَتّى ما يترجم لم يكن فهمهُم ناشئًا عما يقرءون من ترجمته وحدها، وإنما كانوا يتصيدون المعاني على وجه الإجمال، إذ لم تسعفهم دقة الترجمة وسلامة لغتها على أن يفهموا على نحو ما يفهمون من مؤلفاتهم العربية.

والقارئ لكتاب (الشعر) بترجمة مَتّى يظفر بكثير من الظواهر اللغوية التي حادت عن جادّة العربية، ونذكر منها:

* الإكثار من استخدام الروابط، فقد عرفت العربية ضمير الشأن رابطًا للجملة على نطاق ضيق، لكن مَتّى توسع في هذه الظاهرة متأثرًا باليونانية والسريانية اللتين يشيع فيهما ذلك، ولم يكن اتساعه في الإكثار وحده، وإنما استخدم كلمات أخرى غير الضمير لتؤدي مهمة الربط بين أجزاء الجملة أو بين الجمل المختلفة، وغرضه من ذلك أن يصل الكلام بعضه ببعض، أو أن يميزه بعضه عن بعض، فإذا كان متى قد استخدم الضمير (هو - هم) رابطاً في جملة: بمنزلة من يَضَعُ أن الخير هو واحد (٣٩) * وفي جملة: ولذلك صار أهل أدرياس هم متمسكون بالمديح والهجاء (٣٥) فإنه قد استخدم روابط أخرى منها:

(هكذا) في قوله: وهكذا هو أول من أظهر شكل صناعة هجاء (٤١) و (إنما هو) في قوله: وهي أن باب التعليم ليس إنما هو لذيذٌ للفيلسوف فقط، لكن لهؤلاء الأُخَر (٣٧).

و(غير أن) التي لم يكن يقصد بها الاستثناء في قوله: غير أنه ليس لنا في إنسان قبل أوميروس أنه عمل (٣٩).

ومن الروابط الأخرى:

(إلا أن) في غير الاستثناء أيضا، وحرف (الواو) الذي كان يستخف زيادته في أثناء الكلام، بل وجدنا عنده الجمع بين أداتي ربط، كما في قوله: وهذه التي هي هكذا أتى بها الوزن، كما أتى بيامبو (٣٩) يريد أن يقول: وهذه التي أتى بها الوزن، فزاد: (هي هكذا).

---

* الأرقام هنا وفيما بعد لصفحات كتاب الشعر لأرسطوطاليس.

وكما أعطى متّى نَفْسَهُ حَقَّ الإكثار من الروابط وتنويعها، أعطى نَفْسَهُ أيضًا حرية وضع الرابط بين أجزاء الجملة، فأحيانًا هو يتوسطها كما سبق، وأحيانًا أخرى يتقدم الرابط على جُزْءَىْ الجملة، - وهو أمر غريب - كما فى قوله: أما ذاك فهو مشبِّه ومُحَاكِى (كذا) واحد (كذا) بعينه أما بأوميروس سوفوقلس (٣٥) يريد أن يقول: إن سوفوكليس يشبِّه ويُحاكِى على نمط أوميروس. ولكنه قدم الرابط (هو) على جزءى الجملة.

* موافقة الفعل لفاعله فى العدد، أى الإتيان بعلامة التثنية والجمع عند إسناد الفعل للفاعل الظاهر: وقد كثرت هذه الظاهرة أيضا فى الترجمة، ومنها: وليس كالتى يعملون الشعراء (٣٦) ولا شىء يشتركان فيه أوميروس وإنفادقلس ما خلا الوزن (٣١) وإما بمقدار ما احتملوا هؤلاء المذكورين (٩١) أو كما يجب أن يشبهوا المصورون الحُذّاق الجياد (٩٣).

* استعمال اللام قبل المفعول به المعدَّى بنفسه، وهو تأثر بالسريانية كذلك، كقوله: كما يشبه الإنسان ويحاكى هكذا لقوقلوفاس (٣٥) وكان قتل فى أرغوس، لذلك الذى كان سبب ميته مياطياس (٦٩) وأعنى بالعمل البسيط لذلك الذى عندما تكون هى كما حد واحدة متصلة (٧١) وأخ يقتل الأخ، أو ابن للأب، أو أم لإبْنَهَا (٨٣).

* المخالفة بين الضمائر وما تعود عليه تذكيرًا وتأنيثًا، كقوله: وأيضًا قام عمل صناعة الأدوات هى أولى بالتحقيق (٥٩) و: وأما الوسط فهو مع آخر، ويتبعها آخر أيضا (٥٩) و: أما القوام الثانى فقد يقول فيها بعض القوم: إنها أولى، وهى مضاعفة فى قوامها، وإذا حصلت على جهة الدراية فقد يظن بها أنها للأفاضل (٨١) و: غير أن الاستدلال الفاضل على كل شىء فهى المأخوذة من أمور الفعل الإرادى (٩٧).

* طرح الإعراب وقواعد الصرف، وقد شاعت هذه الظاهرة فى الترجمة: ومن أمثلتها - غير ما سبق - قوله: من جهة شكل ما إن يصدّون ممن كانوا من شعرائها (٤٧) و: فإن جميع من كانوا مثل هؤلاء لم يعرفون (٤٧) و: بعد رداوة البخْت (٦١) و: هو أول من أظهر من النشايد الصغار عظم الكلام (٤٣).

* ومن الظواهر الانحرافية التى لا تقلّ شأنا فى خطرها عما سبق: ظاهرة الخلط فى وضع المصادر، والإكثار - بغير داع - من استعمال حَرْفَىْ التفصيل (إمّا وأمّا) والإسراف فى استعمال اسم الموصول، واستعمال جمع المذكر السالم لغير العاقل، والخروج ببعض الألفاظ العربية عما وضعت له: كاستعمال الحرف (أما) لمعنى التعجب تأثرًا بالفارسية

واستعمال الظرف (عند) بمعنى: بالنسبة إلى، تأثرًا باليونانية. يضاف إلى ذلك تلك الألفاظ الفارسية واليونانية والسريانية التى حفلت بها الترجمة، والتى كان لكثير منها نظير عربى أهمله مَتّى، إلى جانب بعض الألفاظ العامية والعربية التى استعملت فى معان خاصة بالعامية، وقد فصل ذلك الدكتور شكرى واستشهد له(٣٤٣).

على أن هناك أمرين بدا فيهما تأثير اليونانية والسريانية فى أسلوب الترجمة العربية وهما:

(أ) الحذف الذى قد يخل بالمعنى فى قوله - بعد أن ذكر استخدام اللحن والصوت الحلو والأوزان فى بعض الصناعات الشعرية -: «وتختلف بأن بعضها مع الكلّ معًا وبعضها بالجزء» (٣٣) يقصد: وتختلف (هذه الصناعات) بأن بعضها يستخدم العناصر الثلاثة التى وضعت مع الكلّ معا وبعضها يستخدمها بالجزء. وكقوله: «وكذلك الخُرافة فى العمل هى تشبيه ومحاكاة واحدة لواحد، وهذا كله» (٦٣) يقصد: وكذلك الخرافة فى العمل هى تشبيه ومحاكاة واحدة لعمل واحد، وهذا العمل ينبغى أن يكون كُلُّه أى: كاملا.

(ب) الحرية فى ترتيب أجزاء الجملة، أو فى ترتيب الجمل بما يخرجها عن النظام العربى، كما فى قوله - بعد أن أورد أصناف التشبيه والحكاية -: «وبهذه فمن الضرورة حتى يكون، أما ذاك فهو مشبه ومحاكى واحد بعينه، أما بأوميروس سوفوقلس. وذلك أن كليهما يشبهان ومحاكيان الأفاضل، وأما هذا فيشبهونه ويحاكونه شيعة أرسطو فانيس، من قِبَل أنهم كانوا يعملون ويفعلون كاتبيها» (١٨٢).

وقد صاغ الدكتور محمد شكرى عياد هذه الألفاظ القلقة صياغة سليمة اللغة فقال: «ففى صنف من التشبيه (أما ذاك) يكون سوفوكليس إذا قارناه بأوميروس مشبها ومحاكيًا واحدًا بعينه، أى إن سوفوكليس يشبه ويحاكى على نمط أوميروس، أما الصنف الثانى من التشبيه فهو ما يشبهه ويحاكيه شيعة أرسطو فانيس لأنهم يتشبهون بالذين يعملون ويفعلون كأرسطوفانيس وسوفوكليس (كاتبيها)».

وكما فى قوله (ص ١٠١): «عندما نُجِرَت صبيَّةٌ ما - وأُخْفِيَت لكيالا تظهر، قامت بين المنحورين، ووضعت فى بلد آخر فوق القادم، فقد كانت السُّنَّة جرت فى ذلك البلد أن

(٣٤٣) انظر ١٨٠ وما بعدها من كتاب الشعر لأرسطوطاليس.

تُضَحّي لله ضحايا، واقتنت هذا الفوز، وفي زمانٍ ما بالآخرة عرض أن قرب أحدها وجاء من قِبَل أن الوالى أخطأ من قِبَل أن العلة هنالك خارج عن معنى الكلّ وفي البلد أيضا الذى عملت فيه هذه، فما ذا غير الخرافة مما يخبر به زَعْم فَعَل الآن؟ إذ قد جاءت ولما أخذ وقدم لِيُنْحَر يعرف أخته فإن على ما يعمل أوريفوس القينة على مذهب الحق أعواج كثيرة فلأنه قال: إنه ليس أخته، إذا كان يجب أن تُنْحر، لكن هو أيضا قد كان يجب أن يتمثل فيه ذلك، ومن هنا يكون الخلاص».

ونحن في حَيْرَةٍ وعُسْرٍ من الأمر حين نحاول أن نُصَنِّفَ أخطاء مَتّىٰ في عبارته السابقة أو نُحْصِيَها، وإنما نلاحظ عليها أنها ألفاظ مصفوفة لمعانٍ مُسْتَغْلَقَةٍ على مترجمها، ومن الظلم أن نُدخل ذلك في حساب العربية ثم نبحث عن أخطائه اللغوية، فهل أدت هذه الألفاظ الشاردة المعنى الذى يقصده أرسطو، وهو: أن فتاة كانت توشك أن تُذْبح قُرْبانًا فأخذت على غفلة من المقرِّبين، وحُملت إلى بلد آخر، جرى العرف فيه بأن يُضَحّىٰ الغرباء للآلهة، ونالت هذه السِّدانة، ثم اتُّفِقَ أن قَدِمَ أخوها، لأن العرّاف أوصاه أن يذهب لعلّةٍ خارجة عن هذا الكُلّ وغرض خارج عن القصة، فلما جاء وسُجن وكاد يُقتل أظهر أمره، إما على ما صنعه أوريبيدس أو على ما صنعه بولويدوس قائلا - كما يمكن أن يتوقع -: إنه لم تكن أخته وحدها التى يجب أن تضحى - بل هو أيضا كان يجب فيه ذلك ومن هنا يكون خلاصه[٣٤٤]؟

وقبل أن نختتم جولتنا في جناية مَتّىٰ على العربية المسماة بالترجمة، نَدَعُ القارئ مع هذه العبارة؛ ليَرَى بأىّ لغةٍ كُتبت، وأىّ شيء يربطها بالعربية غير حروفها الهجائية، قال مَتّىٰ (ص ٣٩): «وليس ذلك إلا في المدائح الأفراد والبعض، وهي التى منها في الواحدة اثنتين من التى هى من الذين هم معروفون هو، لهذه التى فعلت لأشياء آخر اسم واحد، وأما في الأفراد والبعض فولا شيء بمنزلة من يصنع أن الخير هو واحد».

والخلاصة أن علماء التنقية لم يكونوا على مستوى أخطاء غيرهم في عصرهم، فاهتموا بأمور لغوية تُعَدّ من الصغائر إذا قيست بمثل لغة مَتّىٰ في ترجمته لكتاب (الشعر) التى تعدّ من أكبر الكبائر في هدم صرح العربية، مع التسليم بأن ما أتوا به مَقُول بصحة أكثره على نحوٍ ما، وما أتى به مَتّىٰ مقطوع بخطئه على كل الوجوه، فجهودُهم في تتبع الأخطاء إذَنْ قاصرةٌ غير شاملة ودون ما كان يقع في زمنهم من أخطاء.

---

(٣٤٤) من ترجمة الدكتور شكرى ١٠٠.

(جـ) النجاح والإخفاق:

يمكن القول بأن جهود التنقية التي بدأت بالكسائي، وانتهت بموفق الدين البغدادي قد تمكنت من إثارة بعض المسائل اللغوية: الهيّنة حينًا والمنذرة بالخطر حينًا آخر، فجذبت اهتمام العلماء ببحثها، ثم الحكم عليها بالصحة أو بالخطأ، وخلقت بذلك مجالاً من التنافس العلمي بين المدارس العراقية الثلاث للغة والنحو في البصرة والكوفة وبغداد، وكان من الممكن أن تنجح هذه الجهود ، وأن تستمر في قوتها العلمية وازدهارها، وتعقبها لمصادر الانحرافات اللغوية، لولا أن سيطرت عليها أمور غير علمية، فأضعفت من شأنها وجعلتها خاضعة لهوى الحكام وأصحاب النفوذ، فأفسدتها، وذلك أدى إلى اتساع مواطن الانحراف، وشيوع العامية، وتغلبها على الفصحى، نريد بذلك أن نقول: إن هذه الجهود قد نجحت من الناحية النظرية، وأخفقت من الناحية التطبيقية، نجحت في عرض مسائل الانحراف اللغوي، ومناقشتها وإبداء الرأي فيها صحةً ولحنًا، وأخفقت في إلزام أصحابها أنفسهم بترك ما كانوا ينهَوْن عنه؛ لكونه من الكلام الملحون، وقد قدّمنا دليلاً كافيًا على أن هذه الجهود لم تكن لها قوة الإلزام بعرضنا لبعض الأساليب التي جاءت في ترجمة متى بن يونس لكتاب أرسطوطاليس في الشعر، ونقدم الآن أمثلة على أن أصحابها لم يلتزموا بما جاء فيها، فكان حكمهم في وادٍ، واستعمالهم في وادٍ آخر:

* أشار ابن قتيبة في (أدب الكاتب) إلى أن الفعل (عيّر) يُعدّىٰ بنفسه إلى مَفْعُولَيْه، ومن الخطأ أن يعدّى بالباء إلى المفعول الثاني، فلا يقال: عيّرته بكذا، وإنما يقال: عيّرته كذا، وقد وقع هو في هذا الاستعمال الملحون في خطبة الكتاب نفسه، فقال: «وأورد الأحنف أن قريشًا كانت تُعيِّر بأكل السخينة»(٣٤٥).

* أما الحريري فقد أحصينا له – من المقامات وغيرها – كثيرًا مما خطّأ غيره فيه، ومن ذلك أنه:

عدّ من أوهام الخواص ألّا يلحق الضمير المتصل بالفعل (هَبْ) بمعنى: عُدّ واحسب، فلا يقال: هَبْ أني فعلت كذا (١٤٨)* مع أنه قال في المقامة الحجرية (٥٤٦): «وهَبْ أن لك البيت كما ادّعيت. أيحصل بذلك، حجم قذالك؟».

(٣٤٥) أدب الكاتب: التخطيء ٣٢٣، والاستعمال ١٣.

* الأرقام هنا وفيما بعده لصفحات درة الغواص ومقامات الحريري.

وعدّ من أوهام الخواص أن تخرج (كافّة) عما استعملته العرب من التنكير والتأخير والنصب على الحالية، فلا تستعمل مرفوعة أو مقدمة، أو معرّفة (٥٧) مع أنه قال فى الدرة نفسها (٢٣٩): «وتشهد الآية باتفاق كافة أهل الملل على الإيمان بنبوته» فأتى بها مجرورة معرفة بالإضافة، كما استعمل الحريرى ما هو مثل كافة فى الاستعمال عند العرب - وهو قاطبة - على غير ما استعملت به، فقال فى المقامة المراغية (٢٥٤): «واستعنت بقاطبة الكُتّاب».

وعنده أن هناك فرقا فى الاستعمال بين صيغتى افْعَلَّ وافْعَالَّ، فلا تقال الأولى إلا فيما ثبت واستقر، وتقال الثانية فيما هو عارض (٣٣) مع أنه عكس ذلك فى استعماله، فقال فى المقامة الحرمية (٢٣٤): «فَازْوَرَّتْ مقلتاه، واحْمرَّت وجنتاه»، وقال فى المقامة البغدادية (٢١): «فَمُذْ اغبَرَّ العيش الأخضر، وازْوَرَّ المحبوب الأصفر، اسْوَدَّ يومى الأبيض وابْيَضَّ فَوْدِى الأسود»، وقال فى المقامة الكوفية (٢٤١): «حتى انْثَنَى مُحْقَوْقِفًا مُصْفَرًّا».

وأنكر أن يوضع الحساب - وهو اسم الشىء المحسوب - موضع المصدر من حَسِبْتُ - بمعنى ظننت - فلا يقال فى رأيه: ما كان ذلك فى حسابى، أى فى ظنى (٢٤٨) مع أنه قال فى شعر له فى الخريدة:

نالت يدى منك ما لم يكن   يخطر فى الوهم ولا فى الحساب[٣٤٦]

وليس من الصواب عنده أن يُصَاغ الرباعى المضعف من أسماء العدد، بل يقصر الأمر على الثلاثى فقط، فلا يقال: مُثَلَّث - بتضعيف اللام - للنَّدِّ المتخذ من ثلاثة أنواع من الطيب (١٢٨) وإنما يقال: مثلوث، وقد قال فى المقامة المغربية (١٥٢): «فيربِّع ذو ميمنته فى نظمه، ويُسَبِّع صاحب ميسرته على رغمه».

ومع أنه جعل من اللحن خروج (أوّل) عن الوصفية والبناء على الضم إلى النصب والتنوين فى غير الاسمية، كقولهم: ابدأ به أولًا (١٦٩) وقع هو فى مثله حين قال فى الدرة نفسها (١٠١): «كأنهم قالوا أولًا بطول المُدّة التى تَمَسُّهُمْ فيها النار».

وإذا اجتمع الضمير واسم الإشارة فالصواب عند الحريرى، أن يتوسط الضمير بين

---

(٣٤٦) كشف الطرة ٢٠٨.

(ها) التى للتنبيه واسم الإشارة، فيقال: هاهو ذا يفعل، ولا يقال فى رأيه: هُوَ ذَا يفعل، ويُسَمَّى هذا التقريبَ (١٠٩) ويفهم من كلامه هذا أن من اللحن تَرْكَ الإخبار باسم الإشارة عن الضمير المسبوق بـ (ها) التى هى للتنبيه (ها هو يفعل) مع أنه فى المقامات استعمل ذلك كثيرًا، من ذلك قوله: وَهَـأَنَا أفسِّر (٥٥٦) وَهَـأَنَا بادى الكآبة (٥٦٣) وَهَـأَنَا الآن على ما يرى (٣٨٨) وَهَـأَنَا قد أنذرتك (١٤٥) وها هو اليوم مُسَجًّى (١٩٥) وانظر ٢٥٢، ٣٠٤، والدرة ٣.

وعاب عليهم الإتيان بإذ بعد بَيْنَا، فى قولهم: بَيْنَا زيدٌ قائم إذ جاء عمرو (٨٤) وأتى بها هو فى المقامة الوبرية (٢٧٩) فقال: «وبينا هو يَنْزُو وَيَلِينُ، ويستأسد ويستكين، إذ غشينا أبو زيد».

والمعروف أنه يختار الأرجح من اللغات دائما، والشاذُّ عنده لا يُعَاجُ إليه. وقد ذكر أن العرب اختارت رَدَّ (فم) إلى أصله عند الإضافة فقالوا: نطق فوه وشذ إبقاء الميم (٩١) مع أنه جرى على غير ما اختار العرب فى المقامة الدينارية (٣٠) فقال: «فألقاه فى فمه، وقَرَنَهُ بِتَوْأَمِهِ»، ثم هو يخطِّئ: سَقَط فى يده - بالبناء للفاعل - لأنه لم يرد عن العرب إلا بالبناء للمفعول (١٧٣) لكنه أتى فى المقامة الصعدية (٤١٤) بما لم يرد عن العرب أصلا، وهو قوله: «فسُقِطَ الفتى فى يده».

وإذا كان التيّار الجارف للانحراف اللغوى عنيفًا إلى حدّ أنْ لم يسلم من الانزلاق فيه علماءُ التنقية أنفسُهم، فذلك دليل مؤكَّد على أن اللغة الشعبية الدارجة كان لها سلطان من التأثير فرض نفسه على الجميع، وأثبت بذلك أنه أقوى من كل مبادئ المتزمِّتين وتحذيراتهم، حتى غدت تلك الملاحظات العميقة والتحذيرات الدقيقة لمذاهبهم فى اللغة غيْرَ مستطاعة التنفيذ من الناحية العملية، وهى نتيجة مؤلمة مخيِّبة للآمال ومبدِّدة للجهود فى غير فائدة، ولكنها كانت مُنْتَظَرَةً على كل حال من حال التنقية العراقية التى وُلدت قويةً ثم تحالفت عليها عوامل من داخلها ومن خارجها أدت إلى إضعافها، ثم إخفاقها، وأهم هذه العوامل ما يأتى:

١ - أن الذين قاموا بها كانوا أفرادًا مُخْتَلِفِى المذاهب، وكانوا قِلَّةً فى إقليم واسع الأرجاء، فلم تكن هناك هيئة أو مجمع علمىّ يجمعهم ويوحِّد آراءهم.

٢ - وأنهم اختاروا جميعًا أفصح اللغات وتركوا ما عداه، ولكن كان الأفصح فى نظر كلٍّ منهم أمرًا غير واضح المعالم، فما يلحنّه واحد منهم يصوِّبه آخر، أو يستعمله فى كلامه،

أو يصرّح بأنه سمعه من العرب: فالفرّاء خَطَّأ جمع (طس وحم)[٣٤٧] على: طواسين وحواميم، وقال ثعلب فى أماليه: الطواسين مثل القوابيل جمع قابيل. وأبو هلال العسكرى ذكر أن أيْشٍ تريد؟ - يعنى: أىّ شيء تريد؟ - ليس من كلام العرب، وفى معانى القرآن للفراء أنها من كلام العرب[٣٤٨]. بل أجراها الفراء فى كلامه فقال: «قلت للدبيرىّ، أيْشٍ كيف ترى ابن إنسك؟»[٣٤٩]. والأصمعى ومن تبعه يخطّئون من يكرر بين مع الظاهر، مع أن الفراء قد استعمل ذلك عند تفسير قوله تعالى: ﴿وَحَالَ بَيْنَهُمَا الْمَوْجُ﴾ فقال: «أى بين ابن نوح وبين الجبَل»[٣٥٠]. وأجرى ابن السكيت فى كلامه تعدية الفعل (عيّر) إلى مفعوله الثانى بالباء، فقال: «وقد عيّرته بذنبه تعييرا[٣٥١]»، مع أنه من اللحن فى نظر ابن قتيبة وغيره. والكسائى الذى يختار الأفصح فى تعدية الفعل (شكر) باللام لا بالنفس يعارضه استعمال الحريرى - وهو ممن يختار الأفصح أيضًا - فى مقامته الدمشقية حيث يقول: «فشكرت يد النوى، وجريت طَلْقًا مع الهوى[٣٥٢]» وفى مقامته السنجارية حيث يقول: «فوثب فى الجواب وشكره شكر المروّض للسحاب[٣٥٣]». وقال الحريرى فى المقامة الصنعانية: «فانصرفت من حيث أتيت، وقضيت العجب مما رأيت[٣٥٤]» مخالفًا تشدد الأصمعى فى أنه لا يقال إلا: ماكدت أقضى العجب من كذا.

ولسنا نبحث هنا عن ترجيح وجه على الآخر، ولكنا نقول: إن عدم اتفاقهم على مقياس واحد - مع استعمال بعضهم لما خطّأ الآخر - قد شجع غيرهم على أن يتمادى فى أخطائه، مادام له وجه أو استعمال عند عالم مُهْتَمّ بالتنقية.

٣ - ومن عوامل الإضعاف أيضًا خروج هذه الجهود عن مظهرها العلمى إلى مظهر التعصب وتبادل الاتهام بالجهل واللحن: فاليزيدىُّ (ت - ٢٠٢ هـ) يهجو الكسائى بأبيات[٣٥٥] يزعم فيها أنه أفسد النحو، وأن به لُكْنَةً ورثها عن أجداده، وأن له قياسًا فاسدًا. وثعلب كان لايتكلف الإعراب فى كلامه، وكان إذا كتب كتابًا إلى بعض إخوانه من أصحاب السلطان لا يكاد يخرج عن طبع العامة. وأبو عبيدة مَعْمَرُ بن المثنىَّ - مع غزارة علمه - كان إذا قرأ البيت لم يُقِمْ إعرابه، ويُنْشِدُه مختلف العروض. وسيبويه فى

(٣٤٧) عنوان المسرة ٧٦.
(٣٤٨) معانى القرآن ٢/٣٥١
(٣٤٩) اللسان (أنس).
(٣٥٠) معانى القرآن ٢/١٧.
(٣٥١) الإصلاح ٢٩٦.
(٣٥٢) المقامات ١٠٦.
(٣٥٣) المقامات ١٨.
(٣٥٤) المقامات ١٦.
(٣٥٥) أخبار النحويين البصريين ٣٢ - ٣٣.

نظر الفراء أعْجَمٌ لايفصح، وقد سمعه وهو يقول لجاريته: «هات ذلك الماء من ذلك الجرّ»[٣٥٦]. والكوفيون عامة يأخذون اللحن عن أعراب الحُلَيـات، وهم من زعانف العرب الذين اختلّ لسانهم. ومشايخ بغداد فى رأى أبى حاتم[٣٥٧] على حظ كبير من الوضع والخطأ، فإن ادّعى أحد منهم شيئًا رأيته مخلِّطًا، صاحب تأويل وكثرة كلام ومكابرة، وليس فيهم من يُوثَقُ به فى كلام العرب، ولا من تُرتضى روايته.

ولا شك أن هذه الاتهامات بددت كثيرًا من جهدهم، وصرفتهم عن مناهضة ماكان يظهر فى عصر كل منهم من انحرافات، فاعتمد اللاحق منهم على السابق، كابْن قتيبة الذى اعتمد فى (تقويم اللسان) على ابن السكيت فى (إصلاح المنطق) والحريرى الذى جمع كثيرًا من آراء من سبقه فى دُرّته، حتى لم نظفر لمعاصريه إلا بأخطاءٍ معدودة، وابن الجوزى الذى صرح بأنه جمع كتابه كلّه ممن سبقه، وَقُلْ مثل هذا فى الجواليقى والبغدادى، حتى ليصحُّ أن نقول على وجه الإجمال: إن ملاحقة العلماء لأخطاء عصورهم قد وقفت بصورة عامة عند ابن السّكّيت (ت ٢٤٤ هـ).

٤ – على أن نزعة التعصب وتبادل الاتّهام بالجهل لم تكن بين اللغويين بعضهم وبعض فقط، وإنما امتد خطرها إلى غير اللغويين من الشعراء والمترجمين والمناطقة، فقد كان هؤلاء جميعًا ينفرون من النحاة ويهزءون بهم، لأنهم أصحابُ عربية بالانتساب لا بالأصل. فَعَرَبِيَّتُهُمْ مكتسبة بالتعليم، وليست طبعًا فيهم، وكلُّ ما عندهم فى رأى هؤلاء قواعد يحكّمونها فى الأساليب ويتعسّفون فى تطبيقها، فالفرزدق – وهو من الشعراء العرب المطبوعين – يرى أنه لا يخطئ، وأن على النحاة أن يحتالوا لتخريج مالم يوافق قواعدهم من أشعاره، فعليه هو أن يقول، وعليهم أن يفسروا، وحين تعقّبه عبد الله بن أبى إسحاق الحَضْرمى فى بعض أشعاره قال: «ما بال هذا الذى يجرّ خُصْيَيْه فى المسجد – يعنى ابن أبى إسحاق – لا يجعل لنا بخيلته وجهًا[٣٥٨]؟».

كذلك عَمّار الكلْبِىّ، يشكو من غرور النحاة بقواعدهم، وتَزَمُّتِهِمْ فى حمل الناس على الأخذ بها، ويرى أنهم لابد أن يسلّموا له قوله، فهموه أو لم يفهموه؛ لأنه شاعر مطبوع على الإعراب، لايجرى اللحن على لسانه أبدًا . قال يهزأ بالنحاة:

ماذا لقينا من المستعربين ومن   قياس نحوهمُ هذا الذى ابتدعوا

(٣٥٦) خطأ فصيح ثعلب ١.

(٣٥٧) مراتب النحويين ١٠٠.

(٣٥٨) الموشح ٩١.

إن قلت قافيةً بِكْرًا يكون بها — بيتٌ خلاف الذى قاسوه أو ذرعوا
قالوا: لَحَنْتَ! وهذا ليس منتصبًا — وذاك خَفْضٌ وهذا ليس يرتفع
كم بين قوم قد احتالوا لمنطقهم — وبين قوم على إعرابهم طُبِعوا
ماكان قَوْلِيَ مشروحًا لكم فخذوا — ماتعرفون ومالم تعرفوا فَدَعُوا
لأن أَرْضِيَ أرضٌ لا تُشَبُّ بها — نارُ المجوس ولا تُبْنَى بها البِيَعُ(٣٥٩)

ولم يكن التراجمة والمناطقة أقل من الشعراء هجومًا على النحاة، وادّعاءً بأن النحو لا ثمرة من ورائه إلا البحثَ فى الأمور اللفظية الشكلية، وأنه لذلك لا حاجة بالمنطقى إلى النحو، لأنه يبحث فى المعانى التى هى أشرف من الألفاظ. وقد كان الصراع شديدًا بين الفريقين، وأعان على إضرام ناره من كان يشهده من الخلفاء والوزراء، كتلك المناظرة التى جرت – بمحضر الوزير أبى الفتح الفضل بن جعفر بن الفرات – بين أبى سعيد السيرافى من أئمة النحاة فى القرن الثالث – ومتَّى بن يونس القُنَّائى – رئيس المناطقة فى عصره – وقد جرى الحوار فيها على غير أساليب المناظرات العلمية، لما اشتمل عليه من عبارات القَدْحِ والسخرية، ومنها على سبيل المثال قول أبى سعيد السيرافى لمتّى: «فَلِمَ تَزْرِى على العربية وأنت تشرح كتب أرسطاليس بها مع جهلك بحقيقتها؟» و: «أفتيت على غير بصيرة ولا استبانة، المسألة الأولى جوابك عنها صحيح وإن كنت غافلًا عَنْ وجه بطلانها» وقول متّى: ماهذا التهجين، ثم قول الوزير ابن الفرات: «يا أبا سعيد: تَمِّمْ لنا كلامك فى شرح المسألة حتى تكون الفائدة ظاهرةً لأهل المجلس، والتبكيتُ عاملًا فى نفس أبى بشر» ومن كلام أبى سعيد يعيب المناطقة: «إنما دخل العجب على المنطقيين لظنهم أن المعانى لاتُعرف ولا تُستوضح إلا بطريقهم ونظرهم وتكلفهم، فترجموا لغة هم فيها ضعفاء ناقصون بترجمة أخرى هم فيها ضعفاء ناقصون، وجعلوا تلك الترجمة صناعة، وادّعَوْا على النحويين أنهم مع اللفظ، لامَعَ المعنى».

كما عاب السيرافى اللغة التى كان يستعملها المناطقة، ووصفها بأنها خرافات وتُرُّهات ومغالق، وأنها أمثلة لا تُجْدِى ولا تنفع، وهى إلى العِىِّ أقرب، وفى الفهاهة أذهب(٣٦٠).

٥ – يضاف إلى ذلك كلِّه عاملٌ قوىٌّ أتى من خارجٍ وأدّى إلى بعثرة العلماء، فَبُعْثِرَتْ جهودهم، ذلك هو الاضطراب السياسى الذى أدّى إلى انحلال الدولة الإسلامية منذ

(٣٥٩) معجم الأدباء ٥/٣٦.

(٣٦٠) انظر تفصيل ماجرى فى هذه المناظرة فى المقابسات لأبى حيان التوحيدى ٦٨ وما بعدها.

النصف الثاني من القرن الثالث الهجري، إذ اضطربت الأمور في بغداد عاصمة الخلافة باستبداد الأتراك بعد جرأتهم على الفتك بالخليفة جعفر المتوكل سنة ٢٤٧، ثم ما تبع ذلك من تغلب بني بُوَيْهٍ على أمر الدولة على يد مُعِزّ الدولة أبي الحسين أحمد بن أبي شجاع الذي قبض على زِمام الحكم سنة ٣٣٤ هـ وجعل الخلافة صورية في بغداد، ثم ما كان من تغلب السلاجقة سنة ٤٤٧ هـ في عهد الخليفة القائم بأمر الله، إذ ملك بغداد والعراق طُغْرُلْ بَك أول ملوك السلجوقيين[٣٦١].

ولا ريب فيما أحدثته هذه الاضطرابات من ضعف الاهتمام العلميّ عامة، وتفرّق العلماء شرقًا وغربًا، زَرافاتٍ وَوُحْدانًا، وقد كان لذلك أثره الفادح في إصابة جهود التنقية اللغوية بالشلل التام.

* * *

(٣٦١) انظر: العربية ليوهان فك ٢٢ ومابعدها.

الفصل الثانى

فى الأندلس

أولاً

فى لغة الأندلسيّين

طَمَحَ المسلمون إلى فتح الأندلس بعد أن تَمّ لموسى بن نُصَيْر فتحُ بلاد المغرب أيامَ الخليفة الأموى الوليد بن عبد الملك سنة ٨٢ هـ وكان مما شجع العرب على فتحها ضعفُ أهل تلك البلاد، واضطرابُ الأحوال فيها، ففى سنة ٩٢ هـ عبر طارق بن زياد البحرَ بجنوده، وحلّوا بالجبل المسمّى الآن باسمه، ثم انتشروا فى بلاد الأندلس انتشارًا عظيمًا، واستمرّ الأمر للمسلمين بالأندلس فنزح إليها إخوة لهم من أهل مصر والشام والعراق، كما عبر إليها جماعة من البربر – سكان الشمال الإفريقى – أما عرب الجزيرة الذين نزحوا إليها فكان منهم العدنانيون والقحطانيون، كان من العدنانيين القرشيون والهاشميون والمخروميون والفِهْريون، وكان من القحطانيين قبائل كَهْلان والأَزْد، وغيرهم[1].

واختلط هؤلاء جميعًا بسكان البلاد الأصليين، بالمصاهرة والمصادقة، وغدت الأندلس تضم أجناسًا مختلفة، فيهم قبائل البَشْك والسُّلْت والجلالقة والقوط والفينيقيون والرومانيون والعرب والبربر[2]. وتبع هذا الاختلاطَ بالطبع اختلاطٌ فى الألسنة ولاسيّما بين العامة فى الأسواق وأماكن التجمع المختلفة.

ولما كان العربُ الفاتحون أصحابَ اللغة العربية أرادوا للغتهم أن تسود على غيرها كما سادوا هم على غيرهم، فكانوا إذا فتحوا مدينة أو بلدًا يبدأون بإنشاء مسجد ومدرسة

(١) انظر: بلاغة العرب فى الأندلس ١ ومابعدها.

(٢) الفن ومذاهبه فى النثر العربى ٣٦٦.

لتعليم الإسلام واللغة العربية أولاً، ثم العلوم الأخرى بعد ذلك، واستمرّ الصراع اللغوى بين العربية واللاتينية - لغة الأندلسيين - قرابة ثلاثة قرون، تمّ للعربية بعدها السيادة الكاملة بين العامة والخاصة، حتى بلغ الأمرُ الحدَّ الذى انتشرت فيه العربية بين رجال الدين المسيحى فى تأدية الشعائر الدينية، حين أقدم القُسُوسُ - لجهلهم باللغة اللاتينية - على ترجمة كتب الكنيسة إلى اللغة العربية كما قام قِسّيسٌ من أهل إشبيلية بترجمة التوراة لتلاميذه إلى اللغة العربية. يقول بعض المؤرخين: «هجر أهل أسبانيا اللاتينية واشتغلوا باللغة العربية وآدابها، وكانوا لا يكتبون بغيرها، حتى إن أحد العلماء المشهورين منهم شكا من ذلك وقال: «إننا نحب قراءة الشعر والقصص العربية، وندرس المسائل الدينية والفلسفة الإسلامية باللغة العربية لنتعلم لغة رشيقة، وعبارة بليغة، ولايكاد يوجد عندنا من يقرأ الكتب المقدسة باللغة اللاتينية، وكل شبابنا الأذكياء لا يعرفون غير لغة العرب وآدابها؛ لأنهم يقرأون الكتب العربية ويدرسونها بهمّةٍ عظيمة، ويدعوهم كثرة اطّلاعهم على تلك الكتب إلى الإعجاب بآداب العرب، فإذا حدّثتهم عن كتاب من الكتب اللاتينية سخروا منها، وقالوا: إنها لا تستحق عناية قارئ أو مستفيد. من أجل ذلك نسى المسيحيون لغتهم، فلا تكاد تجد فى الألف منا واحدًا يمكنه أن يكتب رسالة باللاتينية، أما إذا أرادوا أن يكتبوا بالعربية فإن كثيرًا منهم يكتب بعبارات بليغة، وأسلوب مُنَمَّق، وقد يفوقون العرب أنفسهم فى ذلك، حتى فى الشعر وكتابة القوافى[٣]».

ولم يكن اهتمام العرب باللاتينية - لغة البلاد المفتوحة - أقلَّ من اهتمام الأسبان بالعربية - على ما سبق - فقد أقبل هؤلاء على تعلمها ودراستها، بل النقلِ من العربية إليها، حين استفتى ابْنَ رشدٍ رجلٌ مسلمٌ وُصِفَ بأنه لا يترك الصلوات جاء فى كلامه: «أنا أقرأ سورة يوسف بالعجمية»[٤]. وكانت تلك العجمية منتشرة بين جمهرة العرب فى الأندلس: رجالهم ونسائهم، ولم يسلم من ذلك إلا قبائلُ قليلةٌ. ذكر ابن حزم واحدةً منها فى قوله: «ودار (بَلِيّ) بالأندلس الموضع المعروف باسمهم بشمال قرطبة وهم هناك إلى اليوم على أنسابهم لا يحسنون الكلام باللَّطينية، لكن بالعربية فقط، نساؤهم ورجالهم»[٥]. ويسوق الدكتور الأهوانى دليلاً قويًا على انتشار الأعجمية فى مخطوطات الموشحات الأندلسية دون شرح لمعانى ألفاظها، فذلك دليل على أن هذه اللغة الأعجمية

(٣) بلاغة العرب فى الأندلس ١٣.

(٤) الزجل فى الأندلس ٤٦ نقلاً عن مخطوطة بالمكتبة الأهلية فى باريس رقم ١٠٧٢ - ورقة ١٦٣.

(٥) جمهرة الأنساب - نشر ليفي بروفنسال - القاهرة سنة ١٩٤٨ ص ٤١٥.

كانت معروفة لدى قراء الموشّحات، ولدينا من تلك الخَرْجات الأعجمية ما يبلغ الأربعين عددًا سوى ما جاء فى الموشحات العبرية، وجديرٌ بالذكر أن تلك اللغةَ الأعجميةَ كانت عامية أيضًا، بمعنى أن الوشّاحين لم يأخذوا ألفاظها وقواعدها من الكتب والأساتذة، وإنما أخذوها من أفواه الناس»[٦].

وهذا الاهتمام المتبادل بين العرب وغيرهم - فيما يخص لغة كل فريق - كان من شأنه جريان الألفاظ والأساليب العربية على ألسنة الأسبان، وجريان الألفاظ والأساليب الأعجمية على ألسنة العرب، ولما كان لكل لغة خصائصها الصوتية والتصريفية والنحوية التى لا تَشْرَكُها فيها غيرها لم يكن غريبًا أن تصاب كلٌ من اللغتين ببعض الانحرافات التى تقلّ أو تكثر تَبَعًا لمقدار ما أصابه الناطق من التعلم والثقافة وصفة من يتعامل معهم من الناس، فصحّة النطق عند المتعلم أكثر منها عند غيره، وكذلك هى عند من يتصل بالخاصة المثقفة أقوى وأسلم ممن يختلط بالعامة فى أسواقهم.

ومع تسليمنا بأن الصراع الذى فُرِضَ على اللغة العرّبية إبّان دخولها بلاد الأسبان قد أصابها بطعنات الانحراف الكثيرة، نتيجةً حتميةً لقلة عدد المتكلمين بها، وعدم التقارب الصوتى والقاعدىّ بينها وبين اللغات التى نازلتها، على الرغم من تشجيع الخلفاء والأمراء لنشرها، واستقدام العلماء من بلاد المشرق لهذا الغرض. نقول: مع تسليمنا بهذا الانحراف اللغوى الذى بلغ مداه، لم نجد من علماء اللغة بالأندلس من يتصدى له بالمقاومة إلا ثلاثةً من العلماء على التحقيق:

أما العالم الأول فيمتاز بنزعته المتشددة إزاء كلام العامة وهو: أبو بكر محمد بن الحسن الزُّبيدى: ولد بإشبيلية نحو ٣١٦ هـ ثم تُوُفِّىَ بها أيضا سنة ٣٧٩ هـ بعد حياة علمية تلقّى خلالها علوم العربية على أبى على القالى البغدادى، وأبى عبد الله محمد بن يحيى الرياحى، ودرس الفقه والحديث على قاسم بن أصبغ وأحمد بن سعيد بن حزم وغيرهم، كما تولى قضاء قرطبة للخليفة الأندلسى الحكم بن عبد الرحمن الملقب بالمستنصر بالله، والذى عهد إليه أيضا بتأديب ولده وولىّ عهده هشام[٧].

وأما العالم الثانى فيمتاز بنزعته المتساهلة وهو: أبو عبدالله محمد بن أحمد بن هشام

(٦) الزجل فى الأندلس ٤٧.

(٧) فى التعريف الكامل بالزبيدى ومكانته ومؤلفاته انظر: لحن العامة للدكتور عبد العزيز مطر ٧٥ - ٨٤.

اللَّخْمِيّ، من علماء القرن السادس الهجرى، إشبيلىّ، انتقل إلى سَبْتَة من بلاد المغرب، وعاش فيها زَمَناً، ثم رجع إلى إشبيلية، ومات بها سنة ٥٧٧ هـ.

وأما العالم الثالث فهو: أبو القاسم محمد بن أحمد بن جُزَىّ الكَلْبى: الذى ولد سنة ٦٩٣ هـ وتوفى سنة ٧٤١ هـ، وهو أحد شيوخ لسان الدين بن الخطيب وكتابه مفقود، ذكره المَقَّرِى فى نفح الطيب (٢٧١/٣) وابن حجر فى الدرر الكامنة (٣٥٦/٣).

وهناك عالم آخر شارك ابن هشام اللخمى فى نزعة التيسير على العامة وقبول كل ما صح له وجه، وبالغ فى ذلك، هو: أبو محمد عبدالله بن السيد البَطَلْيَوْسِىّ، من علماء أواخر القرن الخامس وأوائل القرن السادس الهجرى، وقد ولد بمدينة بَطَلْيَوْس سنة ٤٤٤ هـ وتوفى بمدينة بَلَنْسِيَة سنة ٥٢١ هـ.

ولم نعتدّ فى هذه الجهود بكتابَىْ: (إنشاد الضوالّ وإرشاد السؤّال) لمحمد بن هانئ اللخمى السبتى المتوفى سنة ٧٣٣ هـ و (إيراد اللآل من إنشاد الضوالّ) لأبى جعفر أحمد بن على بن خاتمة الأنصارى المتوفى بعد سنة ٧٧٠ هـ، إذ الكتاب الأول ترتيب لمدخل ابن هشام، والكتاب الثانى اختصار للأول، فلا قيمة لهما من ناحية المآخذ اللغوية على عامة الأندلس، والكتابان مفقودان.

ثانيًا

من مظاهر الخطأ فى لغة الأندلسيّين *

والناظر فى كتابَىْ: الزبيدى وابن هشام – وهما الكتابان الباقيان من كتب التنقية الأندلسية – يظفر بكثير من خصائص لغة الأندلسيين التى مُنِيَتْ بانحرافات نتيجةَ احتكاكها بلغة أهل البلاد الأصلية، وعدم تمكنهم من تعلمها واستخدامها تَعَلُّمَ العربى الخالص واستخدامَهُ، ونعرض هنا بعض هذه الخصائص مستنبطةً من الكتابين:

الجمـــوع

(١) جمع الثلاثى:

فى جمع فَعْل – بفتح فسكون – جاء عن الأندلسيين (أَفْعِلَة) الذى هو من جموع الرباعى، فقالوا: أَفْرِية – جمعا لفَرْو (٤٤: ز) ** وأَغْمِدة – جمعًا لغِمْد الذى فتحوا فاءه وحقُّها الكسر (١٨٧: ز) وجمعوا منه كَرْما جمع مؤنث سالمًا على: كَرْمات (٢٨٩: ز).

وفى جمع فِعْل – بكسر فسكون – جاء (فِعْلة) – بكسر فسكون أيضا – قالوا: دِيْكَة – جمع ديك، وفِيْلَة – جمع فيل (١٦١: ز).

وفى جمع فَعَل – بفتحتين – جاء عنهم (فَعَالِى) الذى هو من صيغ منتهى الجموع، فقالوا: أَمَالِى – جمعًا لأمل (٢٥٩: ز).

وفى جمع فُعْل – بضم فسكون – جاء (أفعلة)، قالوا: أَقْرِنة جمع قُرْن – (٧٧: ل).

وفى جمع فِعْلة – بكسر فسكون – جاء عنهم (فِعال) – بكسر الفاء – فقالوا: قِطاع – جمعا لقِطْعة (٢٨٧: ز).

---

* إنما عبرنا بالخطأ – وإن كانَ بعض الوارد هنا صحيحا – جريًا على مذهب الزبيدى وابن هشام، وسيأتى توضيح ذلك فى بيان مقاييسها.

** الرقم هنا وفيما بعده لصفحات الكتاب، ز = الزبيدى، ل = اللخمى.

وفى جمع فُعْلة – بضم فسكون – جاء (فِعَل) – بكسر ففتح – قالوا: شِقَق، جمعًا لشُقَّة (١٢٦: ز)، وقِبب – جمعًا لقُبَّة (١٢٦: ز)، وجِمَم جمعًا لجُمَّة (٤٧: ل).

وفى جمع فَعْلة – بفتح فسكون – جاء (فِعَل) – بكسر ففتح – قالوا: ضِيَع – جمعًا لضَيْعة (١٧٤: ز) كما جاء أيضا (فَعَالَى) فقالوا: قَرَايا – جمعًا لقَرْية (١٧٣: ز).

وفى جمع فِعَلة – بكسر ففتح – جاء (أفعلة)، فقالوا: أَحْدِيَة – فى جمع جِدَأة (١٨٩: ز).

وتخلصوا من همزة الأحد (اليوم المعروف) عند الجمع فقالوا: مضى لذلك سُبُوت وحُدُود (٢٦٦: ز).

(٢) جمع غير الثلاثى:

جمعوا فاعلا على (فِعال) فقالوا: صاحب وصِحاب (١٩١: ز) كما جمعوه أيضا على (فِعَل) – بكسر ففتح – فقالوا: سِوَس – فى جمع سائس (٢٧٧: ز).

وجمعوا فِعالة على (فواعل) – بدل فعائل – فقالوا: ظواهر – فى جمع ظِهارة (٩٥: ز).

وجمعوا هِمْيان على: هَمَايا، مع أنه كسِرْحان – يجمع على فَعالين (٤٧: ز).

وفى جمع إكاف قالوا: أَكِفَّة، وصوابه آكفة، كإزار وآزِرَة (٩٥: ز).

وجمعوا لِجامًا – وهو مذكر – على (أَفْعُل) الخاصة بجمع المؤنث من فَعال، فقالوا: أَلْجُم (٥٥: ز).

وجمعوا: مِفْعلة على (أَفْعِلَة) فقالوا: أَمْرِية فى جمع مِرآة (٤٦: ل).

(٣) التـوهـم:

توهموا بعض الجموع مفردًا فجمعوها. قالوا: أزِرَّة القميص – فى جمع أَزْرار، مع أن أزرارًا هذه جمع زِرّ (٩٨: ز).

وتوهموا إفراد: جِنان – بالكسر – فجمعوها خطأً على: أَجْنَة – بفتح الجيم – مع أنها جمع جَنَّة، كضَبَّة وضِبّاب (١١١: ز).

وتوهموا أن (آنية) للواحد فجمعوها على: أواني، مع أنها جمع: إناء، كإزار وآزرة (٢١٢: ز).

وتوهموا أن لبعض أسماء الجموع مفردًا من لفظها، فقالوا: نَبْلة ونَبْل، مع أن النَّبْل لا واحد له من لفظه، وإنما يقال للواحد: سهم (١٢٠: ز).

(٤) صيغ جديدة للجمع:

(أَفْعَلَة) – بفتح العين – جمعا لِفِعال أو فعيل، فحين توهموا الإفراد في جِنان – بالكسر – قالوا في جمعه: أَجَنّة – بفتح الجيم – (١١١: ز) وقالوا: أَقْفَزَة – بفتح الفاء – في جمع قَفيز (١٥٨: ز).

(إفْعال) – بكسر الهمزة – قالوا: إِدْراج – جمعا لدَرَج (٢٥٣: ز).

(فَعاليّة) – بإضافة التاء مع تشديد الياء – فقالوا: نَواتيّة – في جمع نُوتيّ (٥٧: ز).

(فاعُول) جمعا لفاعولة. قالوا في الثُّؤلول – وهو ما يخرج في الجسم –: ثالولة وجمعوه على: ثَالُول (٢٦٥: ز).

(فَعّالين) – بتشديد العين – في تكسير فَعّال. قالوا: فدّادين – لأحقال الأرض – والواحد فدّان (٢٨٥: ز).

(فعاليس) وهو من أغرب ما جاءوا به من جموع. قالوا: قَطاطِيس – في جمع قِطّ (٢٨٧: ز).

وأخيرًا جاء عنهم (مِياة) – بالتاء – في جمع ماء، حتى قال بعض شعرائهم المطبوعين:

فسباؤها بنجومها وسحابها ورياحها وبحارها ومِياتُها

(٢٩٨: ز) وأضاف اللخمي إلى مياة: عضات وشِفات وشِيات – في جمع: عِضَة وشَفَة وشَاة (٣٨: ل).

التذكير والتأنيث

(١) علامات التأنيث:

اكْتَفَوْا بتاء التأنيث غالبًا وردّوا غيرها من الألف الممدودة أو المقصورة إليها، فقالوا: مِينة – في مينا (١٨: ز) ودِفْلة – في دِفْلىٰ (٩٩: ز) وحُبارة – في حُبَارَىٰ (٢٦٦: ز)

وسَكْرانة – في سَكْرَى (١٦٢: ز) وامرأة جَيْعانة – في جَوْعَى (٤٠: ل) وجَلْوة – في جَلْواء (١٢٩: ز) ويُفهم من كلام اللخمي أن صفاتِ الألوان كلَّها كانت بالتاء عندهم: فقالوا: بَيْضة وصَفرة وحَمْرة وسَوْدَة.. (٥٨: ل).

وجاء عنهم من غير الغالب ردّ التاء إلى الألف المقصورة، فقالوا: قِرْفا – في قِرْفَة (٢٨٦: ز) وحُلْبا – في حُلْبَة (٢٦٧: ز) وفرس وَرْدا – في وَرْدَة (٣٠٠: ز) وجارية عَزْبَى – في عَزَبَة (٢٠١: ز).

وربما أحسّوا أحيانًا بضعف دلالة الألف المقصورة على التأنيث فأضافوا إليها التاء، وقالوا: مِقلاة – في مِقْلى (١٤٠: ز، ٣٦: ل) وربما تخلصوا من التاء أصلًا كما في المِسْحَا – بدلًا من المسحاة (٣٢: ل).

(٢) المؤنث المعنوي وما يستوي فيه النوعان:

ألحقوا بكل ذلك تاء التأنيث عند إرادة المؤنث، فقالوا: جائزة البيت – في جائز (٨٤: ز) وعَرُوسَةٌ – في عَرُوس (١٩٣: ز) وعَصَاتي وعَصَاتُك (٤١: ل) وفلانة صديقة فلانة (٦٤: ل).

النسب

قالوا لبائع الحنّاء: حِنّيّ (٥١: ز) وقالوا: فاكهة شَتَوِيّة – بفتحتين – نسبة إلى الشَّتْوة (٢٧٩: ز) ونسبوا إلى الشيعة فقالوا: شاعِ (٢٧٩: ز) وفي النسب إلى لغة قالوا: لَغَوِيّ – بفتح اللام – (٢٩٢: ز) وإلى كَلْب قالوا: كِلْبِي – بكسر الكاف – (٢١٠: ز) وإلى قَزّ، قالوا: ثوب قَزَوِيّ – بفتحتين (١٢٤: ز) وقالوا لبائع السكاكين: سَكّاك (١٠١: ز) ولبائع المِقص: قَصّاص (١٧٠: ز) كما قالوا: رَجُلٌ بِرْبِرِيّ – بكسر الباءين – منسوب إلى البَرْبَر – بفتحها (٤٦: ل) ورجل بَلْغَمِيّ – في بَلْغَمَانِيّ (٤٦: ل) ونَحَوِيّ – بفتح الحاء – (٤٦: ل) وقالوا: صُحُفِي – لمن يعيش من الصحف (٤٩: ل) وجَزِيرِيّ – منسوب إلى الجزيرة الخضراء (٥٣: ل) وسِبْتِيّ – بكسر السين – منسوب إلى سَبْتَة – بفتحها – (٥٣: ل) ونِسَاوِيّ – منسوب إلى نساء (٦٠: ل) ودَقّاق – لبائع الدقيق (٧٥: ل).

التصغير

فيما ثانيه ياء قلبوا الياء واواً، فقالوا: ضُوَيْعة – فى ضَيْعة (١٧٤: ز) وقالوا: أُنَيْس: فى إنسان (٢٥٩: ز) وحُمَيْم – بتخفيف الياء – فى حَمّام – بالتشديد – (٢٦٧: ز) وصغروا جمع التكسير على حاله دون ردّ إلى مفرده، أو إلى جمع قِلّته، فقالوا: حُوَيْتَنات – فى حِيتَان (٢٦٩: ز) وصغروا سَنَة على سُنَيَّة، ثم جمعوها فقالوا: سُنَيْنات (٦٨: ل) كما قالوا: عُجَيِّزة – فى عَجُوز (٢٠: ل) وحكى اللخمى أنهم أتوا بالمصغر على الأصل دون إعلال فقالوا: عُجَيْوِزة (٢٠: ل) كما حكى أنهم يفتحون الياء فى مصغر الرباعى مما ثالثه لين نحو: عجوز وكبير وصغير (٢٠: ل).

المشتقات

١ – اسما الفاعل والمفعول:

استعملوا اسم الفاعل من الرباعى فى محله من الثلاثى، فقالوا: مُعْزِم على كذا – بدل عازم (٥٨: ز) وتاجر مُرِدّ ومُرْبِح ومُخْسِر – فى رادّ ورابح وخاسر (١٦٩: ز).

واستعملوا عكس ذلك، فقالوا: طائعة – فى مُطيعة (٩٨: ز).

واستعملوا اسم المفعول من الرباعى فى مَحَلِّه من الثلاثى، قالوا: المُكْنَى بأبى فلان – بضم الميم – والصواب الفتح (٢٩٧: ز) وأمر مُشْهَر (٢٩٨: ز).

واستعملوا عكس ذلك، حين قالوا: موسوع عليه – فى مُوسَعُ عليه (١٨٢: ز) ومبطول اليد – فى مُبْطَلُ (١٦٩: ز) ومفسود ومتعوب ومبغوض فى مُفْسَد ومُتْعَب ومُبْغَض (٢٩٣: ز).

واستعملوا اسم المفعول فى محل اسم الفاعل، فقالوا: يوم مَهُول – فى: هائل (١٦٩: ز) ورجل مخمول – فى: خامل (٥٩: ل).

واستعملوا اسم الفاعل، محل اسم المفعول فى قولهم: كتاب مُخْطِئٌ – أى مُخْطَأٌ فيه (٣٧: ل).

وكسروا الميم من اسم الفاعل واسم المفعول من غير الثلاثى فقالوا: مِبْتاع ومِحْتال (١٢٩: ز).

وفتحوها فى اسم المفعول فقالوا: مَشْرب - فى مُشْرب: من أشرب (١٤٨: ز) ومَقْعد - فى مُقْعد: من أقعده الله (١١٢: ز).

واستعملوا اسم الفاعل من الثلاثى فى محله من الرباعى فى قولهم: ياغايث المستغيثين (٢٠٢: ز).

٢ - أمثلة المبالغة:

جاء عنهم ضم الميم فى (مِفعال) فقالوا: غلام مُطْواع - للذى شأنه الطوع (١٣٠: ز).

٣ - اسم الآلة:

فتحوا الميم من اسم الآلة فقالوا: مَرْدغة - فى مِرْدغة، بالكسر - (١٩٤: ز) ومَخَدّة - فى مِخَدة (١٩٤: ز) ومَطْرد - فى مِطْرد (٢٠٠: ز).

وانتشرت هذه الظاهرة فى كل أسماء الآلة غالبًا عند الأندلسيين، فقد ذكر اللخمى لها أمثلة كثيرة فى مواضع متفرقة من كتابه، منها:

مَصْيدة - مَطْرقة - مَقْلع - مَسَنّ - مَفْصلة - مَنْجل - مَبْرد - مَحَشّة - مَسَلّة - وانظر على سبيل المثال (اللوحات ٣٥ - ٣٧).

وضموا الجيم فى قولهم: مُسَنّ - للحجر الذى يُشْحذ الحديد عليه - (٨٥: ز).

٤ - اسم المكـان:

فتحوا العين من مَفْعَل فيما حقه الكسر، فقالوا: مَعْرَضُ ومَوْقَفُ (٣٨: ل).

٥ - التعجـب:

أتَوْا بصيغة (مـا أفعله) مما لم يستوف الشروط، فقـالوا فى التعجب من الألـوان والعاهات: ما أبْيَضَ هذا الثوب، وما أعْوَرَ هذا الفرس (٢٥١: ز).

الأفعال

فكّوا التضعيف، فقالوا: هو يتعالَلُ - إذا أظهر العِلّة - وهم يتقارَرُون فى الحق (٣٢٦: ز).

واستعملوا المبنى للمعلوم بدل المبنى للمجهول، فقالوا: استَهْتَر الرجل (٢٥٤: ز) واستَضْحَك (٢٥٥: ز) وأقْلَعت السفينة، وأقْلَع المركب (٣٥: ل).

وتوهموا اللزوم فى بعض الأفعال المعدّاة بنفسها، فعدّوْها بالهمزة، قالوا: أَسْدَلْتُ عليه الستر (٢٥٦: ز) وأشْحَنْتُ السفينة (٢٥٧: ز) وأنْحَلْتُ ولدى (٢٦٠: ز).

واستعملوا بعض الأفعال اللازمة متعديةً، فقالوا: وَهَبْتُ فلانًا مالاً (٢٠١: ز).

وما كان من الأفعال الثلاثية المعتلة العين على مثال مالم يُسَمّ فاعله يلحقون به الألف ثم يبنونه على (أفعل) فيقولون: أُبيعَ الثوب وأُقيمَ على الرجل، وأُخِيف، وأُدِيرَ به، وأُسِيرَ به (٢٠٤: ز).

المصادر

جاء (تَفْعُلة) - بضم العين - مصدرًا لفَعّل - بالتشديد - فقالوا: تَقْدُمَة - مصدر قدّم (٢٦٤: ز) وجاء (فَعَال) بالفتح - مصدرًا لما دل على داء، فقالوا: بالدابة قَوَام (٩٢: ز) كما جاء أيضًا تشديد العين فى صيغة (فُعَال) الدالة على داء، فقالوا: دُوّار (٢٧٢: ز).

الزيادة والحذف

انتشر بين الأندلسيين إشباع حركة المقطع الأول أو الأخير من الكلمة فيتولد عن ذلك حرف مدّ مجانس، قالوا: طِيحال وتِيبار وتِيلاد وطِيراز (٨٦: ز) وهِيشام (٦٩: ل) يقول الزبيدى مبينًا انتشار هذه الظاهرة: «وقد أُولِعَت العامة بإقحام الياء[8]» ويقول أيضًا مُشيرًا إلى جريان هذا على لسان الخاصة: «ورأيت لبعض متقدمي الكُتّاب:

---

(٨) لحن العوام ٧٦.

«إيكاف» بالياء – يعني إكَافًا، وذلك مما ذكرناه من وُلوعهم بإلحاق الياء في هذا المثال[9]».

وأشار اللخمي إلى أنهم يفعلون ذلك باطّراد في الأمر الباقي على حرفين مثل: كُولْ ومُورْ وخُوذْ – أمرٌ من: أكل وأمر وأخذ (٦١: ل).

وفي إشباع حركة الحرف الأخير قالوا: بَرْواق – في بَرْوق، (٤٢: ز) وعَرْعار – في عَرْعَر (٤٨: ز) وقَبار – في كَبَر (٤٣: ز) وطِوال – في طِولَ (٢٨٢: ز) وقِطاع – في قِطَع جمع قِطْعة (٢٨٧: ز) وقُنْفوذ – في قُنْفُذ (٦١: ل) وشُكُول – في شُكُل، جمع شِكال (٦٩: ل).

ومن ظواهر الحذف عندهم التخلص من بعض حروف الكلمة ثم إجراء تصاريفها على وَفْق هذا التخلص، قالوا: صُمْعة المسجد – في صومعته – وجمعوها على: صُمَع، وقالوا: مِيضَة – في مِيضَأة – وجمعوها على: مِيَض (١٧٤: ز) وقالوا: صَبْل – في اصطبل – وجمعوها على: صُبُول (١٣٣: ز) وقالوا: مُوسّ – في مُوسَى – وجمعوها على: أمواس (٧٨: ز) ومَعْدَا فلان – في: ما عَدَا فُلانًا (١٣٩: ز).

ومن ظواهر الحذف عندهم كذلك التخلص من الهمزة المتطرفة في الثلاثي مع تشديد ماقبلها، قالوا: رِدّ – في: رِدْء، وأجروا الجمع على وَفْق ما حذفوا، فقالوا: رُدُود (٢٧٢: ز) وتخلصوا من همزة الممدود نحو: الشِوا – في الشواء، والوَبَا – في الوباء (٧٠: ل).

ومن ظواهر الحذف عندهم كذلك حذف أداة التعريف من بعض الأعلام المبدوءة بها، قالوا: نَحْوُ أخفش وشِعْرُ أخطل (٢٠٣: ز).

ومن الظواهر التي جمعت بين الحذف والزيادة قولهم: لم أفعل هذا عَادْ – بمعنى (حتى الآن) وأصلها (بَعْدَ) الظرفية، فتحوا العين وأشبعوا فتحها فتولّدَ ألفٌ، ثم تخلصوا من بائها.

التحريك والتسكين

في الوقف يحركون وسط الثلاثي الساكن من فَعْل وفِعْل – بفتح الفاء وكسرها – فيقولون: أَمَرْ وقَصَرْ ورِجِلْ وحَفَصْ ورَفَعْ – في: أَمْر وقَصْر ورِجْل وحَفْص ورَفْع

(٩) لحن العوام ٧٨.

(٢٥٣: ز) وأبو بَكِر، وابن بَكِر – بكسر الكاف – (٦١: ل) ونَمِل – بفتح الميم (٦٣: ل) وذِكِر وقِطِر – بكسر الثانى منهما – (٢٠٣: ز) وأغلب ذلك التحريك مرجعه إلى إتباع الثانى الساكن حَرَكَةَ الأول.

تطور الدلالة

تطورت دلالة بعض الكلمات عندهم بالتعميم أو بالتخصيص أو بالتغيير إلى معنى جديد: فقد استعملوا الاستحمام لما كان بالماء، حارًا أو باردًا، وهو عند العرب للحار خاصة (٢٥٦: ز) وأطلقوا الحانوت على كل موضع فى الأسواق لبيع الخمر وغيرها، وهو عند العرب موضع بيع الخمر خاصة (٥٨: ل).

وخصصوا الذباب بما يألف البيوت، وهو عند العرب يطلق على صنوف شتّى (٣٣: ز) وخصصوا الصقر لضرب من سباع الطير، وهو كل مايصيد من سباع الطير (٥٠: ل) وقالوا: قَرَوِىّ – لساكن القيروان خاصة – وهو لكل من سكن القرية (٥٠: ل) أما الحلْواء فَيَعْنُونَ بها الناطف خاصة، وهو اسم لكل مايؤكل من الطعام حُلْواً (١٣٠: ز).

وفى الانتقال بالدلالة إلى معنى جديد أطلقوا على الحزام (قلادة) وهى العُقْدُ الذى يوضع فى العنق، ويسمون المطر شتاء – والشتاء فصل من فصول السنة – ويقولون للبيت المحسَّن: بلاط – والبلاط الحجرة المفروشة – وقد ذكر الزبيدى وتبعه اللخمى أمثلة كثيرة لهذه الظاهرة. كذلك منهم من يُجْرِى الضمير مُجْرَى اسم الإشارة، فيقول: أتيت فى هى الأيام – أى تلك – وقعدت فى هُوَ المكان – أى ذلك – (٢٥٢: ز).

الإبدال اللغوى

وأكثر ما وقع من ذلك فى الحروف المتقاربة فى المخرج، كالباء مع الميم فى قولهم: إن لم يتحقق ذلك فانبِضْها (أى اللحية) (٢٦) والميم مع النون فى: خَمّ وخَنّ (٨٨) والظاء مع الذال فى: شظّ الفرس (٢٨٠) ومسك أظْفَر (١٩٥) والقاف مع الكاف فى: تَرْكُوة (١٣٢). وأشار اللخمى إلى أن العامة تبدل الهمزة لاماً فى كثير من كلامهما، كقولهم: لَجْدَر – فى أجْدر، و: لَبَّار – فى أبَّار (صانع الإبر) وكَتَّان لَبِيرِىّ – فى: أبِيرى – بلد بالأندلس (٢٠: ل).

الألفاظ غير العربية

وقد انفرد ابن هشام اللخمي بالإشارة إلى بعض ما كان يجري على ألسنة العامة في القرن السادس الهجري من ألفاظ أسبانية أو بربرية، وأورد من هذه الألفاظ ماله مقابل عربي، كأنه أراد أن يحلّ اللفظ العربي محلّ الأجنبي الدخيل، ومن ذلك:

(أَثَافِل) لشيء من حديد تنصب عليه القدر، تقول له العرب: المِنْصَب، وأظنهم صحفوا: الأَثَافِيّ (٥٦: ل) و(بِلْج) صوابه: المِغْلاق (٣٦: ل) و(جَانْوا) للطين الأسود المنتن، صوابه: الحَمْأة و(جرج) للريح الشامية (٥٨: ل) و(الليج) لريح الجنوب (٥٨: ل) و(بَلْتَه) لما يكر من الشعير فطحن، وهو الباكورة عند العرب (٥٨: ل) و (الجَاوَرْس) للذُّرَة (٦٠: ل) و(زَغَز) للخشبة المعترضة من جنب السفينة إلى جنبها، والعرب تسميها السكة (٦٠: ل) و (العُرّ) لمؤخر السفينة، والعرب تسميه الكَوْثَل (٦١: ل) و (القَسِيرة) لضرب من الحَلْي، وهو عند العرب الجَبَلة، وجمعها الجَبَلات (٦٢: ل) و(كَنْبُوش) لما تضعه المرأة على رأسها تحت مِقْنَعتها من حرير أو غيره، والعرب تقول له: الصِّقاع والغِفارة والوِقاية والشُّنْتُفة (٦٣: ل) و(جِبِّيور) لنَوْر أحمر تسميه العرب شقائق النعمان (٧٠: ل) و(كُرَانة) للضفدع (٧٤: ل) و (فَلْتَق) للسُّلَحْفَاة (٧٤: ل).

الإمـالة

قالوا: خُبِّيز – في خُبَّازَى (١١٥: ز) والسُّكِيكا – في السُّكَّاكة (٢٧٧: ز) وكان أهل غِرْناطة يقلبون ألفات المدّ إلى إمالة رقيقة تكاد تكون ياء، وقد قال عنهم ابن الخطيب في (الإحاطة): «وألسنتهم فصيحة يتخللها إعراب كثير وتغلب عليهم الإمالة»[١٠].

(١٠) الإحاطة في أخبار غرناطة ٣٥/١.

ثالثًا

مقياس التخطئة عند علماء الأندلس

(١)

عند الزُّبَيْدِىّ

ألمحنا فيما مضى إلى أن الانحراف اللغوى قد أصاب العربية منذ دخول أهلها بلاد الأسبان واختلاطهم بسكانها، ونضيف هنا أن هذا الانحراف قد بلغ مداه فى القرون الثلاثة الأولى، حتى لقد خشى على العربية الخليفةُ الأندلسىُّ المستنصرُ بالله الذى حكم بين عامى ٣٥٠ – ٣٦٦ هـ فطلب من الزبيدى – وهو مؤدب ولده هشام – أن يقاوم ما ظهر من لحن، فألف له هذا الكتاب .

وقد سمى الزبيدى كتابه (لحن العوام) مشيرًا إلى أنه جمع من أخطاء هؤلاء ما يمكن أن تسقط فيه الخاصة من الطبقة المثقفة أو ما سقطت فى استعماله فِعْلًا، ومن هنا صح لنا أن نقول : إنه يقصد من العامة ما تقصده نحن الآن من الدَّهْماء، وأن إصلاحه بعض أخطائهم إنما كان منه على ظن أنه قد يقع من المتعلمين أو وقع منهم، فلا حاجة بنا إذَنْ إلَى أن نتأول له فى مقصده من (العوام) كما تأول له الدكتور رمضان فقال : إنه « يقصد طبقة المثقفين الذين تنزلق ألسنتهم فى اللحن بمتابعة أولئك الدهماء[١١] » كيف وقد قال الزبيدى نفسه : « فألفيت جُمَلًا لم يذكرها أبو حاتم ولا غيره من اللغويين فيما نبّهوا إليه، وَدَلُّوا عليه مما أفسدته العامة عندنا، فأحالوا لفظه أو وضعوه غير موضعه، وتابعهم على ذلك الكثرة من الخاصة حتى ضمّنته الشعراء أشعارهم واستعمله جِلّة الكتّاب وعِلْيَةُ الخَدَمَةِ فى رسائلهم، وتلاقَوْا به فى محافلهم[١٢]».

وقد ذكر الزبيدى من لغة هؤلاء العوام أمثلة كثيرة – دون أن يستوعبها – حتى لا يطول بها الكتاب – كما قال – خشية أن تنزلق إليها ألسنة الخاصة، ومن هذه

---

(١١) لحن العامة والتطور اللغوى : ١٨٩.

(١٢) لحن العوام ٧ – ٨.

الأمثلة[١٣]: ما سبق من قولهم: طيحال وثيار وعَادْ فى قولهم: ما وجدت هذا عَادْ، ومَعْدَا فلان – فى: ما عدا فلانا، وأنيتُ هِىَ الأيام أى: هذه الأيام.. إلخ.

وقد ذكر من لغة العوام أيضًا ما وقعت فيه الخاصة فعْلًا، وكان يشير إلى ذلك عقب كل مثال، كَأَنْ يقول: «وقد لحن فى هذا رجل من جِلَّة الخطباء» أو: «وقد أُولِعَتْ العامة بذلك وكثير من الخاصة»، أو: «ورَوى بعض مؤدبى العربية» أو: «ورأيت لبعض متقدمى الكُتَّاب»، أو: «قد غلط فى هذا بعض جِلَّة الأدباء[١٤]».

ولم يقتصر الزبيدى على لغة العامة التى تقع من الخاصة أو يمكن أن تقع، بل أضاف إلى ذلك كثيرًا من الاستعمالات المنحرفة التى لا تصدر إلا عن الخاصة، وكان ينبه على ذلك غالبًا مع كل استعمال، وقد يَدَعُ التنبيه عليه، اعتمادًا على دلالة الانحراف، فمما نبَّه عليه قوله بعد أن صحح قولهم: (هو الله الأزلىُّ قبل خلقه): «وقد أُولِعَ بالخطأ فى هذا أهلُ الكلام، والمدَّعون لحدود المنطق، حتى غَرَّ ذلك جماعة من الخطباء فأدخلوه فى خطبهم[١٥]» وقوله بعد أن صحح قولهم: (هذه صفة ذاته وهو مباين بالذات): «وقد غلط فى ذلك أهل الكلام وأكثر المُحْدَثِينَ من الشعراء والكُتَّاب والفقهاء، وكذلك زعم أبو جعفر النحاس عن أصحابه – رضى الله عنهم[١٦]».

ومما لم ينبه عليه قولهم: هذا كتاب قِسْم واتِّفاق[١٧]، وقولهم: فلان المُولَىَ عليه[١٨]، ومعروف أن الأول من أخطاء الفقهاء، والثانى من أخطاء أهل الوثائق.

ولا يفوتنا – قبل أن نبيِّن المقياس الذى وضعه الزبيدى أساسًا للحكم بالتخطئة والتصويب – أن ننبه على ثلاثة أمور امتاز بها فى معالجته لأساليب العامة والخاصة:

الأمر الأول: أنه اهتم بالمقارنة بين الانحرافات التى وقعت من عامة الأندلس، والتى وقعت من العامة فى المشرق، وقد ساعده كثيرًا اطِّلاعُه على مؤلفات علماء التنقية العراقيين، الذين ذكر منهم فى كتابه ابن السكيت وثعلبا وابن قتيبة والأصمعى وأبا حاتم السجستانى – وقد صرح فى المقدمة أنه تصفح كتابه فلم يجده ذا قيمة كبيرة فى مجال التنقية اللغوية – وقال: «ورأيت كثيرًا من اللحن الذى نسبه إلى أهل المشرق قد سلمت عامتنا من موافقته، ونطقت بوجه الصواب فيه[١٨]». ومن أمثلة المقارنة عنده:

---

(١٣) انظر الصفحات: ٨٦، ٨٣، ١٣٩، ٢٥٢.
(١٤) لحن العوام: ٢٠٢، ٢٠٣، ٢١٢، ٧٦، ١٢.
(١٥) لحن العوام ١٢٠.
(١٦) لحن العوام ١٥٣.
(١٧) لحن العوام ١٦٠.
(١٨) لحن العوام ٦.

أنه ذكر أن أهل الأندلس يُشْبِعُونَ فتحة القاف فى (قَدُوم) فيتولد ألف المد (قادوم) أما أهل المشرق فيشددون الدال[19].

وذكر أن أهل الأندلس يقولون لبعض ثياب النساء: (قَرْقَلٌ) بتشديد اللام - أما أهل المشرق فيبدلون اللام راء[20].

وذكر أن أهل الأندلس وأهل المشرق يلحنون جميعا فى قولهم: رجل مُكَدِّى - بدل: مُكْدٍ، غير أن أكثر ما يلحن فى هذا أهل المشرق[21].

ومما اخْتُصَّ به أهلُ المشرق ما ذكره من قولهم: وَدَدْتُ - بفتح الدال - وظِفْر - بكسر الظاء - وعِثْق - بالثاء دون الذال - وحُدُوثة - فى أُحْدوثة - وعود مستوى، وقَرْبوس، وقِلفِل - بالكسر - وذهبت إلى المقارِيِّن، وفلان يُوزَنُ بكذا، أى: يُزَنّ به[22].

والأمر الثانى: أنه يكاد يكون أول عالم اهتم بالتعليل لما وقع فيه العامة من لحن، ولم يسبقه إلى ذلك سوى الحريرى من علماء المشرق فى أمثلة قليلة، أما الزبيدى فقد أكثر من التعليلات اللغوية لاستعمالات العوام، ومن تابعهم من الخواص، فقد علل جمعهم قَرية على: قرايا بقوله: «وكأنهم تابعوا فى الجمع من شذّ القرية[23]» أى أنهم يجعلونها مثل قضيّة وقضايا. وعلل جمعهم ذو على أذواء، بأنهم ذهبوا إلى جمعه على الأصل، لأن أصل ذو هو (ذَوًا) فصار مثل قفا وأقفاء[24]. كما علّل استعمالهم: صِنْبانة - بدل: صُؤابة بقوله: «وإنما دخل عليهم، لقولهم صِئْبان، فتوهموا أن واحدته صِئْبانة، وظنوه من الجمع الذى ليس بينه وبين واحده إلا الهاء[25]». ومثل هذا التوهم أو القياس الخاطئ ما وقعوا فيه من قولهم: ذِبّانة ومُصْرانة وأُدْمانة[26].

والأمر الثالث: اهتمامه بِرَدِّ الكلمات المعرّبة إلى أصلها الذى أخذت منه. فقد ذكر أن الجائز يقال له بالفارسية: تِير (85)، وأن سُوذانق فارسيته سُوذانه (133) وأن البارق -الأسورة - فارسيته: يارجان (69) وأن البرَق - وهو الحمل - فارسيته: بره (82) ..... إلخ.

وإلى جانب هذا اهْتَمّ بنسبة اللهجات: فالإصطبل من كلام أهل الشام (133) وكذلك القَلَنْسطُون - الميزان العظيم - (72) والفريقة - الحُلْبة - (267) والزَّاووُق -

(19) السابق 100.
(20) السابق 181.
(21) السابق 296.
(22) السابق 7.
(23) السابق 173.
(24) السابق 13.
(25) السابق 19.
(26) السابق 31.

من أسماء الزئبق – لهجة مدنية (١٦٦)، ومِرْعِزّى نبطية معربة وأصلها مرنزّى (١٦٨).... إلخ.

أما عن المقياس الصوابى عنده فقد نهج المنهج الغالب على العراقيين من التشدد فى أمور اللغة، فلا عبرة عنده إلا بالأفصح دون ما عداه، ونبين هذا فى الأمور الآتية:

(أ) الاستشهاد:

إن كتاب الزبيدى حافل بالشواهد الكثيرة؛ للاستظهار على ما اختاره من أفصح اللهجات، وقد أحصى الدكتور مطر هذه الشواهد على النحو التالى[٢٧]: ٢٢٧ شاهدًا من الشعر، ٣٦ شاهدًا من الحديث، ١٦ شاهدًا من القرآن الكريم، ١٤ شاهدًا من أقوال العرب وأمثالها.

وقد ضمّت شواهده الشعرية أبياتًا لشعراء من الطبقة الثالثة – أى الشعراء الإسلاميين – ومنهم من لم يَعتدّ بشعره الأصمعىُّ وكثيرٌ غيره من علماء التنقية، فقد استشهد الزبيدى بشعر للكميت وللطرماح ولذى الرمّة – وتقدم رأى الأصمعى فى هؤلاء – ولا يعنى ذلك أن الزبيدى على غير رأى الأصمعى فى تخطئة الشعراء الثلاثة، لأن الأبيات التى احتج بها لهم فى كتابه جاءت فى مجال تأييد المعنى الذى يشرحه، فقد جاء للكميت قوله:

فمن قال للأعداء: حَلْوَاءُ مُلكِكم ونحن إليكم كالمَواهِة العُجَّل[٢٨]

لبيان أن الحَلْواء – وهى اسم لكل ما يؤكل من الطعام حُلْوًا – قد يستعار لغير مأكول، وجاء لذى الرمة قوله:

ويوم يظلّ الفرخ فى حجر غيره له كوكب فوق الحِدابِ الظواهر[٢٩]

وجاء للطرماح بيت للدلالة على أن العرب تستعمل السَّيْطَلَ – وهو الإناء المتخذ من الصُّفْر – ولا تستعمل السَّطْل – بغير الياء – وبيت آخر لبيان معنى القَرْمَد – وهو الجِصّ والجيّار[٣٠] – والدليل على ذلك أنه خطأ استعمال هؤلاء حين لم يَجْرِ على النهج العربى، فقد خطأ الكميت فى استعمال الذُّوينا[٣١]، ولم يعترض على الأصمعى حين خطأ ذا الرُّمّة فى استعمال: أدمانة – بالتاء –[٣٢].

(٢٧) لحن العامة فى ضوء الدراسات اللغوية الحديثة ٩٨.
(٢٨) لحن العوام ١٣٠.
(٢٩) لحن العوام ٩٥.
(٣٠) انظر البيتين فى لحن العوام ٧٥، ٢٢٦.
(٣١) لحن العوام ١٢.
(٣٢) لحن العوام ٣١.

غير أن الزبيدى سلك مسلكَ الأصمعى ومن تبعه فى عدم الاحتجاج بهؤلاء فى ألفاظ اللغة: ففي تخطئة إفراد (ذو) عن الإضافة مفردةً وجمعًا قال: وقول الكميت:

فــلا أعْنِي بــذلــك أسْفَـلِيكُـمْ ولـكـنـى أريــد بـه الـذَّوِينـا

ليس من كلامهم المعروف، ويعقّب بعد ذلك بقوله: « كـأن الكميت جمعه مفـردًا، وأخرجه مُخْرَجَ الأذواء فى الانفراد، وذلك غير مقول[٣٣]».

كما أنه لا يعترض على الأصمعى فى تخطئة أُدْمانة – للواحدة – التى وردت فى شعر ذى الرمة، وإنما يرى أنه من قبيل توهم العامة أن الأُدْمان جمع يفرق بينه وبين واحده بالتاء، على نحو ما ذكره فى: ذِبّانة وصِنبانة[٣٤].

وضمّت شواهده الشعرية كذلك بيتين لعُمارة بن عقيل[٣٥]، وبيتًا لمحمد بن مناذر[٣٦] – وهما من شعراء الطبقة الرابعة، أى المُحْدَثين – أما بيتا عمارة فأحدهما أورده على أن قولهم: أسْلَعَ الرجل بمعنى كثرت سلعته، والثانى أورده مُخَطِّئا عمارة فى استعماله رَيّانة – دون رَيًّا – فى قوله:

ومـن ليـلةٍ قـد بتُّهـا غـيرَ آثـمٍ بِسَـاجِيَـةِ الحِجْلَيْنِ رَيّـانَـة القلبِ

وقد تبع أبا حاتم السجستانى فى هذا الإنكار.

وأما بيت ابن مناذر فقد جاء به لبيان أن الزرافة تطلق على الجماعة من النـاس وغيرهم، ومن ذلك يتضح أنه إنما يأخذ بكلامهما فى المعانى لا فى الألفاظ.

ومن الشعراء المولَّدين الذين لحنهم: أبو تمام، فى قوله:

أَقْـرِ السَّـلامَ مُعَـرَّفًـا ومحصَّبًـا مِن خـالـدِ المعـروفِ والهيجـاءِ [٣٧]

إذ الصواب أن يقال: اقْرَأْ عليه السلام.

على أن لدينا نصًّا صريحًا للزبيدى فى عدم اعتداده بأشعار المحدثين، هو ما قاله فى مآخذه على صاحب العين أنه «استشهد بالمرذول من أشعار المحدثين[٣٨]».

وإذا كان حكم الزبيدى باللحن على بعض الألفاظ قد ترتب عليه عدم الاستشهاد بأشعار الإسلاميين والمحدثين، فقد ترتب عليه كذلك عدم الاستشهاد بالحديث الشريف،

---

(٣٣) لحن العوام ١٣.
(٣٤) لحن العوام ٢٣.
(٣٥) انظرها فى لحن العوام ١٦٢، ٣٤٩.
(٣٦) انظره فى لحن العوام ١٦٠.
(٣٧) لحن العوام ٢٥٨.
(٣٨) الزهر ١/ ٨٣.

وبعض القراءات القرآنية غير المشهورة، وكأن ما جاء من ذلك في كتابه كان على سبيل التمثيل لا الاحتجاج.

فهو قد خطأ قولهم: أقرئ فلانا السلام مع أنه قد جاء في بعض الحديث[٣٩].

وقد خطأ قولهم في التعجب من الألوان: ما أَبْيَضَ هذا الثوب – مع أنه ورد في حديث الحوض – وهو متواتر عند أهل الحديث –: «ماؤه أَبْيَضُ من الْوَرِق»[٤٠].

وحكم باللحن على تسهيل الهمز في: استبرأت، مع أنه وقع في كثير من الأحاديث، وقرئ به في بعض القراءات، كقوله تعالى: ﴿تُرْجِي مَنْ تَشَاءُ مِنْهُنَّ﴾ وفي الحديث: «كان صلى الله عليه وسلم إذا مشى تَكَفَّى تَكَفِّيًا» أي تمايل إلى قُدَّام، رُوِيَ مهموزًا وغير مهموز[٤١].

(ب) اللغات:

وأدّى أَخْذُه بالأفصح إلى أنْ حَكَم باللحن على بعض اللهجات العربية القديمة، ومن ذلك لهجة أهل اليمن في كُلْوة لواحدة الكُلَى[٤٢]، وردّ لهجة بني أسد التي اطّرد فيها فعلانة مؤنثًا لفعلان، لأن ذلك عنده رديء ضعيف، ولبني أسدٍ لغاتٌ يُرْغب عنها، ومناكيرُ لا يؤخذ بها – على ما قال أبو حاتم[٤٣] – وهو حين لحن تسهيل الهمزة في: استبرأت، كأنه يلحن أهل الحجاز وهذيلًا وأهل مكة والمدينة الذين لا ينبرون إلا إذا اضْطُرُّوا إلى النبر، وهو من لغة بني تميم[٤٤].

(جـ) السماع والقياس:

والسماع عند الزبيدي هو كل شيء في اللغة، وما خالفه لحن، حتى إنْ أمكن قياسه على ما سمع، فقد ورد عن العرب حذف الألف واللام من بعض الأعلام المصاحبة لها، كقولهم: هذا عَيُّوقُ طالعًا، أي العيّوق، وقولهم: هذا يَوْمُ اثنين مباركًا فيه، ومع ذلك لم يَقِسِ الزبيدي عليه، فأنكر على العامة حذف الألف واللام حين قالوا: نَحْوُ أخفش، وشعرٌ أخطل[٤٥] – في: الأخفش والأخطل.

وهو في الجموع يتوقف عندما ورد أيضا، حتى إن صح لما لم يَرِدْ وجهٌ مقيس، فالعرب

---

(٣٩) لسان العرب (قرأ). (٤٠) عنوان المسرة ١١٠.
(٤١) كشف الطرة ١٧٤ وانظر في القراءة القرطبي الآية ٥١ من سورة الأحزاب.
(٤٢) لحن العوام ٦٧. (٤٤) لسان العرب (الهمزة).
(٤٣) لحن العوام ١٦٢. (٤٥) لحن العوام ٢٠٣.

قد استغنت بجمع الكثرة عن القِلّة في: كتاب ولجام، فقالت: كُتُب ولُجُم، مع أنها لو جاءت بالقلة فقالت: أكْتِبة وألْجِمة، لكان قياسًا على نحو: لسان وألسِنَة، والزبيديُّ يتوقف عند المسموع قائلًا: «وقد رَوَى بعضهم ألْجِمَة»[٤٦].

كذلك هو قد يرى لاستعمال العامة وجهًا يصح به قياسًا مطّردًا، ولكن السماع يغلب عليه فينكره، فالعامة حين استعملت: مَسْجِد اللِّجاجة – بكسر اللام – التمس لها الزبيدى وجهًا مقيسًا فقال: «وقد يحتمل أن يكون لِجاجة من: لاججته لِجاجا ولِجاجة، مثل راميته رِماء ورِماية»، ويعقب بقوله: «ولم أسمعه، والأول أصح»[٤٧]. والعامة حين قالت: مبطول اليد – من أبطله الله فبطل – يخطِّئها الزبيدى، ثم يعقب بقوله: إلا أن يكون خرج مخرج مجنون ومزكوم» ثم تشدّه نزعة الاعتداد بالسماع فيقول: «وهذا مما يحفظ ولا يقاس عليه»[٤٨].

ومع أن العرب تصرفت في دلالة بعض الألفاظ بالتعميم أو بالتخصيص أو بالنقل إلى معنى جديد لم يُعْطِ الزبيدى لِعَامَّةِ زمانه هذا الحق؛ محتفظًا للكلمات بدلالاتها القديمة المأثورة: فدلالة الذباب على أنواع شتّى ليس من حق العامة أن تخصصها بما يألف البيوت. والعرب قصدت من الاستحمام أن يكون بالماء الحارّ خاصة، فالعامة مخطئة حين تقصد منه الماء المطلق. والمطر عند العرب معروف للماء النازل من السماء، وليس من حق العامة أن تطلق عليه لفظ (الشتاء) وإن كانت رابطةٌ زمنيةٌ بين اللفظين.

وقد كان الزبيدى مدفوعًا بحماسته الدينية إلى أن يتوقف عند حدّ السماع في إطلاق الصفات على رب العزة – وإن استقام القياس اللغوى – فقد أنكر على أهل الكلام استعمال (الأزَلِيُّ) صفة لله تعالى، لأنه لايجوز لأحد أن يصف الله عز وجل بغير ما وصف به نَفْسَهُ في محكم كتابه وحيًا، أو ما ثبت به الخبر عن رسول الله ﷺ، ولو صحت الكلمات في الاشتقاق وتمكنت في التصريف[٤٩].

كذلك القياس لا يمنع من إضافة (آل) إلى الضمير، لكنه لم يسمع ممن يوثق بعربيته في رأيه[٥٠]؛ ولذا حكم عليه باللحن.

ولم نجد الزبيدى يعتدّ بالقياس إلا في بعض مسائل الإبدال اللغوى، كالإبدال بين الصاد والزاي، فعنده أن الزاي تخلف الصاد إذا كانت ساكنة وبعدها الدال، فيقال:

---

(٤٦) لحن العوام ٥٦.
(٤٧) لحن العوام ١٥٦.
(٤٨) لحن العوام ١٦٩.
(٤٩) لحن العوام ١٤.
(٥٠) لحن العوام ١٤.

أصدقاء وأزدقاء، ومصدغة ومزدغة، قياسًا على ما جاء عن العرب فى أمثالها: «لم يُحْرَم مَنْ فُصْدَ لَهُ، ومَنْ فُزْد له»[51].

وَأَذَنْ لنا أن نقول على وجه الإجمال: إنه لا مجال للقياس فى مقياس الزبيدى وإنما العبرةُ بالسماع، لا مطلق سماع، بل السماع القوى المشهور الوارد عمن يوثق به.

(د) البصرة والكوفة:

من رأى الزبيدى أن جمع الكثرة عند تصغيره يُرَدُّ إلى أدنى العدد، فإن لم يكن له أدنى عدد صُغّر ثم جمع بالتاء، حتى لا يقع التضاد بين تقليله وتكثيره، وهو بهذا لم يفرق بين ما له من جموع الكثرة نظير من أمثلة الآحاد وما ليس له، مخالفًا مذهب الكوفيين الذين أجازوا أن يصغّر جمع الكثرة على حاله إذا ناظر الواحد فى الزِّنة[52]، فأجازوا: رُغَيْفان – فى رُغْفان – لأن له نظيرًا هو عُثْمان، وجعلوا من ذلك أُصَيْلانًا، زعموا أنه تصغير أُصْلان جمع أَصِيل. وعامة الأندلس إن أخطأت فى تصغير حِيتان على حُوَيْتِنَات، فالزبيدى يرشدنا إلى اتجاهه البصرى بتصحيح الخطأ إلى أُحَيّات مصغر أَحْوَات[53]، ذاكرًا القاعدة البصرية فى ذلك.

ومن رأيه كذلك أن تصغير ما ثانيه ياء يكون ببقاء الياء مع ضم الأول أو كسره للمناسبة، فالعامة لاحِنةٌ فى تصغير ضَيْعَة على ضُوَيعة، وهو اتجاه بصرى، إذ الكوفيين يجيزون الإبدال واوًا؛ قياسًا على ما سمع من بُوَيضة – فى بُيَيْضة[54]، ومن اتجاهه البصرى كذلك أنْ خطّأ التعجب بما أفعله مما دلّ على الألوان والعاهات فى: ما أبْيَضَ هذا الثوب، وما أعْوَرَ هذا الفرس، إذ يجيز الكوفيون التعجب من السواد والبياض، لأنهما أصل الألوان[55]، ولم نجد الزبيدى يأخذ برأى الكوفيين إلا فى أمرين:

١ – استعماله اللغوى، فيعد أن لحن سَوْدَانات – لجمع السَّوْداء – قال: «والصواب: سوداوات وسُودٌ»، ومعروف أن الوصف على (فَعْلاء أفْعَل) لا يجمع جمع سلامة للمؤنث؛ حملاً على مذكره الذى لا يجمع بالواو والنون، وهذا عند البصريين، أما الفراء فيجيزه، وهو قياس قول الكوفيين[56]، على أنه من المحتمل أن يكون الزبيدى قد قصد بالسوداء

---

(٥١) لحن العوام ١٩٤.
(٥٢) الصبان على الأشمونى ٤/١٧٤.
(٥٣) لحن العوام ٢٦٩.
(٥٤) الصبان على الأشمونى ٤/١٦٥.
(٥٥) الإنصاف فى مسائل الخلاف ١/٩٥.
(٥٦) همع الهوامع ١/٢٢.

الاسْمَ لا الصفةَ، وحينئذ جَمْعُهَا بالألف والتاء لا خلاف فيه[٥٦].

٢ - بعض الاشتقاقات اللغوية التي لا يترتب عليها لحن في استعمال العامة، نحو: كَفْكَف وصَلْصَل وحَلْحَل - مما يعدُّه البصريون رباعيًا مُضَعَّفًا - أما الكوفيون فيَرْجِعُونه إلى أصله الثلاثي، ويذهبون إلى أن صمصامة مأخوذ من صمم، ولكنهم كرهوا اجتماع الأمثال ففرقوا بينها بحرف مثل الأول، وقول الكوفيين عند الزبيدي أَوْلى ، لأن الاشتقاق يحكم بصحته، والقياس يشهد له[٥٧].

---

(٥٦) همع الهوامع ٢٢/١.

(٥٧) لحن العوام ١٣٦.

(٢)

عند ابن هشامٍ اللَّخْميّ

فى مكتبة (الإسكوريال) بأسبانيا نسختان ضمّتا آراء ابن هشام اللخمى فى مجال التنقية، إحداهما بعنوان (الرد على الزبيدى فى لحن العوام)، والأخرى بعنوان (المدخل إلى تقويم اللسان وتعليم البيان) وقد قام معهد المخطوطات بجامعة الدول العربية بتصوير هاتين المخطوطتين فى نسختين برقمى ٩٩ لغة، ١٣٢ لغة. وكتبت النسخة الثانية لعلى بن محمد الغافقى، المعروف بابن الشارى فى سنة ٦٠٧ هـ، أى بعد نحو ثلاثين سنة من وفاة ابن هشام، وهو زمن قريب جدًا من زمن المؤلف. وقد قسم اللخمىّ كتابه إلى الأقسام الآتية:

١ – الرد على الزبيدى فى (لحن العوام) من ٤: ظ – ١٤: و(*).

٢ – الرد على ابن مكى فى (تثقيف اللسان) من ١٤: و – ٣٤: ظ.

٣ – ما تلحن فيه العامة مما لا يحتمل التأويل ولا عليه من لسان العرب دليل، من ٣٤: ظ – ٥٠: و.

٤ – باب ما جاء لشيئين أو لأشياء فقصروه على واحد، من ٥٠: و – ٥٨: و.

٥ – باب: ومما وقع عند العرب على الخصوص، من: ٥٨: و – ٨٤: ظ.

٦ – ومما تمثلت به العامة مما وقع فى أشعار المتقدمين والمحدثين تلقَّوْها عن الفصحاء، وهم لا يعرفون الأشعار التى أخذت منها، وربما حرفوا بعض ألفاظها، من ٨٤: ظ إلى آخر الكتاب.

والأبواب ٣، ٤، ٥ فيها اضطراب كثير، وأكثر ما فيها لا يخضع لما جاء فى عناوينها. وإذا كان ابن هشام قد ذكر فى مقدمة كتابه أنه أضاف إلى ما جاء به الزبيدى وابن مكى

* ظ = ظهر الورقة، و = وجهها.

كثيرًا مما لم يذكراه مما غُيِّرَ فى زمانه ولحنت فيه العوام، فإن القارئ لكتابه يأخذه العجب حين يرى أبوابًا كاملة من كتابَىْ الزبيدى وابن مكى، بل نقولاً كثيرة عن الحريرى فى (درة الغواص) والثعالبى فى (فقه اللغة) وابن قتيبة فى (أدب الكاتب) وابن السكيت فى (إصلاح المنطق) وابن سيده فى (المحكم) وغيرهم، وليس به من أخطاء عصره إلا ألفاظ قليلة، أكثرها أسماء استُحدثت فى الأندلس، وقد سبقت أمثلة لذلك.

وقد كان للتأخر الزمنى أثر فى مقياس الصواب والخطأ عند ابن هشام؛ إذ عاش فى القرن السادس، بعد أن كانت معظم الأخطاء التى استدركها الزبيدى فى القرن الرابع قد عاشت بين العامة والخاصة وأصبحت مألوفة، إلى حدّ أنْ ضَعُفَ الإحساس بنسبتها إلى الخطأ، وهو أمر جعله يبنى مقياسه على أساس من التساهل تُجاه ما عدّه الزبيدى وابن مكى من اللحن. فهما فى رأيه متعسفان على العامة[٥٨] فى بعض الألفاظ، إذ خطّآهم فيما استعمل فيه وجهان، وللعرب فيه لغتان، وذلك تَعْنِيتٌ وشَطَطَ. وإنما الذى ينبغى أن يكون مقياسًا للخطأ هو (ألاّ يَحتمِلَ الكلامُ التأويلَ ولا يكون عليه من لسان العرب دليل) فقياسه مبنىّ على الاتساع، والأخذ بكل ما هو مسموع، ولو كان قليلًا أو شاذًّا، ومن اتسع فى كلام العرب ولغاتهم لم يكد يلحّن أحدًا، وقال الخليل - رحمه الله -: لغة العرب أكثر من أن يَلْحَنَ متكلم، وروى الفراء أن الكسائى قال: على ما سمعتُ من كلام العرب ليس أحد يَلْحَنُ إلا القليل[٥٩]. أما تفصيل هذا المقياس فيتضح فيما يأتى:

(أ) الاستشهاد:

ذكر اللخمى أن العمدة فى الاحتجاج إنما هو على الشعراء المتقدمين، أما المولّدون فلا يحتج بشعرهم، وإنما يذكره للتمليح[٦٠] فقط، اللهم إلا أن يكون المولّد من الشعراء عالمًا لغويًّا، أو يقرّه على استعماله عالمٌ باللغة، فَمُحَمَّدُ بْنُ مناذر، الذى قال:

وتــرى خـلفــه زرَافــات جيــل   جــاثـلات تغـزو بِشَـل الأسْــودِ

- بضم الزاى من زرافات - ليس بحجة، لأن مُوَلَّدٌ[٦١].

أما المتنبى فليس بحجة عنده[٦٢] حين استعمل لفظة (بَابَة) بمعنى المرّبىّ فى قوله:

(٥٨) المدخل إلى تقويم اللسان ٤ : و

(٥٩) المدخل إلى تقويم اللسان ١٠ : و.

(٦٠) السابق ٨ : و.

(٦١) السابق ١٣ : و.

(٦٢) السابق ٨ : و.

أرى مُرْهَفًا مُدْهِشَ الصيقلين   وبَابَةَ كل غلام عتا

لأن (بابة) عند العرب بمعنى غاية، لكنه يكون حجة عندما لا ينكر لغوى عليه استعماله، كإضافته (آل) إلى الضمير فى قوله:

والله يُسْعِد كلّ يوم جَدَّهُ   ويَزِيدُ من أعدائه فى آلِهِ

«لأن الناس عُنُوا بانتقاد شعره، وكان فى عصره جماعة من اللغويين، كابن خالويه وابن جنى وغيرهما، وما رأيت أحدًا منهم أنكر عليه إضافته (آل) إلى الضمير، وكذلك جميع من تكلم فى شعره من الكتاب والشعراء، كابن عباد والحاتمى وابن وكيع، لا أعلم لأحد منهم اعتراضًا فى هذا البيت(٦٣)».

واستعمال أبى العلاء المعرى (هَبْ أنَّ) فى قوله:

فَهَبْ أنى دعوتك للتصافى   على غير المعتقة الشَّمُولِ

يردّ إنكار الحريرى: «لأنه - وإن كان لا يحتج بشعره - يحتج بعلمه، فقد كان إمامًا فى اللغة، ونهاية فى الثقة، وقلّ أن يخفى عليه هذا، وقد شرح شعرَه الأستاذ أبو محمد بن السيد، وكان مقدَّمًا فى الأعيان معدودًا فى جملة أهل الشأن، ولم يقع له اعتراض على هذا البيت، بل جوزّه، ولا ينبغى أن يحمل البيت على الضرورة، إذ كان من الممكن أن يقول: فَهَبْنِى قد دعوتك»(٦٤).

غير أننا مع هذا لا نرى وجهًا لاستشهاده بشعر الكميت فى إضافة (آل) إلى المضمر(٦٥)؛ فلم يكن الكميت عالمًا باللغة كالمعرّى، ولم يقرّه على استعماله علماء اللغة كالمتنبّى، وإنما وجد من ينكر عليه ذلك كالأصمعى.

ولم يرد عنه شىء فى شأن الاحتجاج بالحديث الشريف، أما القراءات القرآنية فقد ورد عنه الأخذ بها، حين اعتدّ فى ردّه على ابن مكى: وَاخَذْتُهُ - فى آخذته - بقراءة ورش: (لا يُوَاخِذُكُم الله باللَّغْو)(٦٦) واعتدّ فى حذف التنوين من الموصوف فى نحو: ربيع الأول بقراءة بعض القراء: ﴿قُلْ هُوَ الله أَحَدُ الله الصَّمَدُ﴾ بحذف التنوين من

---

(٦٣) السابق ٥ : و.

(٦٤) المدخل ٦٤ : و.

(٦٥) المدخل: ٥ : و.

(٦٦) السابق ١٨ : و.

(أحد) لالتقاء الساكنين[٦٧].

غير أنه ما دام قد تصدى للرد على الزبيدى وابن مكي فى إنكارهما أمورًا لغوية جرت على خلاف المشهور فمن المتوقع أن يكون عماده فى التصويب على الحديث الشريف وقراءات القرآن، شأنَ البطليوسيّ وابن مكي وغيرهما، إذ تساهلوا مع العامة، واحتجوا بما ورد من ذلك.

(ب) اللغات:

لا لحن عند ابن هشام إلا عند عدم الدليل من لغات العرب، أيًّا كانت هذه اللغات، وأيًّا كان طريقها فى الرواية ثابتًا أم غير ثابت، مَعْزُوَّةً إلى أصحابها أم غير معزوّة، ومن عباراته فى الردّ على الزبيدى وابن مكي: «كان ينبغى له ألاّ يُدْخِلَ مثل هذا فى لحن العامة، لأنه قد قال به كثير من اللغويين، وما حكاه بعض أهل اللغة لا تلحن به العامة[٦٨]» وقوله: «ليست بالفصيحة إلا أنها ليست بخطأ، ولا يجب أن تلحن بها العامة لكونها لغة مسموعة[٦٩]» وقوله: «الكسر أفصح، والفتح لغة، وإذا كانت لغة لم تلحن بها العامة[٧٠]» وقوله: «وإذا كان فى الكلمة لغتان، وكانت إحداهما أفصح من الأخرى فكيف تلحن بها العامة وقد نطقت بها العرب؟ وإنما تلحن العامة بما لم يتكلم به عربى[٧١]».

من هذه العبارات تَبِينُ نزعته فى الاعتداد باللغات القليلة والنادرة والشاذة والمجهولة، بل غير العربية أحيانًا: أجاز جمع ضَيْعة على ضِيَع، لأن العرب تجمع فَعْلة فى الكثير على فِعال، ويجمعونها أيضا على فِعَل، وإن كان جمعًا عزيزًا، نحو: بَدْرة وبِدَر، فلا معنى لإنكاره مع نطق العرب به، وإن كانت لغة قليلة[٧٢]. وأجاز: غَلَقتُ الباب - بلا همز - وهى لغة ضعيفة إلا أنها لا تلحن بها العامة، لأنها من كلام العرب وإن قلّت وضعفت[٧٣]. وأجاز: عَنِيتُ بحاجتك - بالبناء للفاعل - لما حكاه ابن الأعرابى فى نوادره[٧٤]. وكذلك قولهم: حُزَّة السراويل، بدل حُجْزة، إذ حكاها ابن الأعرابى، وذكر أنها لغة[٧٥]. وآمّين - بتشديد الميم[٧٦] - لغة شاذة، ولكن لا تلحن بها العامة. والمَنْديل - بفتح الميم - لغة حكاها

(٦٧) السابق ١٣ : ظ وانظر القراءة فى القرطبى الآية ١ (الإخلاص).
(٦٨) المدخل ٩ : ظ.
(٦٩) المدخل ١٠ : و.
(٧٠) المدخل ٢٠ : و.
(٧١) المدخل ٢٢ : ظ.
(٧٢) المدخل ٦ : ظ.
(٧٣) المدخل ١٢: و.
(٧٤) المدخل ١٦: و.
(٧٥) المدخل ١٨ : ظ.
(٧٦) المدخل ١٨ : و.

ابن جنى[٧٧]. ويَشْوَى – بفتح الواو – بمعنى: يساوى لغة[٧٨]. وكذلك عجوزة – بالتاء – وفاطر فى مُفطر، كل منها لغة، وواضح أن هذه اللغات غير مَعْزُوَّة إلى أصحابها، لكنه يأخذ بها.

ومن اللغات المعزوّة التى أخذ بها: لغة بنى أسد فى تأنيث سكرانة – بالتاء –[٧٩] وفى جمع ريح على أرياح[٨٠]، ويرى أن العرب كثيرًا ما تقلب الواوَ ياءً للخفة. ولغة بنى تميم فى كسر الفاء من فَعِيل وإن لم يكن عينه حرف حلق، نحو: كِثير وجِليل وكِبير، وكِريم وبِسير، وما أشبه ذلك مما ينطق به العامة فى زمانه.

وإلى جانب الأخذ باللغات أيًا كانت، بدا تساهله إزاء تصحيح أساليب العامة فى نواحٍ أُخَرَ، هى:

١ – أخذه بلغات غير عربية، كلُغَةِ أهل الشام مثلاً فى قولهم: إنْجَاص بدل إجَّاص – والمعروف أن هذه لغة لبعض أهل اليمن – يبدلون أول المشددين نونًا. ولكنه إلى جانب ذكره هذا ذكر أنها لغة شامية، وأنها إذا كانت لغة شامية فكيف تلحن بها العامة[٨١].

٢ – واعتداده بما حكاه العلماء أو أجازوه – دون النص على أنه لغة – كإجازة صَحاب – بفتح الصاد – جمع صاحب، بحكاية أهل اللغة[٨٢]. وإجازة جُمادَى الأول والآخِر – بتذكير الصفة – اعتمادًا على إجازة قطرب[٨٣].

٣ – واعتداده باستعمال العلماء، حيث جعله حجة فى الإجازة. فالكَلْبَتَانِ – آلة من الحديد – ليست بلحن؛ إذ جاء عن الخليل فى (العين) وهو المرجوع إليه والمعوّل عليه أن الكُلّاب والكَلّوب لغتان، ثم قال: «فأما الكلبتان الذى يكون مع الحداد ونحو ذلك»[٨٤]. وكذلك ما سبق من استعمال المعرى – وهو لغوى إلى كونه شاعرًا –: هَبْ أنه، فى شعر له دون ضرورة.

٤ – والتَّحايل فى تخريج الاستعمالات حتى تجوز على وجهٍ ما: كإجازته أن يقال: سَوْدانات – فى جمع سوداء، إذ قاسه على: أُدْمانة وأُدْمانات، كأنهم صاغوا من الأُدْمة اسمًا

---

(٧٧) المدخل ٢٠: ظ.
(٧٨) المدخل ٢٢: و.
(٧٩) المدخل ١٣: و.
(٨٠) المدخل ٨: و.
(٨١) المدخل ٨: و.
(٨٢) المدخل ١٢: ظ.
(٨٣) المدخل ١٤: و.
(٨٤) المدخل ٨: ظ.

مفردًا على فُعْلان - مثل: خُمْصان - ثم ألحقوه تاء التأنيث، فلا يمتنع على هذا أن يقال: سُودَانة وسُودَانات - كما يقول العامة - إلا أنهم يفتحون السين وحقها الضم، ثم قال: «ولا أعلم هذا مسموعا، وإنما نقلته عن طريق التجوز والإمكان، لأن له نظيرًا من كلام العرب كما أَرَيْتُك»[٨٥]. وكإجازته هذا الجمع الغريب لِقِطّ، وهو (قطاطيس) زاعمًا أنه جمع لِقِطَّوْس وهو من أسماء القطّ - وزن جِنَّوسٌ - إلا أنهم استعملوا من أحد الاسمين الواحِدَ، فقالوا: قِطّ، واستعملوا من الثانى الجمع فقالوا: قَطَاطيس[٨٦]. ولم أعثر على المفرد (قِطَّوس) فيما بين يدىّ من معاجم اللغة.

(جـ) السماع والقياس:

واضح مما سبق أن السماع عنده هو الأساس فى التصويب أو التخطئة - ضعفت درجته أم قويت - وهو مقدّم عنده - ولو كان ضعيفا - على القياس - ولو كان قويا - كما فى إدخال الألف واللام على (ذى) فالقياس يقتضى عدم التعريف، لأنها إنما تذكر لِيُتَوَصَّلَ بها إلى الوصف بأسماء الأجناس، والمضمر ليس بجنس، فكان يجب ألا يضاف إليها ولا يدخلها أل، إلا أنه قد سُمِعَ ذلك، وما سُمِعَ لا تلحن به العامة، وإن قلّت شواهده وضعف قياسه[٨٧].

ومن تتبعنا لما أجاز ابن هشام وما خطّأ، لاحظنا أنه يتوقف عند السماع فى الأمور الآتية:

١ - الإبدال اللغوى مطلقًا، وإنْ تقاربت المخارج: فإبدال السين صادًا فى: خبز مُحَمَّس (٣٤: ظ) والقاف كافًا فى: المِرْقاس (٣٥: و) والدال ضادًا فى: مُعَرْبد (٣٨: و) كلُّ ذلك لحن، لأنه لم يرد فى هذه الألفاظ بخصوصها.

٢ - وتحريك الساكن من (فَعْل) الثلاثى، وإنْ كانت عينه حرف حلق: فقولهم: نَحَوِىّ - بفتح الحاء - (٢٦: ظ) ولَحَمِىّ - بفتح الحاء - (٨٤: و) فى النسب إلى: نَحْو ولَحْم - لحنٌ، مع أن تحريك العين فى الحلقى الثلاثى وارد، وربما كانت العامة فى زمنه تنطق بالتحريك قبل النسب.

٣ - ومجىء المصدر على (مفعول): فقولهم: مالى مَنْفُوع - أى نَفْع أو منفعة - (٧٣: ظ) لحنٌ، لأنه لم يجئ منه إلا كلمات معدودة لا يقاس عليها.

---

(٨٥) المدخل ١٠: و. (٨٦) المدخل ١١: و. (٨٧) المدخل ٤: ظ.

٤ – والتعريب: فقد كره أن يستعمل اللفظ المعرَّب مادام للشيء لفظ عربي، كالخِرْبِز بمعنى: البِطّيخ، وقد ذكر في المقدمة أن من أقبح القبيح أن تُستعمل اللغة الغريبة مع التقصير في تصحيح المستعملة القريبة[٨٨]. وأورد اللخمي من الألفاظ المعرَّبة في زمنه ماله مقابل عربي، كأنه يريد أن يحل اللفظ العربي محل الأجنبي الدخيل، والدليل على ذلك أنه لم يذكر صواب اللفظ الإسباني والبربري، كما فعل مع الألفاظ الفارسية أو اليونانية التي عُرِّبت في المشرق، ولم يخرج عن هذه القاعدة إلا في لفظ واحد هو (الدمتيلة) – وهو الطعام الذي يصنع عند نبات الأسنان للأطفال – إذ صححه إلى (الذنتينة) لأنه وجده في كتاب (طبقات اللغويين والنحاة) للزبيدي (٦٢: و).

٥ – وفي دلالة الكلمات يتوقف عند ما ورد عن العرب، وقد عقد لذلك بابين: (باب ما جاء لشيئين أو لأشياء فقصروه على واحد، وباب ما وقع عند العرب على الخصوص) ذكر فيهما أمثلة كثيرة، بعضها من ملاحظاته وبعضها الآخر وافق فيه غيرَه، ولحّن العامة في خروجها عن المعنى الوارد.

٦ – وكذلك يقف عند السماع في مجيء الوصف على (فَعِيل) نحو قولهم: رجل ضخيم، وامرأة ضخيمة (٧٣: ظ).

أما القياس: فقد أخذ به في الأمور الآتية:

١ – زيادة الهمزة على الفعل الثلاثي للدلالة على الصيرورة، وبه صحح أن يقال: مُردّ، ومُرْبح، ومُخْسر – من: أَرَدَّ، وأَرْبَحَ وأَخْسَرَ (١١: و) على تأويل أنه كان ذارَدّ، وذَارِبْح، وذَا خَسَارة، ومجيء (أفعل) بمعنى الصيرورة من حال إلى حال كثير في كلامهم، وهو باب مطّرد، لايمتنع من القياس عليه (١١: و) والمعروف أن الزيادات ومعانيها مما يسمع ولايقاس، ففي شرح الشافية: «وليست هذه الزيادات قياسًا مطّردًا، فليس لك أن تقول مثلاً في ظَرف: أظرف، وفي نصر: أنصر.... وكذا لا تقول: نصّر ولا دخّل (بالتضعيف) بل يحتاج في كل باب إلى سماع استعمال اللفظ المعيّن، وكذا استعماله في المعنى المعين[٨٩]».

٢ – وحذف التنوين من الموصوف في نحو: رَبيعِ الأول – مع بقاء الوصفية – لأنه إنما حذف لالتقاء الساكنين، وكان الوجه أن يحرك بالكسر ولا يحذف. إلا أن حذفه ليس

(٨٨) المدخل ٤: و.

(٨٩) شرح الشافية ٢٤.

بخطأ؛ لكونه مسموعًا فاشيًا في كثير من الكلام والشعر، حتى إنه - لكثرته - يكون أصلًا مطردًا يقاس عليه (١٣: ظ).

٣ - ومجيء (فعّال) من الرباعي الموازن (أفعل) فقد اختار أن يقال: نشّاء، لصانع السفن - من أنشأ - مع أن المبالغة قياسية في الثلاثي فقط، لكنه أجازه حملًا على أمثاله وإن قلّ، مثل: درّاك وجبّار وسآر وقصّار ورشّاد ولآّل (٨١: و).

٤ - وتخفيف فَعِل - مفتوح الفاء مكسور العين - بإسكانها، كالصَّبْر - بإسكان الباء - في: الصَّبِر - بكسرها (١٧: ظ) أخذًا بما حكاه ابن قتيبة في أبنية الأسماء من أن كل ما كان على (فَعِل) مكسور العين أو مضمومه فالتخفيف فيه جائز، إما بإلقاء حركته على ماقبله، وإما ببقاء حركة ما قبله على ماهي عليه (١٧: ظ).

٥ - وتخفيف الهمز مثل: قَرَيْتُ - في: قرأت - استنادًا إلى ماذكره الأخفش أن من العرب من يترك الهمز في كل مايهمز، إلا أن تكون الهمزة مبدوءًا بها (١٧: و).

٦ - وإجراء الوصل مُجْرى الوقف وعَكْسُه، فهو كثير في كلام العرب، وعليه فلا وجه لتخطئة أبي تمام في قوله:

إحدى بني بكر بن عبد مناه ... بينَ الكثيبِ الفَرْدِ والأمواهِ

حيث استعمل (مناه) بالهاء (١٤: و).

(د) البصرة والكوفة:

اللخمىّ غير متقيد بمذهب مُعَيَّن، فمقياسه مبنىّ على الاختيار من المذهبين، فهو بَصْرى حين يخطّئ الزبيدى في جمعه سَوداء على: سوداوات؛ إذ كل صفة على فَعْلاء مذكرها على أَفْعَل سبيلُها التكسيرُ في الجمع - لا جمعُ السلامة - وهذا منصوص عليه لسيبويه وغيره من النحويين (٩: ظ).

وهو بصرى كذلك حين يخطّئ النسب إلى الجمع، في قولهم: صُحُفىّ - نسبة إلى الصحف (٤٩: ظ) ونِسَائىّ - نسبة إلى النساء (٦٠: ظ) والمعروف أن البصريين يَرُدُّونَ الجمع إلى المفرد عند النسب، ويخالفهم الكوفيون.

وهو بصرى كذلك حين يخطّئ ضم ماقبل واو الجماعة بعد حذف ألف المقصور في

قولهم: المُسَمُّون بكذا (٣٨: و) والمعروف أن ذلك أحد مذهبي الكوفيين[٩٠].

ثم هو كوفي حين يرد على الزبيدى فى تخطئة: شُوَيْخ وبُوَيْت؛ إذ كل معتلّ العين بالياء مما ليس منقلبًا عن حرف غيره، ولا مقصودًا به إرادة فرقٍ فإنه يجوز فيه ثلاثة أوجه: ضم أوله، وكسره، وإبدال الياء واوًا عند الكوفيين (٢٠: و).

ونقول على وجه الإجمال: إن تساهله بالاعتماد على آراء الكوفيين وذلك بإباحة القياس - ولو على النادر أو الشاذ - كان حيث تصدى للرد على الزبيدى وابن مكى، أما اعتماده على آراء البصريين وتوقفه عند السماع فكان فى المآخذ التى أخذها هو على العامة (مما ظن) أنه لا يحتمل التأويل، وليس عليه من لسان العرب دليل.

نقول: (مما ظن) بعد أن وجدنا من مآخذه على العامة مايخالف مقياسه، أو يحتمل التأويل، أو جاء به من لسان العرب دليل.

أما ما خالف مقياسه فمنه:

أنه منع أن يقال: كتاب مُخْطِى (٣٧: و) وصوَّبه إلى: مُخْطَأٌ فيه، مع أن من الممكن حمله على ماقاس هو عليه، من جعل الهمزة للصيرورة، فيصير المعنى: كتابٌ ذو خطأ، وقد سبق أن أجاز: مُرِدّ ومُرْبِح ومُخْبِر، على معنى الصيرورة هذه.

ومنه أنه جعل تخفيف الهمزة مقيسًا، وَصَوَّبَ: قَرَيْت - فى قرأت - ولكنه خالف ذلك فى منعه: المِيزَر - فى المِئْزر، و: الْيِزَار - فى الإزار (٧٠: ظ) وهما من قبيل طرح الهمزة.

ومنه أنه وافق الحريرى وغيره فى منع إدخال (أل) على غير وعلى كافة (٧١: ظ) مع أنه ورد فى استعمال علماء اللغة - ومنهم الحريرى نفسه - وقد قال: إن استعمال العلماء من مجوِّزات الاستعمال.

وأما مالحنه مما يحتمل التأويل فمنه:

أَقْلَعَتْ السفينة - بالبناء للفاعل - (٣٥: و) وشتاء كثير (٧٥: و) واشتكت عينُه، وكتاب مُخْطِئ - أيضًا - وكل ذلك وافق فيه غيره، ولكن تخريجه على جهة المجاز يجوِّزه، وإذا كان اللخمى قد تحايل فتعسّف لتجويز: سَوْدانات وقطاطيس فَأَوْلَى به أن يجوِّز ذلك، على ماهو كثير مشهور لا تحايل فيه ولا تعسف.

---

(٩٠) انظر: همع الهوامع ١/٤٦.

وأما ما أنكره مما زعم أنه ليس عليه دليل، فمنه:

بَنَى بأهله (٤٣: و) وقد حكاها ابن جني، وجاءت في شعر جِرَانِ العَوْد، وفي غير موضع من الحديث (اللسان: بنى) كما جاءت عن ابن قتيبة وابن دريد، وأجيزت في الأساس والقاموس (بنى).

ومنه: منعه أن يقال: مِقْلاة - في مِقْلَىً (٣٦: ظ) وقد جاءت في اللسان، وكذلك: صَدِيقة - بالتاء - (٦٤: ظ) وإنكاره فتح الفاء من فِلَسطين (٧٧: و) مع حكاية ذلك في القاموس (فلسط).

(٣)

عند ابْنِ السِّيد البَطَلْيَوْسِيّ

تعقب ابن السِّيد الْبَطَلْيَوْسِيّ في كتابه (الاقتضاب في شرح أدب الكُتّاب) العالِمَ البغداديّ ابْنَ قتيبة فيما زعم أن العامة وقعت فيه من أخطاء، فالتمس لها البطليوسي وجهًا يخرجها عن اللحن، ويُدخلها في مجال الاستعمال اللغوي السليم.

ومع أن البطليوسي ولد وعاش ثم مات ببلاد الأندلس لم يهتم بأخطاء عامة وطنه وزمنه لحنًا أو تصحيحًا، بل وَلَّى وجهه شَطْر بلاد العراق فتلقف من كتب التنقية كتاب (أدب الكاتب) لابن قتيبة، الذي حمله أبو علي القالي في رحيله إلى بلاد الأندلس.

وأغلب الظن عندنا أن البطليوسي لم يكن يُغَيِّرُ مقياسَه لو تناول لغة العامة في الأندلس، أو عرض لتلك الأخطاء التي جمعها الزبيدي ومن بعده ابن هشام اللخمي، وهو مقياس اتَّسم بالاعتدال أحيانًا، وبالتساهل أحيانًا أخرى، ويبدو أنه كان مدفوعًا إلى ذلك بدافع التأخر الزمني، إذ عاش في القرن السادس أيام سيطرة المرابطين الذين كانوا لايتقنون العربية، ولا يشجعون من يتقنها، حتى غلبت العامية الملحونة، ونشط من الفنون (فن الزجل) وهو شعر العامة الملحون- على ما سيأتي بيانه- وقد انتشرت هذه الأخطاء إذَنْ بين العامة والخاصة، وكان من الصعب مقاومتها، فاتَّجه العلماء -ومنهم البطليوسي- إلى التماس وجه من الصحة لها.

نظر البطليوسي في (أدب الكاتب) فوجد ابن قتيبة يتعسف مع العامة، فيلحنهم في أمور عوَّل فيها على ما رواه أبو حاتم عن الأصمعي، مع أن غير الأصمعي من اللغويين -كابن الأعرابي وأبي عمرو الشيباني ويونس وأبي زيد وغيرهم- قد أجازها، فكان ينبغي لابن قتيبة أن يقول: إن ماذكره هو المختار أو الأفصح، أو يقول: هذا قول فلان، وألا يجحد شيئًا- وهو جائز- من أجل إنكار بعض اللغويين له، فيقول: ذلك رأيٌ غير صحيح، ومذهب ليس بسديد[٩١].

---

(٩١) الاقتضاب ١٠٦.

ونوضح مقياس البطليوسي في الأمور الآتية:

(أ) الاستشهاد:

لم يتابع البطليوسيُّ معظمَ علماء التنقية فى قَصْر الاستشهاد على الطبقات الثلاث: الجاهليِّين، والمُخَضْرَمِينَ، والمتقدِّمين من الإسلاميين، وإنما توسع فى ذلك بإدخال شعراء الطبقة الرابعة- وهم المُحْدَثـون- فقد صـوَّب أن تستعمل الحِشْمـة بمعنى الاستحياء - على خلاف مايرى الأصمعي من قَصْرها على معنى الغضب - واستدل على ذلك بما قاله الطرماح:

ورأيتُ الشـــريف فى أعين النـــا   س وضيعًـا وقلّ منـه احتشامى[92]

وبما قاله المتنبى:

ضيفٌ ألَمّ بـــرأسِي غيـــرَ محتشـم   السيفُ أحسنُ فِعلاً منه باللِّمم[93]

وصوَّب أن تبدل العامة الزاى سينًا فى الكلام المُعَرَّب، فتقول: الرُّستـاق - فى الرَّزداق؛ لأن ذا الرمة قال:

فهذا الحديث بامرئ القيس فاتركى   بـــلاد تميم والحقى بـــالـــرُّسَـــاتِـق

وكذلك كان أمره مع القراءات القرآنية، فهو لا يعتدّ بتفرقة ابن قتيبة بين الوَلاية بالفتح - بمعنى العداوة - والوِلاية بالكسر - من وَلِيتُ الشيء - استنادًا إلى قراءة القراء بالفتح والكسر فى: ﴿مَالَكُمْ مِنْ وِلَايَتِهِمْ مِنْ شَيْءٍ﴾[94] ولا يعتد بإنكار ابن قتيبة أن تكون (جُدَد) بفتح الدال جمعا لجَدِيد، وإنما هى الطرائق؛ استنادًا إلى قراءة بعض القراء: ﴿عَلَىٰ سُرَرٍ مَوْضُونَةٍ﴾ بفتح الراء - جمع سرير (٢١٠).

ومثل ذلك يقال فى تصويبه كلام العامة اعتمادًا على ما ورد فى الحديث الشريف، إذ رَدَّ ما هو مشهور من التفرقة بين الخِطبة - بالكسر - (للمرأة) وبالضم لما يخطب به فى كل شيء، لأنه قد ورد فى الحديث: «كان رسول الله ﷺ يعلمنا خُطبة النكاح» بضم الخاء (١٧٩) ورد تخطئة: أَنْبِجَانىّ - نسبة إلى مَنْبِج - لأنه قد ورد فى بعض الحديث (٢٢٢)

---

(٩٢) الاقتضاب ١٠٨.

(٩٣) الاقتضاب ١٩.

(٩٤) القراءة فى القرطبى: ى ٧٢ (الأنفال) وانظر: الاقتضاب ١٧٦.

وفوق هذا رأى فى كلام الصحابة حجةً تُثبت اللغة، فالحِشمة تستعمل فى معنى الاستحياء؛ لأن ابن عباس قصد ذلك حين قال: لكل طاعم حشمة فابدءوه باليمين، ولأن المغيرة بن شعبة قال: العيش فى إبقاء الحشمة (١٠٨).

(ب) اللغـات:

انْصَبَّ اعتراض البطليوسيّ على ابن قتيبة فى أكثر مواضعه على أنه تسرع فحكم باللحن على غير الأفصح، دون أن يذكر أن ما تركه من غير الأفصح قد يكون لغة قوم بأعيانهم، أو رأيًا لبعض علماء اللغة. ومثل هذا لا يُحكم عليه باللحن، وإنما يُنْظر: هل يجوز استعماله لعامة زمانه أو لا؟ لرداءة هذه اللغة أو ندرتها، وهذا هو ما حدده البطليوسى فى (الاقتضاب) إذ عَمَدَ إلى ما ذكر ابن قتيبة، فبيّن أن أكثره لغات، ثم بيّن أحيانًا وجهته فى جواز استعمال هذه اللغات لأهل زمانه، وأحيانًا أخرى اكتفى بعرض اللغات دون ترجيح، فمن اللغات التى رفض الأَخْذَ بها لغةُ أهل اليمن فى إبدال أول المشددين نونًا، فيقولون: حَنْظ – فى: حَظّ، وإنْجاص وإنْجانة – فى: إجّاص وإجّانة، وعقّب بقوله: «وهذه لغة لا ينبغى أن يُلتفت إليها، فإن اللغة اليمانية فيها أشياء منكرة خارجة عن المقاييس، وإنما ذكرنا هذا؛ ليُعلم أن لقول العامة مخرجًا على هذه اللغة»[٩٥] ومنها اللغة التى تبدل الهمزة فى (فَاعَلَ) من المهموز واوًا، فنقول: وَاخَذته – فى آخذته – وهى لغة حكاها الأخفش، ونسبها غيره إلى بعض أهل اليمن، ومع تسليم البطليوسى بكثرة أمثلة هذه اللغة، واطّراد هذه الظاهرة فى سائر أمثلة الوزن من المهموز رَدَّها بقوله: «وهى لغة غير مختارة ولا فصيحة»[٩٦].

ولم نجده فى الكتاب يصرح بردّ لغةٍ غَيْرَ هاتين، بل اكتفى بالنقل عن العلماء بأن ما لحّن لغة جائزة فى رأى من نقل عنهم، كما فى: سعرت القوم شرّا، وأسعرتهم، ورفدته وأرفدته، فهما لغتان ذكرها ابن القوطية وقال: رفدت أعمّ من أرفدت[٩٧]، وكما رد على إنكار أن تكون كلمة: وزّة – فى: إوَزّة – من لغة العوام، إذ حكى يونس فى نوادره أن الإوَزّ لغة أهل الحجاز، وأن الوزَّ لغة بنى تميم[٩٨].

بل قد تبلغ اللغة التى زُعِمَتْ ملحونةً من الشهرة مَبْلَغَ لغة ابن قتيبة المختارة، كما فى:

---

(٩٥) الاقتضاب ١٩٥.
(٩٦) الاقتضاب ١٩٠.
(٩٧) الاقتضاب ١٩٧.
(٩٨) الاقتضاب ١٩٣.

بِسَحَاية القرطاس، التي لحنها ابن قتيبة وَصَوَّبَهَا بـ: (سَحَاءة) القرطاس، مع أنهما لغتان مشهورتان، حكاهما الخليل وغيره[٩٩].

(جـ) السماع والقياس:

اهتم البطليوسيّ بتصحيح كلام العامة، إذا جاء على طريق من طرق القياس، أو الاشتقاق اللغويّ، أو صحّ له وجه من المجاز: ففي مجال الدلالة صوّب أن تأتي (تصدّق) بمعنى سأل، لأن الاشتقاق يوجبه: إذ إن العرب تستعمل (تفعّلت) في الشيء الذي يؤخذ جزءًا بعد جزء، فيقولون: تحسّيت المرق، وتجرّعت الماء، فيكون معنى تصدّقت: التمست الصدقة شيئًا بعد شيء[١٠٠]. وأجاز أن تأتي المَلّة بمعنى الخبز، وهو ما لم يرد أصلًا عن العرب، وقد اتفقت آراء العلماء - كما حكى البطليوسيّ - على عدم جوازه، إلا أنه صوّبه على سبيل المجاز من باب تسمية الشيء باسم الشيء إذا كان منه بسببه، وهو هنا أنها تطبخ في المَلّة، أو من باب حذف المضاف وإقامة المضاف إليه مُقامه، وإذا كان هذا ممكنًا، ووجدت له نظائر لم يجب أن يجعل غلطًا[١٠١].

ولا يقف عدم السماع عنده حَجَرَ عَثْرَةٍ في إجازة الكلام - ما صحّ له الاشتقاق وَسَلِمَ المعنى - فأجاز للعامة أن تقول: دَفِيء - بالمدّ - ودَفِيّ - بالتشديد، مع أن المسموع دَفِئ - مهموز مقصور - على أن يكون المدّ من: دَفُؤ بالضم - كَوَضُؤ فهو وَضِيء - والتشديد من باب تخفيف الهمزة وقلبها ياء، ولو لم يسمع من العرب دَفُؤ بالضم، ولا أُدفأته لما امتنع أن يقال: دَفِيءٌ - بالمد والهمزة - وإن كان من دَفِئَ المكسور العين، كما قالوا: عليم وهو من: عَلِمَ[١٠٢].

وأجاز ما أنكره الأصمعي على ربيعة الرُّقّي من زيادة (بين) بعد (شَتّان) وإن لم يسمع، لمّا كان له وجه من المعنى يصح به، وهو أن تكون (ما) فاعلة بشتّان، كأنه قال: بَعُدَ الذي بينهما[١٠٣].

وأجاز كذلك ما خطّأه ابن السكيت وغيره من الإتيان بصيغة اسم المفعول في قولهم: مُقَدَّمة العسكر ومتاع مُقَارَب؛ إذ القياس يصححه؛ فمقدِّمة الجيش - بالكسر - اسم فاعل من قدَّم بمعنى تقدم، لأنها تتقدمه، وبالفتح اسم مفعول، لأن غيرها يقدِّمها فتتقدم،

(٩٩) الاقتضاب ١٩١.
(١٠٠) الاقتضاب ١١٠.
(١٠١) الاقتضاب ١١٦.
(١٠٢) الاقتضاب ١٩٨.
(١٠٣) الاقتضاب ٢١٦.

فتكون مفعولة على هذا المعنى، ومقارِب - بالكسر - اسم فاعل من قارب، وبالفتح اسم مفعول من قُورِبَ[١٠٤].

والاشتقاق هو الذى حمله على موافقة الأصمعى فى تخطئة إطلاق الحشيش على الرطب من النبات، إذ يقال فى اللغة: حَشَّ الشىءُ يحشّ - إذا يبس، ويقال للجنين إذا يبس فى بطن أمه: حشيش، ويقال: حَشَّت يدُه - إذا يبست، فالاشتقاق يوجب أن يكون اليابسَ دون الرطب[١٠٥].

وقد لاحظنا أن البطليوسى يأخذ بالقياس فى الأمور الآتية:

١ - تشديد الأفعال التى لم يسمع فيها ذلك: ففى رده على ابن قتيبة فى تخطئة تشديد: لَطَّخَنى، وكَنَّانى، وقَشَّرت العود، قال: «هذه الألفاظ كلها ممتنعة من التشديد إذا قصد بها غير المبالغة، فإدخالها فى لحن العامة لا وجه له»[١٠٦].

٢ - تسكين المتحرك من فَعِل - بكسر العين وضمها -: كالصَّبْر بإسكان الباء فى قولهم: المُرُّ والصَّبِر - بكسرها - وكعَضْد - بالإسكان - فى: عَضُد - بضمها - لأن كل ما كان على فَعُل مكسور العين أو مضمومها فالتخفيف فيه جائز[١٠٧].

٣ - تخفيف الهمزة: قال: «لا أعلم خلافًا بين النحويين أن من العرب من يخفف الكَمْأة، وكذلك كل همزة سكن ما قبلها، حرفًا صحيحًا، أو معتلًا أصليًّا، فإلقاء حركتها على ما قبلها جائز، إذا لم يعرض عارض يمنع من ذلك»[١٠٨].

٤ - بعض مسائل الجمع: فقد أجاز أن يجمع وَفْز على وِفاز - بكسر الواو - وهو يوافق ثعلبًا فى ذلك، إذ حكى أوفازًا ووِفازًا[١٠٩]، وعلى أنه لم يرد، فواحده وَفَزٌ - كجَمَل - فكما يقال: أجمال وجِمال، يقال: أَوْفاز ووِفاز[١١٠].

٥ - بعض أنواع الإبدال اللغوى، وهو ما يقع بين السين والصاد بشروط ذكرها السيوطى فى (المزهر)[١١١] وقد أجاز النحويون ذلك ووافقهم هو، وهى: أن تكون السين هى الأصل - فلا يجوز قلب الصاد سينًا - وأن يقع بعدها عين أو غين أو خاء أو قاف

---

(١٠٤) الاقتضاب ٢٠٨.
(١٠٥) الاقتضاب ١٢٨.
(١٠٦) الاقتضاب ١٩٨.
(١٠٧) الاقتضاب ٢٠١.
(١٠٨) الاقتضاب ١٩٢.
(١٠٩) الفصيح ٨٢.
(١١٠) الاقتضاب ١٩١.
(١١١) المزهر ٤٦٩/١.

أو ظاء، وأن تكون هذه الحروف مقاربة لها لا متباعدة عنها. فهذا هو الذى يقاس عليه، وقد أجاز فى كل سين هذا شأنها أن تبدل صادًا[112].

ولاحظنا أنه يتوقف عند حدّ السماع فى الأمور الآتية - وهى من آراء البصريين:

١ - تحريك الساكن، فيما كان على فَعْل بالإسكان، وعينه حرف حلق - كالنهر والبحر - يجيز فيه الكوفيون الفتح، والبصريون يقصرونه على السماع، والبطليوسىّ يعقّب على الرأى البصرى بأنه هو الصحيح[113].

٢ - التعجب من الألوان بـ (ما أَفْعَلَهُ)، أو التفضيل بـ (أَفْعَلَ منه) فقد غلّط ما وقع فى كتاب أبى على البغدادى من قوله: أَسْوَدُ من حَنَك الغراب؛ لأن هذا يجرى مجرى التعجب، فكما لا يقال: ما أَسْوَدَهُ، فكذلك لا يقال: هو أَسْوَدُ من كذا. وقال أبو العباس ثعلب: هو أشد سوادًا من حَلَكِ الغراب، وهذا صحيح على ما يوجبه القياس[114].

٣ - إدخال بعض حروف الجر على بعضها الآخر، فبعد أن بيّن رأى المجيزين له مطلقا، ثم رأىَ المانعين له مطلقا. قال: «إنه موقوف على السماع، غير جائز القياس عليه، ووجب أن يُطْلَبَ له وجه من التأويل، يُزيل الشناعة عنه، ويُعَرِّفُ كيف المأخذ فيما يرد منه، ولم أَرَ فيه للبصريين تأويلا أحسن من قول ذكره ابن جنى فى كتاب الخصائص»[115].

٤ - التعدية واللزوم، وهو ما ذكره ابن قتيبة تحت عنوان (باب إدخال الصفات وإخراجها)، فقد ورد عن العرب حذف حروف الجر من أشياء هى محتاجة إليها، وزيادتها فى أشياء هى غَنِيَّةٌ عنها.

ومن دواعى الحذف عندهم كثرة استعمال الشىء مع فهم الغرض منه والمراد، كقولهم: وَيْلُمِّه - فى: وَيْلٌ لأُمِّه - أو حمل الشىء على شىء آخر هو فى معناه؛ ليتداخل اللفظان كما تداخل المعنيان، كقولهم: أستغفر الله ذنبى، حين كان بمعنى: أستوهبه إيّاه، أو اضطرار الشعراء إلى ذلك الحذف.

أما زيادة الحرف فيما هو غير محتاج إليه فمن دواعيه:

---

(١١٢) الاقتضاب ٢٠٣.
(١١٣) الاقتضاب ٢٢٤.
(١١٤) الاقتضاب ١٢٠.
(١١٥) الاقتضاب ٢٤٠.

تأكيد المعنى، وتقوية عمل العامل، أو الحمل على المعانى ليتداخل اللفظان تداخل المعنيين،كما فى: (نضرب بالسيف ونرجو بالفرج) عدّى الرجاء بالباء حين كان بمعنى الطمع، أو أن يُضْطَرَّ شاعر، أو أن يحدث بالزيادة معنى لم يكن دونها.

ومع كثرة ما ورد عن العرب من الحذف أو الزيادة – أى من تعدية اللازم وإلزام المتعدى – أنكره قوم، وجعلوا لكل لفظ معنى غير معنى الآخر، فأفضى بهم الأمر – كما يرى البطليوسى – إلى تعسف شديد، وأجاز قوم القياس عليه لكثرة ما ورد منه، وربما أدى ذلك إلى الشطط والتعسّف فى التخريج، ولذا كان من رأى البطليوسى اتخاذُ موقفٍ وَسَطٍ، بقبول ما ورد، مع التوقف عند حدّه دون القياس عليه.[١١٦]

ومن عرضنا لمنهج البطليوسى يتضح أنه كان أكثر اعتدالاً من غيره فى الأخذ باللغات، وفى أمور السماع والقياس، وأن اعتراضه على ابن قتيبة فى جملته ليس لأنه أنكر على العامة غَيْرَ مُنْكَرٍ، وإنما لأنه حين اختار لم يَنُصَّ على أن ما تركه أو رفض الأخذ به لغةٌ عربيةٌ.

(١١٦) الاقتضاب ٢٦٤ وما بعدها.

رابعًا

جهود الأندلسيّين في الميزان

(أ) صحة الحكم أو خطؤه :

إن إتجاه الزبيدى واللخمى إلى جمع بعض الأخطاء عن الدَّهْماء وأسقاط الناس فى الأندلس مما تقع فيه الخاصة أو يُحْتَمَلُ أن تقع فيه، قد طبع جهودهما بطابع الصحة غالبا، فكثير جدًّا مما جاءا به من موادّ لحنية لا خلاف بين العلماء فى عدّه من قبيل الخطأ، ولا سبيل إلى الحكم بصوابه من الاشتقاق أو المجاز أو القواعد النحوية أو السماع أو غير ذلك، ومن هذه المواد التى لا خلاف عليها: صيغ الجمع الغريبة التى ظهرت بينهم مثل: أفْعَلة - بفتح العين - كقولهم: أجَنّة - جمع جِنان - وأقْفَزة - جمع قفيز - وإفعال - بكسر الهمزة - كقولهم: إدراج - جمع دَرَج، وفاعول كقولهم: ثَالُول، جمع ثَالولة، وفى النسب قولهم: جِنّى - فى جِنّاء - ومَقّاص - لبائع المِقصّ - وسَكّاك - لبائع السكّين - وفى اسمى الفاعل والمفعول قولهم: مِبتاع ومِحتال - بكسر الميم - ومَقْعَد - بفتحها - فى اسم المفعول، وكذلك وضع الضمائر موضع أسماء الإشارة فى: أتيتُ هِىَ الأيام، وقعدتُ فى هُوَ المكان، إلى غير ذلك مما ذكراه، ولسنا بحاجة إلى عرض آراءٍ للعلماء فيه، لأننا لم نجد أحدًا أقرّ العامة عليه ، ولو على وجه ضعيف.

غير أن هناك من المواد ما كان له وجه من الصحة، أو رواية من السماع، ولكنها جرَيَا على الأفصح المختار، ونذكر هنا بعضًا من ذلك، مع عرض ما قاله علماء اللغة فيه:

* سيَّما أخوك، بإسقاط لا (لحن العوام للزبيدى ٢٧٧).

والصواب عند الزبيدى أن يقال: لاسيَّما، ومن اللحن ما أنشده إسماعيل بن القاسم لأبيه عن ابن الأعرابى عن صاحب له:

طُـرْقُ بغداد أضيقُ الأرض طُـرْقًـا ... سيَّـما بـين قصـرهـا والـرُّصـافــة

ويبدو أن اللخمى يوافق الزبيدى فى إنكاره، إذ لم يرد فى مدخله ردّ لهذه المسألة.

وقد جاء فى الهمع[١١٧]: «ولا يحذف لا من لاسيّما، إلا فى كلام المولّدين، كقوله: (سيّما من حالت الأحراسُ من دون مُناه)».

وفى المغنى ومثله الأشمونى[١١٨]: «وتشديد يائه - يعنى لاسيّما - ودخول (لا) عليه ودخول الواو على (لا) واجب، قال ثعلب: من استعمله على خلاف ما جاء فى قوله: (ولا سيّما يومٍ بدارة جُلْجُلِ) فهو مخطئ، وذكر غيره أنه قد يخفف، وقد تحذف الواو، كقوله:

فِـهْ بـالعقـود وبـالأيمـانِ لا سِيَمَـا عقـدٌ وفـاءٌ بـه من أعـظم القُـرَبِ

وعلق الصّبان على ذلك بقوله: أما حذف (لا) فقال الدماميني: حكى الرضىّ أنه يقال: سِيَّما - بالتثقيل والتخفيف مع حذف لا - ولم أقف عليه من غير جهته، بل فى كلام الشارح - يعنى المرادىّ - أن سِيَّما بحذف (لا) لم يوجد إلا فى كلام من لا يحتجّ بكلامه».

وفى الهمع فى مبحث لا العاملة عمل إنّ: « وربما حذف الاسم - اسم لا - وبقى الخبر، قالوا: لا عليك، أى لابأس عليك، وجوزّ مَبْرَمَانُ حذف لا[١١٩]».

وفى (الكتاب): «وسألت الخليل - رحمه الله - عن قول العرب: ولاسيّما زيد، فزعم أنه مثل قولك: ولا مِثْلَ زيدٍ، وما لَغْوٌ، وقال: ولاسيما زيدٌ، كقولهم: دَعْ ما زيدٌ، وكقوله: ﴿مَثَلًا ما بَعُوضَةً﴾ فـ (سِيٌّ) عملت فيه (لا) كما تعمل رُبَّ فى مثل[١٢٠]».

ومن عرض هذه الآراء نتبين أن حذف (لا) غير وارد، ولم يقل به أحد، إلا فى رواية عن الرضىّ لم يقف عليها الصبان إلا من كلام الدماميني دون غيره، وإلا فيما جوّزه مَبْرَمَان فى رواية (الهمع) وإن كان فى لا النافية للجنس عامة، لا خصوص (سيّما)، ومنه يَبِينُ أن الاستعمال دون (لا) خطأ، وأن الزبيدى مصيب فى إنكاره.

* نَبْلة واحدة النَّبْل (لحن العوام للزبيدى ١٢٠).

(١١٧) همع الهوامع ١/٢٣٥.

(١١٨) مغنى اللبيب ١/١٢٣، والأشمونى ٢/١٦٨.

وانظر لتعليق الصبان: شرح الكافية ١/٢٤٩، وعبارة الرضى ليس فيها الحكم بالصواب أو الخطأ، وإنما هى تقرير لما حدث للفظة قال: «وتَصَرَّفَ فى هذه اللفظة تصرفات كثيرة لكثرة استعمالها، فقيل سيّما بحذف لا، ولا سيما بتخفيف الياء مع وجود لا وحذفها.

(١١٩) همع الهوامع ١/١٤٧.

(١٢٠) كتاب سيبويه ٢/٢٨٦.

فى اللسان (نبل): «والنبل: السهام، وقيل: السهام العربية، وهى مؤنثة، لا واحد له من لفظه، فلا يقال: نَبْلَة، وإنما يقال: سهم ونُشَّابَة، قال أبو حنيفة: وقال بعضهم: واحدتها نَبْلَة، والصحيح: أنه لا واحد له إلا السهم.. وفى التهذيب: إذا رجعوا إلى واحده قيل: سهم، وعن الفراء: النبل بمنزلة الذَّوْد، يقال: هذه النبل، وتصغَّر بطرح الهاء».

وفى القاموس (نبل): والنبل: السهام، بلا واحد، أو نبلة».

وفى المدخل لابن هشام[١٢١]: «قد حكى ابن جنى أن واحد النبل نَبْلَة، وفى جمهرة ابن دريد: قال قوم: نبلة واحدة النبل، وليس بالمعروف».

* ذو، وذات (لحن العوام للزبيدى ١٢ – ١٤).

يرى الزبيدى أن (ذو) وما تفرع عنها من التأنيث والتثنية والجمع تلزم صورة واحدة – هى الإضافة إلى الظاهر – وأن من الخطأ أن تدخل عليها الألف واللام، أو تضاف إلى الضمير، كما أن من الخطأ إطلاق (ذات) على الله عز وجل، فذلك الاستعمال كلُّه مُحْدَث على ألسنة أهل الكلام والشعراء والكُتّاب والفقهاء.

ولم يسلم للزبيدىّ كل ما لحّن، فقد جاء فى اللسان (ذو) عن الليث: «ذو اسم ناقص، وتفسيره: صاحِبُ ذلك... والتثنية: ذوان، والجمع: ذَوُونَ، وأنشد للكميت:

(وقد عَرَفَتْ مَوَالِيها الذُّوِينا) أى الأخَصِّين، ابن سيده: الذَّوُون: الأملاك المُقَّبون بذُو كذا... وأنشد سيبويه قول الكميت:

فلا أعْنِي بذلك أسْفَلِيكم ... ولكنى أريدُ به الذُّوِينا

وذكر السيوطى فى الهمع[١٢٢] أن ذو مما يلزم الإضافة إلى اسم جنس باتفاق، وإلى عَلَمٍ سماعًا، وجعله الفراء مقيسًا، ثم قال: «والمختار جواز إضافتها إلى ضمير، كما يفهم من كلام أبى حيان أن الجمهور عليه، خلافًا للكسائى والنحاس والزبيدى والمتأخرين فى منعهم ذلك إلا فى الشعر، وجزم به الجوهرى فى الصحاح، وفى رءوس المسائل بعد نقله المنعَ عن الثلاثة المذكورين: وأجازه غير هؤلاء، وقد استعمل جمع (ذو) مقطوعًا عن الإضافة فى قوله: (الذوينا).

وفى المدخل لابن هشام[١٢٣]: «والذى ذكره الزبيدى يقتضيه القياس، لأنها إنما تذكر

---

(١٢١) المدخل إلى تقويم اللسان ٧: ظ.

(١٢٢) همع الهوامع ٢/٥٠.

(١٢٣) المدخل إلى تقويم اللسان ٤٠: ظ.

لِيُتَوَصَّلَ بها إلى الوصف بأسماء الأجناس، والمضمر ليس بجنس، فكان يجب ألّا يضاف إليه، ولا يدخلها (أل) إلا أنه قد سمع ذلك من العرب، ممن يُحتج بقوله، ويُرجع فى اللغة إليه، وما تكلمت به العرب، ووقع فى أشعارها وأخبارها، ونقله أهل الثقة عنها لا تلحن به العامة، وإن قَلّت شواهده، وضَعُف قياسه. قال الأحوص:

وإنا لنرجو عاجلاً منه مثل ما رجوناه قِدْما من ذَوِيهِ الأوائل »

وفى خزانة الأدب للبغدادى (١٤١/١): « والصحيح عند سيبويه ومن تبعه جواز جمع ذو، فى نحو: ذى رُعَيْن - مما هو جزء علم - على: الأذواء والذُّوِينَ - كما فى شعر الكميت - وهو عربى فصيح».

ومن هذه النقول نجد أن العلماء قد عارضوا الزبيدى ومن تبعه فى الإضافة إلى الضمير، وأن الجمهور يجيزها - على ما حكى أبو حيان - أما قطعها عن الإضافة وتعريفها بالألف واللام فلم يرد عنهم رأى فيه، ويبدو أنه غير راجح، يفهم ذلك من كلام السيوطى أن ذو مما يلزم الإضافة، ومن تعبيره بما يفيد ذلك، إذ قال: «وقد استعمل جمع ذو مقطوعًا عن الإضافة».

بقى إطلاق (الذات) عليه سبحانه وتعالى، وقد أنكره ابْنُ بَرْهَانَ من النحاة، وحكم بالجهل على المتكلمين، لأن أسماءه تعالى لا تلحقها تاء التأنيث، وأما البغدادى فأجازه، لأن الذاتَ قد أُجْرِيَ مُجْرَىٰ الأسماء الجامدة، إذ المراد به حقيقة الشىء نَفْسِهِ من غير ملاحظة موصوف يجرى عليه، وقد نقل ذلك عن الزمخشرى، وحكى عن العرب قولهم: جعل الله ما بيننا فى ذاته، وعن ابن الأعرابى: وذات الشىء حقيقته وخاصته، وهو منقول عن مؤنث ذو بمعنى الصاحب، لأن المعنى القائم بنفسه بالنسبة إلى ما يقوم به أفراده يستحق به الصاحبية والمالكية، ولمكان النقل لم يعتبروا التاء للتأنيث، بل عوضًا عن اللام المحذوفة وأجْرَوْها مُجْرَىٰ التاء فى (لات) لهذا أبْقَوْهَا فى النسبة[١٢٤].

* يوم مَهُولٌ، وصوابه: هائل (لحن العوام ١٩٦).

فى اللسان (هول): « وهَوْل هائل ومَهُولٌ، وكرهها بعضهم، وقد جاء فى الشعر الفصيح... الأزهرى: أمر هائل، ولا يقال: مَهُول، إلا أن الشاعر قال:

(١٢٤) عنوان المسرة ٩١.

وَمَهُـولٍ من المنـاهـل وَحْشٍ   ذي عَـراقيبَ آجـنٍ مِـدْفـانِ

وتفسير المهول: أي فيه هول، والعرب إذا كان الشيء هُوَلَهُ أخرجوه على فاعل، مثل: وارع – لذى الورع – وإن كان فيه أو عليه أخرجوه على مفعول كقولك: مجنون: فيه ذاك، ومديون: عليه ذاك».

وفى القاموس (هول): « وهَوْلٌ هائل ومَهُول – كمقول – تأكيد».

وفى الأساس (هول): «ومكان مَهُول: فيه هول».

* جارية عَزْبَا، والصواب: عَزَبَةٌ (لحن العوام١-٢)

خطأ الزبيدى أن يقال: جارية عَزْبا، ورأى أن الأفصح بالتاء، وأما المذكر فيقال له أعْزَب. وإنكاره عَزْبا صحيح، أما أخذه بأن الأفصح عَزَبة – للمؤنث – فيوافق فيه ثعلبًا[١٢٥]، وقد نُوزع فيه، ففى اللسان والقاموس (عزب): «وامرأة عَزَبَـةٌ وعَزَبٌ: لا زوج لها، قال الشاعر فى صفة امرأة:

إذا العَـزَبُ الهَوْجـاءُ بـالعِـطرِ نـافَحَتْ   بَـدَتْ شـمسُ دَجْنٍ طَـلَّةٌ مـا تَعَـطَّرُ

وقال الراجز: (يا من يدلُّ عَزَبًا على عَزَب)».

وفى المدخل لابن هشام[١٢٦]: « الصواب: جارية عَزَب، وقد أخذ الزجاج على ثعلب قوله: امرأة عَزَبَة، وقال: عَزَبٌ لها، كأنه مصدرٌ وصف به، لا يثنى ولا يجمع ولا يؤنث».

وإذا كنا قد سلمنا للزبيدى واللخمى بصحة رَأْيَيْهِما فى كثير مما أخذا على العامة والخاصة، ووجدنا معارضة من بعض العلماء فى بعض ما أنكرا على الخاصة، انتصرا فى بعضها، وضَعُفَ رَأْيَاهُمَا فى بعضها الآخر، فلا نسلم لهما إنكار بعض الاستعمالات الممكن تخريجها على سبيل المجاز: كقول العامة: نـزل اليومَ شتـاءٌ كثير – يَعْنُـونَ المطر – وكقـولهم: أذَّنَ الأوَّلُ، وأذَّن العصرُ – يَعْنُـونَ: أذَّنَ بـالأول وبـالعصـر – والمجـاز فى الأسلوبين مستسـاغ لما بين الشتاء والمطر من علاقة الزمنية، ولما بين المؤذِّن وما يؤذَّن به من علاقة الصدور عنه، والمجاز أمر مشهور مُتعارف كثير الأمثلة جرى عليه السلف والخلف، وفيه من ضروب البلاغة ما لا يخفى، فإنكاره ضَرْبٌ من التعسف، على أنه قد ورد عن العرب استعمالٌ يسوِّغ كلام العامة، فقد قال الأزهـرى: « وسمعت العرب

(١٢٥) الفصيح ٩٢.   (١٢٦) المدخل إلى تقويم اللسان (٨: ظ).

يقولون لأول مطر يقع بالأرض أيامَ الخريف: رَبيع، ويقولون: إذا وقع ربيعٌ بالأرض بعثنا الرُّوَّادَ وانتجعنا مساقط الغيث[127]».

(ب) تمام الاستقراء أو قصوره:

لن نتجاوز الحقيقة إذا حكمنا على هذه الجهود بالقصور والعجز عن ملاحقة الأخطاء التى كانت تقع من العامة، وتجرى بعد ذلك على ألسنة الخاصة، فاتّساع الأندلس، واختلاف ألسنة من كان به من طوائف شملت: البَشْك والسُّلْت والجَلالقة والفَنْدال والقُوط والفينيقيين والرومانيين والبربر ثم العرب الذين كانوا من قبائل شتى، مع قلة عدد المهتمين بالتنقية اللغوية من بين علماء الأندلس، إذ لم يزد عددهم عن عالمين اثنين، تشدد أولهما إزاء لحن العامة، وتراخت آراء الآخر، كلُّ ذلك لم يُتِحْ للتنقية الأندلسية أن تكون شاملة ومنظمة، بل إننا لا نبالغ إذا قلنا: إن هذه الجهود كانت غير موفقة حين عمدت إلى ألسنة الخاصة وتركت الأصل الذى تأخذ عنه هذه الألسنة أخطاءها - وهو ألسنة العوام - وقد وجدنا الزبيدى وهو أول من قام بالتنقية فى الأندلس - يخشى أن يطول كتابه لو تتبع أخطاء عامة زمانه، فيكتفى ببعض ماكان يجرى منها على ألسنة الخاصة، يقول: «فرأيت أن أُنَبِّهَ عليه، وأُبيِّنَ وجه الصواب فيه، وأن أفرد لما يحضرنى منه كتابًا أحصره به وأجمعه فيه، وأَدَعَ اجتلاب ما أفسده دَهْماؤهم وسُقّاطهم مما عسى ألّا يعزب عمّن تمسك بطرف من الفهم، إذ لو استوعبنا ذلك لطال الكتاب به، وإنما نذكر منه ما يُتَوَقَّع الغلط من الخاصة فيه»[128].

كذلك اللخمى - وهو الذى نَبَّهَ فى نقده للزبيدى على أنه سيتتبع أخطاء العامة مما لا يحتمل التأويل ولا عليه من لسان العرب دليل - لم يأت فى كتابه بكثير من الألفاظ والتراكيب حتى يمكن أن نعرف شيئًا منها من لغة العامة فى زمانه.

وعلى وجه الإجمال نقول: إنهم اهتموا فى التنقية بالأمور المشهورة وتركوا ماعداها مما كان بمثابة خطر على اللغة العربية أدى إلى إضعافها ثم وصولها إلى الحدّ الذى لم يفلح معه علاج، أو يُفِدْ إصلاح، ولكى نوضح مبلغ ماكان بالتنقية اللغوية فى الأندلس من قصور نعرض لفنَّيْن انتشرا بالأندلس، ولم يَهْتَمّ أحد من علمائها بِرَصْدِ مابهما من أخطاءٍ فى محاولة للعلاج:

---

(127) اللسان (ربع).

(128) لحن العوام 8.

الفن الأول : (الْمُوَشَّحات):

وهى فن من فنون الشعر الجديدة استنبطه شعراء الأندلس وسمَّوْه بهذا الاسم؛ لما فيه من صنعة وتزيين وترصيع، فقد جاء فى مقدمة ابن خَلْدون: «وأما أهل الأندلس فلمّا كثر الشعر فى قطرهم، وتهذبت مناحيه وفنونه، وبلغ التنميق فيه الغاية استَحْدَثَ المتأخرون منهم فنًّا منه سَمَّوْهُ بالموشح، وينظمونه أسماطًا أسماطًا، وأغصانًا أغصانًا، يكثرون منها ومن أعاريضها المختلفة، ويسمون المتعدد منها بيتًا واحدًا، ويلتزمون قوافى تلك الأغصان وأوزانها متتاليًا فيما بَعْدُ إلى آخر القطعة[١٢٩]».

وربما كان الباعث على ظهور الموشحات ماتولد فى النفوس من رقة وميل إلى الخلاعة والدُّعابة فى الكلام، وشعور الناس من أدباء وشعراء بعجز الشعر الموروث فى أوزانه عن احتمال عبث الشعراء بالشعر على حسب أهوائهم، فاخترعوا تلك الأوزان لتساعدهم على مايريدون من الكلام فى بُحْبُوحة اللهو والطرب والرقص، وإنشاد الشعر بطريقة خفيفة على النفس، وأباحوا لأنفسهم التغيير فى الوزن والقافية، فاخترعوا من الأوزان مالاقاعدة له، ثم توسعوا فى هذه الأوزان، وافْتَنُّوا فيها، وساعدهم على ذلك تأثرهم بطرق مُنْشِدِى الشعر الأسبانى الأصل؛ إذ أثبت المؤرخون مالجماعات الرواة والقاصِّين والمغنِّين المعروفين فى غاليا (فرنسا الآن) بالجنكار فى القرنين: السابع والثامن، وأناشيد التُّرُوبَادُور فى القرن الحادى عشر من أثر بالغ على الشعر العربى فى الأندلس عمومًا، وعلى فن الموشحات خصوصًا، وكان الجنكار يجوبون البلاد رجالاً ونساء، يَتَغَنَّوْنَ بأناشيدهم، ومنها ماهو حماسىّ ومنها ماهو غرامى، أو قصص نثرية، إلا أنها ليست شعرًا صحيح الأوزان مطَّرد القوافى[١٣٠].

ولا نعرف على وجه اليقين أول من اخترع هذا الفن بالأندلس؛ إذ تضاربت الروايات فى ذلك: فمن كلام ابن خُلْدُون[١٣١] أن المخترع لها هو مُقَدَّم بن معافر الفريرى من شعراء الأمير عبد الله بن محمد المروانى، وأخذ ذلك عنه أبو عبد الله أحمد بن عبد ربه. غير أن موشحاتهما لم تكن من القوة والذيوع، فكسدت أمام موشحات المتأخرين، أما أبو الحسن على بن بَسّام فيقول عن نشأة الموشح: «وأول من

---

(١٢٩) مقدمة ابن خلدون ٥٢٤. (١٣٠) مصادر الدراسات الأدبية ٣٣٩/١. (١٣١) المقدمة ٥٢٤.

وضع أوزان هذه الموشحات بأُفقِنا، واخترع طريقتها - فيما بلغني - محمد بن حمود العمري الضرير، وكان يصنعها على أشطار الأشعار غير أن أكثرها على الأعاريض المهملة غير المستعملة»[١٣٢].

واللغوي حين ينظر في الموشحات إنما يُهِمُّهُ منها أمران:

الأمر الأول: أنها ثورة متمردة في عالم الشعر، وخروج عما عرف العرب من أوزان وَقَوَافٍ، حتى لَيُمْكِنُ القولُ بأنها كانت لحناً شعريًا لم يرد مثله عن العرب، ولم يجد من يتصدى له، بل وجد من يقف إلى جانبه ويزيد من انتشاره من العلماء والحكام، حتى شرَّق هذا الفن وغرَّب، ونال أهله من الحُظْوة والمكانة مالم ينله شاعر محافظ على القديم، ويكفي أن نسوق دليْلا على ذلك ما ذكره ابن خلدون من أن أبا بكر بن باجة حضر مجلسَ مخدومه ابن تيفلويت - صاحب سَرَقُسْطَةَ - فألقى على بعض قَيْناته موشحته:

جَـرِّرِ الـذيـلَ أيَّـمـا جـرِّ وَصِلِ الشُّكْرَ منك بالشكرِ

فطرب الممدوح لذلك، فلما ختمها بقوله:

عـقـد الله رايـة الـنـصـر لأمـيـر الـعـلا أبي بـكـرِ

وطرق ذلك سَمْعَ ابن تيفلويت صاح: وَاطَرَباه! وشَقَّ ثيابه، وقال: ما أحسن ما بدأت وختمت! وحلف بالأيمان المغلظة أن لا يمشي ابن باجة إلى داره إلا على الذهب[١٣٣].

والأمر الثاني: ما اشتملت عليه هذه الموشحات في بعض أجزائها من كلمات عامية ملحونة أو أعجمية، فالمعروف أن الموشح يأتلف في الأكثر - كما ذكر ابن سناء الملك في كتاب له سماه: (دار الطراز في صناعة الموشحات وأنواعها) - من ستة أقفال وخمسة أبيات، ويقال له: التام، وفي الأقل من خمسة أقفال وخمسة أبيات، ويقال له: الأَقْرَعُ. ويدخل في موضوعنا نحن القفل الأخير - الذي يُسَمَّى (الخَرْجَة) - وهي عند الوَشَّاحِين أهم جزء في الموشح، فمقامها عندهم مقام المطلع في القصيدة عند الشعراء، وكانت الخرجات الأندلسية تختلف في لغتها عن سائر الموشحة، فالموشحة كالشعر تكتب في لغة عربية فصيحة إلا الخرجة فكانت عاميةً ملحونةً، وأحيانًا أعجمية، وقد بدأ تسرب العامية والأعجمية إلى خرجات الموشحات منذ القرن الثالث الهجري، كما تشير إليه

(١٣٢) الزجل في الأندلس ٤.

(١٣٣) مقدمة ابن خلدون ٥٢٥.

عبارة ابن بسام الذى رأى أن أول من اخترع فن التوشيح محمد بن حمود العمرى الضرير وهو من أدباء القرن الثالث الهجرى، ويقول ابن بسام عن طريقته فى التوشيح: إنه كان «يأخذ اللفظ العامىّ أو العجمىّ ويسميه المركز، ويضع عليه الموشحة، دون تضمين فيها ولا أغصان»[١٣٤].

أما ابن سناء الملك فقد جعل خروج (الخَرْجة) عن الفصيح إلى العجمىّ والملحون شرطًا فى استقامتها، وقبول الأذواق لها، فالشرط فيها: «أن تكون حَجّاجية من قِبَل السخف، قُزْمانية من قِبَلِ اللحن، حارّة محرقة، حادّة مُنْضَجَة، من ألفاظ العامة، ولغات الخاصة، فإن كانت معرّبة الألفاظ، منسوجة على منوال ما تقدم من الأبيات والأقفال خرج الموشح عن أن يكون موشحًا[١٣٥]».

وكلام ابن بسام السابق عن صناعة محمد بن حمود للموشح يرشدنا إلى السبب الذى من أجله كانت الخرجة ملحونة؛ فقد كانت - فى أغلب الظن - جزءاً من أغنية شعبية تجرى على ألسنة العامة من الأندلسيين المسلمين والروميين على السواء، وجريانها على اللسان العامىّ يعنى تخلّيها عن قياس العربية الفصحى، وجريانها على لسان غير العرب يعنى حَشْوَهَا باللُّكْنَةِ الأعجمية.

وقد يحدث أن يعجب أحد الأدباء المثقفين بهذا الجزء الشعبى فينقله نَصًّا فى موشحه الفصيح، ولهذا تجافى عنه الإنكار، وأبدى الجميع له القبول والاستحسان.

وهذه بعض أمثلة للموشحات[١٣٦] توضح ما قلناه:

١ - موشح لابن زهر، مطلعه:

مَـنْ لِـلْمُـوَلَّـهْ* مَنْ غِـرَّة لايفيق* يـالَـهُ سَكـران

يقول فى خرجته:

نَعَمْ بـالله يعشقنى* وأنـا عَـتِيـقُـو* ونحنُ صَبِيّـان
لَسْ بـالله نـدرى* دَعْ كلّ خَدْمَمْ وفيقُو* أَشْ يكون إن كان

(١٣٤) الزجل فى الأندلس ٤.
(١٣٥) بلاغة العرب فى الأندلس ٢٣٧.
(١٣٦) هذه الأمثلة من كتاب: الزجل فى الأندلس الصفحات ٨، ١٩، ٢١، ٢٢، ١٠.

٢ - **موشح لابن بقى مطلعه:**

صبرتُ والصبرُ شِيمة العانى * ولم أقل للمُطيل هِجرانى * مُعذِّبى كفانى

يقول فى خرجته:

لابدّ يَحْضر من حِيثْ يراقى * لعلّه بالسلامْ يَبْدانى * ما حلّ بى كَفانى

٣ - **موشح آخر مطلعه:**

وغـــادةٍ أبـصــرت حُسْنَ مَنْ أهـوى فظلت منشـدَهْ

خرجته قوله:

والنبى إنــكْ مَليـحْ يـاذا الغُـلام وشْ كَيْكُـونْ لـو فُـزْت بـك سعـد وكَتَبيتْ عندى

٤ - **وخرجة من موشح آخر:**

دُرِى حَدِيثى وقد شاع خَبَرِى * دُرِى وقدْ كان * وَشْ علىّ إن كان دُرِى

الفن الثانى: (الزَّجَلُ):

إن انتشار فن التوشيح بالأندلس، واستحسانَ الناس له، وإغداقَ الخلفاء على أهله - فضلاً عمّا به من المعانى المستحدثة، والأوزان المستخفّة الباعثة على الغناء والترديد - كان سببًا فى سريانه إلى العامة فى محافلهم، وجريانه على الألسنة كلها. غير أن هذا الفن اتجه منذ أواخر القرن الرابع الهجرى إلى التكلف والتعقيد والبعد عن السهولة التى كانت له إبّان ظهوره والتى كانت فيه العامة من غير المثقفين، فأصبح ذا لغة مستعصية الفهم على العامة، وأسلوب فوق مداركها. وهنا وجد المتأدبون منهم داعيًا إلى أن يبتدعوا فناً كَفَنّ التوشيح، ولكن فى لغة كُلْفةِ العامة. فنسجت العامة من أهل الأمصار على مِنْواله، ونظموا فى طريقته بلغتهم الحضرية من غير أن يلتزموا فيها إعرابًا، والتزموا النظم فيه على مناحيهم إلى هذا العهد، فجاءوا فيه بالغرائب، واتسع فيه للبلاغة مجال بحسب لغتهم المستعجمة[١٣٧].

(١٣٧) مقدمة ابن خلدون ٥٣١.

وقد بدأ فن الزجل ضعيفًا هينًا منذ أواخر القرن الرابع، واستمر كذلك طَوال القرن الخامس، فلم يَنَلْ التشجيع من العلماء والخلفاء، الذين كانوا يتشبهون فى حياتهم الأدبية بالعصور الأدبية للشعر العربى فى بلاط العباسيين، فلم يكن للأزجال ولا لغيرها من الفنون الملحونة شأن عندهم، لكن هذا الموقف قد تغير حين أقبل القرن السادس بسيطرة حكام من المرابطين الذين لا يُتقنون العربية، ولا يكافئون من يتقنها، هنا وجد الزجلُ حظَّه فى الظهور والانتشار، ووجد أصحابهُ كلَّ عون وتشجيع، وظهر فى مقدمة هؤلاء ابْنُ قُزْمَانَ الذى يَعُدّه ابن خلدون أولَّ من أبدع فى الطريقة الزجلية، وإمامَ الزجالين على الإطلاق، وقد عاش متنقلاً بين قرطبة وإشبيلية فى القرن السادس الهجرى، أى فى القرن الذى عاش فيه ابن هشام اللخمى وابن السيد البطليوسى، وقد ذاعت أزجاله فى غير الأندلس، حتى كانت مَرْوِيَّةً فى بغداد أكثر من روايتها بحواضر المغرب - على ما يقول ابن سعيد[١٣٨].

وترجع شهرة أزجال ابن قزمان وذيوعها، إلى ما تميزت به من البعد عن التكلف، والتخلى عن الإعراب، والقرب من العامة باستعمال ألفاظها وأساليبها وسائر مالها من خيال وتشبيه، ولذا وجدناه يذكر لنفسه هذه الميزة، ويعيب مَن تقدمه من الزجّالين، لمراعاتهم الإعراب، وهو «أقبح ما يكون فى الزجل، وأثقل من إقبال الأجل، كقول أحدهم - عفا الله عنه -: قد تكسّر جناحك، وتَبَرَّدَ مُزَاحُكَ، فإن هذا المسكين قد كسر فى هذا القول جناحه، وتَبَرَّدَ فى مِزَاحِهِ، وكقول آخر فى وصف سيل: طلع حتى لرأس السرير، فمن فزعى لم أرَ كيف أسير، فهذا - وما أشبهه - أَشْبَهُ الأشياء بلا شىء[١٣٩]».

وعاصر ابنَ قُزْمان مجموعةٌ من أدباء العامة والخاصة، نهضت بفن الزجل ورسمت له أصولاً ومناهجَ، منهم: أبو عمرو بن الزاهر وأبو الحسن المقرى الدانى وأبو بكر بن مَرْتِينَ، وكان فى عصرهم بشرق الأندلس مخلّف الأسود ثم جاء من بعدهم حَلْبَةٌ كان سابقها مدغيس الذى أتى بالعجائب فى هذه الطريقة، ثم ابن جَحْدَر الإشبيلى وتلميذه المعمع، ثم جاء من بعدهم أبو الحسن سهل بن مالك ثم الوزير أبو عبد الله بن الخطيب إمام النظم والنثر فى الملة الإسلامية غير مدافع، ومعاصره محمد بن عبد العظيم من أهل وادى آشى[١٤٠].

---

(١٣٨) مقدمة ابن خلدون ٥٣١.

(١٣٩) الزجل فى الأندلس ٥٣.

(١٤٠) انظر: مقدمة ابن خلدون (٥٣١ - ٥٣٥).

وقد كان الزجل إبّان ظهوره على غير أوزان الشعر العربي، غير أن العامة في الأندلس ما لبثت أن اتخذت من بحور الشعر قوالبَ للغتهم العامية، وسمّت ما نتج عن ذلك بالشعر الزجلي، وكان من المجيدين لهذه الطريقة الأديب أبو عبد الله الآلوسي.

وهذه بعض الأزجال الأندلسية نذكرها لنتبين منها بعض جوانب لغة العامة:

١ - يقول ابن قزمان (مقدمة ابن خلدون ٥٣٢):

إذا شمر أكمامُو يرمْيها ترى النورَ يرشق لذيك الجيهَا
ولَسْ مُرادُو أنْ يقعْ فيها إلا أن يُقبّل يُديْد اتو

ويقول:

قامت الخادم أن تنظر مَنْ كان قلّها قُلْ جِيَ يراك إنسانْ

٢ - ويقول مدغيس (مقدمة ابن خلدون ٥٣٢):

والنباتْ يشربْ ويسكرْ والغصونْ ترقصْ وتطربْ
وتريد تجي إلينا ثم تستحيي وتهربْ

٣ - ويقول أبو عبد الله بن الخطيب (مقدمة ابن خلدون ٥٣٣):

ابزج الأكواس وامْلاَ لي تجدّدْ ما خُلِق المال إلا أن يُبَدّدْ

٤ - ويقول زجّال مجهول (مقدمة ابن خلدون ٥٣٣):

لي دهرْ بَعْشَقْ جفونكْ وسْنينْ وانتَ لا شفقةْ ولا قلبْ يلينْ

٥ - ويقول أبو عبد الله الآلوسي من قصيدة زجلية يمدح فيها السلطان ابن الأحمر (مقدمة ابن خلدون ٥٣٤):

طلّ الصباحْ قُمْ يا نديي نشْربُو ونضحكو من بعد ما نطْرَبُو
سبيكة الفجر أحلت شفقا في فيلق الليل وقُومْ قلّبُو
ترى غبارًا خالصًا أبيضْ نقي فضة هوَّ لكن الشفقْ ذهّبو

٦ - ومن زجلية لمدغيس يمدح فيها ابن صناديد (الزجل في الأندلس ١٤٠):

المهدى حلقى مالا أحتمل تريد الحق لَسْ لمن يهوى عقلْ
لا مليح إلا الذى نعْشَقْ أنا ولا قائد إلا ذا المولى الأجَلْ
أبو عبيد الله الذى أُسُسْ لُجاهْ بن صناديد تبقى واحتفلْ

وَلُ هِمّــةُ قــد عــلت فــوق الهــمــم فهــو لا يــرضى الثُّــريّــا عن نَمَــلْ
وجــهُــهُ الــبــدر وأيــام الــســرور وإديــه الــرزق والــســيــف الأجَــلْ

ونحاول الآن أن نستنبط شيئا من لغة العامة مما تقدم من أمثلة الخرجة في الموشحات وأمثلة الزجل السابقة، ومنها نتبين أن العامة:

* تتخلى عن الإعراب، وأن أدواتِ النصب والجزم لا تؤدي وظائفها في الكلام، غير أن هناك من العامة من خلط في زجله بين الفصحى والعامية (انظر المثال ٥ في الزجل)

* وتستعمل الفعل (كان) مقتصرة على الكاف وحدها، تدمجها مع المضارع بعدها مثل: كَيْكُون، كَتَبيت عندي (انظر المثال ٣ في الموشحات) أي: كان يكون، وكنت تبيت عندي.

* وتدخل الباء على المضارع مثل: بَعْشَق (الزجل: ٤) وهي باء زائدة يُشْتَمّ منها رائحة الاستمرار .

* وتحذف أن المصدرية بعد أفعال الإرادة والقدرة، مثل: وتريد تجي إلينا (الزجل: ٢) ولابد نحضر (الموشح: ٢).

* وتتخلص من النطق بالهاء – ضميرًا كانت أو غير ضمير، مع إطالة حركتها ضمة أو فتحة مثل: أكْمَامُو (الزجل: ١) و: ذَهْبُو (الزجل: ٥، والزجل: ٦) وهي ظاهرة مطردة عندهم.

* وتشبع حركة المقطع الأول من الكلمة، فيتولد حرف مجانس، وهي ظاهرة مطردة أيضا، أشار إليها الزبيدي، ومن أمثلتها هنا: الجِيها – في: الجِهَة (الزجل: ١).

* وتستعمل المضارع بالنون إذا كان المتكلم مفردًا، مثل: نِعْشَق أنا (الزجل: ٦) أي: أعشق.

* وتلحق المضارع للمتكلمين واوًا في آخره مثل: نِشْرِبُو، ونِضْحكو، ونِطْربو (الزجل: ٥).

* وتستعمل فعل الأمر للمذكر والمؤنث بصورة واحدة، هي صورة المذكر، مثل: قُلْ، أي قُلْ لَهْ – والمخاطب الخادم وهي مؤنث – وكان الأصل: قُولي لَهْ (الزجل: ٢).

* وتستعمل صيغًا وكلمات مستحدثة، ومنها: الأكواس - جمع: كأس (الزجل: ٣)، وذيك، اسمًا للإشارة (الزجل: ١) وجَوّ (الزجل: ٢) وإديه - في يَدَيْهِ (الزجل: ٦) ويُدَيْدَاتُو: تصغير يد (الزجل: ١).

* وتستعمل مختصراتٍ لبعض الأدوات والكلمات، مثل: لَسْ - في: لَيْس (الموشح: ١) و: أَشْ - في: أيّ شيء (الموشح: ١، ٣، ٤) و: حَدْ - في: أحد (الموشح: ٢).

* وتُحِلّ ذا الإشارية محلّ أيّ التي يتوصل بها لنداء ما فيه أل، مثل: ياذا الغلام - في: يأيها الغلام (الموشح: ٣).

ومن الظواهر اللغوية الأخرى المستنبطة من أزجال أندلسية لم تذكرها، والتي أشار إليها الدكتور الأهواني في كتابه (الزجل في الأندلس[١٤١]).

أن (يا) تستعمل لغير النداء، فتكون ظرفا للدلالة على الحال مثل: يا أنا تايب، أي: أنا تائب فعلًا. وأن الحرف (قد) يدخل عندهم على الأسماء وعلى حروف الجر. وأن حرف الجر (في) يُكتفى أحيانًا منه بحرف الفاء الذي يتصل بالمجرور.

ومن ظواهر الفصحى التي احتفظت بها عامة الأندلس، نُطْقُ القاف كما هي دون إبدالها جيما أو همزة، وحركة الفتح دون إمالة قبل الياء في مثل: عين، وقبل ياء المثنى الذي تجعله على صورة واحدة - هي الياء والنون في جميع حالاته - كما احتفظت بصيغة (فُعِل) مبنيا للمجهول.

وجُمْلَةً نقول: لقد أصابت الموشحاتُ والأزجالُ اللغةَ في مقتل، ولم تكن جهود علماء اللحن كَفِيَّةً لهذا الانحراف المدمِّر، الذي لم يقتصر خطره على الأندلس وحدها، بل شرّق وغرّب، إذ تناشد الناسُ في بلاد العراق أزجالَ ابن قزمان وغيره، كما انتقل فن التوشيح إلى بلاد المغرب على لسان رجل من أهل الأندلس نزل بفاس، يعرف بابن عُمَير، فنسج المغربيون على طرازه فنًّا خاصًّا بهم سَمَّوْهُ (عروض البلد) وسيأتي بيانه.

(جـ) النجاح والإخفاق:

أما من الناحية العِلْمية فَلَكَ أن تقول: إن هذه الجهود قد نجحت في إثارة بعض

(١٤١) انظر: ٣ - ٤.

الأمور اللغوية، وتداولها بين أحكام العلماء، تخطئةً وتصويبًا، وأما من الناحية العملية فليس لك إلا أن تقول: إن هذه الجهود قد أخفقت فى إلزام الناس استعمال الأساليب والألفاظ العربية الفصحى، سواء منها ماانتقده الزبيدى المتشدد، وما انتقده اللخمى الذى لم يخطِّئ العامة إلا حيث لم يَقُمْ دليل من استعمال عربى، وقدْ قدّمنا من قَبْلُ الدليلَ الكافى على الفشل الذريع الذى أصاب العربية من ظهور العامية فى بعض أجزاء الموشح، ومن ظهور فنّ الزجل بكل انحرافاته اللغوية، ونضيف هنا أن اللحن لم يَجْرِ على ألسنة العامة ومن على شاكلتهم فقط، بل امتدّ خطره إلى أصحاب العربية أنْفُسِهِمْ، وهم المشتغلون بها دراسة وتعليمًا، وذلك يدل على أنهم قد أخفقوا فى تطويع ألسنتهم وإجرائها على وَفْق الأساليب العربية المأثورة، لافى التعامل مع العامة فقط، بل فى مجالس العلم والتأديب، فقد ذكروا أن الشيخ أبا على الشَّلَوْبِين – على شهرته فى علم النحو، وماله من التصانيف التى غرّبت وشرّقت – كان لفظه فى منتهى الركاكة واللحن؛ حتى لو أن شخصًا من العرب سمع كلامه وهو يُقرِئ درسه لضحك بملْءِ فيه من شدة التحريف الذى فى لسانه(١٤٢).

واستمر الانحراف اللغوى فى تزايد مستمرّ، حتى قضى على العربية السليمة قضاءً مُبْرَمًا، بل كان من المؤسف حقًا أن يُقْضَى على العربية مطلقًا وتزول عن بلاد الأندلس بزوال الدولة العربية فى أواخر القرن التاسع الهجرى، ولقد كانت هناك عوامل فى داخل هذه الجهود ومن خارجها أدت إلى إضعافها ثم إخفاقها، وأهم هذه العوامل:

١ – أن الذين قاموا بها كانوا قِلَّةً، ولم تكن هناك هيئة أو مجمع علمى يجمعهم، ويوحّد آراءهم، وينظّم جهودهم.

٢ – وأنهم – على قِلَّةِ عددهم – لم تتفق كلمتهم فى أمر التخطئة والتصويب واختيار اللغة المثلى التى تلزم بها العامة، فما يلحنه الزبيدى يصوّبه اللخمى؛ لوروده فى لهجة أو فى حديث أو بيت من الشعر، وهذا من شأنه أن يشجع على التمادى فى الأخطاء، مادام المخطئ يجد من علماء التنقية من يبحث له عن لهجة مهجورة أو استعمال نادر.

٣ – وأن اثنين فقط من علماء التنقية مُخْتَلِفَىْ النزعة فى الصواب والخطأ، لم يكن بوسعهما أن يقوّما أساليب العامة والخاصة فى ذلك الإقليم الواسع، الذى يضم فى داخله

---

(١٤٢) اللغة العربية فى ماضيها وحاضرها ومستقبلها – جورج الكفورى (بيروت) ٧٥.

وحدات متباينة، لكل منها حياة مستقلة من الناحية الجغرافية والمناخية، فهناك وحدة على ساحل بحر الروم، وأخرى على ساحل المحيط، وثالثة تتوسطهما، حتى لَيَحِقُّ القول بأنها كانت أَنْدَلُسَاتٍ متعددةً مختلفًا بعضها عن بعض فى كل شىء.

٤ - وأن قلة العدد مع اتساع الإقليم قد تصيب شيئًا من نجاح، لو كانت طباع الناس وألسنتهم وأحوالهم الاجتماعية واحدة أو متقاربة، أمّا وقد ضمّت الأندلس طوائف شتّى من السكان من غير العرب، حتى العربُ أَنْفُسُهُم الذين وفدوا إليها، كانوا من قبائل مختلفة الطبع واللسان، فقد كان من المتعسّر أو المتعذر أن تثمر فيهم جهود التنقية ولو مع افتراض كثرة من قام بها.

٥ - ويأتى الضعف اللغوى لدى أهم طائفة فى المجتمع من حيث التربيةُ والتعليمُ، وهى طائفة المعلِّمين الذين يُوكَلُ إليهم تربيةُ الصغار، وتأديبهم وتلقينهم مبادئَ اللغة، فقد كان كثير من هؤلاء لا يحسنون شيئًا مما هُمْ بسبيل تعليمه، وكُلُّ ما كان عندهم حِفْظُ بعض الألفاظ اللغوية، والقواعد النحوية، دون تطبيق لما يعلِّمون فى أدائهم اللغوى، ويصور لنا أبو عامر بن شهيد المستوى الثقافىَّ الضَّحْلَ وسوء الفهم والاستنباط الذى كان يتمتع به بعض معلّمى قرطبة فى زمانه، فيقول: «وقوم من المعلّمين بقُرْطُبَتِنا ممن أتى على أجزاء من النحو، وحفظ كلمات من اللغة، يَحْنُونَ على أكباد غليظة، وقلوب كقلوب البُعْران، ويرجعون إلى فِطَنٍ حَمِئَة، وأذهان صَدِئَة، سَقَطت إليهم كتب فى البديع والنقد، فَهِمُوا منها ما يفهمه القِرْدُ اليمانى من الرقص والإيقاع[١٤٣]».

٦ - وكذلك اهتمام علماء اللغة بأمور لا صلة لها بالاستعمال اللغوى، كالتقديرات والتأويلات والتعليلات والتفريعات، إلى غير ذلك مما هو شكلىّ جدلىّ لا غَنَاء فيه أو فى الكثير منه، وبدا هذا الاهتمام واضحًا منذ أوائل القرن الرابع الهجرى، حين رحل محمد بن يحيى الجيّانى إلى مصر، وتتلمذ على نحويّها النابه أبى جعفر النحاس وأخذ عنه كتاب سيبويه روايةً، ثم عاد إلى قرطبة، يُفَرِّغ له، ويشرحه لطلابه مستعينًا بما كان عنده من دراية بالفلسفة والمنطق والكلام، وفيه يقول الزبيدى: «لم يكن عند مؤدبى العربية ولا عند غيرهم ممن عُنِيَ بالنحو كَبِيرُ علم، حتى ورد محمد بن يحيى عليهم، وذلك أن المؤدبين إنما كانوا يعانون إقامة الصناعة فى تلقين تلاميذهم العوامل وما شاكلها، وتقريب

(١٤٣) الذخيرة لابن بسام، القسم الأول (المجلد الأول ٢٠٥).

المعانى لهم فى ذلك، ولم يأخذوا أنفسهم بعلم دقائق العربية وغوامضها والاعتلال لمسائلها، ثم كانوا لا ينظرون فى إمالة ولا إدغام، ولا تصريف ولا أبنية، ولا يجيبون فى شىء منها، حتى نهج لهم سبيل النظر، وأعلمهم بما عليه أهل هذا الشأن فى المشرق من استقصاء الفن بوجوهه، واستيفائه على حدوده»[144].

ويقول القِفْطىّ: «لما ورد محمد بن يحيى (على قرطبة) أخذ فى التدقيق والاستنباط، والاعتراض والجواب، وطَرْدِ الفروع إلى الأصول، فاستفاد منه المعلمون طريقه، واعتمدوا ماسَنّه من ذلك»[145]. وهؤلاء المعلمون الذين استفادوا منه واعتمدوا عليه قد دخلوا بالعربية فى مهاترات لفظية، وتمارين غير عملية، وأمثلة افتراضية لم ينطق بها عربى، وبالغوا فى كل ذلك، حتى لقد كان الأعلم الشَّنْتَمَرِىّ – من علماء القرن الخامس – لا يكتفى فى الأحكام النحوية بالعلل الأولى التى يدور عليها الحكم، بل كان يبحث عن علة ثانية، كان مُولَعًا بذلك، ويرى أنه إذا استنبط منها شيئًا فقد ظفر بطائل[146].

وذلك كُلُّه بدّد جهد هؤلاء العلماء فى غير طائل، وضخم مسائل النحو بأمور لا تُجْدِى فى ضبط الألسنة ومنع اللحن، وهو ما دفع ابْنَ مَضاءٍ – من علماء القرن السادس – أن يضع كتابه (الرد على النحاة) وقد هاجم فيه دراسة النحو على هذا الأساس. ودعا إلى تيسير أموره وتخليصها من هذا الفضول، حتى لا يكون فيه عسر على المتعلمين وحتى تؤدى الثمرةَ المرجوّةَ من دراسته.

٧ – وأخيرًا تأتى الاضطرابات والفتن التى دَبَّتْ بين العرب الفاتحين من ناحية، وبينهم وبين أهل البلاد من ناحية أخرى، فبين العرب كانت العصبية العربية أشدّ ما تكون، دبّ النزاع والخصام بينهم مُذْحلّت أقدامهم ببلاد الأسبان، ودارت رَحَىٰ الحرب بين اليمنيين والمضريّين وتنافسوا فى الملك، حتى أدى ذلك إلى انقسام الإمارة فيهم، وإدالتها بين الجُنْدَيْن، لكل دولةٌسَنَةٌ، وعمل حكام بنى أمية على تأييد ملكهم، فاستعانوا ببعض القبائل على بعضها الآخر، واستمالوا اليمنيين الذين نصروهم فى موقعة مرج راهط، وقد دامت هذه الفتن طَوال وجود الدولة الإسلامية فى الأندلس، حتى ليمكن القول بأنه لم تخلُ بقعة من بقاع الأندلس فى أثناء الحكم العربى من دم مسفوح، واستمرت الفتن فى إضعاف العرب والعربية حتى كان القرن الخامس الهجرى، فزاد

(١٤٤) طبقات الزبيدى ٣٣٥.
(١٤٥) إنباه الرواة ٣/٢٢٩.
(١٤٦) الرد على النحاة لابن مضاء ١٦٠.

الضعف والاختلال، وانقسمت تلك الدولة الكبيرة إلى دُوَيْلَاتٍ صغيرة فيما سُمِّيَ بعهد ملوك الطوائف. ففي كل مدينة دولة تُنْسَبُ إلى كبيرها، فدولة للمعتمد بن عباد بإشبيلية، وأخرى لابن الأفطس ببطليوس، وثالثة لذي النون بطُلَيْطِلة، ورابعة لابن هود بسَرَقُسْطة، وكان أن طمع فيها أعداؤها، فدفع ملوكها إلى الاستغاثة بدولة المرابطين في المغرب، وبدخول البربر إليها أصبحت الأندلس ولاية إفريقية. وملك يوسف بن تاشفين تلك الديار، وأصبح هو وابنه من أكابر الملوك. واستمر الحال كذلك في نزاع واضطراب حتى سقطت الدولة العربية واستسلمت.

هذا عن النزاع بين العرب أنفسهم. أمّا ما كان بينهم وبين أهل البلاد فلم يكن أقلّ شأنًا من سابقه، إذ كان أصحاب البلاد الأصليون لايشعرون في قرارة نفوسهم باطمئنان كامل تجاه الحكام العرب، مع ما أبداه هؤلاء من عدالة، وحسن معاملة، بل كانوا يُحِسُّون بغرابة الحاكم عنهم دينًا ولسانًا، فكانوا يتحيّنون الفرص للقيام بالثورات، ولم يكد يخلو يوم من الأيام التي خفقت فيها راية الإسلام هناك من حرب أو شجار بين المسلمين والمسيحيين واليهود، كما كانوا يتصيدون الأخطاء للولاة في الأقاليم وينشقّون عليهم، ويصوّر ذلك كلّه كلام للمقّري في (نفح الطيب) حيث قال: «الأغلب عند الأندلسيين إقامة الحدود وإنكار التهاون بتعطيلها، وقيام العامة في ذلك، وإنكاره إن تهاون فيه أصحاب السلطان. وقد يلجّ السلطان في ذلك ولا ينكره فيدخلون عليه قصره المَشِيدَ ولايعبئون بخيله ورَجِلِهِ حتى يخرجوه من بلدهم، وهذا كثير في أخبارهم. وأما الرجم بالحجر للقضاة والولاة للأعمال إذا لم يعدلوا فكلّ يوم[١٤٧]».

* * *

---

(١٤٧) نفح الطيب ١٠٣/١ (بولاق).

الفصل الثالث

فى صَقَلِّيَة

أوّلاً

فى لغة الصقليّين

يرجع الاتصال العربى بجزيرة صقلية إلى القرن الأول الهجرى، إذ أغار العرب[1] عليها وعلى كثير من جزر البحر الأبيض المتوسط بضع مرات، وفى النصف الأول من القرن الثانى الهجرى نزل بالجزيرة حبيبُ بْنُ أبى عبيدةَ - حفيدُ عقبةَ بْنِ نافع - مصطحبًا ابنه عبد الرحمن وعددًا من جنوده معتزمًا أن يفتحها، غير أن قيام مَيْسَرَةَ السَّقَّاء بثورة فى إفريقية لم يمكنه من ذلك فاضْطُرَّ إلى العودة للقضاء على الثورة، واستمرت محاولات الغزو سنة بعد أخرى، وكان منها تلك المحاولة التى قام بها أسدُ بن الفرات قائد الجيش العربى لعامل المأمون على تونس زيادة الله بن الأغلب، وقدْ أقلع بأسطوله من مدينة سوسة فى سنة ٢١٢ هـ وتمكن من السيطرة على بعض الحصون ومن بينها حصن مازر، ثم كانت محاولة إبراهيم بن الأغلب الذى تمكن من الاستيلاء على معظم صقلية سنة ٢٨٩ هـ.

ومنذ ذلك الحين - القرن الثالث الهجرى - تَمَّ للعرب فتح الجزيرة ثم مكثوا بها زهاء ثلاثة قرون، حتى ضعفت سطوتهم، فأغار عليهم النُّورْمَان وَقَضَوْا على سلطانهم السياسىّ، الذى تبعه - بعد حين - القضاء على الثقافة العربية.

اهتم العرب منذ نزولهم بصقلية بأمرين اثنين هما: نشر الدين الإسلامى وتعليم اللغة العربية لأهل هذه البلاد، وقد أشار ابن حَوْقَل - الذى عاش أواسطَ القرن الرابع الهجرى - إلى هذا الاهتمام عندما زار (بَلَرْم) عاصمة صقلية، فوجد بها مايزيد على مائتى مسجد، وهو عدد لم يُرَ مثله فى بلد من البلدان الكبار، ولا سمع به إلا فيما يتذاكره أهل

(١) حضارة العرب - غوستاف لوبون: ٣٢٤.

قرطبة، كما لاحظ كثرة عدد المعلمين، حتى كان منهم فى بلرم وحدها عدد لا يقل عن ثلاثمائة معلم، ووقف على مبلغ تقدير الناس لهم، مع ما لمسه ابْنُ حَوْقَل نفسه فى هذه الطائفة من الضعف العقلى واللغوى، فهم يعتقدون أنهم أعيانهم وَلُبَابُهُمْ، وفقهاؤهم ومحصِّلوهم، وأرباب فتاويهم وعُدُولهم، وبهم عندهم يقوم الحرام والحلال، وتُعقد الأحكام، وتُنفذ الشهادات، وهم الأدباء والخطباء[٢].

وتشجيعًا على نشر التعليم والاستكثار من عدد القائمين به، كانت الدولة العربية تُعفِى المعلمين من الجهاد الذى استمرّ منذ فتحت صقلية، لمّا كان موقعها يشجع على غزوها. كما كانت تستقدم العلماء من مختلف الأقطار الإسلامية، ومن هؤلاء الذين وفدوا إليها، ودرسوا فيها وأفادوا[٣]: موسى بن أصبع المرادى القرطبى الذى تتلمذ فى العراق، وأفاد من لقائه بابن دُرَيْدٍ ثم استوطن صقلية، وصاعدٌ اللغوى الذى رحل من الأندلس لما ضاقت به الحال هناك، ومحمدُ بن البرّ التميمى شيخ ابن مكى الذى أسس مدرسة فى (مازر) ثم انتقل إلى بلرم. كما نبغ فى العربية من أبناء صقلية عدد كثير منهم: جعفر بن محمد المعروف بابن القطاع، وابنه على، وطاهر بن محمد الرقبانى، وعلى بن حبيب، وعبد الرحمن بن عتيق المعروف بابن الفحام، وابن مكى الذى اهتم بتنقية لغة عصره، وغير هؤلاء كثير، ذكرهم المستشرق الإيطالى ميخائيل أمارى فى (المكتبة العربية الصقلية[٤]).

ولم يكن هذا الاهتمام بالعربية وأبنائها كفيلا بإبعاد خطر الانحراف عنها، إذ قوبل هذا الاهتمام بما هو أقوى منه، من المصاهرة والاختلاط اليومى بين الفاتحين، الذين كان أكثرهم من البربر وأقلهم من العرب، وأهل الجزيرة من الروم وغيرهم ذَوِى ألسنة شتّى، فكان اللحن على ألسنة المخالطين جميعًا، ولم يلبث أن امتد خطره إلى كتاب الله، وسنة رسوله، حتى كان المتحرزون المتدينون يتعففون عن رواية الحديث لئلا يقعوا فى الخطأ. كما كان من المألوف الذى لا يلتفت إلى خطره أحد من العامة أو الخاصة أن نجد خطيبا يلحن فى خطبته، فلا يردعه أحد، أو يقوّم من لسانه، ويذكر ابن حوقل أنه سمع أحد هؤلاء يلحن فى خطبته فينصب ما لم يُسَمَّ فاعله، ويرفع منصوبا يظنه مفعولا به، فكلم فى أمره أحد الأدباء ممن يدعى الدراية بجميع الأحوال، وذكر له مواطن الخطأ فقال له الأديب: «كأنه والله يا سيدى كما تقول، غير أنّا نحن لا نَأْبَهُ لمثل هذا»[٥]، كما ذكر أنه

(٢) دائرة معارف الشعب (ابن حوقل).
(٣) العرب فى صقلية: ١٠٨.
(٤) المكتبة العربية الصقلية، ابتداء من ص ٩٢٤.
(٥) دائرة معارف الشعب (ابن حوقل).

شهد خطيبا فى (بلرم) يوم جمعة، وسمعه يجزم الأسماء مع الصلة، ويجرّ الأفعال من أول خطبته إلى آخرها، ولم يكن فى الناس من يعترض عليه، مع أنه خَطَبهم نَحْوَ حولين[٦].

وبعد قُرابة مائة عام من ابن حوقل - أى فى النصف الثانى من القرن الخامس الهجرى - يصور لنا ابن مكى حال اللغة الصقلية فى زمنه فيقول: «فشا اللحن وهجم الفساد على اللسان، ودُخِلَتْ لغة العرب فلم تزل كل يوم تتهدم أركانها وتموت فرسانها، حتى استبيح قريحها وهُجِنَ صميمها، وعَفَت آثارها، وطَفِئَتْ أنوارها، وتساوى الناس فى الخطأ واللحن إلا قليلا[٧]»، وأصبح أمر الصواب والخطأ يخضع للاتفاق والمصادفة، فكثير من الناس يخطئون، وهم يحسبون أنهم مصيبون، وكثير من العامة يصيبون وهم لا يشعرون، وربما سخر المخطئ من المصيب، وعنده أنه ظفر بأوفر نصيب، حتى هذا القليل الذى استثناه ابن مكى لم يكن يجرى لسانه بالصواب اللغوى إلا عند المباحثة والمكاتبة وقراءة الكتب ومواضع التحقيق، فأما عند المخاطبة والمحاورة فلا يستطيعون مخالفة ما تداوله الجمهور، واستعمله الجَمُّ الغفير، حتى لقد وقف على كتاب بخط رجل من خاصة الناس وأفضلهم، فيه: «وأحِبُّ أن تَشْتَهد لى فى كذا وكذا - بالشين - يريد: تجتهد، وكتب إليه آخر من أهل العلم رقعة فيها: وقد عزمت على الإيتيان إليك - بزيادة ياء[٨]».

وإذا كان ظهور اللحن فى صقلية - ثم انتشاره على ألسنة الخاصة - خطرًا على العربية، فقد كان أَشَدُّ خطرًا منه أن يُسْمَعَ اللحن فلا يُفْطَنَ له، ولا يَأْبَهَ إليه أحد، على ما ذكر ابن حوقل فيما سبق، وابن مكى الذى ذكر أن المخطئ ربما سخر من المصيب، وأن الناس إذا سمعوا الصواب أنكروه ونافروه، لطول ما ألفوا فَقْدَه وركبوا ضدّه[٩].

ومع هذا التيار اللحنى الجارف على كل لسان بدت جهود تنقية لغوية فى النصف الثانى من القرن الخامس الهجرى، انفرد بها الإمام أبو حفص عُمَرُ بْنُ خلف بن مكى الصقلى، الذى جمع كثيرًا من أخطاء عصره وبلده مما سمعه من الناس على اختلاف طبقاتهم، ولم ينبه المتقدمون على أكثره، وسجل هذه الأخطاء فى كتاب سماه: (تثقيف اللسان وتلقيح الجنان)،والكتاب يقفنا على جوانب كثيرة من خصائص اللغة الصقلية ونعرض الآن بعض هذه الجوانب.

---

(٦) ابن حوقل ١/١٢٧.
(٧) تثقيف اللسان ٤١.
(٨) تثقيف اللسان ٤٢.
(٩) تثقيف اللسان ٤٢.

ثانيًا

من مظاهر الخطأ في لغة الصقليّين*

الجموع

جمع الثلاثي[١٠]:

جمعوا الثلاثي الموازن لـ «فَعْل» – بفتح فسكون، أو بفتحتين – مما هو معتل اللام غالبًا على (أَفْعِلَة) في القلّة، فقالوا: أَفْرِيَة – في جمع فَرْو، وأَقْفِيَة وأَرْحِيَة وأَهْوِيَة – في جمع: قَفًا ورَحًـا وهَوىً – كما جمعوا «فَعْل» – بفتح فسكون – على (فِعْلان) – بالكسر – جمع كثرة، فقالوا: جِدْيان – في جمع جَدْي – وعلى (فَعَالَى) فقالوا: أَنَا فَى – في جمع أنف.

أما «فُعْلة» – بالضم – فجمعوه مرة على (فعائل) قالوا: رقعة ورقائع، وأخرى على (فِعَل) – بكسر ففتح – قالوا: قُبَّة وقِبَب، وجُبَّة وجِبَب، وربما كانوا ينطقون المفرد بالكسر – كما ننطق نحن الآن – ثم أجْرَوْا الجمع على قياسه، أخطئوا في المفرد فأخطئوا في الجمع، وكثر هذا في المضعّف، أما غير المضعف فجمعوه على (فِعال) – بالكسر – فقالوا: لُقمة ولِقام.

وأما فِعْل – بكسر فسكون، يائيّ العين – فجمعوه على (فَعَلة) – بفتحتين – دون إعلاله، قالوا: فَيَلة جمع فِيل، تأثرت عندهم حركة الحرف الأول في الجمع بالثاني فتابعتها – عكس الظاهرة عند الأندلسيين حيث حذفت حركة الياء – أما الصحيح فجمعوه على (فِعال) – بالكسر – قالوا: سِنّ وسِنان.

غير الثلاثي:

جمعوا (فُعال) على (فواعل) فقالوا: كُراع – بضم الكاف – وكوارع، وربما حوّلوا

---

* إنما عبرنا بالخطأ – وإن كان بعض الوارد هنا صحيحا – جريًا على رأى ابن مكي، وسيأتي توضيح ذلك في بيان المقياس.

(١٠) انظر أمثلة الجموع في: تثقيف اللسان ١٨٨ – ١٩٣.

المفرد إلى كارع، ثم جمعوا، فصار كشاهد وشواهد. وجمعوا (فعيل) على أفعال، فقالوا: خبيث وأخباث، وجمعوه أيضا على (فَعْلَى) فقالوا: ضعيف وضَعْفَى (٢٤٤)*.

التوهم:

توهموا الإفراد في بعض الجموع، ومن ذلك: طَير وجنان وأرض بُور - بالضم - والزِّناد ومُصْران، والسرّ في هذا التوهم أنها جاءت على مثال المفرد، فَضَعُفَ شعورهم بدلالتها الجمعية، حتى إنهم كسروا الميم من مصران لتكون على مثال: سِرحان.

وكذلك بعض ما يدل على الجمع، توهموا له مفردًا، وإن لم يرد، قالوا: نَبْل ونَبْلَة. كما استعملوا الجمع دالاً على المثنى فقالوا: أتْوَامٌ - في: تَوْأَمَيْن، كما استعملوه دالاً على المفرد، فقالوا: أعْنان السماء، وقِدْر أبْرام (١٠٥) وأنْيَاط قلبه (١٠٦).

جمع ما لا يجمع:

قالوا: خرجنا وُحُودَنا - جمع وَحْدَه - وسافرنا في العواشر - يعْنُونَ: عشر ذي الحجة.

صيغ غريبة للجمع، ومنها:

(فَعَال) - بالفتح - جمع فَعْلة، فقالوا: أرَاخٌ جمع أرْخة (١٠٣) كما قالوا: مِيات وشِيَات وعِضَات - في جمع: ماء وشاة وعِضَة (٥٣، ٥٤).

التذكير والتأنيث

علامة التأنيث:

جعلوها التاء، وردّوا غيرها إليها، فقالوا: الغُمَّيْضة - في الغُمَّيْضَى - وهي لعبة للصبيان (٧٨) وامرأة جَيْعانة - في جَوْعَى (٩٧) ولَفْعَة - في الأفعى (٩٩) وامرأة نافِسة - في نُفَساء (١٧٢) وَزِمِكَّة الطائر - في زِمِكّى (١٧٣).

وترتب على ذلك أن سادت بينهم لهجة بني أسد، فقالوا: سكرانة، وكسلانة، وغضبانة، وشبعانة، وريّانة (١٠٢).

وربما ضعف عندهم دلالة الألف المقصورة على التأنيث، فأضافوا إليها التاء، كما

* الأرقام هنا وفيما بعده لصفحات كتاب تثقيف اللسان.

قالوا: حُمَاة - في حُمَى (١٠٣) ودُنْياةً عريضة (١٠٤) وطيرٌ وأنثاته (١٠٤) وهم لا يفعلون ذلك إلا حال الإضافة أو النعت.

كما ألحقوا التاء بما يختص بالمؤنث، فقالوا: شارفة - للأنثى المسنّة (١٠٣) وبما يستوى فيه النوعان عند إرادة التأنيث، فقالوا: عجوزة (١٠٢).

أما فيما يحتمل الوجهين، فقد حددت العامة موقفها باختيار أحدهما والاقتصار عليه، وقد عقد ابن مكى لذلك باب: ما يجوز تذكيره وتأنيثه وهم لا يعرفون غير أحدهما (١٨٠ - ١٨٢).

كما اضطرب أمرهم فذكّروا بعض المؤنثات، إما بحذف التاء منه، فقالوا: فعلت البارح كذا (١١١) وإما بإجراء الصفة المذكّرة عليه، كقولهم: جُمادَى الأوّل، والعشر الأوّل، والعشر الأوسط (٢٧٠) كما عكسوا بتأنيث بعض المذكرات عند الاستعمال، فى مثل: قلب ورأس وبطن وجوف... إلخ (١٦٤ - ١٧٦).

النسب

ينسبون إلى (دنيا) على توهم أنها دُنْياء - ذات همزة أصلية - فيقولون: دُنْيَاوِيّ (١٨٥) وهم فى هذا كعامة العراق زَمَنَ الحريرى، وينسبون إلى محذوف اللام برد المحذوف مع زيادة ألف قبله، فيقولون: دماوى - فى دم (١٨٥) ويحركون العين من فَعْل الساكنها عند النسب، فيقولون: بَدَرِيّ (١٨٥) ونَحَوِيّ (١٨٦) ولَخَمِيّ (١٨٦) وعترة العَبَسِيّ (١٨٧) بفتح العين فى الجميع.

التصغير

يصغّرون الثلاثى تصغير الرباعى الذى ثالثه حرف لين، فيقولون: مُهَيِّر وبُغَيِّل - بتشديد الياء - فى تصغير: مُهْر وبغل (١٨٣) وهذه قاعدة مطردة عندهم، وهم فى هذا كعامة العراق زمن البغدادى ولا يعودون إلى صحة التصغير فيه إلا عند تأنيثه، فيقولون: مُهَيْرة، وطُفَيْلَة... إلخ، أما الثلاثى الذى ثانيه ياء فيقلبون الياء واوًا عند التصغير يقولون: خُوَيط وشُوَيخ وشُوَيّ... إلخ (١٨٤) وهم فى هذا كعامة العراق والأندلس.

أما الرباعى فيفتحون ياء التصغير فيه، فيقولون: كُبَيَّر وصُغَيَّر (١٨٣) وأما الخماسى ذو اللين رابعًا فيصغرونه تصغير الرباعى، فيقولون: عُصَيْفِر ومُسَيْمِر - فى: عصفور ومسمار (١٨٤) وفى المؤنث بغير علامة يلحقون التاء فى المصغر مع مازاد على ثلاثة نحو:

عُجَيْرَة – في: عجوز (١٨٤) ويمكن أن نقول: إن صيغة فُعَيْل – بسكون الياء – مصغر الثلاثي قد هُجِرَتْ في استعمالهم مع المؤنث بالتاء.

المشتقات

اسما الفاعل والمفعول:

وضعوا اسم المفعول في محل اسم الفاعل – كالعراقيين – فقالوا: طعام مُسَوَّس ومُدَوِّد (٣٠) وعكسوا ذلك في قولهم: مُعْجِب بك (١٦٧) ورجل مُسْمِن (١٧٠) كما استعملوا اسم المفعول من الثلاثي على توهم أنه رباعي في: مُهاب ومُعاب (١٦٧) ومُراد ومُصان (١٦٨) وعكسوا ذلك في: مَردوفة ومَقْرورة (١٦٧) ومفسود ومصلوح (١٦٨) كذلك استعملوا اسم الفاعل من الثلاثي على توهم أنه رباعي. فقالوا: مُعْزِم على كذا (١٦٧) ومُرْبِح ومُخْبِير (١٦٨) ومُوئِس (١٧١) وزاد المُحْكِي في حكايته (١٦٩).

وأثبتوا الياء في اسم الفاعل من الناقص غير الثلاثي مع تشديدها في قولهم: اللهم اجعلنا من المتسيِّين في قلوب المؤدِّيين (١٧٠).

والظواهر السابقة كلها واردة على لسان العراقيين والأندلسيين. ومما اختص به الصقليون: الإتيان بصيغة (فَعَّال) من أفعل للدلالة على ما يدل عليه اسم الفاعل (مُفْعِل) قالوا: نَشّاء – من أنشأ (١٦٧) ونَفّاق – من أنفق (١٦٨) وطَرّاز – من أطرز (١٧٠) وربما قصدوا المبالغة. غير أنها من غير الثلاثي غير مقيسة.

اسم الآلة:

ضموا الميم من مِفْعال فقالوا: مُفتاح ومُصباح – بضم الميم – (١٢٤) وهم في هذا كالعراقيين في زمن البغدادي، كما ضموها من مِفعل فقالوا: مُقْوَدُ الدابة (٢٢٠) كالأندلسيين.

الصفة المشبهة:

كثر عندهم تغليب وزن أَفْعَل. فقالوا: رجل أَسْبَط (١٠٧، ٢٢١) وأَجْعَد (١٠٧).

المصادر

مادل على حِرفة جاء مصدره على فَعالة – بالفتح – نحو: قَبالة (١٢٨) وأهل الفَلاحة (١٣٧) وخَياطة وقَصارة (٢٤٥).

وكسروا التاء من التَّفعال أينما وقع من الكلام: كالتِّسيار، والتِّهيام والتِّرحال (١٣٦).
كما أنهم قد يضعون اسم الهيئة موضع اسم المرة في نحو: كذب كِذْبَةً واحدة (١٢٦).

الأفعال

توهموا بعض الأفعال المتعدية لازمةً، فَعَدَّوْها بالهمزة، نحو: أحرمتك وأوهبتك (١٥٢).

وما جاء على صورة المبنى للمجهول يجعلونه مبنيا للمعلوم، نحو: عَنِيتُ بحاجتك (١٤٦) واستَهْتَر (١٤٩).

كما عكسوا في نحو: صُمَّت أذناه (١٥٠) وشُلَّت يداه (١٥١) وخُسِفَ الشمس والقمر (١٥١) وكُلِفْتُ بكذا (١٥١).

أما المضعف الثلاثي اللازم فجاءوا بمضارعه مضموم العين – وهو مكسورها – فقالوا: بَصَّت عينُه تَبُصّ (١٤٦) وجاءوا بالمتعدى منه مكسور العين في: بَرَّ والدَه يَبِرُّه، وَمَلَّه يَمِلُّه (١٤٩).

وكذلك فكّوا التضعيف بلا موجب له، قالوا: على الزوج أن يُدْرِرَ على زوجه نفقتها (٢٦٩).

كما ابتدعوا صيغة جديدة للفعل هي (افْعَالَ) – بتخفيف اللام – قالوا: اظْلَامَ الليلُ، وابْكَامَ الرجال (١٥٤) في: أظلم وبكم، وربما حولوا الفعل إلى: اظْلَمّ وابْكَمّ – بتشديد الميم فيهما – ثم أبدلوا أول المشددين ألفًا، وله نظير عندهم في: احْمَارَ واصْفَارَ، وامْلَاسَ – بالتخفيف – بدلاً من: احْمَرَّ واصْفَرَّ وامْلَسَّ (٢٢١).

العدد

العدد من ثلاثة إلى تسعة، استعملته الخاصة بصورة واحدة مع النوعين – هي التذكير دائما – كما استعملته مع جمع الكثرة – كالعراقيين زمن الحريري – فقالت: ثلاث شهور، وخمس شهور (٢٤٤) أما العامة فكانت أقرب إلى الصواب من الخاصة؛ إذ إنها قالت: خمسة أشهر وتسعة أشهر، ويبدو أن العامة كان لها نطق خاص في ذلك غير ما نعرف؛ إذ لم يجعله ابن مكى صوابًا، وإنما جعله أقرب إلى الصواب (٢٤٥) أما العدد المركب (أحد عشر) فقد اتفقت العامة والخاصة على حذف الهمزة من أوله مع تسكين العين، لكن العامة كسرت الحاء، فقالت: حِدَ عْشَرْ، والخاصة فتحتها، فقالت: حَدَ عْشَر (٢٣٩).

خفّفوا أحيانًا، فقالوا: تار – في: تأر (٤٩) وجُونة – في: جؤنة (٧٥) كما أبدلوها واوًا، في نحو: واكلت وواسيت... إلخ، أو ياءً، في: مَلَيْت الإناء، وهَدَيْتُ من قلقى، وقَرَيْتُ الكتاب... إلخ (٧٦ – ٧٧) وقد يبدلونها إلى ماهو من مخرجها نحو: فقع عينه – في: فقأ (٧٤) أو إلى ماهو أبعد من مخرجها، نحو: مطايب الطعام – في أطايبه: (٧٤) وجميع هذه الظواهر كانت للعراقيين والأندلسيين.

أما ما اختُصَّ به أهل صقلية فهو التخلص من الهمزة عند دخول أداة التعريف بعد طرح حركتها على اللام، قالوا: لَفْعَة – في الأفعَى (٩٩) ولِكَاف – في الإكَاف (٢٢٤) وهذه ظاهرة تشبه ماكان عند الأندلسيين زمن اللخمي، إذ قالوا: لَجْدَر ولَبـَّار – في الأجْدر والأبّار، وإن ذكر هذا أنه من إبدال الهمزة لاما، أما ابن مكي فقد ذكر أنه تخلص من الهمز عند التعريف.

تطور الدلالـة

تطورت دلالة بعض الكلمات، فخُصِّصت بعد تعميم، وقد عقد لذلك بابًا سماه: باب ماجاء لشيئين أو لأشياء فقصروه على واحد (٢٠٨ – ٢١٤) كالصقر والرَّيحان وأُرْجُوَان وصَقْلَبِيّ.

أو عُمِّمت بعد تخصيص، وعقد له بابًا سماه: باب ما جاء لواحدٍ فأدخلوا معه غيره (٢١٥ – ٢١٧) كاللبن والناب والهوى وأمهّات وفلان وفلانة.

أو غُيِّرت الدلالة أصلًا، وأكثر ماكان ذلك عند وجود صلة بين المعنيين، وعقد له بابًا سماه: باب ما وضعوه غير موضعه (١٩٧ – ٢٠٧) كالعَنْز للتّيس، وتقريص العجين أي: بسطه باليد، والعرصة – بناء قائم كالسارية..... إلخ.

الإمالـة

قالوا: حُمَيْض – في: حُمَاض، وخبّيز – في: خُبّازَى، وقد كانوا كأهل غرناطة الذين

يقلبون ألفات المدّ إلى إمالة رقيقة تكاد تكون ياء، وقد قال عنهم ابن الخطيب في (الإحاطة): «وألسنتهم فصيحة يتخللها إعراب كثير، وتغلب عليهم الإمالة»[11].

الإبدال اللغوى

وأكثره ماكان بين الذال والدال - حتى لقد ذكر له زُهَاءَ خمسين كلمة - وما كان بين الظاء والضاد، ويقول عنه ابن مكى: «هذا رسم قد طمس، وأثَرٌ قد دَرَس من ألفاظ جميع الناس - خاصّتِهم وعامّتهم - حتى لا تكاد ترى أحداً ينطق بضاد، ولايميزها من ظاء» (٩١).

الإشباع

أشبعوا حركة المقطع الأول أو الأخير من الكلمة، فنشأ حرف مدّ - وهم كالأندلسيين في ذلك - قالوا: طِيحال ولُوبان وقَاقُول وخارُوف (١٠٥) وعربي قُوح (١٠٧) وقالوا: عَرْعَار وبَرْوَاق (١٠٥).

التشديد

شددوا الحرف الثانى مما حذف ثالثه، فقالوا: لِثّة ودَمّ - بالتشديد - (١٦٠ - ١٦٢) كما شددوا الياء من (أيْ) المفسرة والندائية (١٦٣) وكذلك الياء في المشتقات المختومة بالياء والتاء نحو: أرض ندية ومسترخية ومستوية .... إلخ - بتشديد الياء - (١٦٣) وكذلك في المصادر المختومة بها، نحو: طماعية وكراهية..... إلخ - بتشديد الياء (١٦٤).

الزيادة

زادوا الكاف في قولهم: خرجت من عنده يوم كذا، فلما كان كالغد أتيته، ومنهم من يقول: لكالْغَدِ، قال ابن مكى: وأقربهم إلى الصواب من يقول: من الغد (١٠٨).

---

(١١) الإحاطة في أخبار غرناطة ٣٥/١.

(٣)

مقياس التخطئة عند ابن مَكيّ

إن حرص ابن مكي على أن تنتشر مآخذه اللغوية بين الناس جميعًا في صقلية، دفعه إلى أن يُضمّن كتابه أبوابًا مستطرفة، ونُتَفًا مستملحة حتى ينشط إلى قراءته العالم والجاهل، ويشترك في مطالعته الحالي والعاطل، وهو أمْرٌ لم نألفه في غير كتابه مِمّنْ ألّف قبله في مجال التنقية اللغوية، ويفسر ذلك اختياره لاسم الكتاب، فهو لم يجعله لحن العامة أو أوهامها، وإنما جعله موافقًا للغاية منه، تثقيفًا للّسان، وتلقيحًا للجَنان.

ولم يفعل ابن مكي مافعله بعض العلماء الذين اشتغلوا بالتنقية، من الإقبال على المؤلفات قبله والأخذ عنها، دون تمييز لما هو في عصره وبلده من غيره؛ إذ أهل البلدان مختلفون في أغاليطهم، فربما يصيب هؤلاء فيما يغلط فيه أولئك، وربما يصيب أولئك فيما يغلط فيه هؤلاء، وربما اتفقوا في الغلط[١٢]، وإذَنْ فلم يكن من الصواب عنده أن يذكر لأهل صقلية أخطاء تختص بأهل المشرق أو بأهل الأندلس، إذ لاحاجة بهم إلى ذلك وإذا قرأه من لا يعرفه ولا يستعمله لم ينتفع به كبير منفعة، أو كان معرفة مايستعمله ويغلط فيه أَوْلَىٰ به، وأعْوَدَ بالفائدة عليه، يقول: «فجمعت من غلط أهل بلدنا ما سمعته من أفواههم، مما لا يجوز في لسان العرب أو مما غيره أفصح منه، وهم لايعرفون سواه[١٣]».

وإذا كان ابن مكي نبّه على بعض الأخطاء التي تقع من أهل المشرق، أو من أهل الأندلس، دون أن يجري منها شيء على اللسان الصِّقلّي، فإننا نجد في كتابه كثيرًا من الأخطاء التي اتفق فيها الصقليون وغيرهم، وقد أشار إلى ذلك في عبارته السابقة بقوله: «وربما اتفقوا في الغلط» ونسوق لذلك بعض الأمثلة:

- مما اتفق فيه الصقليون والمشرقيون:

قولهم: في رجلي شُقاق (ابن السكيت ٣٦٨ وابن مكي ٧٨) وطير وأنثاته (ابن

(١٢) تثقيف اللسان ٤٢.

(١٣) السابق ٤٤ - ٤٥.

السكيت ٢٩٧ وابن مكى ١٠٤) ويُوشَكُ أن يكون كذا (ابن السكيت ٣٠٧ وابن مكى ١٤٨) والحمد لله الذى كان كذا وكذا (ابن السكيت ٣٠٥ وابن مكى ١٦٤) ومِقَصّ وجَلَم وَزَوْج (ابن قتيبة ٣٢٤ وابن مكى ٢٠٤).

* وبما اتفق فيه الصقليون والأندلسيون:

قِرْفاء – فى: قِرْفة، وَرْداء – فى: وَرْدَة (المؤنث الوَرْد من الخيل) حُلْبا – فى: حُلْبة (ابن مكى ٢٧٨ والزبيدى ٢٨٦، ٣٠٠، ٢٦٧) مِينَة – فى: ميناء (ابن مكى ٢٧٩ والزبيدى ١٨) سُوْدانات – جمع سوداء (ابن مكى ١٩٧ والزبيدى ٢٧٧) مُوسٌ – فى: مُوسىٰ الحديد (ابن مكى ١١٠ والزبيدى ٧٨) دُوّامة – بالضم – فى: دَوّامة – بالفتح – (ابن مكى ١٣٠ والزبيدى ٢٧٢) ذِبّانة وصِئْبانة (ابن مكى ١٩٤ والزبيدى ١٩، ٣١) أُبيعَ الثوب وأُقيمَ على الرجل (ابن مكى ١٥٢ – ١٥٤ والزبيدى ٢٠٤).

وقبل أن نعرض لمقياس التخطئة عند ابن مكى نشير إلى أنه يمتاز بما يأتى:

١ – أنه اهتم بالتفرقة بين الأخطاء التى تصدر عن الخاصة، والتى تصدر عن العامة، وقد عقد لذلك باب: (ما خالفت العامة فيه الخاصة، وجميعهم على غلط[١٤]) فالعامة تقول: اسْفَرْجَل – بهمزة وصل – والخاصة تقول: سَفَرْجُل – بضم الجيم – والعامة تقول للسكر: طَبَرْز والخاصة: طَبَرْزَد، والصواب: طَبَرْزَن، أو طَبَرْزَل، وتقول العامة: حِلْقة الباب – بالكسر مع سكون اللام – والخاصة بفتح الحاء واللام، وتقول العامة: مَشُوم وتجمعها على: مَشومين، أما الخاصة فتقول: مَيْشُوم، وتجمعها على: مَياشِيم، والصواب: مَشْئوم ومَشَائيم.

٢ – وأنه لم يكن متعسفًا مع العامة، فيخطئهم وإن أصابوا، بل إنه ليرى أن العامة فى استعمالها قد تكون جارية على أفصح اللغتين، أو يكون لاستعمالها وجه جائز، وإنكار الجائز غلط، وربما وصل الأمر إلى حدّ أن تكون العامة على الصواب، والخاصة على الخطأ.

فمما جرت فيه العامة على الأفصح: فتح السين والشين من: السَّم والشَّهد، وكسر الميم مع تشديدها فى: حِمِّص، إذ لم يرد بفتح الميم عن أحد من أهل اللغة، إلا عن

(١٤) تثقيف اللسان (٢٣٨ – ٢٤٠).

ابن الأعرابي وحده، فإنه حكاها ولم يعرفها[١٥].

ومما كان له وجه جائز ولا تُخَطَّأ فيه العامة، قولهم: مَيْدَة - في: المائدة، فهو معروف مسموع، حكاه أبو عمر الجَرْمي وابن الأنباري، بل زعم الليث أن بعض العرب يكسر في الحلقي وغيره، وكذلك فتح عين الثلاثي مما وسطه حرف حلق[١٦].

ومما أخطأت فيه الخاصة دون العامة، قولهم في جمع الفقير: فَقَراء - بفتح الفاء - والعامة تضمها، وإن كانت تقصر على طبعها، وكذلك: ضَعْفاء - جمع: ضعيف، تفتح الخاصة الضاد مع المد، وتقصر العامة فتقول: ضَعْفَى - على (فَعْلَى) فيكون أشبه، لأن فَعْلَى أصل في جمع فعيل إذا كان بمعنى مفعول - كجريح وجرحى - فهي أقرب إلى الصواب[١٧].

٣ - ويمتاز ابن مكي كذلك بأنه اهتم بتمييز الأخطاء لدى طوائف الخاصة، بعضها عن بعض، وهو أمرٌ لم نعرفه لأحد قبله، فهناك أخطاء لِقُرّاء القرآن (٢٤٧ - ٢٥٠) تتعلق بإظهار التنوين وإخفائه، وتشديد بعض الحروف، والوقف، والحذف، إلى غير ذلك، مما يعرف باللحن الخفيّ الذي يُخِلُّ إخلالاً يختص بمعرفته علماء القراءة وأئمة الأداء، الذين تَلَقَّوْهُ من أفواه العلماء، وضبطوه من ألفاظ أهل الأداء[١٨]. والذي لا يدخل في مجال اللحن اللغوي بالمعنى الذي نبحثه.

وهناك أخطاء لأهل الحديث (٢٥١ - ٢٦٠) كالتصحيف، وتسكين المتحرك، وتحريك الساكن، وتخفيف الهمزة، والمد، والقصر، والخطأ في ضبط أسماء الكتب والمحدّثين والرواة.

وهناك أخطاء لأهل الوثائق (٢٦٨ - ٢٧٠) كالخلط في بعض المصطلحات الفقهية، وفي ألفاظ واردة في كتب الفقه وكلام الفقهاء.

وهناك أخطاء لأهل الوثائق (٢٦٨ - ٢٧٠) وهم كُتّاب العقود ووثائق الزواج والبيع والإجارة، وغيرها من العقود التي تسجِّل المعاملات بين الناس.

وهناك أخطاء لأهل الطب (٢٧١ - ٢٧٣) تضم طائفة من المصطلحات في أسماء

---

(١٥) انظر أمثلة أخرى في باب: ماجاء فيه لغتان استعمل العامة أفصحهما ٢٤١.

(١٦) انظر أمثلة أخرى في باب: ماتنكره الخاصة على العامة وليس بمنكر (٢٢٧ - ٢٣٧).

(١٧) انظر أمثلة أخرى في باب: ما العامة فيه على الصواب والخاصة على الخطأ (٢٤٢ - ٢٤٦).

(١٨) كشاف اصطلاحات الفنون ١٣٠٨.

العقاقير والأمراض ومنها تسمية الطبيب (المتطبب).

وهناك أخطاء لأهل السماع (٢٧٤ - ٢٨١) ويَعْنِي بهم أهل الغناء، وهي أخطاء تتعلق بتغيير بعض كلمات الأبيات التي يُتَغَنَّى بها، أو تغيير ضبطها، وقد ذكر أنهم كانوا يقولون: اللِّقَاع - في: الإيقاع.

٤ - ويمتاز ابن مكي كذلك بأنه وجد من أساتذته من يقرّه على ما جمع - تصويبًا أو تخطئة - ذلك هو الإمام أبو بكر محمد بن علي بن الحسن بن البر التميمي، وقد عرض عليه ابن مكي كتابه ليرى رأيه، فأنكر أقلّه، وارتضى أكثره، يقول: «فأثبتُ جميع ما ارتضاه، ومحوت ما أنكره وأباه، لِأَزُولَ عن مواقف الاستهداف، وأُرِيحَ نفسي من عُهدة التغليط[١٩]».

أما مقياس الصواب والخطأ عند ابن مكي فنوضحه فيما يلي:

(أ) الاستشهاد:

تضمن كتاب التثقيف كثيرًا من أشعار الْمُحْدَثِينَ الذين لايحتج بهم كثير من العلماء، ومنهم بشار بن بُرْدٍ والكُمَيت وذو الرمة وأبو تمام وكُشاجِم والمتنبي وابن المعتز، ولا يعني ذلك أنه ممن يرى الاحتجاج بأشعارهم، خلافًا لما ارتآه باحث معاصر؛ إذ قال عن بعض من سبق ذكرهم (بشار والمتنبي وأبي تمام وابن المعتز وعبد الصمد بن المعذل): «وهو يخص هؤلاء بالثقة ويُوسع دائرة استشهاده بضمهم إلى الشعراء الذين يحتج بشعرهم[٢٠]» ونوضح ماذهبنا إليه ببيان المواطن التي سيقت فيها أشعارهم:

أما بشار فقد جاء له بيتان: الأول لبيان أنهم يغيّرون بعض كلماته (١٠٠) والثاني لبيان أن العامة تخطئ في قولها: ماألقاه إلا في الفُرَط - بضم ففتح - والصواب الفَرْط - بفتح فسكون - كما جاء في بيت بشار (١١٦).

وأما الكميت، فقد سبق بيته في باب: حروف تتقارب ألفاظها وتختلف معانيها، للتفرقة في المعنى بين الابتهار والابتيار (٣١٨).

وأما ذو الرُّمة فقد جاء له بسبعة أبيات، واحد منها لبيان أنهم يصحّفونه (٢٧٥) والستة الباقية لبيان المعاني (٥١ - ٥٦ - ٦٩ - ٣١٩ - ٣٢٤ - ٣٢٦).

---

(١٩) تثقيف اللسان ٤٧.
(٢٠) لحن العامة في ضوء الدراسات اللغوية الحديثة ١٤٣.

وأما أبو تمام فقد ساق له ابن مكي ثلاثة أبيات: أحدها لبيان أنهم يحرفون شعره (١٢٦) والثاني لبيان التفرقة في المعنى (٣٣١) والثالث لبيان أنه قد غلط (٥٤).

وأما كُشاجم فقد ساق له بيتًا واحدًا في مقام استملاح معنى، لا استشهاد.

والمتنبي جيء له بسبعة أبيات، ثلاثة منها لبيان أنهم يصحّفونها (٦٦ - ١٤٤ - ١٦٤) واثنان لبيان المعنى (٥٤ - ٦٨) وواحد تقوية لدليل (٢٤٣) والأخير إصلاح خطأ وقع في قراءة ابن جني لبيت من شعره (٢٧٨).

وأما ابن المعتز فقد ورد له بيت واحد لتقوية دليل (٢٤٤).

وأما البحتري فقد ورد له بيتان (٢٧٧ - ٢٨٠) لبيان أنهم يصحّفونها.

وأما عبد الصمد بن المعذّل فلم نعثر له على شعر في الكتاب.

ومن هذا العرض يتبين أن مساق هذه الأشعار كان، إما لبيان ما قد يقع فيها من تصحيف، أو لاستملاح ما فيها من معنى، أو للتفرقة بين المعاني، وهذا يؤيد ما نذهب إليه من أن ابن مكي كان على غرار من سبقه في عدم الاستشهاد بالْمُحْدَثِينَ في ألفاظ اللغة وتراكيبها، ونقوّي ذلك بما جاء في الكتاب من تغليطه لبعض هؤلاء المحدثين كأبي تمام الذي يوافق على تغليطه في قوله:

إِحْــدَىٰ بني بكــرِ بْنِ عَبْــدِ منــاةِ ... بين الكَثِيبِ الفَــرْدِ والأَمْــواهِ (٥٤)

لأنه قال (مناه) بالهاء - وصوابها بالتاء - وابن العَلَّاف الذي قال:

تــدفــع عنــا الأذىٰ وتنصــرنــا ... بالغيب من خُنْفَسٍ ومن جُرَدِ (٦١)

قال: جُرَد - بالدال - وصوابها بالذال - فأما في شعر قديم وكلام فصيح فلم يسمع بالدال.

ونأتي إلى موقفه من الاحتجاج بالقراءات القرآنية، فنراه يحتج بها في مقام الرد على الخاصة التي أنكرت على العامة حذف الهمزة من (القرآن) وجعلته من ألفاظ النساء، ولا وجه للإنكار، إذ قرأ به الأئمة، قال أبو بكر بن مجاهد: «كان أبو عمرو بن العلاء لا يهمز (القرآن) وكان يقرؤه كما روى عن ابن كثير[٢١]» ويحتج لجواز (الخطاء) - بالمدّ - في: الخطأ، بقراءة الحسن. ﴿وَمَا كَانَ لِمُؤْمِنٍ أَنْ يَقْتُلَ مُؤْمِنًا إِلَّا خَطَاءً﴾[٢١] بالمدّ - كما يحتج لكسر العامة الحاء من (الحج) بأنه قرئ في القرآن بالفتح والكسر[٢٢]، جاء في الجامع لأحكام القرآن: «قرأ جمهور الناس: الحَجّ - بفتح الحاء - وقرأ ابن أبي

(٢١) تثقيف اللسان ٢٢٨، والرواية من اللسان (قرأ).

(٢٢) تثقيف اللسان ٢٣٣

إسحاق فى كل القرآن بكسرها[٢٣]». وأخيرًا يحتج لقول العامة هو (مَرْكُوس) من ركس – بغير ألف – بقراءة أُبَىّ أو قراءة عبد الله: ﴿والله رَكَسَهم﴾[٢٤].

ولكننا مع هذا نجده لا يأخذ بقراءة من قرأ: ﴿مِن كُلِّ فَجٍّ عَمِيق﴾ – بالغين المعجمة[٢٥] – وكأنه لا يأخذ بقراءة ورش: ﴿لا يُوَاخِذُكُمُ الله﴾ – بالواو – إذ خطّأ: واخَذْت فلانًا وواكلته[٢٦]. كذلك هو حين يخطّئ: (أرجع) – فى: رجع، كأنه يَرُدُّ القراءة القرآنية التى حكاها أبو زيد عن الضبيّين، وهى: ﴿أفَلَا يَرَوْنَ ألَّا يُرْجِعُ إلَيْهِمْ قَوْلًا﴾ – بضم الياء فى: يرجع[٢٧].

وهذا الاضطراب الذى رأيناه فى الاحتجاج بالقراءات القرآنية يضارعه الاضطراب فى الاحتجاج بالحديث الشريف: فهو يحتج به فى باب ما جاء فيه لغتان استعمل العامة أفصحها، تقول العامة: السَّم والشَّهد – بفتح السين والشين – وتقولها الخاصة المتفصِّحة بالضم، وفى الحديث عن النبى ﷺ: «إذا وقع الذباب فى الطعام – وروى فى الشراب – فامْقُلُوه؛ فإن فى أحد جناحيه سَمًّا وفى الآخر شفاء، وإنه يقدم السَّم ويؤخر الشفاء» – والرواية بفتح السين[٢٦] – ولا يحتج به حين يخطّئ قولهم: رجل هَيُوب (٢٠١) للذى يهابه الناس؛ إذ قد ورد فى حديث عبيد بن عمير: «الإيمان هَيُوب» أى يُهاب أهله – فَعُول بمعنى مفعول – فالناس يهابون أهل الإيمان، لأنهم يهابون الله ويخافونه[٢٨]. وكذلك حين يخطّئ قولهم: ما نَالَ لك أن تفعل كذا (٢٢٢) وقد ورد فى حديث أبى بكر: «قد نال الرجل» أى حَانَ ودنا، وفى حديث الحسن: «ما نال لهم أن يفقهوا» أى لم يَقْرُبْ ولم يَدْنُ[٢٩]. وحكم باللحن على قولهم: اليوم قُرّ (١٢٤) بضم القاف – على المصدرية – مع أنه جاء فى حديث أم زرع: «لا حَرّ ولا قُرّ» – القُرّ: البرد – أرادت أنه لاذو حَرٍّ ولاذو بَرْدٍ[٣٠]. وهو قد جعل ما وقع فى الموطأ من لفظ أبى إدريس الخولانى: «فلما كان من الغد هَجَّرْت» وما وقع فى البخارى من كلام أبى بكر الصديق رضى الله عنه فى حديث هجرته مع النبى ﷺ من قوله: «أسْرَيْنا ليلتنا من الغد حتى قام قائم الظهيرة» جعل – من الغد – أقربَ إلى الصواب وليس صوابًا، أما الصواب فهو: (فلما كان غَدٌ – أو الغَدُ[٣١]) وهو بهذا لا يرى فى الحديث حجة لغوية.

---

(٢٣) الجامع لأحكام القرآن ٣٨/١٢.

(٢٤) تثقيف اللسان ٢٣٥.

(٢٥) السابق ٧٤ والقراءة فى المدخل لابن هشام ورقة ١٨.

(٢٦) تثقيف اللسان ٢٤١.

(٢٧) اللسان (رجع).

(٢٨) اللسان (هيب).

(٢٩) اللسان (نيل).

(٣٠) اللسان (قرر).

(٣١) تثقيف اللسان ١٠٨، ١٠٩.

(ب) اللغات:

صرح ابن مكي بأنه لا يأخذ باللغات الضعيفة - كالتشديد في: دم وأب وأخ، وكفتح اللام عند النسب إلى لغة - وإنما يأخذ بالأفصح والأكثر، شأْن كثير غيره من علماء التنقية، ومن اللغات التي ردها: اللغة اليمنية في: كُلْوة - بدل: كُلْية (٩٧) ولغة هذيل وبني ضبة في: أرجعته بالألف (اللسان رجع) ولغة من يقول: قريت - في: قرأت - وهي التي حكاها أبوزيد عن بعض العرب (٧٦) ولغة بني أسد في تأنيث فعلان بالتاء، كسكرانة وعطشانة (١٠٢) ويجعل تخفيف الهمزة لحنًا، كما في: تار - مخفف ثأر - مع أنها لغة أهل الحجاز (٤٩).

ولقد كاد يستقر في نفوسنا ما قرره ابن مكي من أنه يأخذ بالأفصح والأكثر، لولا ما وقعنا عليه من أمثلة ذلك الباب الذى عاب فيه الخاصة على تخطئتهم للعامة في أمثلة لا يجوز أن يلحنوا فيها، فوجدنا اضطرابًا واضحًا في مقياسه بالنسبة للأخذ باللغات. فقد تقدم ردُّه اللغاتِ الضعيفةَ والرديئةَ والمذمومةَ، لكنه في هذا الباب يأخذ بها، ومن ذلك أنه أجاز للعامة أن تقول: مَيْدَة - في: مائدة (٢٢٧) وعَيْشَة - في: عائشة (٢٣٢)؛ إذ الأولى مسموعة حكاها أبو عمر الجرمي وابن الأنباري، والثانية لغة لبعض بني تميم، ويعترف ابن مكي بأنها ضعيفة. ومن ذلك اعتداده بغير الأفصح في كسر الدال من: الدجاج (٢٢٨) وَصِوَرٌ بكسر الصاد - جمع: صورة (٢٢٩) والفِلْفل والكِثْرة - بالكسر فيهما (٢٢٨ - ٢٣٠) ولُحىً - بالضم - جمع: لِحْية بالكسر (٢٣١) ويُمْسُ ويُشُمُّ - بضم العين (٢٣٢) وفِصُّ الخاتم - بكسر الفاء - (٢٣٦) وأحْدَرْتُ السفينة، وأشغلته عنك - بالهمز فيها - (٢٣٧ - ٢٤٧).

وتقدم أنه لا يأخذ بلغة أهل اليمن، ولكنه في هذا الباب يأخذ بها، لما أجاز أن يقال: أُتْرُنْج - في: أُتْرُجّ (٢٣٣) والمعروف أن أهل اليمن يبدلون أول المشدَّدَيْن نونًا. وتقدم أنه لا يأخذ بلغة هذيل. ولكنه هنا يأخذ بها وبلغة ثقيف في إبدال الحاء من (حَتَّى) عينًا، وهو ما يعرف بالفَحْفَحَة، تقول: سِرْتُ عَتّى دخلت المدينة (٢٣٠).

ومن اللغات التي اعتدّها أيضا في مقام الرد على الخاصة: لغةُ بني تميم في كسر الفاء من فَعيل - حلقي العين، وفي إبدال لام لَعَلّ نونًا. ولغة بعض بني تميم وأسد في فتح الهمزة من إمّا التفصيلية. وكذلك لغة بعض بني تميم وبني عامر الذين يلزمون جمعَ المذكر السالم الياء ويُجْرُونَ الإعراب على النون، بالتنوين وعدمه؛ ذلك لأنه لم يجعل من اللحن قولهم: سنيني أكثر من سنينك - بإثبات النون (٢٣٦) وَذَكَرَ أمثلةً من الشعر.

(جـ) السماع والقياس:

والسماع هو الغالب على مقياس ابن مكي، وهو في تقيده به قد يُلغي ما يقتضيه القياس أحيانًا: فقد أنكر القُراص - بالضم - (١٢٤) مع أنه داء يصيب الدابة، وقياس الأدواء أن يأتي مصدرها على فُعال - بالضم، ومثله ما أنكره من قولهم: بالدابة عُثار - بالضم - (١٣٢) مع أنه داء كذلك.

كذلك هو يُضَحِّي بالقياس إذا عارض السماع، إذ رفض أن يصغِّر (ضُحَى) على ضُحَيَّة - بالتاء - (١٨٤) مع أنه القياس، واختار ما رآه أبو حاتم (ضُحَيّ) حتى لا يختلط بتصغير ضَحْوة.

وفي سبيل السماع كذلك قد ينكر الاستعمال العامّي، وإن أمكن له وجه من التأويل - الذي يعترف هو به في بعض المواطن - فهو لم يَرَ للعامة وجهًا في استعمالها بعض الكلمات مذكرةً مَرّةً ومؤنثةً أخرى مع صحة التأويل، إذ أنكر أن يؤنث البيت (١٧٥) مع أنه ممكن على التأويل بالدار، وأنكر أن يؤنث السِّكِّين (١٧٤) مع أنه ممكن على التأويل بالمُدْية، واعترف ابن مكي بصحة مثل هذا التأويل في باب: (ما يجوز تذكيره وتأنيثه وهم لا يعرفون فيه غير أحدهما - ١٨٠) وذكر فيه: الأَضْحَى (١٨٠) وقال: «من ذكَّر ذهب إلى اليوم، ومن أنَّث ذهب إلى الذبيحة».

ومن الأمور اللغوية التي جعل سبيلها السماع وحده ما يأتي:

١ - القلب المكاني: ففي جمع صاع قالت العامة: آصُع (١٨٩) وذلك عنده خطأ، صوابه أَصْوُع، مع أن استعمال العامة مقلوب عنه، وقد حكى ابن سيده: آدُر - في جمع دار (اللسان دور) كما أنكر قولهم: مَقْرَطَ فلان - أي قرمط (١٩٦).

٢ - الوصف بالمصدر: إذ لحن قولهم: رجل عِيٌّ - بكسر العين - (١٢٣) وجعل صوابه الفتح، ويوم قُرٌّ - بضم القاف - (١٢٤) وصوابه الفتح، وهما مصدران فلا يوصف بهما؛ إذ لم يرد.

٣ - الإبدال اللغوي، فقد أجاز للعامة أن تقول: قام فُمَّ قعد - في معنى: ثم قعد (٢٣٠) فأبدلوا بين الفاء والثاء، وهو وارد عن العرب غير منكر، غير أنه توقف عند حدّه ولم يُجِزْ القياسَ عليه، فلحَّن الإبدال في: أَفْرَم - أي أَثْرَم، لمن سقطت ثَنِيَّتُه - (٨١) والإبدال واحد، والظاهرة لها أمثلة كثيرة واردة، منها الحُثالة والحُفالة وثلغ رأسه وفلغ، والثُّوم والفُوم، والثّام والفُام[٣٢].

(٣٢) المزهر ١/٤٦٥.

وأجاز للعامة أن تقول: دهن زَنِخ (٢٣٣) إذ قد رُوِيَ: زَنِخ وسَنِخ وصَنِخ، ولكنه توقف عند ذلك، فأنكر الإبدال نفسه فى باب التبديل: ما قالوه بالزاى وهو بالسين وما قالوه بالسين وهو بالصاد (٨٥).

وَكِذْنا نقول: إن ابنَ مكى بنى مقياسه فى التخطئة والتصويب على السماع، لولا أننا رأيناه يخرج على مقياسه هذا، عندما انتصف للعامة من الخاصة فيما أنكرته عليها، فينزع إلى إجازة كلام العامة وإن لم يُسمع عن العرب، يقيسه على ما سمع، ومن ذلك:

١ - أنه أجاز أن تكسر الفاء من فعيل فيما عينه حرف حلق، نحو: شعير ورغيف... الخ. واستند إلى أن هذه لغة بنى تميم، مع أنها ليست أفصح اللغتين، بل يُوسّع ابن مكى من ظاهرة القياس هنا، فيحكى عن الليث قوله: «إن من العرب قَوْمًا يقولونه فى كل ما كان على فعيل - بالكسر - وإن لم يكن فيه حرف حلق، نحو: كثير وجليل وكريم» (٢٢٧).

٢ - وأنه أجاز فى فَعْل - بفتح فسكون - أن تفتح عينه ما دامت حلقية، كاللحم والبحر والبغل والنحل والنخل وما أشبهه (٢٣٠) وهو بهذا آخذ برأى الكوفيين، أما أهل البصرة فلا يفتحون إلا ما كان مسموعًا.

٣ - وأجاز كذلك فى الأفعال الثلاثية على فَعِل - بكسر العين - أن تُتْبِعَها كسر الفاء ما دامت حلقية، فيقال: شِهِدت عليه بكذا، ولِعِبْت - بكسر الأول فيهما (٢٢٧).

وقد يبدو من الأمور السابقة اتّجاهُهُ إلى الأخذ برأى الكوفيين؛ توسعةً على العامة، لكن هذا يعارضه أمثلة أخرى بدا فيها بصرىَّ النزعة: كتلحينه فتح الغين من شغْب (١١٤) لأنه مصدر مسموعٌ سكونُ عينه فقط، مع أنه أجاز قَبْلُ الفتحَ فى كل ما هو حلقىّ، وتلحينه أن تقلب الياء من: عين وشىء واوًا عند التصغير، والمعروف أن ذلك رأى للكوفيين.

وبعد: فلا ضَيْرَ علينا إذ نقول: إن ابن مكى كان مضطرب المقياس فى الاحتجاج بالقراءات القرآنية، وبالحديث الشريف، وفى الاعتداد باللغات العربية، وفى السماع والقياس، ثم فى الأخذ بالمذهب البصرى أو الركون إلى المذهب الكوفى، ونحن نعرف أن أستاذه ابن البر التميمى قد اطّلع على كتابه هذا، وأنكر عليه أشياء حذفها ابن مكى، ونعجب لعدم ملاحظة هذا الأستاذ - وهو لغوىٌّ كبيرٌ - ذلك الاضطرابَ الذى وقع فيه تلميذه، ففتح ثَغْرَةً لابن هشام اللخمى، ينتقده منها ويردّ عليه.

(٤)

جهود ابن مكى فى الميزان

(أ) صحة الحكم أو خطؤه :

دارت الموادّ التى أخذها ابن مكى على أهل بلده بين أمور ثلاثة :

الأمر الأول :

ما أصاب فى عدّه غلطًا، وكان أكثر ما جاء به إذ لم نجد لغويًا يرى صوابه، متشددًا ذلك اللغوى مع العامة أو متساهلًا، ونضرب لذلك بعض الأمثلة :

فى الجمع : أُمّهات كتب النحو واللغة التى بين أيدينا لا تجيز أن تأتى فَعَلَة – بفتحتين – جمعًا لِفِعْل[٣٣] – بكسر فسكون – حتى يجوز ما لحّنه ابن مكى من جمع دِيك وفيل على : دَيَكَة وفَيَلَة – بفتحتين – ولا تجيز هذه الكتب أيضًا أن تجمع فُعْلة – بضم فسكون – على فِعال – بكسر الفاء – حتى يجوز ما لحّنه من جمع لُقْمة على : لِقام، ولم نجد من يجيز أن يجمع فعيل على أفعال الذى هو مختص بجمع الثلاثى؛ حتى يجوز ما لحّنه من جمع خبيث على أخباث.

مَدّة التأنيث : لا تجيز هذه الكتب[٣٤] تحويل الألف المقصورة أو الممدودة إلى التاء، حتى يجوز ما لحّنه ابن مكى من قولهم : أَفْعَة – فى : الأفْعَى، وزِمْكة الطائر – فى : زِمِكَّى الطائر، وامرأة نافسة – فى : نُفَسَاء، ولم نجد من يجيز الجمع بين علامتى تأنيث؛ حتى يجوز قولهم : دُنْيَاة عريضة، وطير أُنْثَاة.

وفى النسب[٣٥] إلى محذوف اللام : لا تجيز الرد مع زيادة ألف، فلا يقال : دَمَاوِىّ – فى :

---

(٣٣) انظر على سبيل المثال : همع الهوامع ١٧٧/٢، ١٧٨، ابن يعيش ٥٤/٥، شرح الشافية ١٠٤، الصبان على الأشمونى ١٣٢/٤.

(٣٤) انظر على سبيل المثال : همع الهوامع ١٦٩/٢، ابن يعيش ٩٦/٥، الصبان ٩٤/٤ وما بعدها.

(٣٥) انظر على سبيل المثال : همع الهوامع ١٩٦/٢، ابن يعيش ٣/٦، الصبان على الأشمونى ١٩٣/٤، شرح الشافية ٨٢.

النسب إلى دم، ولا تحريك العين من فَعْل – بفتح الفاء – عند النسب، حتى يصح قولهم: بَدَرِى بفتح الدال – فى: بَدْر، وعنترة العَبَسِىّ – بفتح الباء.

وفى التصغير[٣٦]: لا نجد من يصغر الثلاثى تصغير الرباعى، فيقول: مُهَيِّر وبُغَيِّل – بتشديد الياء – فى: مُهْر وبَغْل، ولا نجد من يضيف التاء إلى المصغر فى المؤنث الخالى منها الزائد على ثلاثة، حتى يصح قولهم: عُجَيِّزة – فى: عجوز، ولا نجد من يجيز فتح ياء التصغير فى نحو: كُبَيَر وصُغَيَر.

وفى اسم الآلة[٣٧]: لم يجيزوا ضم الميم من مِفْعال أو مِفْعل، حتى يصح قولهم: مُفْتاح ومُصْباح ومُقْود الدابة – بضم الميم.

كذلك فى المصادر[٣٨]: لا يسوغ عند العلماء فتح الفاء من فِعَالة الدالة على حرفة؛ حتى تصح تلك الظاهرة التى انفرد بها خاصّةُ أهل صقلية، والتى اطّردت عندهم، كقولهم: قَبالة وخَياطة وقَصارة – بفتح الفاء فى الجميع – وكذلك ما اطّرد عندهم من كسر التاء من التَّفعال – أينما وقع فى الكلام – كالتِّسيار والتِّهيام، لا نجد من يجيزه، إلا فيما ورد من حرفين هما: تِلْقاء وتِبْيان – ومنهم من يجعل تلقاء اسمًا لا مصدرًا – وزاد بعضهم ثالثًا هو تِمثال، مصدر مَثَّلَ – بالتضعيف – وزاد ابن خالويه رابعًا – هو: تِلْفاق[٣٩].

وفى الأفعال: لم يرد عن العرب – ولم نجد من العلماء – من يجيز تلك الصيغة الجديدة التى ابتدعها الصقليون، وهى صيغة اُفْعَالَ – بهمزة وصل مع تخفيف اللام – كقولهم: ابْكَامَ الرجل واظْلاَم الليل، كذلك لم يجز أحد فك التضعيف بلا موجب؛ حتى يصح قول أهل الوثائق منهم: على الزوج أن يُدْرِرَ على زوجه نفقتها.

وَقُلْ مثل هذا فى التعبيرات الغريبة التى أتَوْا بها، كتعبير عامتهم: فلما كان كَالغَدِ – أو لَكَالْغَدِ – أتيتُه – فى معنى: فلما كان غَدٌ أو الغَدُ – وكتعبير أهل الوثائق الذى جمعوا فيه بين العِىّ واللحن – على ما يقول ابن مكى[٤٠] – وهو قولهم: أقَرَّتْ فلانةُ

---

(٣٦) انظر على سبيل المثال: همع الهوامع ١٨٥/٢، ابن يعيش ١١٥/٥، ١١٦، شرح الشافية ٤٧، الصبان على الأشمونى ١٥٥/٤.

(٣٧) انظر على سبيل المثال: همع الهوامع ١٦٨/٢، ابن يعيش ١١١/٦، شرح الشافية ٤٦.

(٣٨) انظر على سبيل المثال: همع الهوامع ١٦٧/٢، شرح الشافية ٣٩.

(٣٩) ليس فى كلام العرب ٥٩، وانظر شرح الشافية ٤٢.

(٤٠) تثقيف اللسان ٢٦٨.

امرأةُ - كَانَ - فُلَانٍ المُتَوَفَّى عنها، أما العِيّ؛ فلأن بقولهم: المتوفَّى عنها، يُعلم أن الزوجية قد انقطعت بينها بالوفاة وأنها الآن ليست فى عصمته، وإنما كـانت زَوْجَهُ فى حياته، فلا معنى لزيادة كان، وأما اللحن فلأنهم حالوا بـ(كان) بين المضاف والمضاف إليه، وإنما تدخل كان فى مثل هذه المواضع فى ضرورة الشعر لإقامة الوزن.

الأمر الثانى:

ما أخطأ فى عدّه صوابًا، فأنكر على الخاصة إنكارهم استعماله، وقد عثرنا على مادة واحدة لذلك، هى إجازته أن يقال: رَجُلٌ رِدَايِيٌّ - بياءين - فى النسب إلى: رداء، كما يقال: ردائىّ - بالهمز - فالوجهان جائزان، والهمز أحسن (تثقيف اللسان ٢٣٣).

ونحن نعرف أن همزة (رداء) مبدلة من أصل، وما كان هذا شأنه فعند النسب يجوز فيه وجهان: الإبقاء على الهمز - وهو أَوْلىَ - والقلب واوًا، لا ياءً - كما أجازه ابن مكى - ذلك أن همزة الممدود تعامل فى النسب معاملتها فى التثنية القياسية، والمبدلة من أصل يجوز فيها الوجهان السابقان عند التثنية، قالوا: وقد ورد كِسَايَان - بالياء - وهى تثنية شاذة فلا يقاس عليها النسب، فيقال: كِسَايِىّ[٤١] - بياءين.

الأمر الثالث:

ما كان مثار خلاف بين العلماء تصويبًا وتخطئة، ورَجَحَ ما حكم به ابن مكى، لكونه المشهور، أو الأفصح المختار، أو اللغة العالية، وهو كثير مما أتى به من موادّ، ومن ذلك:

أنه لحن أن يقال: نعق الغراب - بالمهملة - فى: نغق - المعجمة، وقال ابن هشام اللخمى: «قد جاء فى كلامهم: نعق الغراب ونغق، فلا معنى لإنكاره على العامة، ولكن نغق - بالغين معجمةً - أحسن، وكذا حكى صاحب العين[٤٢]» وجاء فى اللسان (نعق): «قال الأزهرى نعق الغراب ونغق - بالعين والغين جميعًا - قال: والنقـاة من الأئمة يقولون: كلام العرب نغق الغراب - بالغين - ونعق الراعى بالشاء - بالعين المهملة - ولا يقال فى الغراب نعق، قال: وهذا هو الصحيح».

ومنه: ما لحّنه من قولهم: رجل فاطر - فى: مُفْطِر، فقد أجازه اللخمى، مستندًا إلى

---

(٤١) انظر: الصبان على الأشمونى ١٨٨/٤، وهمع الهوامع ١٩٤/٢، وكتاب سيبويه ٢٤٩/٣.

(٤٢) المدخل إلى تقويم اللسان: ورقة ٦٨.

رواية حكاها ابن سيده في المحكم، من أنه جاء: أفطر وفطر - رباعيًا وثلاثيًا - وأفطر أفصح.

ومنه: ما لحّنه من استعمالهم السِّكِّين مؤنثًا وهو مذكر، فعند ابن الحاجب أن السكين تذكر وتؤنث[٤٣]، وفي إصلاح المنطق: «وهو السكين قال الشاعر:

(فَذَلِكَ سِكِّينٌ عَلى الحَلْقِ حَاذِقُ)

قال الكسائي والفراء: وقد يؤنث»[٤٤] وفي اللسان (سكن): «والسكين: المُدْية، تذكّر وتؤنث». وفيه: «قال ابن الأعرابي: لم أسمع تأنيث السكين، وقال ثعلب: قد سمعه الفراء، قال الجوهري: والغالب عليه التذكير، قال ابن بري: قال أبو حاتم: البيت الذي فيه: (بسكين النِّصاب)، هذا البيت لا تعرفه أصحابنا».

ومن ذلك نفهم التسوية بين التذكير والتأنيث عند ابن الحاجب، وترجيح التذكير عند ابن السكيت والكسائي والفراء، لقولهم: (وقد يؤنث)، وتلحين التأنيث أصلاً عند ابن الأعرابي، والطعن في البيت المرويّ فيه التأنيث عند أبي حاتم وكأنه عنده مذكر فقط.

ومثل هذا حكمه على استعمال (السراويل) مذكرًا - بالتخطئة، ففي القاموس (سرول): «فارسية معرّبة وقد تذكر»، وفي اللسان (سرول): «والسراويل فارسيّ معرّب، يذكر ويؤنث، ولم يعرف الأصمعيّ فيها إلا التأنيث»، وعند ابن الحاجب أن السراويل لا تستعمل إلا مؤنثة[٤٥]، ومنه يتبين موافقة ابن مكي للأصمعي وابن الحاجب.

كذلك ما لحّنه من استعمال أفعل في فَعَل، حين قالوا: أحرمتك الشيء وأغاظني فعلك، فهي لغة ليست بالعالية أو بالفاشية - على ما جاء في اللسان (حرم - غيظ).

وقد لحن الأصمعي أن يقال: مُعَوَّج - كمُكَرَّم - بالتشديد، إلا لعُودٍ أو شيء يُرَكَّبُ فيه العاج، أما ما هو بمعنى الميل فلا يقال فيه إلا مُعْوَجّ - من اعْوَجّ الخماسي كاحْمَرّ - لكن ابن مكي أجاز الاستعمال الأول بمعنى الميل أيضًا، على أن يكون من: عَوَّجْتُ الشيء تعويجًا، ضد قوّمته، يقول ابن مكي: «وقد أجازه أكثر العلماء»[٤٦].

(٤٣) انظر قصيدة ابن الحاجب في المذكر والمؤنث.
(٤٤) إصلاح المنطق ٣٥٩.
(٤٥) قصيدة ابن الحاجب في المذكر والمؤنث.
(٤٦) تثقيف اللسان ٢٣٤.

وأيد رأيه بالشعر. وفي رأينا أن ابن مكي ذو رأي راجح هنا. غير أن هناك فرقًا بين الاستعمالين. فالاستعمال (مُعْوَجّ) من اُعْوَجّ، لما انحنى من ذاته، والاستعمال الآخر (مُعَوَّجُ) من عَوَّجَ، لما كان بفعل فاعل، وكلا الاستعمالين يفيد الميل.

ومنه: ما لحّنه من إتيانهم بعائد الموصول اسمًا ظاهرًا، في قولهم: والله الذي لا إله إلا الله، فقد جاءت له أمثلة قليلة لا تُسوِّغ إباحته للعامة. ففي الصبان عند قول ابن مالك: (وكلها يلزم بعده صلة ... على ضمير لائق مشتملة) جاء: «وهذا الضمير هو العائد على اسم الموصول، وربما خلفه اسم ظاهر، كقوله: (سعاد التي أضناك حبُّ سعاد) وقوله: (وأنت الذي في رحمة الله أطمع) وهو شاذ فلا يقاس عليه»[٤٧]. وفي الهمع: «يغني عن الضمير العائد اسم ظاهر، حُكِيَ: أبو سعيد الذي رويتُ عن الخُدْرِيّ، أي عنه، وقال: وأنت الذي... قال الفارسيّ: ومن الناس من لا يجيز هذا»[٤٨] وقد وصف ابن هشام ذلك في المغني بأنه قليل بَابُهُ الشعر[٤٩].

الأمر الرابع:

ما كان مثار خلاف بين العلماء – تخطئةً وتصويبًا – وَرَجَّحَ ما حكم به غيرُ ابن مكي، ومن ذلك: أنه في باب (ما تنكره الخاصة على العامة وليس بمنكر) أجاز أن تجمع فَعْلة – بفتح فسكون – جمع مؤنث سالمًا على فَعْلات – بسكون العين – كتَمْرات وقَمْحات وطَعْنات، وشبه ذلك مما هو جمع فَعْلة، إلا أن الفتح أعرف وأشهر. واستشهد بما أنشد الفراء: (فتستريح النفس من زَفْراتها).

ونحن نراه هنا يأخذ بما عدّه العلماء ضرورة شعرية أو شاذًّا، فيجعله بابًا يقيس عليه، إذ قال بعد ذكر الأمثلة: «أو شبه ذلك مما هو جمع فَعْلة[٥٠]»، والذي ذكره ابن مالك واختاره الجمهور هو الإتباع في مثل ذلك مما توفرت فيه شروط خمسة هي: سلامة العين وسكونها والثلاثية والاسمية والتأنيث، يقول الأُشْمُونيّ معلقًا على كلام ابن مالك:

والسالمَ العينِ الثلاثيَّ اسمًا أَنِلْ ... إتباعَ عَيْنٍ فاءه بما شُكِلْ
إن ساكنَ العينِ مؤنثًا بدا ... مُخْتَتَمًا بالتاء أو مُجَرَّدا

«أفهم كلامه أن نحو دَعْد وجَفْنة لا يجوز تسكينه مُطْلَقًا، واستثنى من ذلك في

(٤٧) الصبان على الأشموني ١/١٦٢.
(٤٨) همع الهوامع ١/٨٧.
(٤٩) مغني اللبيب ٢/١٠٩، ١٢٧.
(٥٠) تثقيف اللسان ٢٣٥.

التسهيل معتل اللام كظبيات، وشبه الصفة - نحو: أَهْل وأهلات - فجوّز فيها التسكين اختيارًا»[٥١].

وفى الهمع: «إن كانت الفاء مفتوحة لابُدَّ من فتح العين فى الجمع إلا فى ثلاث: معتل اللام - نحو ظَبية - فيجوز: ظَبْيات - بالسكون - فى لغة حكاها ابن جنى، والمشهور الفتح، وشبه الصفة كأهل وأَهْلات والفتح أكثر، والضرورة كقوله: (وحُمِّلت زَفْراتِ الضُّحَى) وهو من أسهل الضرورات[٥٢]».

ويقوّى ما نراه من أن مذهب ابن مكى غير راجح أنه هو نفسه قد حكم باللحن على كل هذا فى موضع آخر من كتابه، حين أنكر على الفقهاء أن يجمعوا: حَرْزة على: حَرْزات - بالإسكان - قال: «والصواب حَرَزات بالإتباع[٥٣]».

كذلك فى الباب نفسه أجاز أن يقال: عَيْشة - فى: عائشة، وقد أنكر ابن السكيت جوازها فى الإصلاح، غير أن ابن مكى استشهد على جوازها ببيت أنشده ابن دريد لرجل من بنى تميم - يخاطب عمر بن عبد الله بن معمر، وهو:

انبِذْ بِرَمْلَةَ نَبْذَ الجَوْرَبِ الخَلَقِ   وَعِشْ بِعَيْشَةَ عَيْشًا غيرَ ذى رَنَقِ

لكن الأرجح رأى ابن السكيت فى الإنكار، وما استشهد به ابن مكى مُحَرَّفٌ عن بيت ذكره الأغانى سالمًا، وهو:

انْعَمْ بِعائِشَ عَيْشًا غيرِ ذى رَنَقٍ   وانْبِذْ بِرَمْلة نَبْذَ الجورب الخلق[٥٤]

وعند ابن مكى أيضاً أن للعامة أن تستعمل: (الفم) مشدد الميم؛ لأنه جائز وارد، إذ أنشد ابن السكيت: (ياليتها خرجت من فُمِّه)، غير أن الفراء[٥٥] يقصر التشديد على الضرورة الشعرية. أما ابْنُ سِيدَه فقد ذكر أن التشديد فى هذا الرجز ليس بلُغَةٍ فى هذه الكلمة، ألا ترى أنك لا تجد هذه المشددة الميم تصرفًا، فلم نسمعهم قالوا: أفمام ولا تَفَمَّمْتُ ولا رجل أَفَمّ ولاشيئًا من هذا النحو، فدلّ اجتماعهم على تصرف الكلمة بالفاء والواو والهاء، على أن التشديد فى فم لا أصل له فى نفس المثال إنما هو عارض لَحِقَ الكلمة، ذلك أنهم ثقلوا الميم فى الوقف، قال ابن جنى: فهذا حكم تشديد الميم عندى، وهو أقوى من أن تجعل الكلمة من ذوات التضعيف، بمنزلة هَمّ وحُمّ، وَيَدُلُّكَ على ضعف

---

(٥١) الصبان على الأشمونى ١١٧/٤.
(٥٢) همع الهوامع ٢٤/١.
(٥٣) تثقيف اللسان ٢٦٤.
(٥٤) الأغانى للأصفهانى ١٨٦/١١ (ط دار الكتب).
(٥٥) اللسان (فوه - فمم)، وانظر: خزانة الأدب: الشاهد ٣٣١ - جـ ٤٩٣/٤.

ابن مكى هنا أنه هو نفسه لحن التشديد فيما ماثل الفم مما حذف لامه، نحو: أب وأخ (١٦٢) فإن احتج بالسماع، فقد سمع فيها لَحْنٌ أيضًا.

ويمكن أن نقول على وجه الإجمال: إن ابن مكى قد ضعف رأيه عندما كان يتصدى للرد على الخاصة، فيتصيد للعامة اللغة الرديئة أو المذمومة أو الضعيف من الآراء.

(ب) التجاح والإخفاق:

لقد نالت مآخذ ابن مكى اللغوية على العامة والخاصة حظها من الذيوع والانتشار، فشرّق الكتاب الذى ضمها وغرّب، وأفاد منه كثير من العلماء، نذكر منهم [٥٦]: ابن دحية (أبو على عمر بن الحسن المتوفى سنة ٦٣٣ هـ) الذى نقل عنه فى (المطرب) تصويبه لاسم قبيلة (بلغواطة) ويحيى النووى المتوفى سنة ٦٧٦ هـ الذى نقل فى كتابه (تهذيب الأسماء واللغات) ماذكره ابن مكى من اللغات فى اسم إبراهيم، وابن خلكان المتوفى سنة ٦٨١ هـ الذى نقل عنه ضبط اسم ابن المقفع- بكسر الفاء- لأن أباه كان يعمل القِفَاع ويبيعها، وأحمد بن عبد القادر بن مكتوم المتوفى سنة ٧٤٩ هـ الذى نقل عنه تصحيح لفظ (كاغظ) الذى تقوله العامة: (كاغد) فى فوائته على الإبدال لأبى الطيب اللغوى، وصلاح الدين الصفوى المتوفى سنة ٧٤٦ هـ الذى نقل عنه كثيراً ورمز لاسمه بالحرف (ص) كما نقل عنه محمد بن عبد الله الزركشى المتوفى سنة ٧٩٤ هـ فى كتابه (إعلام الساجد بأحكام المساجد) تجويز مَسْيِد- بالياء وفتح الميم- فى: مسجد، وأخيرًا نقل عنه ابن العماد الحنبلى المتوفى سنة ١٠٨٩ هـ فى (شذرات الذهب) ما قاله فى لقب الشاعر كُشاجم، حيث ذكر أن أحرفه جمعت من صناعته.

وكان الظن أن تكون هذه الشهرة التى نالها كتاب تثقيف اللسان فى الشرق والغرب مسبوقة بشهرة الكتاب والإفادة منه أوّلَ شيء فى ربوع صقلية، فتبدو تصويباته على ألسنة أبنائها، ومن هنا كان من حق هذه الجهود أن يُكتب لها التجاح.

لكن شيئًا من ذلك لم يحدث، أو ربما حدث ولكن فى مجال ضيّق بين الأساتذة والتلاميذ، فلم يكن لها إلا الإخفاقُ، حيث ظل اللحن ينمو وينتشر ويبسط ظلّه على الفصحى، حتى إذا كان العصر النورمانى وأوشكت شمس العربية أن تغرب عن صقلية بتراخى قبضة العرب وضعف حكامها، امتد نفوذ اللحن إلى خاصة الخاصة وهم الشعراء،

(٥٦) جمع هذه النقول الدكتور عبد العزيز مطر فى كتابه: لحن العامة فى ضوء الدراسات اللغوية الحديثة ١٦٥.

فقد ذكر العماد أنه وجد فى شعر الفاون الصقلى - أحد شعراء ذلك العصر - لحنًا كثيرًا، وربما لو رُوِىَ لنا شعر كثير من هذا العصر على حقيقته، لكنا وجدنا للفاون هذا مشابهًا بين الشعراء الآخرين[٥٧].

وترجع أسباب هذا الإخفاق إلى مايلى:

١ - أن هذه الحركة لم تكن على مستوى الأخطاء من حيث عدد المهتمين بها، إذ لم تشغل بال أحد من العلماء - اللغويين أو غيرهم - إلا ابْنَ مكّى، وربما شاركه عالم آخر هو على بن جعفر بن القَطّاع المتوفى سنة ٥١٥ هـ الذى نُسِبَ إليه كتاب يسمى (تثقيف اللسان) - على مايقول حاجى خليفة[٥٨] أو (تثبيت اللسان) - على ما صححه إسماعيل البغدادى[٥٩]، ولم يصل إلينا هذا الكتاب، وقد سبق شىء عن عدم المبالاة بما يقع من أخطاء، كقول أحد الأدباء فى صقلية لابن حَوْقَل - عندما انتقد لغة أحد الخطباء: كأنه والله ياسيدى كما تقول، غير أنّا لا نأبه لِمثْلِ هذا[٦٠]».

٢ - ثم كان الصراع بين ابن مكى وغيره من علماء اللغة، وقد كان هذا الصراع يبدأ لغويًا، ثم يتطرق إلى أمور أخرى غير لغوية، كالمكابرة والمعاندة والتغليط بغير الحق، وقد لمسنا جانبًا من ذلك عند رد ابن مكى على الخاصة، فى إنكارها على العامة أمورًا جائزة، وعند تجهيله الخاصة فى مواضع يصيب فيها العامة، إذ رأيناه يأخذ بالآراء الضعيفة واللغات الرديئة والشاذة، وهو الذى أباها فى انتقاد لغة العامة فى الكتاب، ولمسنا جانبًا من هذا الصراع أيضًا فى مقدمة الكتاب، إذ عرضه على أستاذه ابن البر التميمى إيثارًا للسلامة، وعلى حد عبارته: «لأَزُولَ عن مواقف الاستهداف، وأُرِيحَ نفسى من عهدة التغليط، وأقطع لسان كل حاسد، وأَفُلَّ غَرْبَ كل مكابر ومعاند[٦١]» و «لأنه لم يَخْفَ عَلَيَّ أن صاحب التأليف فى مثل هذا الزمان الفاسد لايسلم من حاسد يَنْعِىَ عليه أو جاهل يتطاول بالزراية إليه[٦٢]» ولا يخفى أن هذا الصراع قد خرج عن طابعه العلمى فى كثير من الأحيان، فبدّد جهد العلماء فى غير ما ينبغى أن يوجه إليه.

٣ - وأن المعلمين الذين وُكِلَ إليهم تعليم الصغار لم يكونوا على مستوى ما وُكِلَ إليهم من مهمة تعليم اللغة العربية أو غيرها، حقًا لقد كانوا كثرةً فى مدارس كثيرة، فقد

(٥٧) العرب فى صقلية ١٠٦.

(٥٨) كشف الظنون ٣٤٤.

(٥٩) هدية العارفين، أسماء المؤلفين والمصنفين ٦٩٥.

(٦٠) دائرة معارف الشعب (ابن حوقل).

(٦١) تثقيف اللسان ٤٧.

(٦٢) تثقيف اللسان ٤٣.

تقدم أنه كان فى بَلَرْمَ وحدها أكثرُ من ثلثمائة معلم، ولكنهم كانوا - على حدّ ما جاء فى الحديث الشريف - «غثاء كغُثاء السيل»، حتى لقد حمل عليهم ابن حوقل حملةً شنيعة، وادّعى أنهم قد بلغوا الغاية فى النقص والجهل والخفة وقلة العقل، ولعل السِّرَّ فى ضعف هؤلاء المعلمين يكمن فى النظام الذى وضعه الحُكْم العربى من إعفاء هذه الفئة من الجهاد: تشجيعًا لها ونشرًا للتعليم، غير أنه قد ترتب على ذلك فيما بعد أن أقبل على هذه المهنة كلُّ من لم يكن كُفئًا لها وراغبًا فيها، ممن يودّ الفرار من الجندية، فكان من السهل على من يخشى لقاء العدوّ أن يتخذ التعليم حرفة له، ولذلك نزع إلى التعليم بُلْهُهُم، وحسّنه لديهم جَهْلُهُم (٦٣).

٤ - وأن علماء اللغة بصقلية - فضلاً عما كانوا فيه من صراع - ساعدوا على تفشىّ الأخطاء بين العامة والخاصة بانشغالهم بأمور ليست من اللغة فى شىء، وإن كانت تَتَسِمُ بِسِمَةِ البحث اللغوى، فكأنهم أحسوا إحساسًا خفيًّا بإخفاقهم أمام تيار اللحن فَنَسُوْا واجبهم الأول فى تعليم اللغة، واتجهوا بالبحث اللغوى - والنحو بوجه خاص - وجْهة الألغاز والأحاجىّ، كالذى نجده فى هذا البيت الموصوف وَصْفًا خاصًّا ليكون عُقْدَةً نحوية تُشْغَلُ فى حلّها الأذهانُ، ويَحَارُ فى توجيهه غيرُ المهرة من صُنّاع النحو، وهو قول ابن الدباغ الصقلى:

إنَّ هِنْدُ المليحةُ الحسناءْ ... وَأْيَ مَنْ أَضْمَرَتْ لِخِلٍّ وفاءُ (٦٤)

برفع هند والمليحة ونصب الحسناء.

٥ - وأن سكان صقلية كانوا خليطًا ضخمًا من جنسيات عدة، ذوى طباع متفاوتة وألسنة مختلفة، وهو ما يصيب كل جهد لغوى بالشلل التام، ومن هذه الجنسيات ماينسب إلى أصول بلدية، كالشامىّ والسوسىّ والباغانى، ومنها ماينسب الى أصول قَبَلِيّة، كالكلبى والقيسى والكتّامى واللّواتى، وقد وصف ثيود وسيوس الراهب إحدى مدن هذه الجزيرة - وهى مدينة بَلَرْم - بعد إتمام الفتح العربى بزمن يسير فقال: إنها «حافلة بالناس من أهلها والغرباء، حتى كأنه قد اجتمع فيها كل المسلمين من شرق إلى غرب ومن شمال إلى جنوب، وبين أهلها من صقليين وإغريق ولمبارديّين ويهود، وترى العرب والبربر والفرس والتتار والزنوج، بعضهم يرتدى العمامة، وبعضهم يلبس الجلود، وفيهم أنصاف عُراة، وثمّة

(٦٣) العرب فى صقلية ٨٩.

(٦٤) مغنى اللبيب ١/١٨٠.

وجوه مستطيلة أو مربعة أو مستديرة من كل سَحْنَةٍ وهيئة، ولحىً من كل لون، طويلةً أو قصيرةً[٦٥]».

وكان من المألوف ألّا تتفق كلمة هؤلاء جميعًا، فاضطربت الأحوال الداخلية، ودبّت الفتن وقامت الثورات، وزاد فى ذلك أن البلد ثَغْرٌ من ثغور الروم، يطمع فيه كل طامع، وعلى حدّ قول ابن حوقل: «الجهاد فيها لم يزل قائمًا، والنفير دائمًا، مُنْذُ فُتِحَتْ صقلية[٦٦]».

* * *

(٦٥) العرب فى صقلية ٦٤.

(٦٦) ابن حوقل ١٢٦/١.

الفصل الرابع

فى المغرب

أولا

فى لغة المغاربة

جرى الفتح العربى لبلاد المغرب الأقصى والشمال الإفريقى على غير مجراه فى فتح سائر الأقطار، فإذا كانت الأمور قد استتبّت للعرب بعد زمن وجيز منذ حلُّوا فى تلك الأقطار، فقد عانَوْا من البرابرة – سكان المغرب – عشرات السنين، قبل أن تستقِرَّ لهم الأحوال فى عهد موسى بن نصير، وذلك لأن البرابرة أهلُ قبائلَ وعصبيات، فيصعب جمعهم على رأى واحد، ولذا كثر تمردهم على الدولة العربية وخروجهم عليها فى كل وقت، يقول ابن خلدون: «والبربر قبائلهم بالمغرب أكثر من أن تُحْصَى، وكلُّهم بادية وأهلُ عصائبَ وعشائرَ، وكلما هلكت قبيلة عادت الأخرى مكانها وإلى دينها من الخلاف والرِّدّة، فطال أمر العرب فى تمهيد الدولة بوطن إفريقية والمغرب[1]».

ولأجل هذا لم تفلح فى إخضاعهم حملة ابن أبى سَرْح عليهم، فعادوا بعد ذلك إلى الثورة والعصيان ومناوأة المسلمين ومحاربتهم، وما إن يقضى المسلمون على تمرد منهم حتى يعودوا إلى آخر، وقد اختلط بهؤلاء البرابرةِ العربُ الفاتحون من قبائل عدنان وقحطان، ومن عرب الشام الغسّانيين وغيرهم، ومن عرب العراق، وانتشر هؤلاء العرب فى الأمصار المغربية مع قلة عدّدهم، ولم يكد يخلو منهم مِصْرٌ ولا جيل، «فغلبت العجمة على اللسان العربى الذى كان لهم، وصارت لهم لغة أخرى ممتزجة، والعجمة فيها أغلب – لما ذكرناه – فهى عن اللسان الأول أبعد»[2].

وعلى عادة العرب فى كل بلد يفتحونه عملوا على نشر الدين الإسلامى ونشر لغته

(١) مقدمة ابن خلدون ١٤٤.

(٢) مقدمة ابن خلدون ٤٩٥.

العربية، فأحدثوا نهضة علمية، قوامُها المساجد والمدارس المختلفة، ورغبوا العلماء من خارج المغرب في القدوم إليها والإقامة فيها، حتى لقد ظهر في بلاد المغرب علماء ضارعوا علماء المشرق، ومن أشهر هؤلاء العلماء[٣]:

– حمدون النحوي (محمد بن إسماعيل) الذي نشأ بالقيروان، ثم بلغ الغاية في النحو والغريب، وهو أول من عُرِف بحفظ كتاب سيبويه.

– وأبو بكر محمد بن أحمد بن طاهر المشهور بالخِدَبّ، الذي ولد بإشبيلية، ثم رحل إلى مَرَّاكُش، فدرس في فاس كتابَ سيبويه، وله عليه بعض التعليقات.

– وأبو القاسم عبد الرحمن بن عبد الله السهيلي، الذي نفذت سمعته العلمية والدينية إلى بلاد المغرب، فاستقدمه حاكمها وأغدق عليه، وكانت بينه وبين ابن خروف مسائل لغوية مشهورة.

– وأبو موسى عيسى بن يَلَّلْبَخْتَ الجُزولي، نشأ بمَرَّاكُش ثم تلقى النحو عن ابن بري المصري وقرأ عليه كتاب الجُمَل للزجاجي، وله كتاب المقدمة تعليقًا على هذا الكتاب – وهي المسماة بالقانون – أغرب فيها وأتى بالعجائب، وهي في غاية الإيجاز مع الاشتمال على شيء كثير من النحو ولم يُسبق إلى مثلها، وقد عاد الجُزولي إلى المغرب، وأخذ الناس عنه، حتى توفي بمراكش سنة ٦٠٥ هـ.

– وأبو عبد الله محمد بن يحيى المعروف بابن هشام الخضراوي، أخذ عن ابن خروف وغيره، وعُنِيَ في تصنيفه بكتاب الإيضاح، فألّف عليه: الإفصاح والاقتراح وغُرَر الإصباح، ثم توفي بتونس سنة ٦٤٦ هـ.

لكنّ هذا كُلّه لم يكن لِيَقِفَ الفسادَ اللغويَّ الذي تفشّى على الألسنة بالاختلاط، والذي تسرب من العامة إلى الخاصة، حتى كاد يقضي على اللسان العربي في أخريات الدولة، عندما تَمّ لزناتة والبربر الاستيلاءُ على الملك، «لولا ما حفظه من عناية المسلمين بالكتاب والسنة اللذين بهما حفظ الدين، وصار ذلك مُرَجِّحًا لبقاء العربية المُضَرِيّة من الشعر والكلام إلا قليلًا بالأمصار[٤]».

---

(٣) تفاصيل أخرى عن حياة هؤلاء العلماء وغيرهم وعن حال النحو بالمغرب في: نشأة النحو، للشيخ الطنطاوي (١٨) وما بعدها.

(٤) مقدمة ابن خلدون ٣٢٦.

ويكفي لتصوير هذا الفساد اللغوى على ألسنة الخاصة فى حواضر المغرب بعد بواديه، ذلك الكتاب الذى نقله ابن الرقيق عن بعض كتّاب القيروان - حاضرة المغرب ودار ملك المسلمين بإفريقية، منذ الفتح إلى أن انتهبتهـا الأعراب وخـربتها فى عهـد ابن باديس - كتب إلى صاحب له: «يا أخي وَمَنْ لاعَدِمْتُ فَقْدَهُ، أعلمنى أبو سعيد كلامًا، أنّك كنتَ ذكرتَ أنك تكون مع الذين تأتى، وَعَاقَنَا اليومَ فلم يتهيأ لنا الخروج، وأما أهل المنزل الكلاب من أمر الشين فقد كذبوا هذا باطلا، ليس من هذا حرفًا واحدًا، وكتابى إليك، وأنا مشتاق إليك إن شاء الله[٥]».

ونكاد نقول: إن اللحن قد عرف طريقه إلى جميع البوادى فى المغرب، وإلى مختلف الأمصار، حتى لم يسلم منه إلا مِصْرٌ واحد، هو مدينة فاس التى أصبحت حاضرة المغرب منذ القرن السابع الهجرى، بعد إخراب القيروان، فقد رحل إليها من القيروان ومن قرطبة الأندلسية من كان فيها من العلماء والفضلاء من كل طبقة فِرَارًا من الفتنة، وفى تصوير لغة فاس هذه يقول صاحب (المعجب فى تلخيص أخبار المغرب): « فهى - أى فاس - اليوم على غاية الحضارة وأهلها فى غاية الْكَيْس ونهاية الظَّرف، ولغتهم أفصح اللغات فى ذلك الإقليم، ومازلت أسمع المشايخ يدعونها: بغداد المغرب، وبحقٍّ ما قالوا ذلك[٦]».

ومع كثرة الانحرافات اللغوية وتقلبها على ألسنة العامة والخاصة، ومع كثرة العلماء النازحين إلى المغرب، لم نجد ما يتناول هذه الانحرافات، تخطئة أو تصويبًا، اللهم إلا كتاب واحد، هو (الجُمَانة فى إزالة الرَّطَانة) لمؤلف مجهول يلقب بابن الإمام - كان يعيش بحاضرة تونس، أواخرَ القرن التاسع أو أوائلِ القرن العاشر للهجرة - ومن هذا الكتاب نذكر بعض المظاهر اللغوية التى تُبِينُ لهجة المغاربة، وأهـل تونس بـوجه خاص.

---

(٥) مقدمة ابن خلدون ٥٠٠.
(٦) المعجب فى تلخيص أخبار المغرب ٢٠٢.

ثانيًا

من مظاهر الخطأ فى لغة المغاربة*

الجموع:

وقع فى لهجتهم جمع فعيل وَصْفًا على (فُعْلان) - بضم الفاء - قالوا: وَصِيف ووُصْفان (٢٢)** وجمع فَعْل - بفتح فسكون - على (فَعْلان) - بالفتح، قالوا: ضَيْف وضَيْفان (١٢) والإخبار عن المفرد بما يعبر عن الجمع، قالوا: أنَا نأكل ونضرب زيدًا (٤٠).

التذكير والتأنيث:

هم كأهل المشرق وغيرهم، يفرقون بالتاء فيما يستوى فيه النوعان عند إرادة التأنيث قالوا: زوجة وعروسة (٢٩ - ٣٢) وحوّلوا غير التاء إلى التاء، فقالوا: إشْفَة - فى: إشفَىٰ (٣٤) متوهمين أن ألف إشفىٰ للتأنيث، كما أنثوا بعض المذكرات، قالوا: حَجَرَةٌ صغيرة وحُجَيرة (٣٥) وطلعت القمرُ، وأنثوا الموت والبيت (٣٥) ومن الخصائص التى شاركوا فيها الأندلسين فقط استعمال الأمر بصيغة واحدة - هى التذكير - للمخاطب والمخاطبة، قالوا: قُمْ واخْرُج - فى: قُومى واخْرجى (٣٣) «وهذا اللحن جرى فى لغة التخاطب لأهل الحضر بتونس، أما كلام الأعراب منهم فكالفصيح[٧]».

التصغير:

استعملوا (اليد) مشددة الدال، وَبَنَوْا على ذلك تصغيرهم إياها، فقالوا: يُدَيْدَة (٢٢) كما قالوا: جُمَيِّل وكُلَيِّب - بتشديد الياء - فى تصغير: جمل وكلب (٢٨) أى إن صيغة التصغير عندهم هى فُعَيِّل للثلاثى وغيره، ولا يعدلون إلى فُعَيْل - بتخفيف الياء - إلا عند إلحاق التاء بالمصغر، كما سبق فى يُدَيْدَة.

---

* عبرنا بالخطأ هنا جريا على منهج ابن الإمام، وإلا فبعضه صحيح، وسيأتى توضيح ذلك فى بيان المقياس.

** الأرقام هنا وفيما بعده لصفحات كتاب: الجمانة فى إزالة الرطانة.

(٧) تعليقة الأستاذ حسن حسنى عبد الوهاب (الملحق) ٣٣ هامش.

الأفعال:

فى المضعف: كسروا العين فى مضارع الماضى المكسور، فقالوا: مَلَّه يَمِلُّه - بكسر اللام الأولى (٩) وأبْقَوْا التضعيف مع إلحاق الضمير البارز المتحرك المقتضىَ للفك، مع زيادة ياء قبل الضمير، فقالوا: رَدَّيت ورَدَّينا، وحلَّيت وحلَّينا (٢٩).

وفى الأجوف: كسروا العين فى مضارعه من نحو: عاف وهاب وغار، فقالوا: يَعِيفُ ويَهِيبُ (٩) وتَغِيرُ على زوجها (١٠) وفتحوها فى مضارع بات، فقالوا: يَبَاتُ (١٠).

وفى الأفعال الخمسة: حذفوا النون - علامة الرفع - بلا موجب، فقالوا: هم يقوموا (٣٣) وهذا يندرج تحت ظاهرة عامة، هى سقوطُ النون من آخر الكلمة بسبب انتقال النبر إلى أولها، مثل: نِسْرِى - فى: نِسْرِين (٣٢) وجَنِى - فى: جنين (٣٤).

أما الفعل المبدوء بنون المضارعة فيلحقونه واوًا - إذا أرادوا الدلالة على المشاركة فيقولون: نحن نَخْرُجُو ونَضْرِبُو (٣٠) وهذا مما يميز اللهجات المغربية عامة من اللهجات العربية الشرقية، وكأنهم قاسوا صيغة المضارع للمتكلمين على صيغته للمخاطبين.

الهمزة:

استعملوا همزة الوصل مقطوعة عند دخول أداة التعريف، فقالوا: الإبن والإسم والإستعانة (٣٠) وهم - فى - هذا كالعامة والخاصة زَمَنَ الحريرى فى العراق، وتخلصوا من الهمزة أَوَّلاً فى بعض الكلمات، فقالوا: لِيَّة الكبش - لإلْيَته (٣٢) وساس الحائط - لأساسه (٣٤).

القلب المكانى:

قالوا: رَنْجِس - فى: نَرْجِس (٢٧) ونَوْرق - فى رَوْنَق (٢٧).

الزيادة والحذف:

زادوا على (مَهْ) لطلب الكف - همزة، فقالوا: أَمَهْ (٢٨) كما زادوا ياء قبل التاء المسبوقة بألف، فقالوا: نَوَايَة: - فى: نَوَاة (٢٨) وزادوا لامًا على الكلمة (سَرْو) - وهو الشجر المتخذ فى البساتين للزينة والنزهة - فقالوا: سَرْوَلْ (٣٠) وأشبعوا حركة بعض حروف الكلمة فتولد عنه حرف مدّ: قالوا: مُشْمَاش - فى: مشمش (١٣) وطاجين - فى: طاجن (٣١) وآمْس - فى: أمْسِ الظرفية (٢٨) وآثاث - فى: أثاث (٣١) وحذفوا

الحرف الأخير من بعض الكلمات فقالوا: النُّشرى - في: النُّشرين (٣٢) وجَنى - في: الجنين (٣٤) ومُوس - في: الموسَى (٣٢).

المعاني:

أحدثوا تغييراً بدلالة بعض الكلمات: إما بالتخصيص، كقانية (٣٢) التي خصصوها بالمرأة المغنية- وهي للمرأة الجميلة مطلقاً - أو بالتعميم كالثَّنِيَّة (٣٩) التي جعلوها الطريق مطلقا - وهي للطريق في الجبل خاصة - أو بالنقل إلى معنى جديد، كاللِّمَّة (٣٦) التي أطلقوها على اللحية - وهي لما ألَمَّ بالمنكب من الشعر - ومثلها: الإجّاص، وامرأة فرّاكة والكَرْمة (٣٦).

الإبدال اللغوي:

وأكثره ما كان بين حروف متقاربة المخارج، كقولهم: لَقَم - في: لقب (٢٦) وداصه - في: داسه (٥٦) وأرّ - في: حَرّ - زجر للحمار - (٢١) وحُك وحُكّة - في: حُقّ وحُقّة (٢٣) وقد يكون بين متباعدة المخارج، كقولهم: قوس قُدَح - في: قُزَح (٢٢) وعِرْق الأسا - في: النسا (٢٢).

التشديد:

يشددون - كغيرهم - ما حذف ثالثه، كيد ودم (١٧) واللثة (١٩) ويشددون ما آخره ياء وتاء في: الرباعية (١٩) كما يشددون كلمات أخرى، كالدخان والنخالة (١٨) والفعل: قشر (٢٠) ويردت فؤادى (٢٠).

تغيير الحركات:

ضموا الفاء من فَعول، في نحو: سَحور وفَطور (٣) وضموا الثاني من، عُمَر ورطَب (٢) وضموا أول بعض الكلمات، نحو: الرماد والنعام والنعامة (٤) ولوح وفوق وجوف (والكلمات الثلاث تشعر بأنهم كانوا يقلبون الفتحة ضمة، فيما ثانيه واو من الثلاثي للمماثلة).

وكسروا أوائل بعض الكلمات، نحو: السِّبت ونِوَى التمر وإعرابي وجِبهة وإسرة والسِّنام (٦) والدِّجّاج والشِّتوة وحِلْقة الباب والجِدّ - أب الأب (٨).

وفتحوا أوائل بعض الأسماء في: كَركَرة البعير (١٠) وخَزانة وسَلْعة وتَبْن وزَيّ حسن (١٢).

ثالثًا

مقياس التخطئة عند ابن الإمام

قبل أن نعرض لمقياس ابن الإمام نُنَبِّهُ على أمرين:

الأول: أن مآخذه اللغوية ليست مختصَّةً ببلاد المغرب، فمنها مآخذ قد تكون مشتركة مع المشرقيين: كضَمِّ الأول من سحور وفطور، واستعمال زوجة - بالهاء، وعَيْشة - في: عائشة - وليّة الكبش - في: إليته - والحشمة بمعنى الاستحياء، وقد نقل ابن الإمام بعضًا من أدب الكاتب لابن قتيبة، وصَرَّح هو بذلك، كما صَرَّحَ بنقله عن ثعلب والأصمعي[8].

ومنها مآخذ قد تكون مشتركة مع الأندلسيين: ككسر الأول في: قَيْح، وفتح الجيمين في جمجمة الرأس، وقولهم: أَخْضَرُ مُسَنّى، وغير ذلك مما نقله عن لحن العوام للزبيدي، بل بلغ به الأمر في الاعتماد على النقل إلى حَدِّ أن ذكر ما لا تلحن به عامة المغرب أو خاصتهم: ككسر الأول من رحى ونوى وندى والدجاجة - وهي لهجة خاصة بأهل الأندلس - وكالإمالة، نحو: نيب - في ناب، وهي أندلسية خالصة كذلك، فقد كان أهل غرناطة يميلون ألفات المدّ إمالة رقيقة تكاد تكون ياء، وقد أشار ابن الخطيب إليها بقوله: «وألسنتهم فصيحة يتخللها إعراب كثير، وتغلب عليهم الإمالة»[9] ويوحي ذلك بأن المؤلف عاش بين الأندلس وتونس، فإما أنه كان من أبناء تونس، ممن سكن حينًا بلاد الأندلس - وخصوصًا غرناطة - وإما أنه كان من مهاجري الأندلس إلى البلاد التونسية.

والثاني: أن المؤلف لم يعرض لشيء من لهجة البدو الرُّحَّل في المغرب، وإنما خص مآخذه بلهجة أهل المدن الكبرى - كتونس والقيروان وصفاقس والمهدية - كما لم يقصر مآخذه على العامة، بل تجاوزها إلى الخاصة، وكان يشير إلى ذلك أحيانًا، كقوله: «السنام، وهو بفتح السين، وكسرها خطأ، وقد سمعت من يُظَنُّ به الضبط يَكْسِرُ سِينَهُ، وهو

(٨) الجمانة في إزالة الرطانة ١٧، ٣، ٣٧.

(٩) الإحاطة في أخبار غرناطة ١/٣٥.

لحن»[١٠]. بل لقد ذكر في المقدمة[١١] ما يدل على أن أكثر مآخذه كان على ما يدور في الأشعار والأخبار، وهي من صنع الخاصة لا العامة.

أما عن مقياسه فقد رأيناه يحتج بالقراءات القرآنية؛ إذ أجاز أن تحذف ياء المنقوص ويجعل الإعراب فيما قبلها، فيقال: اشتريت جَوَارًا حسنًا، وعندى جَوَارٌ كثيرة (٧) وأيد ذلك بقراءة ابن مسعود: ﴿ولَهُ الجَوَارُ﴾ - بضم الراء - وأما شعر المحدثين فذكر أنه لا يحتج به، وأنّ ما ورد منه في كتابه إنما ذكر للتمليح والتحلية[١٢]؛ إذ بعض ما ذكر فيه أشهر من أن يُسْتَشْهَدَ عليه.

وفي اللغات: رأيناه يقبل من العامة كل ما جاءت به لهجة عربية وإن قلّت: فقد قبل منهم: زوجة - بالهاء - التي أنكرها الأصمعي وغيره وإن كانت قليلة. ورضى لهم أن يقولوا: شُمّ البَخُورَ - بضم الشين - فليست من اللحن، وإن كان فتحها أفصح. وأن يقولوا: فَيّ - بفتحتين - في: فِيَ، لأنها لغة طيئ، حكاها ابن جنى وغيره، يفتحون العين في فَعِل وفُعِل - بفتح الفاء وضمها مع كسر العين - إذا كان ذلك معتل اللام، وبها جاءت أشعار.

ورأيناه يأخذ بالرأى الكوفيّ في فتح العين الساكنة من فَعْل الحلقى، إذ جاء فيه الفتح والإسكان، وهو سماعيّ عند البصريين قياسيّ عند الكوفيين - وظاهر كلام ابْن بَابَشَاذَ أن البصريين قائلون بقياسه[١٣].

وربما دفعنا ذلك كُلُّه إلى الحكم على مقياس ابن الإمام بالتساهل مع العامة، وهو كذلك فعلًا في كل ما جاء عن العرب، وهذه نقطة خلاف بينه وبين كثير غيره، من أصحاب التنقية في بلاد العراق والأندلس وصقلية، لكننا مع هذا نراه يلزم جانب التوقف عند هذا الذى سمع، أما القياس عليه فلا. وهذه نقطة اتفاق بينه وبين غيره: فهو قد أجاز أن يقال: فَمّ - بالتشديد - لأنها لغة محكية - على حد قوله، ولكن اللغة الفصحى هي التخفيف - مع أنه لحّن ما ماثلها في الحذف من: يد ودم - مشددين - لأن التشديد فيهما لم يرد - على حدّ قوله - وهو قد عقد بابًا سماه (ما يضعونه غير موضعه) ذكر فيه ألفاظا نقلتها العامة أو الخاصة من معناها إلى معنى آخر له علاقة بالمعنى الأول، وقد

(١٠) الجمانة في إزالة الرطانة ٦.
(١١) الجمانة في إزالة الرطانة ٦.
(١٢) الجمانة في إزالة الرطانة ١٦.

جعلها ابن الإمام من قبيل اللحن، مع وجود هذه العلائق. وهو قد منع العامة أن تؤنث البيت أو الموت في استعمالها، مع أن ذلك ممكن لو قيس على ما ورد عن العرب، وأولوه لهم كالسلطان واللسان وغيرهما، إذ من الجائز أن يؤول البيت بالدار والموت بالمَنِيَّة، ولكنه يتوقف عند تذكيرهما، لمّا لم يَرِدْ تأنيثها عن العرب.

كذلك مما توقف فيه تضعيف الثلاثي، نحو: قَشَّرْتُ العُودَ، وقد تقدم رأى البطليوسيّ في إجازة التضعيف في كل الأفعال عند إرادة المبالغة.

ويمكن القول بإجمال: إن مقياس ابن الإمام ينحصر في السماع، مع التوسع في قبول كل ما سمع وعدم القياس عليه.

رابعًا

جهود ابن الإمام فى الميـزان

(أ) صحة الحكم أو خطؤه:

لقد أصاب ابن الإمام فى أكثر ما جاء به، وبخاصة فيما لحّن: فالإخبار عن المفرد بما يخص الجمع، نحو: - أنَا نأكل ونَشْرب - مما لم يَقُلْ به أحد. وكذلك تحويل ألف إِشْفَى إلى تاء - على توهم أنها للتأنيث، لا يصح أصلًا. كذلك التسوية فى الخطاب بين المذكر والمؤنث فى نحو: قم واخرج - يريدون: قُومى واخْرجى - لا مسوّغ له. وتشديد ياء التصغير مع الثلاثى فى نحو: كُليِّب، غير مستعمل فى الفصيح. وإبقاء التضعيف فى الفعل مع الإسناد إلى المتحرك وزيادة ياء فى نحو: ردّيت وحلّيت، غير جائز؛ إذ ما ورد عنهم هو الفك فى ذلك، ولا يجوز الإدغام إلى على لُغَيّة ذكرها فى التسهيل، قال سيبويه: «وزعم الخليل أن ناسًا من بكر بن وائل يقولون: رَدّْنا ومَرّْنا ورَدّْتُ، وهذه لغة ضعيفة كأنهم قدّروا الإدغام قبل دخول النون والتاء وأبْقَوْا اللفظ على حاله»[١٣]. وأضاف الصبان إلى ذلك لُغَيّة أخرى، هى زيادة نون ساكنة قبل نون الإناث مدغمة فيها، فيقولون: رَدُّنْ، أو زيادة ألف قبل تاء الضمير، فيقولون: رَدّاتُ[١٣]. وعلى كل حال فزيادة الياء التى فى لغة المغربيين لم ترد عن عربى أصلًا، وربما كانت مُمالة من اللُّغَيّة الأخيرة التى ذكرها الصبان مع التاء.

ومما أصاب فيه ابن الإمام أيضًا: إلحاق الواو بالمضارع المبدوء بالنون، فى نحو: نحن نَخرجو ونَضْربو، فهو غير مستساغ فى العربية، وَقُلْ مثل ذلك فى قطع همزة الوصل لغير ضرورة، وما ورد عنهم من أمثلة القلب المكانى، وزيادة الياء فى نحو: نواية، وتشديدها فى نحو: رباعية، كلُّ ذلك كان ابن الإمام مصيبًا فى تخطئته ولا قائل بصوابه.

غير أن هناك بعض ما لَحّنه ابن الإمام ولم يُقَرّ عليه، ومن ذلك:

(١٣) الصبان على الأشمونى ٤/٢٥١، ٢٥٢.

أنه لحّن مَيْدَة - في: مائدة، مع حكاية الجَرْمي إياها، وأنشد:

ومَيْدة كثيرة الألوان تُصْنع للإخوان والجيران[١٤]

ولحن التشديد في: دم؛ لأنه - في زعمه - لم يرد، ولكنه ورد في قول الهذلي: (وتَشْرَقُ من تَهْمَالِها العينُ بالدمّ)[١٥].

ولحّن (الحِجَارَ) في جمع حَجَر، وجاء في كتاب سيبويه: «وقالوا الحِجار، فجاءوا به على الأكثر والأقيس، وهذا في الكلام قليلٌ، قال الشاعر:

كأنها من حِجارِ الغيلِ أَلْبَسَها مَضاربُ الماء لَوْنَ الطُّحْلُب اللَّزِب[١٦]

كما جاء في اللسان (حجر): «والجمع في القلّة: أحجار وفي الكثرة: حِجار وحجارة، وقال كأنها من حجار الغيل... إلخ. وفي التنزيل: ﴿وَقُودُهَا النَّاسُ والحِجَارة﴾ فألحقوا الهاء لتأنيث الجمع، كما ذهب إليه سيبويه في البُعولة والفُحولة... وروى عن ابن الهيثم أنه قال: العرب تلحق الهاء في كل جمع على فِعال أو فُعول» ومن ذلك يتضح أن ما أنكره ابن الإمام هو أصل الاستعمال العربي، وهو الأكثر والأقيس - على ما قال سيبويه - وقلة ما ورد منه في الكلام لا تعنى أنه لحن.

ولَحَّنَ حذف النون من الأفعال الخمسة في غير النصب والجزم، وقد حكى ابن الحنبلي في (بحر العوام) أن ابن مالك أجازه في الكلام الفصيح من غير ضرورة، وأنه ورد في النثر وفي النظم، أما النثر ففي قراءة: ﴿سَاحِرَان تَظَّاهَرَا﴾[١٧] وفي الحديث الصحيح: «لا تدخلوا الجنة حتى تؤمنوا ولا تؤمنوا حتى تحابّوا» وأما النظم ففي قول الفضيل بن عباس بن عتبة بن أبي لهب:

كلٌّ له نيةٌ في قتل صاحبه بنعمة الله تَقْلِيكُمْ وتَقْلُونَا

وقول الآخر:

أَبِيتُ أَسْرِي وتبيتي تَدْلُكِي وَجْهَكِ بالعنبرِ والمِسك الذَّكِي

وجاء في الهمع - بعد ذكر ما سبق -: «ولكنه مع وروده لا يقاس عليه في الاختيار»[١٨].

---

(١٤) اللسان (ميد).
(١٥) اللسان (دمى).
(١٦) كتاب سيبويه ٣/٥٧٢.
(١٧) انظر: البحر المحيط، ٤٨ القصص.
(١٨) همع الهوامع ٢/٥١.

ومما تنازعه فيه: إنكارُه أن يجمع (وَصيف) على وُصْفان كرغيف ورُغفان، وصوابه أن يجمع على وُصَفاء؛ إذ (فُعَلاء) يختص بفعيل الوصف. أما الاسم فعلى فُعْلان. وفي الهمع: «وشذ فُعْلان - في فعيل أو فِعْل الوصف، نحو: قَعِيد وقُعْدان، وجِذْع وجُذْعان، وفيما عدا ذلك. كراكب وركبان وأعمى وعُميان وحُوَار وحُوران وزُقاق وزُقّان وثَنِيّ وثُنْيان ورَخْل - وهو ولد الضأن - ورُخْلان»[19]. وإنما تنازعه؛ لأنه يبدو أن كثرة استعمال هذا الوصف قد أخرجته عن الوصفية إلى الاسمية، فأخذ حكمها في الجمع. ومن المقرر في العربية أن انتقال الكلمة من الوصفية إلى الاسمية يعطيها أحكام الاسم من الجمع وغيره؛ ألا ترى أنهم قالوا في جمع خضراء: خضراوات، مع أن القاعدة أن الوصف الذي هو على فَعْلاء مما مذكره أفعل لا يجمع بالألف والتاء، كما لا يجمع مذكره بالواو والنون، ولكن لما رُوعي في خضراء جانبُ الاسمية جُمِعَتْ جَمْعَ نظائرها من الأسماء وجاء بها الحديث الشريف: «ليس في الخضراوات صدقة»[20].

(ب) تمام الاستقراء أو قصوره:

من الواضح أن مقاومة ابن الإمام لم تكن شاملة لأخطاء بلده أو عصره، ولم يكن بوسعه أن يفعل ذلك، إنما عمد إلى أشهر هذه الأخطاء، بل إلى ما حضره من ذلك - على ما ذكر في المقدمة - من قوله: «هذه أوراق ذكرت فيها ما حضرني مما غُيِّر من كلام العرب، مما يكثر في الأشعار والأخبار دَوْرُهُ، ويقبح جهله، وأردفته أيضًا بذكر ما أهملوه من الأسماء الفصيحة في المعاني المتداولة والألفاظ العربية»[21].

ولتوضيح مبلغ ما في هذه المقاومة من قصور نعرض لأمور ثلاثة، فنستخلص منها زيادة في بيان اللهجة المغربية التي كانت للعامة والخاصة، ونقف على بعض ما أصابها من انحراف.

الأمر الأول: نوع جديد من الشعر، اخترعه المغربيون على غرار الشعر العربي الموروث، الذي كانوا يسمون قصائده (الأصمعيات) نسبةً إلى الأصمعي - راوية العرب في أشعارهم - أما هذا الشعر الذي استحدثوه فكان مختصًا بأهل الأمصار، وكثر تداوله بينهم «يجيئون به مُعَصَّبًا على أربعة أجزاء، يخالف آخرها الثلاثة في رويّه، ويلتزمون

---

(19) همع الهوامع ٢/١٧٨، ١٧٩.

(20) صحيح الترمذي ٣/١٣٢.

(21) الجمانة في إزالة الرطانة ٦.

القافية الرابعة فى كل بيت إلى آخر القصيدة، شبيهًا بالمُرَبَّع والمُخَمَّس الذى أحدثه المتأخرون من المولّدين، ولهؤلاء العرب فى هذا الشعر بلاغة فائقة وفيهم الفحول والمتأخرون»[٢٢].

وقد احتفظ هذا النوع من الشعر بأساليب الشعر العربى وفنونه، ولكنه تَخَلَّى عن الحركات الإعرابية فى أواخر الكَلِم، فإن غالب كلماته موقوفة الآخر، ويتميز عندهم الفاعل من المفعول والمبتدأ من الخبر بقرائن الكلام، لا بحركات الإعراب.

وفى مقدمة ابن خلدون أمثلة متنوعة لهذا الشعر، جرى بعضها على لسان الشريف ابن هاشم يبكى به الجازية بنت سرحان، ويذكر ظَعنها مع قومها إلى المغرب، وجرى بعضها فى رثاء أمير زناتة أبى سعد البقرى - مُقارعهم بإفريقية وأرض الزّاب على جهة التهكم، كما قيل بعضه فى عتاب بين الشريف بن هاشم وماضى بن مقرب، ومنه ما جرى فى الحكمة أو الحث على الأخذ بالثأر.

ومن أشهر شعرائهم - على ما أورد ابن خلدون من أمثلة - سلطان بن مظفر، وخالد بن حمزة شيخ الكعوب، وشبل بن مسكيانة بن مهلهل، وعلى بن عمر بن إبراهيم، وهذه بعض الأمثلة تبيّن لغة هذا الشعر:

١ - من قولهم فى الأمثال الحِكْمِيَّة (مقدمة ابن خلدون ٥٢٠):

وطِلْبُـك فى الممنوع منك سفاهةٌ ... وَصَدُّك عمّن صَدّعَنْك صوابْ
إذا رَيْتَ ناسًا يُغْلِقوا عنك بابَهمْ ... ظُهورَ المطايا يفتحُ اللهُ بابْ

٢ - ومن قولهم فى رثاء أمير زناتة (مقدمة ابن خلدون ٥١٦):

تقول فتاةُ الحيّ سُعْدَى وهاضها ... ولها فى ظعون الباكيين عويلْ
أيا سائلى عن قبر الزناتى خليفة ... قد كان لَا عْقاب الجياد سليلْ
قتيل فتى الهَيْجا دياب بن غانمٍ ... جراحُو كأفواه المزَادَا تسيلْ

٣ - ومن قولهم على لسان الشريف بن هاشم (مقدمة ابن خلدون ٥١٧):

تبدَّى لى ماضى الجياد وقال لى ... أيا شكر ما احْنَاشِى عليك رِضَاشْ
أيا شكر عَدْى مابَقى ودّ بيننا ... ورانا عُريبْ عَرْبَا لَايسين غَاشْ

---

(٢٢) مقدمة ابن خلدون ٥١٥.

نحن عدّينا فصادفوا ماقضى لنا	كما صادف طعم الزناد طشاش
ياعدنا ياشكر عدّى لبرّ سلامة	لنجد ومن عسّرْ بلادُو عاشْ
إن كانت بنت سيدهم بأرضهم	هى العُرْبْ مَارِدْنَا لْهُنّ طِيَاشْ

٤ – ومن قولهم فى ذكر رحليهم إلى المغرب وغلبة زناتة عليهم (مقدمة ابن خلدون ٥١٧):

أنا كنت انا وبّاه فى زَهْوبيتنا	عَنَانى لحجة ما عنانى دليلها
وعُدْتُ كأنى شاربٌ من مدامةٍ	من الخمرِ قهوة ما قَدَرْ مَنْ يميلها
أو مثل شَمْطا مات مَضْنُونِ كبْدِها	غَريبا وَهِى مدْوُخَة عن قبيلها
أتاها زمان السُّوحَى ادُّوْخَتْ	وَهِى بينْ عَرَبْ غافْلَا عن نزيلها
قَعدْنَا سَبْعْ تِيَّام مُحْبوس نَجْعِنا	والبَدْو ما تَرْفع عمود يقيلها

٥ – ومن قول خالد بن حمزة فى العتاب (مقدمة ابن خلدون ٥١٩):

وليدا تعاتبتوا أنا أغنى لأننى	عَنِيت بعلاق الثنا واغتصابها
عَلِىٌّ وَنا نَدْفع بها كل مبضع	بالاشّياف يَنْتَاش العِدا من رقابها
فإن كانت الأملاك بغت عرايسى	علينا بأطراف القنا اختضابها
بنى عمّنا ماترتضى الذل علة	تسير كألسنة الحَنَاشِى سلابها
تطعن قطوع البيد لا تختشى العدا	فتَوق بِحَرْبات مُخوف جنابها
لها كل يوم فى الأرامى قتائل	وَرَا الفاجر الممزوج عفوًا صبابها

وتلاحظ على هذه الأمثلة من أنواع الانحرافات اللغوية مايلى:

١ – حذف نون الأفعال الخمسة فى حال الرفع، فى: يغلقوا عنك، وهى ظاهرة أشار إليها ابن الإمام فيما سبق.

٢ – الإبقاء على ياء المنقوص فى جمع التصحيح، فى: الباكيين.

٣ – أهمال أدوات الجزم، فى: لا تكون هبيل.

٤ – طرح هاء التأنيث من آخر الاسم، مع إطالة الفتحة قبلها، نحو: المزادا – فى: المزادة، وغافلا – فى: غافلة، ولها نظائر كثيرة فيما جاء بالمقدمة من أشعار، وهو يدل على اطّرادها.

٥ – طرح هاء الضمير من آخر الاسم، بعد نقل ضمتها إلى ماقبلها، ثم إطالة تلك

الضمة، كما في: جِراحُو – في: جراحه، و: بلادُو – في: بلاده، ولهذه الظاهرة أمثلة كثيرة في أشعار المقدمة، وهو يدل على اطِّرادها.

٦ – الضمير (نحن) حولوه إلى (إحْنَا) حال النفي، وأضافوا الشين آخرًا (ما حْنَاشِى).

٧ – فعل الأمر أثبتوا فيه الياء، كأنهم كانوا يستعملونه بصورة المؤنث للنوعين (عَدِّى) وهو عكس الظاهرة التي أشار إليها ابن الإمام.

٨ – التخلص من الهمز في: إيًا (وَيَاه) وأراد (رِدْنا) ووراه (وَرَا) ولها نظائر كثيرة تدل على اطِّرادها.

٩ – الميم اللاحقة لضمير المخاطبين تخلصوا منها وأطالوا ضمة التاء: (تعاتبتوا).

١٠ – الإخبار بالمضارع المبدوء بالنون عن المفرد: (وأنا ندفع) وهي ظاهرة أشار إليها ابن الإمام.

١١ – (نتناش) بمعنى تنزع وهي صحيحة في المعنى من حيث اللغة ولكنها ملحونة من حيث الصياغة؛ إذ هي من (تنش) فأتى بمضارعها مفتوح العين وأشبع الفتحة.

١٢ – (الحَنَاشِى) جمع حنش بمعنى الأفعى والصواب أَحْنَاش، كذلك (القتائل) جمع قتيل أو قتيلة، وفعيلة بمعنى مفعولة لا تجمع هذا الجمع.

١٣ – (اختشى) افتعل من خشى، ولم يرد.

ومن الظواهر الأخرى التي لم نذكر لها أمثلة، واكتفينا بالإشارة إلى مواضعها في أشعار المقدمة.

حذف الهمزة من (أبو) كقولهم: (بُو محمد ٥٢١) وبُوعلى، وبُوالوفا – ٥٢٢) وأمثلتها الكثير توحى باطرادها.

وإشباع حركة المقطع الأخير من الكلمة فينشأ عنه حرف مماثل كقولهم: (التَّلاف في التَّلَف ٥٢١) ومن الجموع الملحونة قولهم: عُدْمان العقول: جمع عديم (٥٢٣) وسَعَايا: جمع ساع (٥٢٣) وغَوانج: جمع غنجة في قوله:

(وعن فاتنات الطَّرف بيض غوانج – ٥٢١).

غير أننا نلاحظ على هذا النوع من الشعر، أنه لم يتخلَّ عن العربية الفصحى على الإطلاق، وإنما جمع بينها وبين العامية في كثير من ألفاظه وأساليبه، كذلك لم يطْرح

الإعراب على الإطلاق، وإنما خلط بين الإعراب وغيره، وربما وجدنا فيه الشطر من البيت معربًا بتمامه، كقوله: «وَغَدَتْ كأنِّيَ شَارِبٌ مِن مُدَامةٍ» وقوله: «وَصَدُّك عَمَّن صدّ عَنكَ صَواب» بل ربما وجدنا البيت كاملاً على إعرابه، كقوله:

فَوَاعِزَّتِي إن الفتى بُو محمد وَهُوبٌ لآلافٍ بغير حساب (٥٢٢)

بل كان من القصائد ما يكاد يأخذ بالإعراب فى جميع أبياته، كما فى قصيدة سلطان بن مظفر بن يحيى، التى نظمها وهو معتقل بالمهدية، فى سجن الأمير أبى زكريا بن أبى حفص أول ملوك إفريقية من الموحّدين، ومطلعها:

يقول وفى نوح الدجى بعد ذهبة حرامٌ على أجفان عينى منامها

وهى قصيدة طويلة، حافظت على الإعراب، وإن بدا فيها بعض الانحرافات اللغوية، ويدل ذلك دلالةً قاطعة على أن شعراء الأمصار الذين استحدثوا هذا الفن الجديد من الشعر، حافظوا على الإعراب فى كثيرٍ مما أنشدوا ولم يتخلَّوا عنه البتة.

الأمر الثانى:

فن آخر من الشعر استحدثه أهل الأمصار أيضًا وسَمَّوْهُ (عَرُوض البلد) وكان نظمهم إياه تأثرًا بالموشحات التى وقفوا عليها من أدباء الأندلس، الذين هاجروا إلى بلاد المغرب فرارًا من بطش الأسبان، أيام ضعف الدولة العربية هناك.

وأول من استحدث هذا الفن فى المغرب رجل من أهل الأندلس نزل بفاس يعرف بابن عمير، فنظم قطعة على طريقة الموشح، ولم يخرج فيها عن مذاهب الأعراب مطلعها:

أبكانى بشاطئ النهر نوح الحمام على الغصن فى البستان قرب الصباح

وهى أبيات كثيرة نختار منها تلك الأبيات المتفرقة:

رأيت الحمام بين الورق فى القضيب قد ابتلت اريـاشُـو بقطر الندى
تنوح مثل ذاك المستهام الغريب قد التف من تُوبو الجديد فى رِدَا
ولكن بما أحمر وساقُوا خضيب ينظم سلوك جوهر ومتقلدا
قلت: يا حمام أحرمت عينى الهجوع أراك ماتزال تبكى بدمع سفوح
قال لى: بكيت حتى صفت لى الدموع بلاد مع نبقى طول حياتى تنوح

وواضح من هذه الأبيات الخروج عن الفصحى المألوفة، وأَوَّلُهُ طرح الإعراب، وهذا هو أهم الفروق بين هذا النوع من الشعر، وسابقه الذى رأينا فيه خلطًا بين الإعراب والتخلى عنه. ثم هذه الانحرافات فى: النواعر – جمع ناعورة، وصوابها: نواعير، وينهرق انهراق – بمعنى يسيل سيلًا – وهى محرفة عن أراق يريق أو هَرَاق يُهَرِيق. وحذف ضمير الغائب فى: (أرياشو) مع مَدّ الضمة قبله، وكذلك فى: (توبو) التى أبدلت فيها التاء تاء، وكذلك الحذف فى: (ساقو). أما:(يتقلدا) فأصلها يتقلدها، وكان من عادتهم أن ينطقوا آخر المضارع مع هاء الغائبة مفتوحًا، وقد حذف الهاء هنا وَمَدُّ فتحة الدال.

وقد اشْتُهِرَ المغربيون – وخصوصًا أهل فاس – بهذا الفن من الشعر، الذى كانوا ينظمونه فى أعاريض مزدوجة، واشْتُهِرَ أمرُه بينهم، «واستفحل فيه كثير منهم، ونَوَّعُوه أصنافًا إلى المزدوج والكارى والملعبة والغزل، واختلفت أسماؤها باختلاف ازدواجها وملاحظاتهم فيها».

وذكر ابْنُ خلدون من فحول هذا الفن ومتقدميه: ابْنَ شجاع، وعلىٌّ بْنَ المؤذن سليمان، ثم جاء من بعدهم بَزْرَهُون من ضواحى مِكناسة، وقد أبدع فى مذاهب هذا الفن وأجاد كل الإجادة، وقد حكى ابن خلدون أنه كان يحفظ بعض قصائده، وأورد له فى مقدمته قصيدةً زُهَاءَ أربعين بيتًا وصفها ببلوغ الغاية فى البلاغة، وبخاصّة ما اشتمل عليه مطلعها من براعة الاستهلال، ولم يعبأ بما فيها من خروج على العربية الفصحى، من حيث الإعرابُ والانحرافاتُ اللغوية الأخرى فى اللفظ والتركيب، وذلك أن من مذهبه عدم الربط بين البلاغة والإعراب؛ إذ الإعراب لا مدخل له فى البلاغة – على حدّ زعمه.

ونأتى الآن إلى أبيات أُخَرَ من هذا الفن: لنتبين بعض ما كان به من مظاهر الانحراف اللغوى – فوق ما سبق:

قال ابن شجاع: (مقدمة ابن خلدون ٥٣٧):

المال زينة الدنيا وعز النفوس	يبهى وجودها ليس هى باهِيَا
فَهَاكُلّ من هُو كثير الفلوس	ولُوه الكلام والرتبة العاليا
يكبر من كثر مَالُو ولو كان صغير	ويصغر عزيز القوم إذا يفتقر
مِنْ ذا ينطبق صدرى ومِنْ ذا يصير	يكاد ينفقع لولا الرجوع للقدر
حتى يلتجى من هو قُومُو كبير	لمن لا أصل عِنْدُو ولالُو خطر
لذا ينبغى يحزن على ذكرى العكوس	ويصبِّغ عليه ثُوب فراش صافيا

اللى صارت الأذناب أمام الرءوس — وصار يستفيد السواد من الساقيا
ضعف الناس على ذا وفسدذا الزمان — مايدروا على من يكثروا ذا العتاب
اللى صار فلان يصبح بأبو فلان — ولو رأيت كيف يرد الجواب
عشنا والسلام حتى رأينا عيان — أنفاس السلاطين فى جلود الكلاب
كبار النفوس جدًّا ضعاف الأسوس — هُمْ نَاجِيَا والمجد فى نَاجِيَا
يروا أنهم والناس يروهم تيوس — وجوه البلد والعمدة الراسِيَا

ومن هذه الأبيات - ومن أبيات غيرها ذكرها ابن خلدون[٢٣] لابن شجاع هذا ولِبَرْزَهُون - نستنبط بعض الخصائص اللغوية التى كان يتميز بها عروض البلد، والتى كانت من لغة العامة:

* عدم التخلص من الإعراب على الإطلاق، وقد ورد هنا نصب المفعول به فى: (يبهى وجوهًا) ونصب المفعول المطلق (جدًّا).

* واختصار (هَا هوذا) إلى : ها، فى قوله: (فهاكل..).

* والضمير - هو - استعملوه ساكن الواو مطلقًا، أما ضمير الغائب فتخلصوا منه بعد نقل ضمته إلى ماقبله، وإذا كان بغير ضمة حولت حركته إليها: (مَالُو) فى: ماله، و(قُومُو) فى: قومه، و(عِندو) فى: عنده و(لُو) فى: لَه (مَعُو) فى: معه.

* وحذف أن الناصبة بعد أفعال الإرادة وما فى معناها: (ينبغى يحزن) و: (أراد المولى يموت).

* وحذف النون من الأفعال الخمسة بلا داع: (يدروا - يكثروا - يروا - يروهم - يهبوا - يتمنعوا - يستعدوا).

* وأداة التعليل عندهم هى (اللّى) بدل إذْ أو نحوها: (اللّى صارت الأذناب أمام الرؤوس - اللّى صار فلان).

وإدخال اللام على المفعول به مع الفعل المتعدى: (أكرم لمن حلّ فين) (٥٣٨).

* والتعبيرات العامية: (عِشْنا والسلام) و: (لا يلعب الحسن فيك) بمعنى لئلا يلعب (٥٣٧) و: (تحبس وتحبس عليك) بمعنى تحافظ عليه وتحافظ عليك (٥٣٧) و: (فرد خبر)

---

(٢٣) انظر مقدمة ابن خلدون من ٥٣٧ إلى ٥٤٠.

بمعنى بعض من خبر (٥٣٩) و: (ينفقع صدري) والتخلص من هاء التأنيث آخر الاسم (بَاهيا - العَاليا - السَّاقيا - نَاجيا - الراسِيًا).

وهكذا لا نجد فرقًا كبيرًا، بين لغة عروض البلد وما سبقه من شعر الأمصار، اللهم إلا في قدر الالتزام بالإعراب، وقد تقدم أن شعر الأمصار كان أكثر التزامًا من عروض البلد في ذلك، حتى لقد وجدنا منه معربًا شطْرَ البيت، والبيتَ، وربما مجموعةَ الأبيات.

الأمر الثالث:

وهو أخطرها جميعا، ذلك لأن ما سبقه كان متعلقا بلغة العامة وأشباهها من الخاصة الذين نَحَوْا مَنْحَاهُمْ، أما هذا فمتعلق بلغة الخاصة أنفسهم، الذين كانوا يعيبون لغة العامة ومن أخذ إخْذهم، وفي مقدمة هؤلاء يأتي ابن خُلْدون، الذى درس العربية بإفاضة قال عنها: «وأمضيت بعد ذلك - أي بعد حفظه القرآن - خمس سنوات في شُغْل نفسي بفقه اللغة وبقواعد اللغة والنحو والنثر والشعر واشتقاق الكلمات»[٢٤]. والـذى تَعَرَّضَ في أبواب من مقدمته لفساد لغة الأمصار، واستقباح أصحاب اللسان لها.

والقارئ للمقدمة يدرك مبلغ ما أصاب العربية في بلاد المغرب من فساد، على ألسنة الخاصة في القرن الثامن الهجري، ومنه يتبين ضعف الإحساس بالخطأ اللغوى، أو التجاوز عنه مادام المعنى مفهوما، وقد قرأنا أبوابًا من هذه المقدمة فوجدنا في الاستعمال اللغوى لابن خلدون ما يأتي:

* استعمال (أثناء) استعمال الظروف، دون حرف الجر (في) قال: أو مسائل من اللغة والنحو مبثوثة أثناء ذلك متفرقة (٤٩)[*] وقال: فيسبق إلى المبتدئ كثير من الملكة أثناء التعليم (٤٩٧) - والمعروف أن أثناء ليست ظرفا، وإنما هي بمعنى تضاعيف الشيء - جمع ثِنْي - ولم نقف على من أجاز استعمال ابن خلدون إلا ما جاء عن المجمع اللغوى أخيرًا[٢٥].

* والإتيان بالواو العاطفة بعد (بل) قال: فلهذا كانت العلوم والصنائع... بل والحيوانات مخصوصة بالاعتدال (٧٥) وقال: وإن سَمِعَ تركيبًا غير جار على ذلك المنحى مَجَّهُ وَنَبَا عنه سَمْعُهُ بأدنى فكر، بل وبغير فكر (٤٩٨).

---

(٢٤) مقدمة ابن خلدون ٦.

(*) الأرقام هنا وفيما بعده لصفحات مقدمة ابن خلدون.

(٢٥) البحوث والمحاضرات، الدورة ٣٥ ص ٣٥٦.

* واستعمال سيّما – دون لا، قال: وتاهوا في بيداء الوهم والغلط، سيّما في إحصاء الأعداد (١٤) وقال: فالواحد من العشر لا تقاوم قدرته قدرة واحدة من الحيوانات العجم، سيّما المفترسة (٤٢) – وقد تقدم أن ذلك غير جائز، إلا في رواية عن الرضيّ وقف عليها الصبان من كلام الدماميني وحده[28].

* وإدخال الواو في خبر لا النافية للجنس الداخلة على (بُدّ) قال: فلابُدَّ وأن يروا في طريقهم (١٧) وقال: فلابُدَّ وأن يفرغوا إلى عوائد من قبلهم (٣٠) وقال: وأيضا فأفعال العقلاء لابُدَّ وأن تكون لغرض مقصود في الانتفاع (٣٣٣) – ولم نجد من يجيز هذا الاستعمال إلا السيرافي[26] الذي ذهب إلى أن الواو تجيء بمعنى مِنْ، وإلا أبا البقاء في كُلِّيَّاتِهِ[27] الذي ذهب إلى أن هذه الواو لتأكيد لصوق الخبر بالاسم، كالتي لتأكيد لصوق الصفة بالموصوف.

* واستعمال لعل مع الماضي، قال: أو لعلهم كتبوا في هذا الغرض (٣٨) وقال: ولعلها عادت بعد ذلك إلى ما كانت عليه (٩١) – وقد أنكر الحريري ذلك، وإن أجازه ابن هشام في مُغْنِيهِ[28].

* واستعمال (عوائد) جمعًا لعادة – ويكاد ابن خلدون لا يستعمل إلا هذا الجمع، قال: واستبدلت به عوائد الأمم والأجيال (١٠) وقال: وأخلّوا بالمذاهب المعروفة للمؤرخين والعوائد (١١) وقال: واستقامة المائد من الأحوال والعوائد (١٣) وانظر (١٤، ٣٠) – والمعروف أن جمع العادة: عادٌ وعادات وَعِيدٌ – والأخيرة عن كُراع – وليس بقويّ كما في اللسان (عود).

* والإتيان بصلة الموصول مصدَّرةً بلعلّ، قال: أخبار القصّاص التي لعلها من افتراء أعدائه (٢٢) – ولم يجز ذلك إلا هشام من الكوفيين[29].

* واستعمال الباء مع المفعول المطلق أو ما ينوب عنه، قال: دائرة النهار التي تقسم الفلك بنصفين (٤٤) وقال: قسموا هذا المعمور بسبعة أقسام (٤٤) وقال: كل واحد من هذه الأقاليم عندهم منقسم بعشرة أجزاء (٤٤) وقال: فهناك دائرة عظيمة تقسم الفلك بنصفين (٤٧).

---

(٢٦) سلوان الشجي في الرد على اليازجي ٨٤.
(٢٧) الكليات لأبي البقاء ١٧٣.
(٢٨) مغني اللبيب ٢٢٣/١.
(٢٩) همع الهوامع ٨٥/١.

* واستعمال (كان) أداة للربط حيث يمكن الاستغناء عنها، وذلك بإدخالها على الماضى فى قوله: وقد كان وقع فى صدر الإسلام (١١٥) وقوله: ثم فسد اللسان العربى به، وإن كان بقى فى.. (٣٢٥) – ولا يتغير المعنى لو طرحت (كان).

* وإدخال الفاء فى جواب لَمَّا، قال: وكذا المشرق لما غلب على أممه من فارس والترك.. ففسدت لغتهم بفساد الملكة (٤٩٥) وكذا إلحاقها بخبر المبتدأ غير الدَّالِّ على العموم فى قوله: فَهُم – وإن كانوا عَجَمًا فى النسب – فليسوا بأعجام فى اللغة والكلام (٤٩٩) وإلحاقها بخبر إن غير الدَّالِّ على العموم أيضًا، فى قوله: وإذا تبين لك ذلك علمت أن الأعاجم الداخلين فى اللسان العربى... فإنه لا يحصل لهم هذا الذوق (٤٩٨) وقد لاحظنا أن ذلك يكثر منه عند الفصل بين لَـمَّا وجوابها ، وبين المبتدأ وخبره، بفواصل كثيرة.

* والإتيان بصيغة (انفعل) مطاوعا لفَعَل فى غير ما ورد، كالفعل حفظ، قال: وربما بقيت اللغة العربية.. فانحفظت بعض الشيء (٣٢٦) وانظر (٣٦٩) مكررًا فيها، كذلك الإتيان بـ(انفعل) من (أفعل) فى قوله: واقتصر كثيرون على انتحال التعاليم.. وما ينضاف إليها من علوم النِّجامة والسحر (٤٠٩) – والمعروف أن (انفعل) يطاوع الثلاثى المتعدى، وزن فَعَل فقط من الأفعال العلاجية، أى التى يظهر أثرها للعيون، كالكسر والقطع والجذب، قال الرضى: «وليس مطاوعة انفعل مطردة فى كل ما هو علاج، فلا يقال: طردته فانطرد، بل طردته فذهب»[٣٠]، يعنى بذلك أنه مقصور على السماع، ولم يسمع: انحفظ من حفظ، ولا انضاف من أضاف، وعدم القياس على ما ورد من انفعل مطاوع أفعل الرباعى هو مذهب الفارسى، أما ابن عصفور فقد صححه، واختار القياس عليه، وتبعه ابن برى[٣١]، وجاء فى ديباجة كتاب (الأفعال) للصغانى أن «انحفظ وانقرأ وانكتب مستحدث، استحدثه المولدون، مما لا يعتد بوجوده ولا يعبأ بكونه»[٣٢].

* ومن استعماله للتفضيل – على غير ما عرف العرب – قوله: وصنائع كثيرة، أكثر من الأولى بكثير (٤١) وتكرر هذا فى الصفحات: (١٤، ١٥، ٤٩، ١٠٩).

* وكذلك جاء استعماله (مازال) بمعنى مادام، فى قوله: ولاتزال الصناعات فى

---

(٣٠) شرح الشافية ٣٠. (٣١) كشف الطرة ٤٧. (٣٢) سهم الألحاظ إلى وهم الألفاظ ٤، ٥.

التناقص، ما زال المِصْرُ فى التناقص، إلى أن تضمحل (٣٤٥).

* واستعماله (إلّا) زائدةً، فى قوله: وأما غَزْوُهُمْ بلاد الشرق... وإن كانت طـريقه أوسع.. إلا أن الشقة أبعد (١٧) وتكرر هذا فى: (٧٩، ١٠٩)، ولم يُجِزْ ذلك إلا أبو البقاء، وإن وقع فى استعمال بعض العلماء، كالزمخشرى والسيوطى وابن هشام[٣٣].

* هذا إلى جانب الاستعمال الشاذّ: فى قوله: ممتحية الآثار (٤٩٩) من الفعـل: امتحى، والقياس: محوته فانمحى - وزن انفعـل - وافتعل شـاذٌ منه[٣٤]، وفى قـوله: والأَزْوِدة والعلوفات للعساكر كثيرة (١٧) والأزودة جمع شاذٌ لزاد[٣٥] وقد تكـرر هذا الجمع فى مواضع كثيرة، وكذا جمعه مرآة على: مرايا (٩٥) ووضعه مِنْ موضع - أو - أو الواو، فى قوله: لا يبالون بصدقه من كذبه (٢٧) وذلك الاستعمال الغريب لـ (هلم جرًّا) بإدخال إلى الجارة عليها (٥١٤) ثم نِسْبَتُهُ إلى الجمع فى قوله: التآثير النجومية (٩٩) وقد جاءت على غير ما يهوى البصريون.

وجملة القول: أنّ ذلك الاستعمال وغيره مما ماثله عند ابن خلدون، منه ما هو لحن أصلًا، ومنه ما هو نادر أو شاذّ، أو قِيسَ على نادر أو شاذّ، جئنا بذلك على عادة علماء التنقية فى زمنه وقبل زمنه، من تخطئتهم مثل هذا فى استعمال العامة. وهو - كما ذكرنا - دليل على تراخى قبضة الفصحى على ألسنة المغاربة من العامة والخاصة.

(جـ) النجاح والإخفاق:

إذا كان بعض جهود التنقية قد نجح فى إثارة الجدل اللغوى بين العلماء - تصويبًا وتخطئةً - وأخفق فى التطبيق العملى، فإن جهود ابن الإمام قد أخفقت فى الأمرين معًا، فلم تفلح فى إثارة جدل، ولم تثمر فى إلزام العامة أو الخاصة الصوابَ اللغوى. وليس بأيدينا مؤلفات أخرى لابن الإمام حتى نعرف: أَالْتَزَمَ هو الْبُعْدَ عما خطأ أم لم يلتزم؟ وأغلب الظن أنه لم يكن أسعدَ حظًا من ابن خلدون وغيره من العلماء، ممن تَرَدَّوْا فى هاوية الانحراف.

ونحن نرى أن هذا الإخفاق كان أمرًا مُرْتَقَبًا لضيق هذه الجهود ضيقًا لغويًا ومكانيًا:

---

(٣٣) انظر أمثلة من ذلك فى: سلوان الشجى فى الرد على اليازجى ٨٩.

(٣٤) اللسان (محو).

(٣٥) اللسان (زود).

أما ضيقها اللغوى، فيبدو من تلك الاستعمالات القليلة التى جاء بها ابن الإمام، والتى لم يكن فيها من لغة بلده إلا القليل، وأما ضيقها المكانى، فلأنها اقتصرت على لغة حواضر المغرب - وبخاصة تونس - دون أن تتخطاها إلى لغة أهل البوادي - على ما سبق بيانه.

هذا من جهة، ومن جهة أخرى لم تجد التنقية اللغوية بالمغرب من يشدّ أزْرَهَا من علماء اللغة؛ إذ انصرفوا إلى المناقشات اللفظية والمناظرات الشكلية التى بعدت باللغة عن مجال الاستعمال اللسانى إلى قوانين منطقية عقلية جافة: يقول ابن خلدون - بعد أن بيّن أن الأندلسيين أقربُ إلى تحصيل الملكة اللسانية من سواهم: «وأما سواهم من أهل المغرب وإفريقية وغيرهم، فَأَجْرَوْا صناعة العربية مُجْرَىٰ العلوم بحثًا، وقطعوا النظر عن التفقه فى تراكيب كلام العرب، إلا إن أعربوا شاهدًا، أو رجحوا مذهبًا من جهة الاقتضاء الذهنى، لا من جهة محامل اللسان وتراكيبه، فأصبحت صناعة العربية كأنها من جملة قوانين المنطق العقلية أو الجدل، وبعدت عن مناحى اللسان وملكته»[٣٦].

ويأتى بعد ذلك سبب آخر للإخفاق، هو الاضطراب الذى دام ببلاد المغرب أيام الفتح العربى وبعده، والذى لم يمكّن لقيام نهضة لغوية أو علمية، كما حدث بالعراق أو بالأندلس مثلا، ذلك أن قبائل البربر بالمغرب أكثر من أن تُحْصَىٰ، وكلُّهم باديةٌ وأهل عصائب وعشائر، والأوطان الكثيرة القبائل والعصائب قَلَّ أن تستحكم فيها دولة - على ما يقول ابن خلدون - وقد توارث هؤلاء البربر الانتقاض على الدولة حتى لم يستقرّ الحكم العربى إلا بعد زمن طويل، قال ابن أبى زيد: «ارتدّت البرابرة بالمغرب اثنتى عشرة مرة، ولم تستقرّ كلمة الإسلام فيهم إلا لعهد ولاية موسى بن نصير فما بعده»[٣٧].

وبعد الفتح استمر النزاع والاضطراب من أجل الاستيلاء على الحكم، فقد قامت دولة المرابطين بعد صراع طويل مع ملوك المغرب، ثم قامت على أنقاضها دولة الموحدين، بعد حروب دامت نحوًا من ثلاثين سنةً، ثم بنو مرين من زناتة، خرجوا على الموحدين ومكثوا يطاولونهم نحوًا من ستين سنة، حتى استولوا على مَرَّاكُشَ[٣٨]، فهل ترى فى تلك الفتن والاضطرابات ما يساعد التنقية اللغوية، أو يعمل على تحقيق أغراضها؟.

* * *

(٣٦) مقدمة ابن خلدون ٤٩٧.

(٣٧) مقدمة ابن خلدون ١٤٤.

(٣٨) انظر تفاصيل ذلك فى: مقدمة ابن خلدون ٢٥٧.

الفصل الخامس

فى الأقطار الأخرى

أولاً

ابن كمال باشا

فى أوائل القرن العاشر الهجرى، قام شمس الدين أحمد بن سليمان بن كمال باشا، بجمع بعض ما وصل إلى سمعه من الأغلاط، التى تُدُووِلَت على ألسنة الخاصة والعامة أيام حياته. ومع أن ابن كمال باشا خدم فى جيش السلطان بايزيد، وتعلم فى دار الحديث بتركيا، ثم عُيِّنَ شيخًا للإسلام، حتى توفى سنة ٩٤٠ هـ فلا نستطيع أن نربط بين الأخطاء التى جمعها ولغة الناس فى تركيا، وإن كان لنا أن نربط بين هذه الأخطاء والعصر الذى عاش فيه، أى إنها أخطاء مرتبطة بعصره لا بوطنه؛ إذ معظمها كان يدور على الألسنة فى مختلف البلدان الإسلامية.

جمع ابن كمال باشا ما أَرْبَى على مائة لفظ، من سَقَطَاتِ الناس، فى كتابه الذى سماه (التنبيه على غلط الجاهل والنبيه) مرتبًا إيّاها على حسب الحرفين: الأول والثانى من حروف الكلمة بعد تجريدها من الزوائد، وفيما يلى توضيح لبعض جوانبَ من لغة الناس فى زمنه مستمد من كتابه:

فى الجمع:

قالوا: أُناث – بضم الهمزة – جمع: أُنْثى (٦)* ودَعَاوِى – بكسر الواو – جمع: دعوى (١٣) وقوابل – فى جمع: قابل، المذكر (٢١) وقُضَّاة – بالتشديد – فى جمع: قاضٍ (٢١) ونُكات – بضم النون – فى جمع: نُكتة (٢٤) وأذناب – فى جمع الذَّنْب بمعنى الإثم (١٤) وأعطاف – فى جمع: العَطف، بمعنى الحنان (١٩).

---

* الأرقام لصفحات كتاب (التنبيه على غلط الجاهل والنبيه).

في التثنية:

استعملوا ما دل على المثنى، فيما لا ينفصلان، استعمالَ المفرد، فقالوا: فلان تَوْءمان فلان[9].

في التذكير والتأنيث:

قالوا: جمادَى الأول والآخر (١١) وأدخلوا تاء التأنيث على بعض المؤنثات السماعية فقالوا: ثَيِّبة – في: ثَيِّب (١٣).

في القلب المكاني:

قالوا: دأب – في: أدب (١٣) ودناية – في: دِيَانة (١٣) وتوفيض – في: تفويض (٢١).

في اسْمَيِ الفاعل والمفعول:

قالوا: مُبْتَنِي على كذا (٨) و: مُرْتَبِطٌ بكذا (١٤) – بصيغة اسم الفاعل فيهما – ومتروك – بمعنى: تارك (٩) و: مُسْتَحْكَم – بصيغة اسم المفعول (١٢) كما أَتَوْا بالاسمين من الثلاثي على توهُّم رباعِيَّتِه، فقالوا: المُزيد (١٢) والمُعَاف (١٩) [بضم الميم فيهما] – من: زاد وعفا.

في المصادر:

أَتَوْا بالمصدر الصناعي من المصدر الصريح بإضافة الياء والتاء: فقالوا: رِقِّيَّة – في: الرق (١٥) والصلاحيَّة – في: الصلاح (١٧) كما قالوا: الفراغة – في: الفراغ (٢٠) والعَيَان – بفتح العين – من: عاين (١٩) وسَبْقَة اللسان – يقصدون مطلق الحدث، لا المَرَّةَ منه (١٦) والإباقة – في: الإباق – مصدر أبق (٦) أما مصدر تَسَلَّى فقالوا فيه: التَّسَلِّي – بفتح اللام – (١٦) ومثله التَجَلِّي – مصدر تجلَّى (١٦) وجاءوا بالثاني على: التَّجَلِّ – بكسر اللام وحذف الياء – (١٦) كما خلطوا في الاستعمال بين المصدر واسمه، فأحلُّوا الاسم محل المصدر عند إرادة المصدرية (٢٠).

في الهمـز:

تخلصوا منه في بعض الكلمات، فقالوا: مُغيلان – في: أم غيلان (٦) ونقيب لَشْرَاف – في: الأشراف (١٧).

في النسـب:

نسـبوا إلى العامة فقالوا: عَامِيّ – بتخفيف الميم (١٩).

في التشديد التخفيف:

شددوا الياء المتطرفة قبل التاء في الاسم، فقالوا: الأدعيّة والأدويّة (١٣) وقريّة (٢١) وكراهيّة (٢٢) وشددوا الزاي في: البزّاق (٧).

في مَدّ الأصوات:

أشبعوا حركة المقطع الأول أو الأخير من الكلمة فنشأ حرف مشابه، وقد كثرت أمثلة هذه الظاهرة في كتابه، وهي تدل على انتشارها. فمن أمثلة إشباع حركة المقطع الأول: الإيبـاء (٥) والآوان (٧) ومن أمثلة إشباع المقـطع الأخير: السُّكّـار (١٦) والخَجِيل والخَشِين (١٣) وسَلِيس (١٦) والنُّزُول (٢٢).

في الأعلام:

قالوا: محمدْ بنْ محمود (٨) بتسكين الدال من (محمد) وكسر الباء من (ابن) مبتدئين بها مع تسكين النون منها، واطَّرَدَ هذا الاستعمال عندهم جميعًا، وقد جرى على ألسنة البنين، ثم انتقل إلى ألسنة الخاصة، حتى لا يكاد يَسْلَمُ منـه أحد لاعتيـاد الألسن – كما يقول ابن كمال (٨).

في الدلالة:

استعملوا: الإذعـان بمعنى الإدراك – وهي بمعنى الخضـوع (١٤) والسـاحـل بمعنى السَّهْل – ضد الجبل (٧).

في الإبدال اللغوي:

قالوا: الغُزاز- بالغين- في: القُزاز (٢١) والرُكْنة- في: اللُّكْنة (٢٢).

إلى جانب بعض ألفاظ اخترعوها، كالفَلاكة - بمعنى ضيق الحال (٢١) كأنهم اشْتَقُّوها من لفظ الفَلَك.

هذه أهم الظواهر اللغوية في كتاب التنبيه- وقد ناقشنا كثيرًا منها في عرض الجهود السابقة، ومنها يتضح أنها لم تأت بجديد كثير، من لغة البلد الذي عاش فيه ابن كمال، وإن كانت تدل على شيوع تلك الظواهر وانتقالها من عصر إلى عصر، وهي في رأيه من قبيل اللحن «الذي لم يجوّزه أحد ولا استعمله إلا من إلا خِبْرَةَ له بالكلام[1]».

وقد وضع ابن كمال باشا مقياسًا عامًّا للحكم على هذه اللحون وغيرها، مما اختلفت فيه كلمة العلماء، وذلك بأن صَنَّفَ الأخطاءَ إلى ثلاثة أنواع.

الأول: ما أجازه بعض العلماء مطلقًا، أو في حال من الأحوال، كالضِّفْدَع- بفتح الدال - والجَنازة- بفتح الجيم- والحَلَقَة- بفتح اللام- والتُخْمة - بسكون الخاء.

والثاني: مالم يُجِزْه أحدٌ، ولكن شاع بين المصنفين استعماله، كالإيذاء والتكفير - بمعنى الإكفار- فكلا اللفظين لم يرد في كتب اللغة، ولكن شاع استعماله في كتب المصنفين بلا نكير.

ويرى ابن كمال أن هذين النوعين لا يحكم عليهما بالتخطئة، وإنما نلتمس وجهًا يصحان به، أو على حدّ قوله: «لا نخطّئ الأصحاب في القسمين الأولَين، بل نعذرهم[2]».

أما النوع الثالث: فهو ما لاسبيل إلى صحته أصلًا، ولم يَجْرِ استعماله في لغة التصنيف، فلا أَصْلَ له ولا مُسْتَنَد، بل يَتَفَوَّهُ به العامة ومن اقتدى بهم، إما اختراعًا محضًا، أو تحريفًا عن الوجه الصحيح، وهذا هو مايحكم عليه بالخطأ.

وإذا كان ابن كمال باشا قد جوّز ماله وجه عند بعض العلماء، أو شاع في أساليب المؤلفين، فقد نصح بتجنب استعماله، حين قال: «مما يجب أن يُعْلَم أن ماينبغي أن يُتَجَنَّبَ

---

(١) التنبيه على غلط الجاهل والنبيه ٤. (٢) التنبيه على غلط الجاهل والنبيه ٥.

عنه من الألفاظ أقسام[3]»، ثم ذكر الأقسام الثلاثة السابقة، وكأنه بهذا يتوقف فى القسمين الأولين، عند حدّ الاستعمال الذى ورد فيه اللفظ أو الأسلوب فقط، وهو موقف منه غريب؛ إذ الأمر يدور بين استعمال صحيح، يُباح للعالم وللمصنف، ولغيرهما من العامة والخاصة، واستعمال ملحون لايباح لأحد أن يطلق به لسانه، عالمًا أو غير عالم.

والتماسُ العذر لاستعمال المصنفين فيما لم يرد عن العرب، يعنى التماسه للمولّدين أيضًا من الشعراء وغيرهم، فاستعمال هؤلاء لايحكم عليه بالخطأ، ولكن ينبغى تجنبه على مايرى، وقد كاد يصرِّح بذلك- عند ردّه على من قال: إن الغلط المشهور أفصح- بقوله: «بل هو أفضح؛ لأن الغلط الفصيح، إن صحّ أن يكون، فلا أقلّ من أن يستعمله المولّدون[4]».

على أن عدم تخطئة المصنفين والمولَّدين فى استعمالهم أَمْرٌ محفوف بالمخاطر، إذ المصنفون ذَوُو اختصاصاتٍ مختلفة، منهم اللغوى ومنهم الفقيه ومنهم المتكلم، ولكل منهم حظٌ من الإتقان اللغوى غَيْرُ حظِّ الآخر، وقد عاب كثير من اللغويين أساليب الفقهاء والمتكلمين والمتصوفة لخروجها عن فصيح العربية.

وإذا كانت إجازته الاستعمال المطلق للمصنفين - دون تحديد لنوع منهم - ينطوى على خطر، فأخطر منه عدم حدّ ذلك بزمن معيّن؛ إذ ما يجوز لمصنف متقدم ينبغى أن يجوز لمتأخر، ولن نستطيع أن نضع حدًّا معيّنا لمن تصح لغته منهم، مادمنا قد خرجنا عن القصد المألوف لمن يحتج بهم فى اللغة، ومثل ذلك يقال عن المولّدين.

وبعد أن بيّنّا مقياس ابن كمال باشا، وما اشتمل عليه من غرابة وخطر، نأتى إلى بعض ماجاء به، مما زعم أنه لا أصل له ولا مسند؛ لنرى: أمصيبًا كان فى زعمه أم مخطئًا؟:

جعل الدَّعاوِى- بكسر الواو- جمع دعوى- خطأً محضًا، وذلك غير مسلّم له؛ ففى الأشمونى عقب قول ابن مالك:

وبالفَعالِى والفَعالَى جُمِعَا ... صحراء والعذراء والقَيْسَ اتْبَعا

أنّ من أمثلة جمع الكثرة: الفعالِىَ- بفتح اللام وكسرها- وأنها يشتركان فى أنواع، منها فَعْلَى- بالفتح- اسمًا، كَعَلْقَى وعَلاقٍ وعَلاَقَى[5]، ودعوى اسم كعلْقَى.

---

(3) التنبيه على غلط الجاهل والنبيه ٤.
(4) التنبيه على غلط الجاهل والنبيه ٣.
(5) الصبان على الأشمونى ٤/١٤٣.

وفى شرح الشافية لابن الحاجب: «فما ألِفُهُ - يعنى المقصور - رابعةً، إذا لم يكن فَعْلَى أَفْعَلَ، ولا فَعْلاء أفعل، يطّرِدُ جمعه بالألف والتاء، ويجوز أيضًا جمعه مكسّرًا لكنه غير مطّرد، وتكسيره على ضربين: الأول أن يجمع الجمع الأقصى وذلك إذا اعتدّ بالألف، لكون وضعها على اللزوم، فيقال فى المقصور: فعالٍ وفعالَى - فى الاسم - كدَعَاوٍ ودَعَاوَى[6]».

وفى الهمع - أوزان جموع التكسير -: «الحادى والعشرون (الفَعالِى) بالفتح وكسر اللام، وهو يغنى عن (فَعَالَى) بالفتح جوازًا فى فُعْلَى بالضم، كحُبلَى والحَبَالِى، وما قبلها أى فُعْلَى وفِعْلَى - كالصحارِى والذَّفارِى والعَلاَقِى، وفى عذراء ومَهْرِىّ، فيقال: العذارى والمهارى، ويجوز فى كلّ فَعَالِى بالفتح[7]».

ومن هذه النقول الثلاثة يتضح جواز الكسر مطلقًا فى الدعاوى جمع الدعوى، غير أن الرضىّ صرّح بأن جمع التكسير فى مثله غير مطّرد - بكسر اللام أو بفتحها - أما ابن مالك - وتبعه الأشمونى - فقد جعله مقيسًا، وكذلك السيوطى فى الهمع.

ويرى ابن كمال أن ثمة فرقًا بين الهمز والتضعيف من الفعل (كَفَرَ) فأكفره: معناه نسبه إلى الكفر، أما كفّره - بالتضعيف - فمن الكفارة، وأن المصنفين قد استعملوا ذلك، وهو مباح لهم دون غيرهم - على ماسبق - استند فى ذلك إلى ماجاء فى الصحاح والقاموس، والذى جاء فى القاموس - فاستند هو إليه - هو: «وأكفره: دعاه كافرًا، وكفّر عن يمينه: أعطى الكفارة»، لكن الفيروز ابادى قد استعمل التضعيف فى معنى الكفر، فقال شارحًا الحديث «لاتَرْجِعُوا بَعْدِى كُفَّاراً يَضْرِبُ بَعْضُكُمْ رِقَابَ بَعْضٍ»: «أو معناه لا تكفّروا الناس فتكفروا[8]»، ومثله جاء عن ابن منظور فى اللسان، فقال بعد ذكر الحديث السابق: «القول الثانى: أنه يكفّرُ الناس فيكفر، كما تفعل الخوارج إذا استعرضوا الناس فيكفروهم.. بتكفيره أخاه المسلم.. وحديث عمر: فَتُكَفِّرُوهُمْ[9]» فاستعمال القاموس واستعمالات اللسان تُجَوِّزُ ماأنكره.

ومن منهجه أنّ ورود الفعل ليس دليلًا على استعمال مصدره - وإن كان قياسًا - مالم يرد عن العرب، فهو إذَنْ مُلْتَزِمُ السماع مطلقًا، فقد ورد عنهم: آذى يُؤْذِى أذًى وأَذِيّةً

---

(٦) شرح الشافية ١٠٥.

(٧) همع الهوامع ١٧٩/٢.

(٨) القاموس (كفر).

(٩) اللسان (كفر).

وأَذَاةً، ولم يرد (الإيذاء) وقد أشار الصحاح إلى نفيه بِطَيِّ ذكره؛ لأن السكوت عن الشيء في موضع البيان نَفْيٌ له، وصرّح صاحب القاموس بنفيه، حيث قال بعد عدّ المصادر: «ولا تقل: إيذاء[١٠]».

لكن ابن بَرِّي[١١] قد خصص هذه المصادر لأفعالها، فجعل: أذى وأذاة وأذِيّة، مصادر للفعل (أَذِيَ) وجعل (إيذاء) مصدرًا للفعل (آذى)، وجاء في التهذيب: «وقد آذيته إيذاء وأذيَّةً». على أن المصادر من غير الثلاثي مقيسة، جارية على أفعالها، وإن لم تسمع، قال ابن مالك:

وغَــيْرُ ذي ثــلاثــةٍ مــقــيسُ مصــدرهُ كــقُــدِّس الــتــقــديسُ

ولم أجد أحدًا خالف ذلك.

ومن الأمثلة السابقة يتبين فساد ادّعائه، بأن كل ما جاء به لا أَصْلَ له ولا مُسْنَدَ، ويتبين كذلك أن الصواب في غير جانبه.

لكنّ هناك مسائل لحنّها مع أنها من لغة العرب، ومنها إشباع حركة العين من الوصف على فَعِل – مكسور العين – نحو: خَشِين وخَجِيل وسَلِيس – في: خَشِنٌ وخَجِلٌ وسَلِسٌ، فله نظير عربي، جاء في اللسان (شجا): «العرب تَمُدُّ فَعِلاً بياء، فتقول: فلان قَمِنٌ لكذا وقَمِينٌ لكذا، وسَمِج وسَمِيجٌ، وكَرٍ وكَرِيّ» وإن كنا نرى أن الصواب معه هنا من الحكم عليه باللحن وعدم القياس على ماورد؛ لقلّته.

كما أن أكثر مسائله مما لا أصل له ولا وجه يصحّحه: كقولهم: فلان تَوْءَمَان فلان – بالتثنية بدل الإفراد – والإباقة – مصدر: أبق – وأمثلة القلب المكاني السابقة، وأمثلة الجموع والتأنيث، ومجيء مفعول بمعنى فاعل – في قولهم: فلان متروك – بمعنى تارك، وإن أمكن تأويله على وجه بعيد – إذ مجيء مفعول بمعنى فاعل لا يجري فيه القياس، وماورد منه مؤوّل بما يصرفه إلى معنى المفعول، وكذلك أصاب في تخطئة نطقهم السابق في: محمدٌ بنْ محمود.

---

(١٠) التنبيه على غلط الجاهل والنبيه ٥.

(١١) اللسان (أذى).

ثانيًا

فى بلاد الشام

إذا كانت التنقية اللغويةُ نتيجةً حتمية لظهور اللحن وتفشّيه، وإذا كان اللحن فى أكثر مظاهره مرتبطًا باختلاط العرب بغيرهم، فإننا لا نَشُكُّ فى حدوث ذلك فى بلاد الشام، فقد اختلط العرب بأهلها قبل ظهور الإسلام، إذ كانت القوافل التجارية بين مكة ودمشق، وكانت رحلات الصيف التجارية، قبل الإسلام وبعده، وهى التى أشار إليها القرآن الكريم.

وقد أدى هذا الاختلاط فى مبدأ أمره إلى تسرّب كثير من الكلمات التجارية والحضارية من لغة أهل الشام إلى اللغة العربية، حيث عُرِّبَتْ وصُقِلَتْ بالاستعمال الطويل، وجاء بها القرآن الكريم فى بعض ألفاظه، كما جاءت بعض أشعارهم.

ومع اعتقادنا بأن هذا الاختلاط قد أدّى بمرور الزمن - بعد انتشار الإسلام فى تلك الديار - إلى ظهور الخطأ على الألسنة، لم نجد من يهتمّ بتنقية ماعَلِقَ بلغة العرب من أوضار، اللهم إلا انتقاداتٍ يسيرةً لم نصادف من يَشُدُّ أزرها، بل عانت ممّن يدفعها ويهدم أُسُسَها، وقد بدا ذلك فى كتاب لرضى الدين محمد بن إبراهيم، المعروف بابن الحنبلى، الذى تُوُفِّىَ بحلب سنة ٩٧١ هـ. هو (بحر العوّام فيما أصاب فيه العَوامّ) حمل فيه على من انتقد لغة العامة فى زمنه، والتمس لإجازة كلامهم كلَّ وجه، ولم يكن مادفعه إلى ذلك هو الثِّقَةَ بصحة ما صححه، مما خطّأ غَيْرُهُ ممن وَسَمَهم بالجُهّال، وإنما دفعه «فرط الحَمِيَّة والغضب، وتوفّر العصبية لهذا الجيل من العرب - وهم عامة القرن العاشر الهجرى - وإن عَلَكَ عوامُّهم الكلامَ عَلْكَ اللُّجام، أو فَرّت عنهم العَرَبية - وما بأيديهم منها سوى الزِّمام - فِرَارَ السهام[١٢]» والكتاب يُطْلعنا على لهجة أهل الشام فى القرن العاشر الهجرى، سواء أَعُدَّتْ هذه اللهجة صوابًا - كما رأى ابن الحنبلى - أم خطأ - كما رأى غيره - ومن مظاهر هذه اللهجة ما يلى:

(١٢) بحر العوام فيما أصاب فيه العوام ٦٤.

في الجمـع:

أجْرَوْا الاثنين مُجرى الجمع، فقالوا: فلان وفلان جـاءونى (٤٠)* واستعملوا اسم الموصول للمفرد فى موضع الجمع، فقالوا: هُم الذى قال (٣٧) ونظن أن العامة لم تكن تنطق هذه العبارة بهذا الشكل، وإنما كانت تنطق: (هم اللىّ قالوا) فكتبها ابن الحنبلى فى صورة عربية.

فى الضمـائر:

قالوا: هوّه وهيّه- بتشديد الضمير مع زيادة هاء السكت (٣٨) كما أبدلوا تاء الفاعل طاءً، فقالوا: خَبَطْ وفَحصْطُ- في: خَبَطْتُ وفَحَصْتُ (٤٧) وأما ضمير المتكلم فقد أثبتوا ألفه في الوصل (٣٨) وحذفوها في الوقف مع اجتلاب هاء السكت (٣٩) وحذفوا منها الهمزة عند اقترانها بالواو العاطفة، فقالوا: وَنَا – في: وَأنا (٣٩) أما تاء المخاطبة فقد أشبعوا حركتها فَزِيدَتْ ياء، قالوا: أَكَلْتِيه وشَرِبْتِيه (٤٨) وأما هاء الغـائب فقد أسكنوه بعد نقل ضمته إلى ما قبله، فقالوا: لم آكُلُهْ ولم أضْرِبُهْ (٤٥).

فى الهمـز:

تخلصوا منه فى بعض الكلمات، فقالوا: لَانَ- فى: الآن (٤٠) وجا - فى: جاء (٤٣) كذلك همزة الاستفهام فى: فَعَلْتَ كذا؟ (٤٤).

فى الإعراب:

أسكنوا المنصوب مفعولاً به فقالوا: قَبَّلْنَا أَيَادِيْكُمْ (١٩) وأكلت كَبَـابْ (٤٣) كما أسكنوا المرفوع مبتدأ، فى: عَمَلْهُم قليلْ وأَمَلْهُم طويلْ (٣٧) وجزموا المضارع دون أداة، فى: فلان يأكلْ ويشربْ (٣٦) كما حذفوا نون الأفعال الخمسة بلا داع (٣٣) واستعملوا كلمة (أبو) بصورة الرفع فى كل الحالات (٤٠) وجعلوا الفتحة علامة النصب فى جمع المؤنث السالم (٤١) وحذفوا التنوين فى: سلامُ عليكم (٥٢) لكثرة الاستعمال.

---

* الأرقام لصفحات كتاب: بحر العوّام فيما أصاب فيه العوامّ.

فى الوقـف:

أمالوا الفتحة قبل الهاء فى المؤنث نحو الكسرة، فقالوا: نعمة ورحمة (٣٠).

فى الحـركات:

كسروا فاء فَعِيل حلقى العين (٢٢) وكسروا آخر اسم الفعل (تَعَالَ) مع ياء المخاطبة (٢٦) وفتحوا فاء فُعالة - بضمها - الدالّ على خلاصة الشيء (٢٧) وفتحوا باء الجر مع الضمير غير ياء المتكلم، ومع الاسم الظاهر (٣٠) وفتحوا همزة إمّا التفصيلية (٣٥) أما الضم فقد جاء عنهم فى اسم الفعل (تَعَالَ) عند إسناده إلى واو الجماعة (٢٦) وأما التشديد فقد كان فيما حذف ثالثه، كَيَدٍ وأب وأخ (١٤).

فى التأنيث:

انصرفوا عن صيغة فَعْلَى - مؤنث فعلان - إلى فَعْلانة - بالتاء (١٦) وأنثوا بعض ما هو مذكر، فقالوا: هذه حَمّام طيّبة (١٧).

فى الدلالـة:

غيروا دلالة بعض الكلمات، فأطلقوا: القلم، على القصب الذى سوف يُبْرَى (٥١) والكوز، على ما لا عُرْوَةَ له من الأوانى (٥١) والأيادى على الجوارح المعروفة - وهى بمعنى النِّعم (١٩).

فى التعديـة:

استعملوا بعض ما يُعَدّى إلى اثنين مُعَدًّى إلى واحد، فقالوا: كتمتُ سرّى من فلان (٢٨).

ولسنا بحاجة إلى أن نقول: إن ابن الحنبلى لم يكن لديه مقياس للتخطئة أصلًا، لأنه لم يَرَ لحنًا فى كل مايسمع، وإنما كان لديه مقياس للتصويب، هو: الاعتداد بكل ماسُمِع عن العرب، ولو كان نادرًا أو شاذًا قال فيه العلماء: يُحفظ ولايقاس عليه، فلا غرابة بَعْد هذا إذا قلنا: إنه يُعَوِّلُ فى التصويب على مالم يُعَوِّلْ عليه غيره، وذلك كالقراءات القرآنية: إذ جعل قراءة أبى عمرو - فى رواية عنه -: ﴿قَالُوا سَاحِرَانِ تَظَاهَرَا﴾ - على معنى:

أنتما ساحران تتظاهران - جعل ذلك أصلاً قاس عليه كلام العامة في حذف نون الأفعال الخمسة في غير النصب والجزم (٣٣) وجعل قراءة نُبَيْح والجراح وأبي واقد: ﴿تَعالُوا إِلَى كَلِمَةٍ سَوَاءٍ﴾ بضم اللام في: تَعالُوا - حجةً صحّح بها كلام العامة (٢٦) كذلك قراءة أبي عمرو بالإسكان في قوله تعالى: ﴿وَمَا يُشْعِرْكُمْ - وَيَنْصُرْهُمْ - وَمَا يَعِدْهُمْ الشَّيْطَانُ﴾ تجيز للعامة تسكين المضارع المرفوع (٣٦) وصحّح لهم ما قالوه من: هُمْ الذى فعلوا، اعتمادًا على أحد التأويلين في قوله تعالى: ﴿وَخُضْتُمْ كَالَّذِي خَاضُوا﴾ (٣٧) كذلك للعامة أن تحذف همزة الاستفهام، لقراءة ابن محيصن ﴿سَوَاءٌ عَلَيْهِمْ أَنْذَرْتَهُمْ﴾ بحذف الهمزة (٤٤).

كذلك عَوَّل على الحديث في الاحتجاج: فقوله عليه السلام: «لا تَدْخُلُوا الْجَنَّةَ حَتَّى تُؤْمِنُوا ولاتُؤْمِنُوا حَتَّى تَحَابُوا» جرى عليه حذف النون من الأفعال الخمسة في قولهم (٣٣) وقوله عليه السلام في حديث الحوض: «إِنَّ مَاءَه أَبْيَضُ مِنَ اللَّبَنِ» جرى عليه إتيانهم بالتفضيل من الألوان على أفعل (٤١) وأمّا ما جاء في حديث وائل بن حجر «مِنْ مُحَمَّدٍ رَسُولِ اللهِ إِلَى الْمُهَاجِرِ ابْنِ أَبُو أُمَيَّةَ» فقد جَوَّزَ به استعمالهم (أبو) بصورة الرفع دائمًا.

وكذلك كانت الضرورات الشعرية مما قاس عليه في الاختيار، فَنَقْلُ ضمة هاء الغائب إلى ماقبلها في قولهم: لم أَضْرِبُهْ، قاسه على ما جاء من قول الشاعر:

عَجِبْتُ والدَّهْرُ كثيرٌ عَجَبُهْ ... مِنْ عَنَزِيّ سَبَّنِي لم أَضْرِبُهْ (٤٥)

وحذف همزة (أنا) مع واو العطف في كلامهم، يصححه قول الشاعر:

قلتُ لشيطاني وشيطاناتي ... لاتقربَاني وَنَا في الصلاةِ (٤٠)

ومن الأمور التي صححها للعامة اعتمادًا على ماورد في الشعر: لاَنَ - في: الآن (٤٠) ويقول بعد تفسيره تحويل (الآن) إلى الصورة الجديدة: «وهو جائز في سعة الكلام» وحذف النون من الأفعال الخمسة في الرفع (٣٣) وجزم المضارع لغير دَاعِيهِ (٣٦) وتسكين المرفوع مبتدأً (٣٧).

وأضاف ابن الحنبلي إلى الحجة في الاستشهاد، مارُوِيَ عن الصحابة وغيرهم: فقد صحّح الوقوفَ بهاء السكت على ضمير المتكلم بما روى من كلام حاتم: هكذا فَصْدِى أَنَهْ (٤٩) وصحح استعمال (أبو) بالرفع الدائم بما روى في كتاب بخط الإمام عليّ رضى الله عنه (٤١).

واللغات – أيًّا كانت – هي كذلك عنده مما يعتدُّ به ويقاس عليه: فقد أخذ بلغة همدان في تشديد الضميرين: هو وهي (٣٨) وبلغة ربيعة وتميم وبعض قيس في إثبات ألف أنا حال الوصل (٣٨) وبلغة ربيعة في الوقف على المنصوب بالسكون (٤٣) وبلغة بني أسد في التأنيث بالتاء، في فَعْلى فعلان نحو: عطشانة (٦) إلى جانب لغات أخرى لم يعيِّن لها قبيلة، واكتفى بذكر أنها لغة حكاها عالم من العلماء، واستنادًا إلى سماع عالم مثل يونس بن حبيب الذي قال: «سمعتُ العرب تقول: فَرَسَة وجَوْزَة، وذلك منهم إرادةَ التأنيث وَذَهَابَ الشكِّ عن سامعه»، فأباح ابن الحنبلي – بسبب رواية يونس – أن تلْحق العامة التاء بكل مؤنث معنًى حتى لقد أجاز أن يقال: اليَدّ – بالتشديد – واليَدّة – به مع التاء، وقد وجدناه يصرح بأن اللغة التي تصح قياسًا عليها، لغةٌ رديئة متروكة، كما في: غَلَقْتُ الباب – بلا همز – ونحن نعجب: كيف يصحح للعامة ذلك مع تصريحه برداءة اللغة وتركها؟

وعلى وجه الإجمال نقول: إن ابن الحنبلي قد أفرط في تساهله مع العامة بتجويز كل ما يقولون، ففرَّط بذلك في لغة العرب، وربما كان عونًا على إفسادها في بلاد الشام في القرن العاشر.

ولم نجد من بين علماء الشام من يتصَّدى لآراء ابن الحنبلي هذه بالنقد والتصحيح، بل لم نجد منهم من يهتم بتنقية اللغة أصلًا، اللهم إلا تلك المجموعة من الألفاظ التي تبلغ سبعًا وعشرين كلمةً، والتي جمعها رضيّ الدين بن أحمد الحلبي الحنفي – من علماء أوائل القرن الحادي عشر الهجري – تذييلًا على درة الغواص للإمام الحريري، وقد فرغ من جمعها سنة ١٠٢٨ هـ في رسالة سماها (سهم الألحاظ إلى وَهْم الألفاظ) أراد بها أن تكون تذكرةً لإخوانه وتبصرة لخلانّه – على ماقال[١٣].

ونحن في شك من نسبة هذه الرسالة إلى ابن الحنبلي السابق، وإن ذهب إلى ذلك باحث معاصر[١٤]، وإنْ صُدِّر باسمه عنوانها؛ ذلك لأنها تخالف مذهبه أصلًا، من التوسعة في استعمالات العامة والخاصة، حتى لم يَعُدْ هناك خطأً على حسب مقياسه، ونظن أنها لابن الحلبي المتوفى سنة ١٠٢٨ هـ والذي جاء في خاتمتها مايفيد أنها تمّت على يديه.

(١٣) سهم الألحاظ إلى وهم الألفاظ ١.

(١٤) انظر: لحن العامة والتطور اللغوي، وقد وقع خطأ في العنوان فوضعت (في) موضع (إلى) اقتداء بعنوان الرسالة في دار الكتب المصرية، ولكن صحة العنوان (سهم الألحاظ إلى وهم الألفاظ) وهو ماجاء في مقدمتها: (وسميته سهم الألحاظ إلى وهم الألفاظ، إذ كان صرف هذا السهم إلى طرف هذا الوهم).

وعلى كل حال، لا تمثل الألفاظ التي وردت بهذه الرسالة لغة بلاد الشام، ولا لغة القرنين: العاشر والحادي عشر الهجريّين، وإنما هي ألفاظ نَصَّ علماء اللغة على تلحينها فاعتمد هو عليهم، وفي مقدمة هؤلاء: الفيروز ابادي وابن قتيبة وابن السكّيت والصغاني وأبو حيان والبيضاوي، أما الألفاظ التي لحنها تابعًا لغيره فهي:

الأنموذج – في: النموذج، والحِجْرة – لأنثى الخيل – في: الحِجْر (٢) وطابت حمّامك، وانعدم – في: عدم – والله – بحذف ألف المد – والقيلولة – في معنى: الإقالة، وقَرَّ الله عينك – في: أقَرَّ – ورُزمة الثياب – بضم الراء (٣) وفي سبيل الله عليك، و: قُبِهَا وتِعْمَة، في: نِعْمَتْ، وقفلت الباب، والقدّوم – بالتشديد – وثياب جُدَد – بفتح الدال – واتحفظ وانقرأ (٤) وابن عمّي لَحِيح، وعِرْق الإنْسا و: ياهُوَ – في نداء جهلة الصوفية (٥) ولمحه بمعنى اختلس النظر إليه، واتزّر – من الإزار – والجِبْرِينيّ – نسبة إلى قرية تسمى جِبْرين، والزُّمارة – بضم الزاي (٦) وإنسانة – للمرأة (٧) وحففت المرأة وجهها، وأخفاف جمع خُفّ (٨) والظُّرف – بالضم – للكِيَاسَة، والقَصْف – بمعنى اللهو، وحصن كِيف – اسم بلد تسمى: حصن كِيفَى – بكسر الكاف والقصر (١٠).

وقد ناقشنا كثيرًا من هذه الألفاظ سابقًا، وبينّا مقياس أصحابها في التخطئة، ونناقش الآن بعض ماهو جديد، مما جاء بالرسالة:

خطَّأ رضيّ الدين أن يقال: لَمَحَهُ – مُعَدّى بنفسه – بمعنى اختلس النظر إليه، ورأى أن يعدّى بإلى، واستند إلى ما جاء في القاموس – لكن جاء باللسان (لمح) مايفيد صحة ما خطأه، قال: «ولمح البصر ولمحه ببصره»، وفيه: «لمح إليه، الجوهري: لمحه وألمحه والتمحه: إذا أبصره بنظر خفيف».

ومنع أن يقال: اتزّر – من (الإزار) وحكم على ماجاء منه في الحديث بأنه من تحريف الرواة، موافقًا الفيروزاباديَّ وابْنَ الأثير – لكن في اللسان (أزر): «ويجوز أن تقول: اتزّر بالمئزر أيضًا – فيمن يدغم الهمزة في التاء – كما تقول: اتّمَنَهُ، والأصل: ائتمنه».

وخطَّأ: الجبريني في النسب إلى جبرين – اسم لقرية – استنادًا إلى ما في القاموس أن النسبة إليها: جِبْراني – على غير قياس – ونحن نرى أن العامة قد نسبت إلى القرية على قياس النسب ولا ضير فيه، وإن لم يُسمع، وقد جرت عادة المعاجم على إغفال الأمور القياسية كثيرًا والنصّ على ما خالف القياس.

ومن هذا يتضح أن الموادّ التي أتى بها رضيُّ الدين في رسالته - مقلِّدًا غيره - لم تُسَلَّم من الجميع. فقد أجازها بعضهم، ومنه كِدْنا نحكم عليه بالتشدد، لولا ما رأينا منه في آخر رسالته من الرد على الإمام الحريري وإجازته بعض ما لحّن: كإدخال الألف واللام على (غير) فلم تأت هذه الإجازة؛ بناءً على وروده في شعر أو قرآن أو حديث، وإنما لأنه ورد في عبارة الإمام الشاطبي في أول بيت ذكره في فرش حروف حرز الأماني، وأبيات أخرى بعده. وقد كان الشاطبي (في رأيه) متقنًا أصول العربية - على ما ذكر في مقدمته[١٥]. وكأنّ استعمال العلماء مما يدخل في نطاق الاستشهاد وتصويب الأساليب عنده. كذلك إلحاق التاء في المؤنث الخالي منها، نحو: (عجوزة) أجازه؛ بناءً على ما جاء في القاموس من أنها لُغَيَّةٌ. وكذا جمع الفم على (أفمام) حكاها الفيروز ابادي، فهو إذَنْ ممن يأخذ باللغات الضعيفة أو اللُّغَيّات، مع أنه لم يَعُدَّ (اتّزر) صحيحة، وهي لغة حكاها ابن منظور - على ما سبق.

وإذَنْ لنا أن نقول: إن رضيَّ الدين كان مضطربَ المقياس فيما خطّأه أو صوّبه من الألفاظ والأساليب.

ويبقى بَعْدُ أن نقول: إن عدم وجود تنقية لغوية في بلاد الشام بالمعنى الحقّ، لا يعني بالضرورة عدم وجود أخطاء، ولقد كان من الخير والمفيد لهذين العالمين ولغيرهما من علماء اللغة، أن يوجهوا عنايتهم إلى إصلاح أخطاء شامية للعامة والخاصة، كتلك الأخطاء التي ذاعت في القرن الرابع الهجري؛ حتى وقع فيها عالم رحّالة، هو أبو عبدالله محمد بن أحمد المقدسيّ، وامتدت إلى كتابه (أحسن التقاسيم إلى معرفة الأقاليم) - وقد صرح بأنه كتب معظم أجزائه بلغة شامية؛ لأنها إقليمه الذي به نشأ[١٦]. ووجود مثل هذه الأخطاء عند المقدسيّ أمرٌ له دلالته المحزنة، إذ كان المقدسيّ يهتم في كتابه بوصف ما آلت إليه العربيةُ من فساد، على ألسنة أهل البلدان التي زارها، ويعيب كثيرًا منها وينعتها بأقبح النعوت، ويعني ذلك - في جملة ما يعني - حرصَه على العربية، ومدحَه من يتمسك بالفصاحة، فصدور هذه الأغلاط منه دليل على الانحدار اللغوي المدمِّر، الذي هَوَتْ إليه عربية الشام في القرن الرابع، وعلى أُلْفَةِ الخاصة للأخطاء، وجريانها في أساليبهم، دون تنبّه أو بغير اكتراث.

---

(١٥) سهم الألحاظ إلى وهم الألفاظ ١٠.

(١٦) أحسن التقاسيم ٣٢.

ومن الأخطاء التي سقط فيها قلم المقدسيّ ما يأتي:

استعمال الشاذ المنكور من اسم التفضيل - وهو (أَخْيَر) بالهمزة (٣٤)[*] وجمعه للفظ (أذاة) بمعنى ضرر على: أذايات (٢٠٢) ولفظ ماجن على مواجين (٢٢٥) وفي النسب إلى ما آخره ياء مشددة خامسة يُحْدِثُ تغييراتٍ لا تقرّها العربية. كذلك في النسب إلى المركب الإضافي يعامله كالمفرد، فينسب على لفظه كلّه. يقول: كان شَفْعَوِيًا أَبُو عَمْرِيًّا (٢٠٣) أي شافعيّ المذهب يقرأ على طريقة أبي عمرو، إلى جانب ما نلاحظه من إجراء (أبو) على حال الرفع في كل الحالات، كذلك استعمل المقدسيّ اسم المفعول من الرباعي على وزن الثلاثي نحو: منبوت - من أنبت (١٨٣) واستعمل دَاخَلَ - في مكان: أدخل، وجمع بين حَرْفَيْ تعدية، وهو ما أنكره الحريري - فقال: أَدْخَلُوا به (٤٥٠) بمعنى دَخَلُوا به، كذلك عدّى الفعل (خطب) مرة باللام وأخرى بإلى، وفي الأوصاف أكثر المقدسيّ من إضافة المقطع (آنى) إلى آخر الوصف، مثل: بلغماني (٤٧٩) وذهباني وطُولاني (٤٠٣) وأخطأ في الإتيان بصيغة تَفَاعَل من رأى، فقال: ترايا - بالياء -، وأتى بأفعال مضارعة مبنية للمعلوم في موطن المبني للمجهول، نحو: يزن ويجد ويفد ويقف، وكُلُّها من المثال الواوي، أما الأسماء الممدودة، فقد جاء بها مقصورة، إما لداعي السجع، أو بلا داعٍ أصلًا. فقد جاء بالكلمة (لأواء) مقصورة في قافية السجع مع: دنيا (١٥١) كما جاء بالكلمة (كِرّاء) مقصورة لغير داع (٤٤) إلى جانب التخلّي عن الإعراب أحيانًا. كقوله: وتراهم جِرْبان (٣٥٨) أي جِرْبَين، وشبه ثَوْرَانِ (٣٧٧) أي ثَوْرَيْنِ.

(*) الأرقام هنا وفيما بعد لصفحات كتاب: أحسن التقاسيم إلى معرفة الأقاليم.

ثالثًا

فى مصر

يعود اتصال العرب والمصريون إلى ما قبل فتح عمرو بن العاص لمصر، بل إلى ما قبل الإسلام بزمن طويل، فقد رَوَوْا أن نفرًا من بنى مالك أجمعوا على أن يَفِدُوا إلى المقوقس عظيم القِبْط بمصر، حاملين له الهدايا، كما ذكروا أن ابن جدعان أتى مصر ببضاعة، فباعها ورجع إلى عكاظ[17]، وأن عمرو بن العاص نفسَه زار مصر تاجرًا قبل الفتح الإسلامى، وذهب إلى الدلتا ومن بعدها إلى الإسكندرية، وأن خبرته بالبلاد المصرية هى التى جعلته يفكر فى غزوها ويُغْرى الخليفةَ بذلك، وهى التى سهّلت له أمر الفتح[18]، وفى مبدأ الدعوة الإسلامية جرى الاتصال على نحو آخر غير التجارة، هو الدعوة إلى الدين الجديد، بكتاب بعث به محمد ﷺ إلى المقوقس، داعيًا إيّاه إلى الإسلام.

وقد قَوِىَ أثرُ هذا الاتصال لمّا بعث عُمَرُ بن الخطاب عَمْرَو بْنَ العاص سنة ٢٠ هـ فى أربعة آلاف مقاتل كانوا جميعا - كما يقول المؤرخون - من قبيلة عَكّ بن عدنان، ثم أمده بأربعة آلاف أخرى، ثم بغيرهم، حتى بلغ جميع من قدم من العرب إلى مصر فى زمن الفتح ستة عشر ألف عربى[19].

ولم تَكُ قبيلة عكّ وحدها هى التى هبطت مصر، بل شاركها فى زمن الفتح وبعده قبائلُ عربيةُ أخرى، منها: مَهْرَةُ وتُجِيبُ ولَخْم وغسّان وغافِق وقبيلة بَلِىّ من قضاعة وبنو سُلَيْم من قيس وبنو عُقْبَةَ من جُذام، وكذلك قبائل من لخم وقريش وبنى كلب وبنى كِنانة وفَزَارة من قيس عَيْلان وبنى هلال وبنى مازن[20]، وغيرهم.

وقد ضعف اختلاط هؤلاء العرب بالمصريين فى مبدأ الفتح بسبب سياسة عمرو بن العاص؛ عملاً بوصية عمر بن الخطاب، فحرّم عليهم الزراعة ، وحَظَر عليهم الاختلاطَ

---

(١٧) أسواق العرب للأفغانى ٢٤، ٢٥.

(١٨) تاريخ مصر الإسلامية للشيال ٥، ٦.

(١٩) الأدب العربى فى مصر ٢٣.

(٢٠) الأدب العربى فى مصر ٢٨.

بالأقباط فى أريافهم إلا إذا حلّ الربيع، فيباح لهم الارتياع والاتصال بأهل مصر، يريد لهم عمرٌ من ذلك ألّا يستكينوا أو يركنوا إلى الراحة، بسُكْنَىٰ الدور واتخاذ السرارى من بنات الأقباط والروم، فينصرفوا عن الاستعداد للقاء العدو، لكنّ هذه السياسة لم تَدُمْ طويلًا، بل كانت حتى آخر عهد الأمويين، فلما كان العباسيون أباحوا ما حرّم عمر، فاختلطوا وأصهروا ونَسَلُوا وكثر عددهم بذلك وبالهجرة العربية، فِرارًا من جَدْب الجزيرة وطمعًا فيما فى مصر من يُسْرٍ ورخاء.

وأحدث هذا الاختلاط أَثَرَهُ من مزاحمة اللغة العربية للّغتين: القبطية واليونانية، وقد أقبل الأقباط على تعلم العربية والتدريس بها، حتى إن القسيس بِنْيامين أجاد تعلمها، فكان يشرح بها الإنجيلَ للإصبع من عبد العزيز بن مروان، كذلك كَتَبَ القديس شنودة مؤلفاتِه بالقبطية، ثم اضطُرَّ إلى أن يترجمها إلى العربية؛ ليتسنّىٰ للأقباط أن يقرءوها[1].

وانتشرت العربية فى ربوع مصر، وامتد نفوذها فى الوقت الذى تضاءلت فيه القبطية فى (المراسيم) الْكَنَسِيَّة نفسها، بل وجدنا من المثقفين المصريين فى القرن الرابع الهجرى (العاشر الميلادى) من يفخر بأنه يعرف القبطية، ووجدنا المسعودىّ حين زار مصر يسأل جماعة من أهل الخبرة الأقباط فى الصعيد وغيره عن تفسير كلمة (فرعون) فلا يظفر بجواب[٢١].

وكما انتشرت العربية على لسان الأقباط، انتشرت القبطية على لسان العرب بحكم الاختلاط، وإن تمَّ ذلك بشكل بطيء، فقد ذكروا أن البِطْرِيقَ (تُوما) لما حُوكِمَ سنة ٨٥٠ هـ خاطب أهل ملّته بالقبطية بحضور جماعة من العرب، ففهموا كلامه وأَنْهَوْهُ إلى القاضى[1].

وهذا التمازج بين اللغتين، قد أكسب كلًّا منها بَعْضَ ألفاظ الأخرى وأساليبها، فأصاب الفصحى بذلك بعضُ تغيير ولحن، زاد على ألسنة العامّة ثم الخاصة، مع مرور الزمن واتساعَ الاختلاط، ولم يفلح فى صدّه إنشاءُ المدارس أو تشجيعُ الولاة، أو إيفادُ العلماء إلى بلاد المشرق أو استقدامهم منها، ولم يكن التمازج بين العرب والأقباط هو وحده السّببَ فى الانحراف اللغوى، بل انضم إليه سببٌ آخرُ يضارعه فى التأثير، وربما كان أقوى أثرًا منه، ذلك هو أن أكثر القبائل العربية التى نزحت إلى مصر بعد الفتح لم

(٢١) الأدب العربى فى مصر ٣٠.

تكن على درجة من الفصاحة تسمح بالاحتجاج بلغاتها أو الأخذ عنها، والمعروف أن القبائل العربية التى أُخِذَتْ عنها اللغة، هم قيس وتميم وأَسَدٌ وهُذَيل وبعض كنانة وبعض الطائيين[٢٢]. أمّا مَنْ حَلَّ بمصر من العرب، فكانوا إما من قبائل يمنيةِ الأصل – وأهل اليمن لا يُوثَقُ بعربيتهم – وإما من قُضاعة كجُهَيْنة وبَلِيّ، أو من كَهْلان كلَخْم وجُذام وغَسّان – وقضاعة وكهلان مطعون فى فصاحتها – كذلك قبيلة الكَنْز التى وفدت إلى مصر فى القرن الثالث الهجرى تنتسب إلى ربيعة بن نزار، ويرتفع نسبهم إلى بنى حَنيفَة المقيمين فى منطقة اليمامة، وبنو حنيفة وسكان اليمامة مشكوك فى فصاحتهم. كذلك وَفَدَ بعض طيئ إلى مصر فى القرنين الأوّلَيْن بعد الفتح، ومنهم بطن يسمى سنبس، هاجر فى سنة ٢٤٢ هـ من فِلَسْطِينَ إلى مصر، وبعض طيئ لا يؤخذ بلسانه عند العلماء، دون تحديد له. أما قبيلة قريش فقد نزلت طائفة منها الفسطاطَ فى أوائل الفتح، كما سكن لفيفٌ من الأنصار فى صعيد مصر، وقد تَجَنَّبَ علماءُ اللغة حواضرَ الأمصار، ولا ريب أن كثيرًا مما جرى على ألسنة المصريين بعد الفتح مما يُعَدُّ لحنًا – ولاسيما فى الإعراب والتصريف – تسرّب إليهم نتيجة الاختلاط بهذه القبائل[٢٣].

نقول: إن اللحن قد انتشر بين العامة والخاصة على حدٍّ سواء، فالعامة كانت لها لغتها التى تتعامل بها، والتى حُرِّفت عن العربية، فتخلّت عن الإعراب، وبدّلت فى حروف الألفاظ، وكانت منها طائفة تتشبه بالخاصة، وتُجارى شعراء الفصحى بأسلوبها العاميّ، فاستحدثت فنًّا يضاهي فَنّ (المَوَاليا) الذى كان لعامّة بغداد، أتَوْا فيه بالغرائب – كما يقول ابن خلدون[٢٤] – وتبحّروا فيه بأساليب البلاغة بمقتضى لغتهم الحضرية، فجاءوا بالعجائب، وذكر ابن خلدون أمثلة عَلِقَتْ بمحفوظه من هذا الفن المصرى تشير إلى بعضها فيما يأتى:

١ – ناديتُها ومشيبى قد طوانى طَىّ ... جُودِى على بقُبلة فى الهوى يامَىّ
قالت وَقَدْ لِي كَوتْ داخل فؤادى كَىّ ... ما هكذا القطن يُخْشَى فَمٌ من هُوحىّ[٢٤]
٢ – يا حادِىَ العيسِ ازْجُرْ بالمطايا زَجْرْ ... وَقِفْ على منزل احْبابى قُبيل الفجرْ
وصِيحْ فى حيّهم يا مَنْ يريد الأجرْ ... ينهض يصلّى على ميّت قتيل الهجر[٢٥]

---

(٢٢) المزهر ٢١٦/١.
(٢٣) انظر تفصيلاً لذلك فى: الأدب العربى فى مصر ٢٦ وما بعدها.
(٢٤) مقدمة ابن خلدون ٥٤٠.
(٢٥) مقدمة ابن خلدون ٥٤٤.

وفى المستطرف[٢٦] أمثلةٌ كثيرة لهذا الفن العاميّ (المواليا) وغيره من الفنون التى تضاهيه، كالقُوما والكَانْ وكَانْ والزَّجَل والحَمَاق.

ولم يقف اللحن عند العامة فقط، بل تجاوزهم إلى من فوقهم من كتّاب الدواوين. فقد رَوَى القلقشندى أن الكُتّاب فى عصر أبى جعفر النحاس (أوائل القرن الرابع الهجرى) كانوا يستصعبون باب العدد – من بين أبواب النحو – وأنهم لذلك كانوا يعيبون مَنْ أعْرَبَ الحسابَ، وهو يدل على كثرة أخطائهم فى هذا الباب، وهم – لِضيقهم بالعربية وكثرة انحرافهم عن سلامة الأداء اللغوى – رأوا أنّ مهاجمة اللغة أيسر من تعلمها، وأن النَّيْل منها أسهل من السيطرة عليها، فالنحو أوله شُغْل وآخره بَغْيٌ، وقد انْبَرَى النحاس للرد على هؤلاء، وكان مما قاله: «وقد كان الكتّاب فيما مضى أرْغَبَ الناس فى علم النحو وأكثرهم تعظيمًا للعلماء، حتى دخل فيهم من لا يستحق هذا الاسم، فصعب عليهم باب العدد، فعابوا من أعرب الحساب وبعدت عليهم معرفة الهمزة التى ينضم أو ينفتح ما قبلها، أو تختلف حركتها وحركة ماقبلها فيكتبون (يقرؤه) بزيادة ألف لا معنى لها[٢٧]».

ثم تجاوز اللحنُ هؤلاء الذين هم أشباه العامة إلى الخاصة أنفسهم من الشعراء وغيرهم، فقد حكى الراعى – وهو نحويٌّ أندلسيٌّ من علماء القرن التاسع – أنه دخل مصر فوجد أكثر القضاة وأتباعهم من الموقّعين والشهود ونحوهم ينطقون لفظ (مائة) بفتح الميم ومدّ الألف، وذلك خطأ فاحش ولحن قبيح، وكأنهم لم يقرءوا ﴿وَلَبِثُوا فِي كَهْفِهِمْ ثَلَاثَمِائَةٍ سِنِينَ﴾[٢٨] كذلك ماحكاه من أنه وجد مؤذّنى مصر خاصّة، يفتحون الراء فى ندائهم: (الله أكبر، الله أكبر) ولما أنكر ذلك ردّ عليه بعض شيوخ الشيوخ بأن ذلك جائز[٢٩]، وهذا هو صفىّ الدين الحلّى – الشاعر المصرى المشهور المتوفىّ سنة ٧٥٠ هـ يشارك العامة أشعارها فيذكر له الأبشيهى أشعارًا كثيرة كلُّها ملحونةٌ، وكذلك ابن نُباتة الشاعر المتوفىّ سنة ٧٦٨ هـ بل تجاوز اللحنُ مانظموا فيه من أشعار العامة إلى مانظموه من شعر فصيح، كقول صفى الدين الحِلّى من أبيات ينقض بها قصيدة ابن المعتز فى ذم الأمويين والعلويين:

---

(٢٦) انظر: المستطرف من كل فن مستظرف ٢/٢٠٦، ٢١٧.

(٢٧) صبح الأعشى ١٧١/٩.

(٢٨) الأجوبة المرضية فى الأسئلة النحوية – الورقة ٧.

(٢٩) المرجع السابق: الورقة ٦.

وكيف يَخُصُّوكَ يومًا بها ولم تتأدبْ بآدابها

بحذف نون الرفع من (يخصّوك)، وقوله:

فقلبى بإحسانكم فارغٌ وكَفِّى بإنعامكم مُبْتَلى

بتذكير الكفّ - وهى مؤنثة.

وكقول ابن نباتة:

إليك مُديرَ الكأسِ عنّى فإننى رأيتُ دموعَ الخوفَ تُنْقَعُ للصَّدَى

بتعدية الفعل (تنقع) باللام. وهو يتعدّى بنفسه.

ثم كانت ذِرْوَةُ المأساة اللحنية أن جرى اللحن على ألسنة علماء اللغة أنفسهم، وهم خاصّة الخاصّة الذين يُرْجىَ منهم حمايةُ اللغة، لا المساعدة على هدم صرحها، فـابْنُ بَرّى من علماء اللغة فى القرن السادس الهجرى - يُحْكَى عنه ابن خِلّكان أنه كانت فيه غفلةٌ ولا يتكلّف فى كلامه ولايتقيد بالإعراب ، بل يسترسل فى حديثه كيفما اتفق، حتى قال يومًا لبعض تلامذته، ممن يشتغل عليه بالنحو: «اشْترِلِى قليلَ هِنْدِبا بِعُرُوقُو، ولما راجعه التلميذ فى كلامه عزّ عليه وقال: لا نأخذه إلا بعُرُوقو، وإن لم يكن بعُرُوقُو فما أريده، وكانت له ألفاظٌ من هذا الجنس، لا يكترث بما يقوله ولا يتوقف على إعرابها»[٣٠].

والشهابُ الخفاجىّ - الذى تعقب الحريرىّ فى دُرّته - لم يسلم أيضًا من اللحن، فقد قال فى صدر كتابه عند التعريف بالحريرى: «ولم يزل هو وأولاده فى خدمة الخلفاء بالبصرة إلى آخر العهد المُقْتَفوىّ» - والنسب إلى المقتفى هو: مُقْتَفِىّ، ولكن غلب عليه هذا الوجه من النسب الذى كان سائدًا فى عصره، فيقولون: المصطفوىّ والمكتفوىّ[٣١].

كما أجرى الشهاب فى (الريحانة) الفعل (تَفَيَّأ) متعديًا بنفسه، لا بـ (فى) فقال: «وتفيأ العشّاق فى هجير الأشواق صافى ظلالها» مع تنبيهه هو على تخطئة أبى تمام فى ذلك، فى حاشيته على تفسير البيضاوى[٣٢].

وجريان اللحن على لسان ابن برى الذى وصفه ابن خلكان بقوله: «كان علّامة عصره، وحافظ وقته ونادرة زمانه، وكان عارفًا بكتاب سيبويه وعلله[٣٣]»، والذى بلغت الثقة فى علمه إلى حدّ أن أقيم على ديوان الإنشاء، فلا يصدر كتاب عن الدولة إلى ملك

(٣٠) وفيات الأعيان ٢/٢٩٢.

(٣١) شرح درة الغواص ٥.

(٣٢) مجلة الأزهر ٢٦/٥٩١.

(٣٣) وفيات الأعيان ٢/٢٩٢، ٢٩٣.

من ملوك النواحي إلا بعد أن يتصفحه، ويصلح ما لعله فيه من خلل خفي[٣٤]، ثم جريانه على لسان الخفاجي، وهو أحد المُجْمَع على إمامته وتفوقه وبراعته في عصره[٣٥] - أقول: جريان اللحن على لسان هذين اللغويَّيْن دليل على مبلغ ما أصاب العربية من فساد لم يسلم منه أحد، وعلى أن الاشتغال باللغة لم يتعدّ المماحكات اللفظية التي لم تثمر في إصلاح ألسنة المتعلمين ولا المعلِّمين أنفسهم.

وقد صوّر القلقشندي ماآلت إليه العربيةُ في مصر من فساد - في أواخر القرن الثامن وأوائل القرن التاسع - بقوله: «فاللحن قد فشا في الناس، والألسنة قد تغيّرت، حتى صار التكلم بالإعراب عَيّباً، والنطق بالكلام الفصيح عيّا[٣٦]» وكلام القلقشندي يدل على أن اللحن لم يسلم منه أحد، ولم ينْجُ من بطشه قارئُ قرآن أو حديث أو شعر عربي، وأن الطبقة الحاكمة - وهي أولى الناس بالفصاحة - أصبحت لا تعرف من العربية شيئًا، حتى مبادئها الأولى، وأن مايشغل بالها ينحصر في الترفّع عن حياة العوامّ، وعما يجري على ألسنتهم من الكلام - وإنْ كان فصيحًا مُعْرَبًا. فقد حدث أن غضب أحد الوزراء على كاتبه؛ لأنه كتب: أمر بعمارة هذا البرج أبو فلان - برفع أبو - وأمره بتغييره إلى (أبي) بالياء؛ لأن الأولى في رأي الوزير من ألفاظ العامة، وحين نبّهه الكاتب على أنه فاعل وبّخه الوزيرُ بقوله: «متى رأيت الأمير فاعلاً في هذا الموضع، يحمل الطين وينقل الحجارة على رأسه[٣٧]؟».

ويرى القلقشندي أن هذا الانحدار الذي وصلت إليه العربية لم يكن إلا باستيلاء الأعاجم على الأمر، وتوسيد الأمر لمن لا يفرق بين البليغ والأَنْوَك؛ لعدم إلمامه بالعربية والمعرفة بمقاصدها، حتى صار الفصيح لديهم أعجم، والبليغ في مخاطبتهم أبْكَم، ولم يَسَع الآخذَ من هذه الصناعة - يقصد العربية - إلا أن يُنْشِدَ:

وصناعتي عربيةٌ وكأنني ... ألقى بأكثر ما أقول الرُّوما
فَلِمَنْ أقول؟ وما أقول؟ وأين لي؟ ... فأسيرَ، لا بل أين لي فأقيما؟

ولم تقم بمصر تنقية لغوية يعتدّ بها، تقاوم شيوع اللحن وتُصْلِحُ الأخطاء. نقول: (يعتدُّ بها) بعد أن عثرنا على بعض ملاحظات لغوية مقتضبة ومتناثرة، وسط زحام البحوث اللغوية الأخرى، كتلك الملاحظات التي وردت عَرَضًا في (المُنَجِّد) لِلُغَوِيّ المصري

(٣٤) وفيات الأعيان ٢/٢٩٢، ٢٩٣.
(٣٥) السابق ١٠/٥٨٧ (دائرة المعارف).
(٣٦) صبح الأعشى ١/١٧٣.
(٣٧) صبح الأعشى ١/٤٩.

عليّ بن الحسن – المعروف بكُراع النمل المتوفى سنة ٣١٠ هـ والتى منها[٣٨] إشارته إلى قول العامة (السُّنجة) أى الصُّنجْة التى يوزن بها، وقولهم: (فَشَّ القُفْل) إذا فتحه بغير مفتاح، و(رفَّ الحاجبُ) أى اختلج.

وكذلك الإشارات[٣٩] العابرة التى جاءت عن العالم اللغوى المصرى، أبو جعفر النحاس المتوفى سنة ٣٣٨ هـ من أن المصريين يستعملون كلمة (أُسْباطة) بمعنى الْكِبَاسَةِ أو العِذْق أو القِنْو، ويستعملون كلمة (الجِسْر) بدل المُسَنَّاة.

وكلام هذين اللغويَّيْن ليس فيه الحكم على هذه الملاحظات باللحن، وإنما هو تسجيل لظواهرَ لغوية، أما من تجاوز نطاق وصف الظواهر اللغوية المتغيرة إلى الحكم عليها بالانحراف فهو النحوى الأندلسى محمد بن محمد الراعى، الذى زار مصر سنة ٨٢٥ هـ وبقى فيها إلى أن مات سنة ٨٥٣ هـ، فقد لاحظ هذا النحوىّ أن بعض المؤذنين والقضاة وأتباعهم بمصر يخرجون عن مألوف العربية فى أمور عدّة، منها: فتح الراء فى قول المؤذن: الله أكبر الله أكبر، وضم الواو فى لفظ الوضوء – مرادًا به الماء، وفتح الميم ومدّ الألف من مائة، والمدّ فى همزتى الوصل والقطع والباء فى: الله أكبر، حتى هذه الأغلاطُ اللغويةُ وجدت من يجوِّزها من شيوخ الشيوخ – على حدّ قوله – ويروى جواز ذلك عن المبرد.

ومن قبله بنحو قرنين ونصف وجدنا ابْنَ بَرِّى يختص طائفة من الخاصة – هى طائفة الفقهاء – ببعض ملاحظات عدّها من قبيل الأخطاء، وجُمعت فى رسالة بعنوان (أغلاط الضعفاء من الفقهاء) وتشتمل على ما يُقْرُبُ من مائة كلمة، مما استدركه ابن برى عليهم، وذكر صوابها دون شرح أو تعليل، وتدور هذه الاستدراكات حول أمور لغوية، عُرِفَتْ عند علماء التنقية قبله على أنها أخطاء، وإن كان لابن برى آراء تخالفها – على ما سيأتى بيانه.

ومن أمثلة ما استدركه ابن برى على هؤلاء الضعفاء: أنهم يتخلصون من همزة المدّ فى: الخنفساء والولاء – بمعنى السيادة على الرقيق – وهَاءَ وهاءَ فى الحديث الشريف: «الذهب بالذهب ربًا إلا هَاء وهَاءَ». ويُجْرُون الإبدال اللغوى فى كلامهم: كالباء مع الميم فى: المشيمة، والهاء مع الحاء فى: يَحْدِرُ فى قراءته، والهمزة مع الياء فى: بداية، والزاى مع الصاد فى: مِصْدَغة. كما وقع عندهم القلب المكانى فى: آصُع – جمع صاع. وتوهّم الإفراد

(٣٨) انظر: المتجدد فى اللغة، الصفحات ١٣٦، ١٣٧، ١٨٦.(٣٩) انظر: تاريخ اللغة العربية فى مصر ٧٥.

فى: جِنان - جمع جُنَّة - فجمعوه على: أجِنّة. كما فقدت الألف المقصورة فى: مُصَلَّى، دلالتها فألحقوا بها التاء. وكذلك أسكنوا العين، فى: حَزْرات - جمع حَزْرة - دون أن يتبعوها حركة الفاء المفتوحة. واستعملوا: أباع - فى: باع. ولم يفرقوا بين التشديد والهمزة فى: أقرصى ثوبك من دم الحيض، أو قرِّصيه. كذلك أخذ ابن برى عليهم استعمال لغة بنى تميم فى تصحيح الأجوف اليائى، كمبيوع ومعيوب.

أما الألفاظ الأعجمية، فابن برى متقيد فيها بما ورد عن العرب، لا يتجاوزه أصلاً: فالسابورة - ما تنقّل به السفن من متاع - خطأ عنده؛ لأن الوارد: صابورة - بالصاد. وجِبْس خطأ أيضًا؛ إذ الوارد: جِصّ. والقمامسة - لرؤساء النصارى - خطأ، صوابه القوامسة؛ لأنها جمع قَوْمَس، إلى غير ذلك من ألفاظ تدور على ألسنة الفقهاء غالبًا، وقد أجاز ابن برى فى رده على الحريرى كثيرًا مما يماثلها على ماسنعرف بَعْدُ.

ولم يكن ابن برى أصيلاً فى ملاحظة كثير من هذه الأخطاء، فقد سبقه إلى ذلك ابْنُ مكىّ الصقلىّ المتوفىّ سنة ٥٠٦، إذ خصص فى كتابه (تثقيف اللسان) بابًا لأغلاط أهل الفقه[٤٠] وذكر كلمات كثيرةً مما أورد ابْنُ برى، كما أن ألفاظًا أُخَرَ فى الكتاب جاءت عن الكسائى وابن قتيبة وغيرهما قبل ابن برى، وإذن ليس لدينا ماتقوله عن (أغلاط الضعفاء من الفقهاء) إلا أنه من مآخذ العلماء قبله، وأنه لم يُضِفْ جديدًا عن اللحن الذى وقع فيه فقهاء مصر فى زمنه، وهو نفسه يشير إلى ذلك فى مقدمة رسالته، فيقول: «هذه ألفاظ ذكرها المتقدمون من علماء أهل اللغة، مما يغلط فيه كثير من ضعفاء الفقهاء وغيرهم، نقلتها عنهم كما ذكروها، وأتبعت ذلك بزيادة بيان لا غير»[٤١].

ولم تكن هذه الأغلاط لتسلك ابن برى فى عِداد علماء التنقية، فأمرُ هذه الأغلاط سهل ميسور من جهة، ومن جهة أخرى وجدنا صاحبها يقف فى سبيل من يقاوم الأخطاء، وإن لم يكن فى مصره أو عصره، ذلك ما جاء عنه من تتبعه الإمامَ الحريريَّ فى (درة الغواص) وتصحيحه لما خطَّأ، وممن أشار إلى تصحيحات ابن برى هذه ابْنُ منظور فى (اللسان) والخفاجى فى (شرح الدرة) والآلوسىّ فى (كشف الطرة) وزين الدين المرصفى فى (عنوان المسرة) كما جُمِعَتْ هذه التصحيحات فى مجموعة ما تزال مخطوطة بعنوان: (حَوَاشٍ شريفة وتحقيقات لطيفة على كتاب درة الغواص فى أوْهَام الخواص)[٤٢].

---

(٤٠) انظر: تثقيف اللسان وتلقيح الجنان ١٦١ ومابعدها.

(٤١) انظر مقدمة: أغلاط الضعفاء من الفقهاء (مخطوطة رئيس الكتاب).

وهو فى هذه الحواشى يحتال لتسويغ الأساليب ما وَسِعَهُ ذلك، ويقيس على ما لم يَقُلْ بالقياس عليه أحدٌ، ويعتمد الآراء الضعيفة والروايات النادرة، فيحمل عليها كلام العامة، وكأنْ لا خطأ عنده أصلًا، ومن ذلك أن ابن برى يرى القلب المكانىّ مقيسًا، فللعامة أن تقلب ما تشاء، وحين ردّ الحريرى قولهم: تَفَشْرَم، المقلوبة قلبًا مكانيًا عن: تَغَشْمَر، صَوَّبَها ابن برى، لأن القلب معروف فى كلامهم، كقولهم: تجحشر وتجعشر، وزحزحت الشىء وحزحزته، والقلب لازم لبعض الألسنة كاللثغ - على ما قال[٤٣].

وهذه النزعة من ابن برى تفتح على العربية بابًا ذا خطر، فما أكثر ما تقلب العوامّ من كلمات، ونحن إذا سلمنا له أنّ القلب معروف فى كلامهم، فلن نسلّم أنه لازم لبعض الألسنة كاللثغ، ولن نسلّم أيضًا ثبوت اللغة باللثغة، لأنها حُبْسَةٌ فى اللسان يتغير بها بعض حروف الكلمة.

كذلك يصوّب ابن برى مجىء انفعل مطاوعًا لأفْعَلَ الرباعىّ، نحو: انضاف الشىء وانفسد؛ لكثرة أمثلته، ومنها: انحجر وانْشَلَى وانْشَكَى وانْدَمَق وانْدَخَل وانْجَالَ، وهو فى ذلك مقتدٍ بابن عصفور، والجمهور على خلافه، إذ قالوا: لا يلزم من ورود هذه الأفعال لازمة أن تكون للمطاوعة[٤٤].

وقد يصرف ابن برى النظر عن الوارد عن العرب، فيصحح للعامة استعمالاً له وجهٌ من التأويل المعنوىّ، غير المبنىّ على قاعدة لغوية: ككلمة (ذاعر) - بالذال - للخبيث، ولقد لحّنها الحريرى وجعل صوابها: داعر - بالدال المهملة - وجاء هو فصوّب ما أنكر الحريرى معتمدًا على المعنى، وقال: لأنه يَذْعَرُ الناسَ أى يخيفهم[٤٥]. وكما صحّح لهم: هَبْ أنى فعلت؛ بناءً على أن هَبْ بمعنى احسب - وهو مما يتعدى إلى مفعولين كسائر أفعال باب علم[٤٦]. وكذلك صحح إضافة (ذو) إلى الضمير؛ لأنها بمعنى صاحب، فتستعمل استعماله[٤٧]. ومعروف أن حمل اللفظ على اللفظ فى المعنى، لا يعطيه حكمه فى الاستعمال فى كل الأحوال، وإنما الأمر موقوف على السماع.

وإذا خطّأ العلماء استعمالاً؛ لوجود لفظ زائد به لا معنى له، ولم يرد - فيما وصل إليهم

---

(٤٢) مخطوطة بدار الكتب المصرية (٩٨) مجاميع م، ومنها نسخة بمعهد المخطوطات العربية عن نسخة مكتبة عاشر أفندى فى إستانبول (٧٨٢).

(٤٣) عنوان المسرة ٤٣.

(٤٤) كشف الطرة ٤٧.

(٤٥) عنوان المسرة ١٧.

(٤٦) كشف الطرة ٤٣٩.

(٤٧) كشف الطرة ٢٤٣.

من اللغة - صوّبه هو، واحتال لتخريج هذا الزائد على معنى، فإنّ أعوزه المعنى حمله على التوكيد، وإن لم يكن له مُوجِبٌ، فقد خطأ الحريريّ وغيره زيادة (بين) الثانية، في قولهم: المال بين زيد وبين عمرو، ولكن ابن برى أجازه؛ على أن تكون الثانية للتوكيد. كلفظ (لا) في قوله تعالى: ﴿وَلَا الضَّالِّينَ﴾[٤٨].

بل اشتطّ ابن برى في التصحيح، فاعتمد على الأحاديث الضعيفة حجةً في اللغة، كما في حديث: «بُعِثْتُ إِلَى الأَسْوَدِ وَالأَبْيَضِ» مع أن كلام العرب: الأسود والأحمر. بل اعتمد على أقوال العلماء وإن لم يسندها واردٌ، كاعتماده على الليث في صحة (التشويش) مع أنها غريبة على العربية مولّدة[٤٩]. وكاعتماده على استعمال الشافعي - وهو فقيه - في إجازة: ماء مالح[٥٠].

وهذه التسهيلات التي قدّمها ابن برى للعامة - في اعتراضه الدائم على الحريري - تجعل من الغريب حقًا أن يتشدّد هو نفسه عليها، فيلحّن استعمال الناس فيما يمكن له وجه من المجاز، كقولهم: أَقْلَعَتْ السفينةُ[٥١] - بإسناد الفعل إليها - إذ يرى الصواب: أَقْلَعْتُ السفينةَ - بإسناد الفعل إلى صاحبها لا إليها - فالمعنى: رَفَعْتُ قَلْعَها عند المسير، ووجه الغرابة هنا أن الإسناد ممكن بالمجاز، وهو كثير متعارف، كما أن هذه التسهيلات تجعل ما ورد برسالته (أغلاط الضعفاء من الفقهاء) من قبيل التعسّف مع هؤلاء، لا من قبيل الصواب والخطأ اللغويّيْن، فعلى قياس ردّه على الحريرى، كان من اللائق ألّا يأخذ عليهم تلك المآخذ الهيّنة، كقصر الممدود في الخنفساء وغيرها، والإبدال اللغوى في مِزْدَغَة، وَيَهْبِرُ في قراءته، والقلب المكاني في: أصْيع - جمع صاع - والانتقال بدلالة الكلمة إلى معنى يتصل بمعناها الأصلي، فقد أجاز هو معظمَ ذلك في ردّه على الحريري، واستهان العلماء أمر الباقي.

ثم جاء الشهاب الخفاجي بعد قُرَابَة خمسة قرون من ابن برى، فنهج منهجه في غالب الأمر، إذ جَوَّزَ بعض الاستعمالات التي خطّأها الحريرى - إن احتملت وجهًا تجوز به من النقل أو العقل - فقد أجاز استعمال (سائر) بمعنى الجميع، مُحَكِّمًا عقله؛ إذ إنه لا مانع من كون الباقي جميعًا، باعتبار أنه جميع ما بقي أو تُرِك ونحوه، فتُجُوِّزَ به عن مطلق

(٤٨) الخفاجي على الدرة ٩٣، بحر العوام ٦٤.
(٤٩) العربية ليوهان فك ٢٢٣.
(٥٠) بحر العوام ٨٣.
(٥١) اللسان (قلع).

الجميع، وهذا عنده أسهل من كلّ تأويل آخر(٥٢).

وأجاز استعمال (لعل) مع الماضي، مع أنها للتوقّع الذي هو ترقّب الوقوع – وهو إنما يكون لما يُستقبل ويُنتظر – وإجازته مبنيةٌ على أن المترقَّب لما كان وقوعه غير محقق، بل هو مشكوك فيه ومظنون – وهذا مما يلزمها – تُجُوِّزَ به عن لازمها – وهو الشك والظن وذلك إنما يكون في الماضي والمستقبل على حدّ سواء(٥٣).

واعتمد الشهاب في إجازته بعض الأساليب على أشعار المُحْدثين واستعمال علماء البلاغة. فعنده أنّ لا وجه لإنكار أن يقال: أَمْرٌ مُشَوَّش – أي مُهَوَّش – إذ قد ورد على لسان أهل المعاني، كقولهم: لَفٌّ ونَشْرٌ مُشَوَّش، وشاع من غير نكير، كما جاء في شعر الطغرائي:

وإن قَدَرْتِ على تشويش غُرَّتِهِ فَشَوِّشيها ولا تُبْقِي ولا تَذَرِي(٥٤)

ولا وجه لإنكار أن يستعمل الظرف (قَطُّ) مع المستقبل؛ إذ قد ورد في كلام الزمخشري قوله: «إن ذلك الإخلاص الحادث عند الخوف لا يبقى لأحد قَطُّ». فأعمل فيه (لا يبقى) وهو مضارع(٥٥).

كذلك الأمر سهل ومستساغ عنده، في الانتقال بدلالة الكلمات إلى معانٍ لم تُؤثَر عن العرب، ما كانت علاقةٌ بين المعنيين: فإطلاق (المائدة) على الطعام قبل أن يوضع لا مانع منه، باعتبار أنه وُضِعَ عليه أو سيوضع، مجازًا(٥٦). ومثله كل ما ذكره الحريري ونقله من فقه اللغة للثعالبي، مما يحتمل التخريج على المجاز ولا تلحّن به العامة.

وخروج أفعل التفضيل عن أصل وضعه – من الدلالة على المشاركة والزيادة – أمرٌ واردٌ، يقاس عليه كلام العامة وغيرهم في رأيه. فاستعمال أبي نُوَاس لصُغْرىٰ وكُبْرى في بيته:

كأنَّ صُغْرَىٰ وكبرىٰ من فقاقعها حصباءُ دُرٍّ على أرضٍ من الذهب

بالتأنيث في اسم التفضيل المجرد من أل والإضافة، جائزٌ مخرّجٌ على استعمال التفضيل مجردًا من الدلالة على المفاضلة، فيكون مُطَابقَهُ مع تجرده منها، وهو بذلك آخذٌ برأي

(٥٢) الخفاجي على الدرة ٩.
(٥٣) الخفاجي على الدرة ٥٣.
(٥٤) الخفاجي على الدرة ٦٢.
(٥٥) الخفاجي على الدرة ٢٩.
(٥٦) الخفاجي على الدرة ٣٨.

المبرد في القياس، مخالفٌ لما في التسهيل من أن الأصح قصره على السماع[٥٧].

كـذلك من مجـوّزات الاستعمال عنـده حمل الشيء عـلى الشيء، كحمل (غـير) على (ضـدّ) في جواز إلحـاق الألف واللام، فـذلك قيـاسٌ وإن لم يسمع، والـلام حينئـذ ليست للتعريف، وإنما هي اللام المعاقبة للإضافة، والحمل على النظير شائعٌ في كلامهم[٥٨].

على أن شغفه بالحمل على النظير في تجويز الأساليب، أدّاه أحيانًا إلى قياس فاسد لم يقل به أحد. فقد أجاز ما خطّأه الحريري من قولهم: اجتمع زيد مع عمرو، قياسًا على أنه يقال: اختصم زيدٌ وعمرًا - بالنصب - واستوى الماءُ والخشبةَ، وواو المفعول معه بمعنى (مع) ومقدّرة بها، فكما يجوز: استوى الماءُ والخشبةَ، يجوز: استوى الماء مع الخشبة، واستوى في هذا مثل اختصم، وهي تكون بين اثنين فأكثر[٥٩].

وقد أخطأ الخفاجي في ذلك؛ فالنصب في: اختصم زيدٌ وعمرًا، منعه النحاة وأوجبوا فيه العطف؛ ذلك لأن من شروط نصب المفعول معه أن يكون الاسم فضلةً[٦٠]، وما هنا ليس كذلك، فتعيّن فيه العطف وءتنع النصب على المعيّة، واستوى في المثال الثاني بمعنى ارتفع لا تفيد الوقوع من اثنين.

ولم نجد الخفاجي يخرج عن آراء ابن برى المتساهلة إلا في مسألة القلب المكاني؛ إذ جعله هو مقصورًا على السماع، مخالفًا سابقه في جعله مقيسًا، وهو مما يُتعجّب منه - على حدّ قوله[٦١].

وأخيرًا نحن مع (يوهان فك)[٦٢] في أن منازعات ابن برى - ومن بعده الخفاجي للحريرى وتصويباتها اللغوية تَدُلُّ على مبلغ ضعف الإحساس اللغوى عند العامة، وعند اللغويين خاصة، كما تَدُلُّ على مدى ضعف ملكة النقد والتمحيص عندهم، بحيث لم يكن بوُسْعِهِمْ إدراكُ الفروق الأولَى بين العربية الفصيحة والعربية المولّدة، فاتجهوا إلى الاعتراف بألفاظ وتعبيرات مولّدة، بل شعبيةٍ دارجةٍ أحيانًا، على أنها صحيحة في العربية الفصيحة.

(٥٧) عنوان المسرة ١٣٨ - والخفاجي على الدرة ٧٣.
(٥٨) الخفاجي على الدرة ٦٩.
(٥٩) الخفاجي على الدرة ٥١.
(٦٠) الصبان على الأشموني ٢/١٣٤، ١٣٥، ١٤١.
(٦١) عنوان المسرة ٤٣.
(٦٢) العربية (يوهان فك) ١٢٢.

رابعًا
فى الحجـاز

لم يَعِشْ الحجاز بِمَعْزِلٍ عن العالم المحيط به، حتى تَسْلَمَ لغته الفصحى من اللحن، وإنما حدث به ما حدث بمُخْتَلِفِ البلدان، بل كان داعي الاختلاط عنده أشد، لِجَدْبِ أرضه وفقر أهله، واضطرارهم إلى المتاجرة من ناحية، ثم لأُمِّيَّة عربه وحاجتهم إلى التعليم من ناحية ثانية، ثم لمحاولة الفرس بسط نفوذهم عليه من ناحية ثالثة.

ففي مجال التجارة: وصل المكِّيون قُبَيْل الإسلام - عندما استحكم العداء بين الفرس والروم - إلى درجة عظيمة فى التجارة، وكان على تجارة مكة اعتماد الروم فى كثير من شئونهم، حتى أكَّد بعض مؤرخي الإفرنج «أنه كان فى مكة نفسها بيوت تجارية رومانية يستخدمها الرومانيون للشئون التجارية والتجسس على أحوال العرب، كذلك كان فيها أحابيش ينظرون فى مصالح قومهم التجارية»[٦٣] كما اتصل الحجازيون بالفرس حين كانوا يترددون على أسواق الحيرة للبيع والشراء..

وفى مجال التعليم رحل إلى الحيرة - وهى الإمارة العربية المتاخمة للفرس والتي كانت تحت حمايتها - عدد كبير من القرشيين وأهل الطائف؛ لتعلم القراءة والكتابة والحساب، ثم عادوا لنشر ما تعلموه بين قومهم، ومنهم كان كتاب الوحي للنبي ﷺ.

أما المجال العسكرى: فَيُبْرِزُ بعضَ جوانبه ما يذكره التاريخ عن جيوش الفرس؛ التي غزت اليمن غير مرة فى عهد الدولة الساسانية؛ لنجدة أهلها وتحريرهم من الأحباش، وقد بقى أكثر هذه الجيوش فى اليمن، وتزاوجوا وتَنَسَّلُوا وعُرِفَتْ سلالتهم بالأبناء، وظهر منهم فى العهد الإسلامى شخصيات معروفة.

ويذكر ابن قتيبة أن الأعشى كان يَفِدُ على ملوك فارس، ولذلك كثرت الفارسية فى شعره[٦٤] وفى (أدب الكاتب) من الشعراء الجاهليِّين الذين أدخلوا فى شعرهم كلماتٍ

(٦٣) أسواق العرب للأفغانى ٢٥.

(٦٤) الشعر والشعراء لابن قتيبة ٤٤.

فارسية غَيْرَ الأعشى: العجّاجُ وأوْسُ بْنُ حَجَرٍ وامرؤ القيس والمُثَقِّب العبدى وأبو دُؤاد(٦٥).

وازداد عدد الفرس فى الحجاز؛ تبعًا لازدياد الفتوح فى الشرق، وورد إلى الحجاز عدد كبير من أسرى الحروب، وظلت هجرتهم إليه مستمرة، وكان من هؤلاء المتاجرين فى مبدأ الإسلام – وربّما قبله بقليل – بلالُ الحبشيّ، وصهيبُ بن سنان الذى اختطفه البيزنطيون فى طفولته وَرَبَّوْه، ولذلك كان ينطق العربية بلُكْنة بيزنطية، كذلك سُحَيْمٌ عبد بنى الحسحاس، الشاعر المشهور الذى عاصر النبى ﷺ وكان يرتطن لُكْنة أجنبية(٦٦).

وحين آل الأمر إلى بنى أمية، طَفِقُوا يشجعون الفرس على الهجرة إلى بلاد الحجاز ولاسِيَّما من كان منهم من أهل اللهو والغناء، حتى ازداد عدد المغنِّين من الفرس فى مدن الحجاز ازديادًا عظيمًا، وكان بنو أمية يقصدون من ذلك أن يشيع العبث بين الحجازيين حتى ينصرفوا عن المطالبة بالخلافة، ولم يَكَدْ العباسيون يستولون على الخلافة حتى آلت الأمور كلها إلى أيدى الفرس، وتغلغل نفوذهم فى كل شىء، حتى حياةِ الخليفة الخاصة.

وانتشار الفرس والروم ببلاد الحجاز، واختلاطهم بالعرب الأقحاح ومصاهرتهم، أدّى إلى ما يؤدى إليه كل اختلاط، من سريان بعض الكلمات الأجنبية على اللسان العربى، وأشعارُ الجاهليّين والإسلاميين ناطقة بذلك، كما أدى بمرور الأيام إلى لحن جرى على ألسنة العرب والمستعربين معًا، ولاسيَّما هؤلاء الأولاد من آباء عرب وأمهات غير عربيات، ولكنه كان لحنًا غير ذى خطر؛ لقلّته أول الأمر، فلم يؤدِّ إلى فقدان الثقة فى كلام الأعراب والأخذ عنهم، فقد كان الأمويون يبعثون بأولادهم إلى البادية ليكتسبوا من فصاحتها، حتى إنه عندما كثر اللحن على لسان الوليد بن عبد الملك، كان ذلك لأنه ظل فى حاضرة الخلافة، فَلاَنَ جِلْدُه وفسد لسانه، ولذا قال والده: أضرَّ بالوليد حبُّنا له فلم نوجهه إلى البادية.

غير أن البادية ما لبثت أن اضطربت فيها الألسنة، وبدأت تفقد سمعتها فى الفصاحة، منذ أواخر القرن الرابع الهجرى، وكلام ابن جنّى المتوفَّى سنة ٣٩٢ هـ يُشْعِر بذلك، فقد صوّر اضطراب الألسنة وخَبَالَها عند الحضريين والبدويين جميعًا، حتى لم تعد

---

(٦٥) أدب الكاتب لابن قتيبة – باب ما تكلم به العامة من الكلام الأعجمى ٣٨٣ – ٣٩٠.
(٦٦) العربية ليوهان فك ١٣.

مَحَلًّا للأخذ عنها، فقال: «وعلى ذلك العمل في وقتنا هذا؛ لأنَّا لا نكاد نرى بَدَوِيًّا فصيحًا، وإن نحن أنِسْنَا فيه فصاحةً في كلامه لم نَكَدْ نَعْدَمُ ما يفسد ذلك ويقدح فيه وينال ويغضّ منه»(٦٧)، ثم حكى ابن جنّي قصة البدويّ الذى طرأ عليهم مدّعيا الفصاحة فَتَلَقَّوْا أكثر كلامه بالقبول، وميّزوه تمييزًا حَسُنَ في النفوس موقعه، إلى أن أنشدهم لنفسه شعرًا ركب فيه قياسًا فاسدًا، لا أصل يسوّغه ولا قياس يحتمله ولا سماع ورد به، يقول: «وما كانت هذه سبيله وجب اطّراحه، والتوقف عن لغة من أورده»(٦٧).

والحكم السابق بفساد لغة الأعراب في الجزيرة - إبَّانَ القرن الرابع الهجرى - حكمٌ عام في حاجة إلى شيء من التفصيل، وقد تكفل بذلك التفصيل مؤرخان عربيان: أوّلهما أبو محمد الحسن بن أحمد بن يعقوب الهمذاني المتوفى ٣٣٤ هـ. ففى كتابه (صفة جزيرة العرب)(٦٨) أشار إلى ألسنة كل قبيلة في الجزيرة، ووصف ما بها من صحة أو فساد، فَأَهْلُ الشِّحْر والأسعار ليسوا بفصحاء، ومَهْرة غُتْم يشاكلون العجم، وحَضْرَمَوْتُ ليسوا بفصحاء، وربما كان فيهم الفصيح، وأفصحهم كِنْدة وهَمْدان وبعض الصَّدَف، أما مَذْحِج ومأرب وبيحان وحَريب ففصحاء، ورديءُ اللغة منهم قليل، وأما سَرْوُ حِمْيَر وجَعْدة فليسوا بفصحاء، وفى كلامهم شيء من التحمير، ويجرون في كلامهم ويحذفون، فيقولون: يابْنَ مَعَمّ - أى: يا ابن العَمّ، و: سِمَعْ - أى: اسْمَع، ولَحْج وأَبْيَن ودثينة أفصح، والعامريون من كِنْدة والأوديّون أفصحهم، وعَدَن لغتهم مولّدة رديئة، وفى بعضهم نُوْكٌ وحماقة إلا من تأدب، وبنو مجيد وبنو واقد والأشعر لا بأس بِلُغَتِهِمْ، وسافلة المعافر غُتْم، وعاليتها أمثل.

وأما المؤرخ الثاني فهو أبو عبدالله محمد بن أحمد المقدسيّ المتوفّى سنة ٣٧٥ هـ ففى كتابه (أحسن التقاسيم إلى معرفة الأقاليم)(٦٩) أشار إلى لغة بلدان الحجاز، فذكر أن لغة الجزيرة هي العربية، إلّا بِصَحَار؛ فإن نداءهم وكلامهم بالفارسية وأكثر أهل عدن وجُدّة فُرْسٌ ولكن لغتهم عربية، وبطرف الحِمْيَرِىّ قبيلة من العرب لا يفهم كلامهم، وذكر المقدسيّ أن أهل عدن يستعملون المثنّى بالياء مطلقًا، ويُبْقُون على نونه مفتوحةً عند الإضافة، فيقولون لِرِجْلَيْه: رِجْلَيْنَه، وليَدَيْه: يَدَيْنَه، ثم يقول: وجميع لغات العرب موجودة في بوادى هذه الجزيرة، إلا أن أصح لغة بها لغةُ هُذَيْل، ثم النجديّين، ثم بقية الحجاز، إلا الأحقافَ؛ فإن لسانهم وَحْشٌ.

(٦٧) الخصائص ٢/ ٥، ٧.

(٦٨) صفة جزيرة العرب ١٣٤.

(٦٩) أحسن التقاسيم ٩٩.

ولم نعثر على نصٍّ يثبت خلوص لغة الأعراب فيما وراء القرن الرابع، اللهم إلا ما جاء في (معجم البلدان) لياقوت الحموي المتوفى سنة ٦٢٦ هـ في لفظ (العكوتين) قال: «وجَبَلَا عكاد فوق مدينة الزرائب، وأهلها باقون على اللغة العربية من الجاهلية إلى اليوم، لم تتغير لغتهم؛ بحكم أنهم لم يختلطوا بغيرهم من الحاضرة في مناكحة، وهم أهل قرار لا يظعنون عنه ولا يخرجون منه».

وجاء عن الفيروز ابادي ما يفيد أن هؤلاء باقون على فصاحتهم حتى القرن التاسع، بل جاء عن شارحه مرتضى الزَّبيديّ ما يفيد امتداد عصر فصاحتهم حتى زمنه سنة ١٢٠٥ هـ قال الفيروز ابادي في قاموسه (عكد): «إنَّ عَكَادَ جبل باليمن قرب مدينة زَبيد، وأهله باقية على اللغة الفصيحة» وزاد الزبيدي قوله: «إلى الآن» ثم قال: «ولا يقيم الغريب عندهم أكثر من ثلاث ليال؛ خوفًا على لسانهم».

وتطرُّقُ اللحن إلى ألسنة العرب المطبوعين، يخلق في النفس إحساسًا قويًّا بعدم سلامة الأداء اللغوي، عند أصحاب اللغة المكتسبة بالتلقّي والتعلُّم، حتى إنْ كان هؤلاء من النبوغ العلمي ما يُحلُّهم منزلةً رفيعة في الحجاز، فقد ذكروا أن مالك بن أنس فقيه المدينة المتوفى سنة ١٧٩ هـ جرى على لسانه اللحن، فجمع الدّجال على: (دجاجلة) وهو جمع لم يسمع إلا منه[٧٠]، كما أخطأ حين قال: مُطِرْنا مطرًا أيَّ مَطَرًا – بالنصب دون الإضافة – وحين أرشده الأصمعي إلى الصواب تَذَرَّعَ مالكٌ بأن أستاذه ربيعة الرأي كان يخلط في الإعراب، إذ كان حين يُسْأل: كيف أصبحت؟ يقول: بخَيْرًا – بالنصب –[٧١] وبأن اللحن في الكلام ليس بذي خطر، قَدْرَ اللحن في العمل – على حدِّ ما تمثل به من قول إبراهيم بن أدهم: أعْرَبْنَا في كلامنا فما نلحن، ولَحَنَّا في أعمالنا فما نُعْرِب[٧٢].

والظاهر أن هذا الفساد كلَّه لم يجد من يقاومه، بمعنى أنه لم تكن بالحجاز جهود للتنقية اللغوية، بل لم تَقُمْ بها علوم لغوية أصلًا، وربما كان ذلك بما جُبِلَتْ عليه من جفاف وقحط، حتى إن الخلفاء أنفسَهم قد نقلوا حاضرتهم إلى بلاد العراق والشام في بغداد ودمشق.

وكلُّ ما عثرنا عليه كان في مجال الاشتغال بالنحو، وهو جهدٌ يسير، لثلاثة: عاش أحدهم في مكة، وهو رجل من الموالي يقال له ابن قسطنطين، يقول عنه القفطي: «إنه شَدَا شيئًا من النحو ووضع كتابًا لا يساوي شيئًا»[٧٣] وعاش الآخران في المدينة، أحدهما

(٧٠) المزهر ٣٠٣/١ ولف القماط ٦٨.
(٧١) العربية (يوهان فك) ٦٩.
(٧٢) المزهر ٣٠٣/١.
(٧٣) المزهر ٤١٤/٢.

يُدْعَىٰ عَلِيًّا ويلقب بالجمل، يذكر القفطى أنه «وضع كتابًا فى النحو لم يكن شيئًا»[٧٤]، والآخر يُدْعَىٰ باسمه الفارسىّ (بشكست)، وهو الذى قُتِلَ مع أبى حمزة، صاحب عبد الله بن يحيى الكِنْدى الشارى، المعروف بطالب الحق، وقد ذكره الأصفهانى فى كتابه الأغانى[٧٥].

يقول القفطى: «ولا علم للعرب إلا فى هاتين المدينتين - يقصد البصرة والكوفة - فأما مدينة الرسول ﷺ فلا نعلم بها إمامًا فى العربية، قال الأصمعى: أقمتُ بالمدينة زمانًا، فما رأيت بها قصيدة واحدة صحيحة، إلا مصحَّفة أو مصنوعة، وكان بها ابن دأب، يضع الشعر وأحاديث السَّمَر وكلامًا ينسبه إلى العرب، فسقط وذهب علمه، وَخَفِيَتْ روايته»[٧٦].

* * *

(٧٤) المزهر ٢/٤١٤.

(٧٥) الأغانى ١/٢٩٠.

(٧٦) مراتب النحويين ٩٨، ٩٩.

انتهى القسم الأول

ويليه

(القسم الثانى)

اللحن فى اللغة فى رأى علماء اللغة المحدثين

محتوى القسم الأول

** ثم انظر المحتوى مفصّلًا في نهاية القسم الثاني من الكتاب.

رقم الإيداع	١٩٨٩ / ٣٨١٤
الترقيم الدولي	٩٧٧-٠٢-٢٦٤٧-٥ ISBN

٢ / ٨٨ / ١٩٨

طبع بمطابع دار المعارف (ج. م. ع.)